

المملكة العربية السعودية
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد
مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف
الأمانة العامة
الشؤون العلمية

كتاب

أصول الضبط

وكيفيته على جهة الاختصار

تأليف

الإمام أبي داود سليمان بن نجاح

(المتوفى سنة ٤٩٦هـ)

جعله المؤلف ذيلاً لكتابه

"مختصر التبيين لهجاء التنزيل"

حققه وعلق عليه

د. أحمد بن أحمد بن معمر شرشال



المملكة العربية السعودية
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد
مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف
الأمانة العامة
الشؤون العلمية



كتاب
أصول الضبط
وكيفيته على جهة الاختصار

تأليف

الإمام أبي داود سليمان بن نجاح
(المتوفى سنة ٤٩٦ هـ)

جعله المؤلف ذيلاً لكتابه

«مختصر التبيين لهجاء التنزيل»

حققه وعلق عليه

د. أحمد بن أحمد بن معمر شرشال

كتاب

أُصُولِ الضَّبْطِ

وكيفيَّته على جهةِ الاختصار

ⓗ مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ١٤٢٧هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

ابن نجاح، الإمام أبي داود سليمان

أصول الضبط وكيفيته على جهة الاختصار / الإمام أبي داود سليمان بن نجاح - المدينة المنورة، ١٤٢٧هـ

٣٤٤ ص؛ ١٦ × ٢٣سم

ردمك: ٢-١-٩٧٣٢-٩٩٦٠

١- القرآن - مباحث عامة أ- العنوان

ديوي ٢٢٩ ١٤٢٧/١٣٤٧

رقم الإيداع: ١٤٢٧/١٣٤٧

ردمك: ٢-١-٩٧٣٢-٩٩٦٠



بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة معالي الوزير

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن نبينا محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وسلم.

أما بعد:

فإن أصدق الحديث كتاب الله تعالى، فيه الهدى والنور والسعادة، وأولى ما صُرفت فيه الأوقات، وبذلت فيه الجهود خدمة هذا الكتاب العزيز الذي ﴿ **لَّا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ** ﴾ من أي جانب من جوانبه.

وقد مضى الصَّدْر الأول من الصحابة –رضي الله عنهم– ومَن بعدهم واللَّحن لا يلامس عربيتهم ولا طباعهم، فلم يحتاجوا إلى نقط كلمات القرآن الكريم ولا إلى شَكْلِها بالحركات؛ إذ كانوا يعتمدون في قراءة القرآن الكريم على حفظهم وتلقِّيهم، فهم في منأى عن اللَّحن والخلل.

ولما اختلط العرب بغيرهم وكثرت الفتوحات فشا اللَّحن، فاحتاج أهل العلم إلى ضبط حروف القرآن وكلمه بالنَّقْط والشَّكْل؛ ليسلم كتاب الله من التصحيف والخطأ.

ويعدُّ كتاب "**أصول الضبط وكيفيته على جهة الاختصار**" للإمام أبي داود سليمان بن نجاح الأموي (ت: ٤٩٦هـ) الذي حققه الدكتور أحمد بن أحمد شرشال أحد المختصين بالقرآن الكريم وعلومه، من أقدم الكتب المؤلَّفة في علم "الضبط" الذي يوضِّح عوارض حروف كلمات القرآن الكريم من فتح وضم وسكون، وتشديد، ومد، ونحوها من علامات، واصطلاحات، تبين للقارئ وجه قراءة الكلمة المضبوطة.



وقد جعله المؤلِّف -رحمه الله- ذيلاً لكتابه الذي وضعه في علم "الرسم" المسمّى: "**مختصر التبيين لهجاء التنزيل**"، وأفرده عن "المختصر" لمن يريد اقتناءه ونَسْخَه دون كتاب الرسم.

وسبق لمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف طباعة كتاب المؤلِّف في الرسم بالتعاون مع مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض في خمسة مجلدات.

وها هو اليوم يضم الفصيل إلى أمِّه؛ ليكمل بالكتابين ما قرَّره هذا العالِمُ الأندلسي من مذاهب في علمي الرسم والضبط.

وما عناية مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالقرآن الكريم وعلومه إلا نموذج شاخص للعناية الفذَّة التي توليها المملكة العربية السعودية لكتاب الله عز وجل.

وأنتهز هذه السانحة لأشكر مجمع الملك فهد ممثلاً بأمانته العامَّة على ما يقدِّمه إلى العالم الإسلامي من كتب مختارة، وإصدارات متنوعة.

والشكر موصول لقادة هذه البلاد على جهودهم المباركة في نصرة الإسلام وأهله، وعلى رأسهم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز.

وفق الله الجميع لما يحبه ويرضاه، والحمد لله رب العالمين.

وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد
معالي الشيخ صالح بن عبدالعزيز بن محمد آل الشيخ
المشرف العام على المجمع



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

كلمة الأمانة العامة

الحمد لله حقَّ حمده، والصلاة والسلام على نبيِّه وخليله محمد بن عبدالله المبعوث بالهدى؛ ليكون للعالمين نذيراً، الذي أنزل الله عليه القرآن الكريم وجعله سراجاً منيراً، وعلى آله وصحبه وسلم تسليم كثيراً.

أما بعد:

فالقرآن العظيم لا تنقضي عجائبه؛ وهو حجَّة ظاهرة على الخلق، وإن أشرف العلوم وأجلَّها العلوم الموصلة إلى فهمه والتمسُّك به، ولهذا اهتم الصحابة والتابعون ومن سار على هديهم بعلوم الكتاب العزيز، فأقبلوا عليه مفسِّرين ألفاظه، موضحين معانيه، كاشفين عن علومه المتنوعة.

وإن كتاب "**أصول الضبط وكيفيته على جهة الاختصار**" للإمام أبي داود سليمان بن نجاح الأموي رحمه الله من الجهود المباركة التي انبرت لتجلية اصطلاحات الضبط في كلمات القرآن الكريم وحروفه.

ومن مزايا هذا الكتاب أنه أول ما أظهر فيه مؤلفه مصطلح «ضبط القرآن» بهذا الاسم في مؤلَّف واحد؛ إذ كان السابقون للمؤلِّف يسمون كتبهم بكتب «النَّقْط»، كما أنه استخدم في كتابه علامات الضبط التي وضعها الخليل بن أحمد الفراهيدي ومن تبعه من المشارقة، وهي نقلة مهمة في كتب الضبط عند المغاربة.

كما أنه احتوى تفصيل ضبط بعض كلمات القرآن الكريم في زمن المؤلِّف (القرن الخامس الهجري)، ففيه من هذه الناحية تأريخ لتطور موضوع علم الضبط.

لذلك رأى المجمع طبع هذا الكتاب ضمن إصداراته -بعد فحصه وتقويمه- للمزايا العديدة التي توافرت فيه.



وفي هذا المقام أشكر لمحقق هذا الكتاب الدكتور أحمد أحمد شرشال ما بذله من جهد وخدمة تُجاهه.

كما أشكر لمراجع الكتاب ومدققِّه الدكتور / حازم بن سعيد حيدر، الباحث بمركز الدراسات القرآنية ما قام به من حذف واختصار لمقدمات الكتاب، وتصحيح نصِّه وحواشيه.

وأشكر لإدارة الشؤون العلمية بالمجمع ما توليه من عناية ومتابعة لإصدارات المجمع المنتقاة.

والشكر موصول لمعالي وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد المشرف العام على المجمع الشيخ صالح بن عبدالعزيز بن محمد آل الشيخ الذي يرعى هذا المجمع ويسهر على رفعته وازدهاره.

كما أشكر لقادة هذه البلاد ما يقومون به من أعمال جليلة في خدمة الإسلام والمسلمين ونصرة قضاياهم.

أسأل الله الكريم رب العرش العظيم أن يأخذ بنواصينا إلى الخير، وأن يستعملنا في طاعته، إنه سميع مجيب.

والحمد لله رب العالمين.

الأمين العام

لمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف

أ.د. محمد سالم بن شديد العوفي



وفاء بحق الجامعة الإسلامية علينا

وعرفاناً بالجميل لكلية القرآن الكريم

أقدِّم هذا الكتاب

الباحث





بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أرسله بالهدى ودين الحق، بشيراً ونذيراً، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه والتابعين.

أما بعد:

فعملاً بقول الله عز وجل: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [إبراهيم: ٧]، فإنني أحمده وأشكره وأستعينه، وأومن به وأتوكل عليه، وأثني عليه الخير كله، فهو المستحق للحمد والثناء، بما أنعم وتفضل، ومن إنعامه وإفضاله أن وفقنا، وجمع لنا بين شرفين عظيمين: شرف طلب العلم في القرآن وعلومه، وشرف المقام في مدينة النبي ﷺ، وفي أشرف بقعة فيها مسجده الشريف، فما أعظمها من نعمة مزدوجة يجب أن نستشعرها، ونسأل الله العظيم الجليل أن يعيننا على أداء حقها، ويرزقنا دوام شكره، وتبليغ ما حملناه.

اللهم لك الحمد والشكر، وعلى قدر هذه النعمة والفضل تعظم المسؤولية، اللهم أعنا على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك.



ثم إني أتقدم بالشكر الجزيل لأساتذتي ومشايخي في كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية، وأشكر للجامعة الإسلامية ما هيأته لي من سبل الراحة والتفرغ للتحصيل، وكفتني همّ تبعات الحياة، أسأل الله العظيم الجليل أن يوفق القائمين عليها، ويسدد خطاهم، ونسأله تعالى أن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

الباحث

أحمد بن أحمد بن معمر شرشال

المدينة النبوية



كتاب أصول الضبط وكيفيته

إثبات اسم الكتاب: سمّى المؤلف كتابه بـ «كتاب أصول الضبط، وكيفيته على جهة الاختصار»، واتفقت جميع النسخ على هذا العنوان، في مقدمة الكتاب[1]، وكذا جاء اسمه في فهارس الخزانة الحسنية[2]، إلا أن المؤلف رحمه الله حينما ذكره في كتابه: «مختصر التبيين في هجاء التنزيل» في مقام الإحالة عليه، والرجوع إليه، ذكره مرة باسم: «كتاب النقط»، ومرة باسم: «كتاب الضبط»، ومرة أخرى باسم: «أصول الضبط»؛ اقتصاراً واختصاراً على موضوع الكتاب، وسماه بعض شراح مورد الظمآن باسم: «الذيل»؛ اقتصاراً على موضوع الكتاب؛ لأن المؤلف جعله ذيلاً لكتابه: «مختصر التبيين لهجاء التنزيل».

إلا أن الذي ثبت بخط المؤلف في مقدمته هو: «كتاب أصول الضبط، وكيفيته على جهة الاختصار»، وهو الذي اخترناه عنواناً للكتاب.

وشذت نسخة «م» فضمت عنوانين مختلفين:

الأول: «كتاب بيان ما اصطلح عليه الصدر من التابعين مع من تأخر موته من الصحابة الباقين، على تقييد كتاب رب العالمين، وإعرابه بالنقط وكيفية ذلك على وجه الاختصار».

---

(١) انظر: مقدمة الكتاب ص ٣.

(٢) انظر: فهرس الخزانة الحسنية ص ٢١، وفهارس الخزانة الحسنية (٦ / ٣٢).



والثاني: -بعده بأربع ورقات-: «هذا كتاب أذكر فيه أصول الضبط لكتاب الله تعالى».

وبعد مراجعتها ومقابلتها بباقي النسخ تبين لي أن العنوان الأول لم يكن من وضع أبي داود، بل كان من وضع الناسخ أو المختصر لهذه النسخة؛ حيث تصرف فيها وأدخل عليها وأضاف كلاماً في مقدمتها من كلام أبي عمرو الداني من المحكم، في حوالي خمس ورقات، ثم أبقى على كلام أبي داود نفسه بدون حذف أو زيادة بقضه وقضيضه.

والدليل على ذلك ما ذكره في مقدمتها، فقال: «وأقدم أولاً من كلام الحافظ أبي عمرو الداني...»، ثم قال: «ثم أرجع إلى كلام الشيخ أبي داود رحمه الله». وبعد أن انتهى من نقل أبواب من المحكم قال: «ونرجع الآن إلى كلام أبي داود رحمه الله».

فهذا يدل دلالة قطعية أن هذا العنوان الطويل ليس من صنع أبي داود ولا ينسب إليه، لذا استبعدته وآثرت ما اتفقت عليه باقي النسخ، وهو: «**كتاب أصول الضبط وكيفيته على جهة الاختصار**»، وهو الثابت بخط يد المؤلف في مقدمة الكتاب، والله أعلم.

إثبات نسبة الكتاب إلى مؤلِّفه

لا شك أن كتاب «أصول الضبط وكيفيته على جهة الاختصار» من تأليف أبي داود سليمان بن نجاح، ولم ينازع في ذلك أحد؛ حيث وجدته منسوباً إليه في النسخ الخطية كلها، وفي الفهارس، وعند شراح المورد، وعند الناقلين منه، فهؤلاء كلهم أثبتوا نسبة تأليفه إلى أبي داود.

والمؤلف نفسه صرح في أكثر من موضع أنه مُؤلَّف في أصول الضبط، بل وأحال عليه في مواضع من كتابه: «مختصر التبيين لهجاء التنزيل» فقال: وكذلك رغبوا أن أجعل لهم في آخره -المختصر- أصولاً من الضبط على قراءة نافع ومن وافقه»[1].

وأحال عليه وعين موقعه فقال: «وسأذكر ذلك كله في كتاب النقط المذيل في هذا الكتاب»[2].

وقال: «وسيأتي تعليل ذلك في كتاب النقط في آخر هذا الكتاب، إن شاء الله»[3].

وقال: «وسنأتي بها في كتاب أصول الضبط من هذا الكتاب، إن شاء الله»[4].

---

(١) انظر: مقدمة المؤلف في مختصر التبيين ص ١.

(٢) ذكره عند قوله: ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ﴾ [آل عمران: ١٤٤].

(٣) ذكر ذلك عند قوله: ﴿لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٨].

(٤) ذكره عند قوله: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ﴾ [المائدة: ٣٥].



وكل هذه المواضع التي أحالها على كتابه أصول الضبط مذكورة فيه، ومما يزيد في تأكيد نسبة الكتاب إلى مؤلفه أنَّ أسلوبه في هذا الكتاب وفي كتابه: «مختصر التبيين» يجري على نمط واحد ونفس واحد، ونلاحظ أن المؤلف ربط بين الكتابين، حيث أحال في كتابه: «مختصر التبيين» ما يتعلق بالنقط والشكل على كتابه: «أصول الضبط»، وأحال في كتابه هذا ما يتعلق بهجاء المصاحف على كتابه: «مختصر التبيين لهجاءِ التنزيل»، وحينئذ لا شبهة في تحقيق إثبات نسبة الكتاب إلى مؤلفه أبي داود، والله أعلم.



سبب تأليف كتاب أصول الضبط

صنف المؤلف أبو داود كتاباً ضخماً سماه بـ« كتاب التبيين لهجاء التنزيل » وكان يشير إليه في « مختصر التبيين » بـ« الكتاب الكبير » ؛ وذلك لضخامته وكبر حجمه مع ما تضمنه من أنواع العلوم والفنون في علوم القرآن والتفسير.

فتواردت عليه أسئلة من بلاد شتى يلتمس أصحابها منه تخليص الرسم وهجاء المصاحف من الكتاب الكبير، دون بقية مواضيعه، فيجرد الرسم من الكتاب المذكور، ثم رغبوا منه أن يجعل في ذيله أصولاً من الضبط.

فقال: « وكذلك رغبوا أن أجعل لهم في آخره أصولاً من الضبط على قراءة نافع ومن وافقه؛ إذ مصاحف الأندلس كلها أو معظمها إنما تضبط على قراءته »[1].

إلا أنه قال في نسخة « م » : « هذا كتاب أذكر فيه أصول الضبط لكتاب الله تعالى على قراءة نافع ومن وافقه من سائر الأئمة؛ إذ قد أفردنا في الضبط كتاباً جامعاً للقراء السبعة من جميع طرقهم، وقصدنا هنا إلى الاختصار »[2].

فهذا يدل على أن المؤلف ألف كتاباً جامعاً في الضبط للقراء السبعة ثم اختصر منه هذا الكتاب، واقتصر فيه على ضبط قراءة نافع بن أبي نعيم ومن وافقه من سائر الأئمة.

---

(١) انظر: مقدمة مختصر التبيين ورقة ١ .

(٢) انظر: مقدمة أصول الضبط نسخة « م » .



أهمية الكتاب

موضوع إِعراب المصحف ونقطه من الموضوعات التي قلَّ الاهتمام بها، والكتب المخطوطة في موضوع نقط المصاحف وإِعرابها بالشكل نادرة الوجود اليوم، والمطبوعة في هذا الموضوع أندر.

لذا كانت الحاجة ماسة إِلى إِخراج ما بقي من هذا الفن الذي كاد أن يندرس ويندثر.

وأهمية هذا الكتاب تظهر بما جاء فيه من وصف دقيق بطريقة علمية وعملية لكيفية نقط المصاحف وإِعرابها بالنقط والشكل، وكيفية ذلك، فاحتلَّ مكانة عالية بين كتب النقط والشكل.

ثم إِن مؤلفه له مكانة عالية ومن أشهر المؤلفين في هذا العلم، واعتمد نساخ المصاحف على أقواله وآرائه ورجحوها على مذهب أبي عمرو الداني.

وإِن كتاب أصول الضبط من أقدم الكتب المؤلفة في علم نقط المصاحف وإِعرابها بالشكل.

واعتمد عليه كل من جاء بعده، فقال الشيخ المقرئ الحسن المنبهي الشباني: «فاعتمدت بذلك على كلام أبي عمرو... وعلى الذيل الملحق بالتنزيل في علم الضبط لأبي داود سليمان بن نجاح»[1].

(١) انظر: كشف الغمام ورقة ٢.



وهكذا اعتمد عليه الخراز في نظمه، وشراح مورده، وكلٌّ من جاء بعده اقتبس منه، واستشهد به، وقدمه على غيره.

بل إنه يجمع بين طريقة نقط أبي الأسود، وشكل الخليل فهو يصور لنا طريقة الناس في زمانه في كيفية ضبط المصاحف، فمن هذه الجهة يرينا تطور هذا الموضوع، بطريقة عملية، ففيه بيان كبير عن طريقة الضبط، وأنواع العلامات الإعرابية المستخدمة في المصاحف في عصر أبي داود سليمان بن نجاح في كتابه أصول الضبط.

ثم إن كتاب أصول الضبط لأبي داود يمثل بداية تحول وترخص في استعمال شكل الخليل في المصاحف، فهو أول كتاب -فيما أعلم- ترخص صاحبه في استعمال الشكل في المصاحف، وقبل ذلك كان يمنع استعماله، فهذا أبو عمرو الداني شيخه كان ينكر استعمال شكل الخليل، وحث على استعمال نقط أبي الأسود[1]، فلهذا كانت الكتب المؤلفة في ذلك تسمى بـ « كتاب النقط »، فيأتي كتاب أبي داود في طليعة الكتب التي رخصت في استعمال شكل الخليل في المصاحف، بل من أولها، فلهذا المعنى سمى كتابه بـ « كتاب أصول الضبط »، ولم أجد -حسب علمي- قبل ذلك من سمّى كتابه بذلك، فكانت تسمى: « بكتب النقط ».

ومما يضفي أهمية على « كتاب أصول الضبط » لأبي داود أنه لم يقتصر على ضبط قراءة واحدة معينة، كما فعل الخراز من بعده في نظمه: « عمدة البيان » فاقتصر على ضبط قراءة نافع، بل إن المؤلف تناول في أصوله ضبط قراءة نافع، ومن وافقه من سائر القراء السبعة.

---

(١) انظر: المحكم لأبي عمرو ٢٢.



منهج المؤلف في كتابه

لم يقدِّم المؤلف لكتابه شيئاً، فتحدث عن مواضع الحركات والتنوين، ثم أعقب ذلك بذكر الاختلاس والإشمام، ونقل ذلك من أستاذه أبي عمرو الداني، ثم أعلن مخالفته في هذا الباب واختار ترك ضبط عشر كلمات منهن؛ لعلمه أن التلقي والمشافهة هما الكفيلان بتحقيق النطق الصحيح السليم.

ثم أتى إلى أنواع علامة السكون، فباب التشديد وكيفيته، واختار اتِّباع مذهب أهل المدينة، واختار لمن يضبط المصحف بشكل الخليل استعمال «الشين» علامة للتشديد، وردَّ بعض الوجوه الغريبة في ذلك، وكان ذلك سبباً لتأليفه كتابه الكبير المسمى بـ: «كتاب التبيين لعلم التنزيل».

ثم ذكر أحكام الصلة لألف الوصل، وأتبع ذلك بذكر نقل حركة الهمزة لورش.

ثم عقد باباً لمعرفة الابتداء بألف الوصل وعلامة نقطها، ثم ذكر باب أحكام النون الساكنة وما بعدها، وأحكام المظهر والمدغم باتفاق واختلاف وكيفية ذلك.

ثم ذكر باب المد وموضعه وكيفية ذلك، وكذا حروف المد، ومواضع الهمزات منهن وامتحان موضعها.



ثم انتقل منها إلى باب أحكام تليين الهمزات، وبدأ بالهمزة المفردة، ثم الهمزتين اللتين في كلمة واحدة، وفي كلمتين، ثم أعقبه بباب نقط ما نقص من هجائه، وذكر تحته ما اجتمع فيه ألفان فحذفت إحداهما اختصاراً، ونقط ما اجتمع فيه ياءان فحذفت إحداهما اختصاراً، ونقط ما اجتمع فيه واوان فحذفت إحداهما اختصاراً.

ثم ترجم لباب أحكام نقط ما زيد في هجائه فذكر تحت هذا نقط ما زيدت الألف في رسمه، وما زيدت الياء في رسمه، وما زيدت الواو في رسمه.

ثم ذكر باب الدارات التي تجعل على الحروف الزوائد والحروف المخففة، وختم الكتاب بباب ذكر فيه اللام ألف المظفرة، وأي الطرفين منهما هي اللام.

وصف النسخ الخطية للكتاب

لقد توافر من هذا الكتاب ست نسخ في مكتبات المغرب:

النسخة الأولى: تقع ضمن مجموع في ذيل: «مختصر التبيين» من صفحة ٢٣٥ إلى صفحة ٢٧٨، مجموع صفحاتها ثلاث وأربعون صفحة، تحمل رقم ٤٠ / ٢ في الخزانة الحسنية بالمغرب[1].

أولها بعد البسملة والصلاة والسلام على النبي ﷺ: «باب أصول الضبط وكيفيته على جهة الاختصار».

وآخرها: «فهذا ما اختصرنا ذكره على حسب توفيق الله تعالى وهو حسبنا ونعم الوكيل، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم أفضل التسليم».

تاريخ نسخها يوم الأحد ١٢ محرم ١٠٨٤هـ.

ناسخها محمد بن عبدالله بن علي بن أحمد بن موسى العبادي البوعزيزي نسباً اليريوي أصلاً.

نسخت بخط مغربي واضح، خالية من الطمس والنقص، ومقابلة؛ حيث ألحقت بعض الكلمات الساقطة -وهي قليلة- بالحاشية، وعليها علامة «صح».

---

(١) انظر: فهرس الخزانة الحسنية لمحمد المنوني (٦ / ٢٥).



وهي خالية من تاريخ التأليف.

تحتوي على ٢٧ سطراً، في كلِّ سطر ١٢ كلمة على وجه التقريب.

ونظراً لصحتها وجودتها اتخذتها نسخة الأصل، ورمزت لها بالرمز «أ».

النسخة الثانية: تقع ضمن مجموع في ذيل «مختصر التبيين» من ورقة ١٥١ إلى ورقة ١٧٩، مجموع أوراقها ثمان وعشرون ورقة، تحمل رقم ١١٩٣٠ز في الخزانة الحسنية في المغرب، عليها ختم المكتبة الزيدانية[١].

أولها: «كتاب أصول الضبط وكيفيته على جهة الاختصار» بعد «بسم الله الرحمن الرحيم».

آخرها: «فهذا ما اختصرنا ذكره على حسب توفيق الله تعالى، كمل جميع الديوان...».

ناسخها: عبدالعزيز بن محمد بن سليمان الملالي، وكان الفراغ من نسخها يوم الثلاثاء في ١٤ جمادى ١١٠٠هـ.

نسخت بخط مغربي واضح وجيد، وتخلو من تاريخ التأليف وهي دون الأولى في الأهمية.

تحتوي على ٢٣ سطراً، في كلِّ سطر ١١ كلمة تقريباً.

وتأتي في الدرجة الثالثة ورمزت لها بالرمز «ج».

النسخة الثالثة: تقع ضمن مجموع في ذيل «مختصر التبيين» من ورقة ١٤٨ب إلى ورقة ١٧٠ب.

---

(١) انظر: فهارس الخزانة الحسنية (٦/ ٦٤).



تحمل رقم ٨٠٨ مجموع ٢، في مكتبة الخزانة الحسنية بالمغرب(١).

أولها: «كتاب أصول الضبط وكيفيته على جهة الاختصار».

وآخرها: «وأخيّر الناقط فيه لجوازه، وبالله» وهي مبتورة الآخر بنحو ورقة.

ورقتها الأخيرة رممت ترميماً سيئاً أخفى عدداً من الكلمات.

نسخت بخط أندلسي بديع بمداد بني، وصفت بأنها نسخة عتيقة وخطها واضح وجيد جداً.

لم يرد فيها اسم الناسخ ولا تاريخ التأليف ولا تاريخ النسخ.

تضم ٢٣ ورقة، في كل منها ٢٣ سطراً.

ورمزت لها بالرمز «ب» وقابلت بها، ولا شك أنها أقدم النسخ وأحسنها، لولا البتر الذي وقع في آخرها؛ لذا جعلتها في الأهمية في المرتبة الثانية.

النسخة الرابعة: محفوظة في خزانة القرويين ضمن مجموع في ذيل «مختصر التبيين»، جاء اسمها في الفهرس: «تأليف في رسم الهجاء الواقع في القرآن».

ورد اسم الكتاب بعنوان: «باب أصول الضبط، وكيفيته على جهة الاختصار».

---

(١) انظر: فهرس الخزانة الحسنية (٦/ ٣٢).



يحمل الرقم ٨٣٠ مجموع، وفيه ورقتان فقط بخط مغربي جميل، من ورقة ٤٠ب إلى ورقة ٤١، والباقي مبتور[1].

ولم أتمكن من الوقوف على هاتين الورقتين.

النسخة الخامسة: محفوظة في خزانة القرويين ضمن مجموع رقم ٢٢٦/٢، وأيضاً ناقصة ولم يبق منها إلا ورقتان الأولى: الورقة (٨٢)، والأخرى: الورقة ٨٣، بلغت سطور كل منهما ثلاثون سطراً[2].

ولم أتمكن من الوقوف عليها.

النسخة السادسة: من كتاب أصول الضبط وكيفيته، تحمل رقم ٨٩٤٥ ضمن مجموع في الخزانة الحسنية بالمغرب، وهي نسخة «م».

وقد جاءت تسميتها بعنوانين مختلفين:

الأول: «كتاب بيان ما اصطلح عليه الصدر من التابعين مع من تأخر موته من الصحابة الباقين على تقييد كتاب رب العالمين، وإعرابه بالنقط وكيفية ذلك على وجه الاختصار».

والثاني: بعده بأربع ورقات: «هذا كتاب أذكر فيه أصول الضبط».

فهذه النسخة شذت عن جميع النسخ، وبعد المقابلة والدراسة والتأمل تبين لي أن ناسخها أو مختصرها تصرف في مقدمة هذه النسخة.

ودليلي على ذلك ما ذكره في مقدمتها حيث قال: «وأقدم أولاً من

---

(١) انظر: فهرس مخطوطات خزانة القرويين (١/٢٤٢) رقم ٨٣٠/٢.

(٢) انظر: مخطوطات خزانة القرويين (١/٢٤٢) رقم ٢٨٦/٢.



كلام الحافظ أبي عمرو »، ثم قال: « ثم أرجع إلى كلام الشيخ أبي داود رحمه الله »، ونقل فصولاً من محكم أبي عمرو، ثم قال أيضاً: « ونرجع الآن إلى كلام أبي داود »، فذكر كتاب « أصول الضبط » كما هو متفق عليه في باقي النسخ دون زيادة ولا نقص، فمن هذه الجهة يصح نسبة هذه النسخة إلى مؤلفها أبي داود سليمان بن نجاح، ومن جهة الإضافة التي في المقدمة والعنوان لا يصح نسبتها إلى أبي داود؛ حيث أضاف مختصرها أو ناسخها العنوان الأول الطويل، ثم أضاف إليها فصولاً من « المحكم » لأبي عمرو الداني، وحينئذ فنسبتها إلى مختصرها المجهول أولى.

وبناء عليه اعتمدت عليها في إتمام النقص دون الإشارة إلى الفروق.

وهي من ورقة ١٢٨ إلى ورقة ١٧٥، وهي كاملة بخط مغربي واضح، خالية من اسم الناسخ وتاريخ النسخ والتأليف.

وعلى حواشيها بعض التعليقات بخط غير خط المتن.



منهج تحقيق الكتاب

اعتمدت في نسخ الكتاب على نسخة: «أ»؛ لأنها أتقن النسخ وأحسنها وأكملها، واتبعت في تكميل النقص، وسد الفراغ طريقة الترجيح بين النسخ، فما استبان لي أنه الصواب أثبته في المتن، وأشرت في الحاشية إلى الفروق.

ووضعت السقط بين قوسين معقوفين من باقي النسخ الأخرى.

حاولت تقويم النص وإخراجه بصورة مرضية.

نسبت الآيات القرآنية إلى سورها، ورسمتها بالرسم العثماني، وحافظت على مذهب المؤلف، فضبطت الهمزات المحققة بالأصفر، والهمزات المسهلة باللون الأحمر، وجعلت الحركات والسكون، وجميع الملحقات باللون الأحمر؛ ليتميز الضبط من الرسم، ومحافظة على تجريد المصحف.

ضبطت الآيات القرآنية وفق قراءة نافع من رواية ورش، إلا في بعض المواضع التي تحتاج إلى بيان الضبط على القراءة الأخرى حسب سياق المؤلف.

عزوت الآيات القرآنية إلى عدد المدني الأخير اتباعاً لمذهب المؤلف.

ذكرت في الحاشية قراءات الأئمة ووثقتها من مصادرها.

حاولت التوفيق بين رسم وضبط المشارقة والمغاربة، واخترت مذهباً وسطاً، أحياناً يوافق مذهب المشارقة، فأرجحه، وأحياناً يوافق مذهب المغاربة، فأرجحه، لعلل وحجج، ذكرتها في مواضعها.

بينت ما جرى به العمل في المصاحف، وبينت بعض ما يخالف النص في ذلك، وناقشت ذلك مبيناً وجه الصواب.

وأضفت فوائد ولطائف في الحاشية.

وحرصت على توثيق ما يذكره أبو داود في كتابه من المصادر المشهورة في الموضوع، فاعتمدت على كتاب «النقط»، وكتاب «المحكم في نقط المصاحف» لأبي عمرو الداني، ثم شروح «عمدة البيان» للخراز.

ترجمت باختصار لأسماء الأعلام المذكورين في نص الكتاب.

ثم جعلت فهارس عامة للكتاب، مساعدة للقارئ على الوصول إلى ما يريده في سهولة ويسر، وبالله التوفيق.

نماذج من نسخ كتاب :
«أصول الضبط وكيفيته على جهة الاختصار»
المعتمدة في التحقيق

باب أصول الضبط وكيفيته على جهة الاختصار

قال الفقيه المقرئ أبو داود سليمان بن نجاح رضي الله عنه

صورة الورقة الأولى من مخطوط كتاب : «أصول الضبط وكيفيته على جهة الاختصار»

المشار إليه في التحقيق بـ: (أ)

آخر «أ»

277

نحو لأهله ولأجنبه ولأبيه فتجعل كسرة اللام نقطة بالحمراء تحت [illegible] التي هي
يمنة من الكاتب والهمزة على طرف اللام من فوقها يمنة منها أيضًا (فإن أتى)
بعد الهمزة ألف ملفوظ بها ولم يصور للهمزة صورة لمجيء اللام فلتجعلوا بفتح الهمزة
وحركتها عليها قبلها على ذات اليمين في البياض ويكون الألف بعدها [illegible]
الجمع بين صورتين متفقتين فيما يوجد لما جعلت الهمزة في [illegible] الألف وصورة ذلك لآمر
[illegible] لآية ولا يسئم ولآت وقالوا [illegible] وله زوجه [illegible] ولا دم وفي من آية
الجماعة [illegible] حمزة وأما [illegible] كليه ومن [illegible] مبين وشبهه (فإن أتت)
الهمزة بعد الألف [illegible] وكانت [illegible] في حرف مد جعلت الهمزة في البياض بعد
الطرفين [illegible] ولم يجعل بينهما أصلا على القياس [illegible] بالعين وجعلت حركتها
عليها نقطة بالحمراء إن كانت مفتوحة ومن تحتها إن كانت مكسورة ومن أمامها إن
كانت مضمومة هكذا [illegible] في المضمومة والمفتوحة هكذا [illegible] الله والجنة
لحزنهم وشبهه وفي المكسورة [illegible] وشبهه (ولو أتت) الألف [illegible]
صورة للهمزة المضمومة سواء أتى بعدها واو أو لم يأت جعلت النقطة بالصفرة
في وسط الطرف الأول خارجا [illegible] مثل انقطاع الألف كما [illegible] كتبتها
وجعلت الضمة أمامها وصورة ذلك هكذا [illegible]
[illegible] وشبهه (وإن) كانت الهمزة مكسورة جعلت النقطة بالصفراء في الطرف الثاني
من القاعدة [illegible] الأول مثل [illegible] وصورته [illegible] وجعلت الحركة
نقطة بالحمراء عليها إن كانت مفتوحة وتحتها إن كانت مكسورة وصورة ذلك
هكذا [illegible] ولإبرهيم ولأخوتهم ولإلى الله وإلى الجحيم ولإيلف قريش وشبهه
(و) كذلك في قراءة الجماعة حاشى [illegible] الإنس والإثم والإنجيل والإيمن [illegible]
والإسلم والإحسن والإكرام وشبهه (وفي رواية) ورش من أجل أنه ينقل الحركة
من الهمزة إلى اللام ويحركها بها كما تقدم يجعل حركة الهمزة في ذلك كله نقطة
بالحمرة على اللام في الفتح وتحتها في الكسر وصورة ذلك هكذا وإذا الأرض والأمر
والأيكة [illegible] والإنس والإثم [illegible] والإنجيل [illegible]
والإسلم والإحسن والإكرام (تم) ما اختصرناه [illegible] توفيق
الله تعالى وهو حسبنا ونعم الوكيل وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم
أفضل التسليم

[illegible] ٢٣/١/١٠١٤هـ

آخر «أ»

صورة الورقة الأخيرة من مخطوط كتاب: «أصول الضبط وكيفيته على جهة الاختصار»

المشار إليه في التحقيق بـ: (أ)

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم تسليما

كتاب أصول الضبط وكيفيته على جهة الاختصار ومواضع الحركات المتتابعات والتنوين

قال الفقيه المقرئ أبو داود سليمان بن نجاح رضي الله

صورة الورقة الأولى من مخطوط كتاب: «أصول الضبط وكيفيته على جهة الاختصار»

المشار إليه في التحقيق بـ: (ب)



صورة الورقة الأخيرة من مخطوط كتاب: «أصول الضبط وكيفيته على جهة الاختصار»

المشار إليه في التحقيق بـ: (ب)



أول: ج

١٣١

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب أصول الضبط وكيفيته على جهة الاختصار

أول: ج

أول: ج

صورة الورقة الأولى من مخطوط كتاب: «أصول الضبط وكيفيته على جهة الاختصار»

المشار إليه في التحقيق بـ: (ج)

صورة الورقة الأخيرة من مخطوط كتاب: «أصول الضبط وكيفيته على جهة الاختصار»

المشار إليه في التحقيق بـ: (ج)

صورة الورقة الأولى من مخطوط كتاب: «أصول الضبط وكيفيته على جهة الاختصار»

المشار إليه في التحقيق بـ: (م)



صورة من أوَّل مخطوط كتاب: «أصول الضبط وكيفيته على جهة الاختصار»

المشار إليه في التحقيق بـ: (م)

صورة الورقة الأخيرة من مخطوط كتاب: «أصول الضبط وكيفيته على جهة الاختصار»

المشار إليه في التحقيق بـ: (م)





المملكة العربية السعودية
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد
مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف
الأمانة العامة
الشؤون العلمية

كتاب

أصول الضبط

وكيفيته على جهة الاختصار

تأليف
الإمام أبي داود سليمان بن نجاح
(المتوفى سنة ٤٩٦هـ)

جعله المؤلف ذيلاً لكتابه
«مختصر التبيين لهجاء التنزيل»

حققه وعلق عليه
د. أحمد بن أحمد بن معمر شرشال



بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله

كتاب[1] أصول الضبط

وكيفيته على جهة الاختصار[2]

ذكر[3] مواضع الحركات المتتابعات وتنوينها

قال الفقيه المقرئ أبو داود سليمان بن نجاح رضي الله عنه[4]: اعلم أن

---

(١) في أ: «باب» وما أثبت من: ب، ج، م، وهو الصواب؛ لأنه كتاب مستقل في أصول الضبط كما جاء التصريح بذلك في م: «وأفردته لمن يريد اقتناءه ونسخه دون الهجاء، إذ هو قائم بنفسه».

(٢) جاءت تسميته في نسخة «م» بعنوانين مختلفين:

الأول: «كتاب بيان ما اصطلح عليه الصدر من التابعين مع من تأخر موته من الصحابة الباقين على تقييد كتاب رب العالمين، وإعرابه بالنقط، وكيفية ذلك على وجه الاختصار».

الثاني: بعده بأربع ورقات: «هذا كتاب أذكر فيه أصول الضبط لكتاب الله تعالى».

راجع وصف نسخة «م».

(٣) سقطت من: ب.

(٤) ألحقت على هامش أ، وجملة الترضي من النساخ.



نقط[١] المصاحف هو أقدم من الشَّكْل[٢]، وإن كان ذلك معاً[٣] مستنبطاً مصطلحاً[٤] عليه، إلا أن النقط كان قبل، وكثير من الصحابة حيٌّ[٥]، وهو

(١) نَقَط الحرف وضع عليه نقطة أو أكثر، ونقّط الكتاب: شكله، والنقطة علامة مستديرة صغيرة، استعملت في معنيين متقاربين:
الأول: الدلالة على النُّقَط الحمراء التي ينسب وضعها إلى أبي الأسود الدؤلي، والتي تمثل الحركات، وتسمى نقط الإعراب أو النقط المدوَّر، وهو مراد المؤلف هنا.
والثاني: الدلالة على نقط إعجام الحروف في ذاتها؛ لتمييز الحروف المتشابهة، ويعزى وضعه إلى نصر بن عاصم ويحيى بن يَعْمَر في عهد عبدالملك بن مروان، فالنقط كان من عمل أبي الأسود بالألوان، والإعجام كان من عمل نصر بن عاصم ويحيى بن يَعْمَر بالسواد، ويتحدد المعنى بحسب ما يضاف له. انظر: الصحاح ٣/١١٦٥، تهذيب اللغة ١٦/٢٨٠، كتاب التنبيه ٢٧؛ شرح ما يقع فيه التصحيف ١٣، إيضاح الوقف والابتداء ١/٣٩، المحكم للداني ٤.

(٢) قال أبو حاتم: «شكلت الكتاب أشكله، فهو مشكول، إذا قيدته بالإعراب»، وهو مأخوذ من شِكَال الدابة، وهو حبل تشد به قوائم الدابة، والعلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي المشابهة، تشبيه الحرف المقيد بالحركات الإعرابية وقصره عليها بالدابة المقيدة بالشِّكَال. انظر: تهذيب اللغة ٢٠/٢٥، جمهرة اللغة ٣/٦٨، لسان العرب ١١/٣٥٨.

(٣) سقطت من: ب، ج.

(٤) في أ، ب، ج: «مستنبط مصطلح»، وما أثبت أولى.

(٥) روى أبو عمرو الداني بسنده، قال حدثنا الأوزاعي، قال سمعت قتادة يقول: «بدؤوا فنقطوا، ثم خمّسوا، ثم عشّروا». المحكم للداني ٢، ٣، وانظر: الدرة الجلية ورقة ٣، ٤، الميمونة الفريدة ورقة ٧.



الذي يُسْتحب في المصاحف خاصة(١)، وهو المعروف قديماً من التابعين(٢) إلى هلم جراً، كما أن الشَّكْل في الكتب(٣) هو المعروف أيضاً من زمن الخليل بن أحمد(٤) المخترع له أولاً، إلى هلمّ جراً(٥).

---

(١) واختاره أبو عمرو الداني لفضيلة موضعه، وسبق اختراعه، ولأنه أقل ما يقع به البيان كنقط الإعجام بالسواد، فقال: «اقتداء منا بفعل من ابتدأ النقط من علماء السلف بحضرة الصحابة واتباعاً له، استمساكاً بسنته...»، ثم قال: «فاتباع هذا أولى، والعمل به في نقط المصاحف أحق». انظر: المحكم ٤٢، ٤٣، وانظر: الدرة الجلية ورقة ١١، الميمونة الفريدة ورقة ٧.

(٢) في ب، ج: «بين الناس».

(٣) في ج: «الكتاب».

(٤) الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي البصري النحوي صاحب العروض وكتاب العين، وهو المرجوع إليه في كلام العرب وقد وضع في ذلك دواوين، ووضع كتاباً في النقط. روى عن عاصم وعبدالله بن كثير، وروى عنه سيبويه توفي في سنة ١٧٠هـ أو ١٧٧هـ. انظر: غاية النهاية ١/ ٢٧٥

(٥) بعد أن شاع استعمال نقط الإعراب ونقط الإعجام في المصاحف، وكان على هيئة واحدة، ولا يتميز أحدهما من الآخر إلا بالألوان المختلفة، طور الخليل بن أحمد نقط أبي الأسود إلى أبعاض حروف المد واللين، وهي الحركات المأخوذة من صور الحروف، فالضمة واو صغيرة، والكسرة ياء صغيرة، والفتحة ألف صغيرة، وإذا تأملنا تاريخ النقط والشكل نجد أن الشيء الذي يقع به البيان له ثلاثة أشكال:

أحدها: حروف المد واللين وهو الشكل القديم قبل زمن الصحابة رضي الله عنهم، فكانت العرب تصور الحركات حروفاً؛ لأن الإعراب قد يكون بالحركات؛ لأن حروف المد واللين تدل على ما تدل عليه الحركات الثلاثة، ولم يبق من هذا الشكل إلا أحرف قليلة.



والشَّكْل في المصحف أسرع إلى فهم المبتدئ[1]، لأنه هو الذي عرف قبل، وبه يعلّم أولاً في المكتب[2]، والشَّكْل المدوَّر[3] الذي يسمى نقطاً

= النوع الثاني: من الشكل الذي يقع به البيان هو النقط المدوَّر الذي اخترعه أبو الأسود الدؤلي، واختاره أبو عمرو الداني في نقط المصحف، ومنع غيره، وانتهى العمل به.

النوع الثالث: هو الشكل الذي اخترعه الخليل بن أحمد، وهو الشكل المأخوذ من صور حروف المد واللين، واختار أبو داود استعماله في نقط المصاحف في الأجزاء والألواح ولم يمنعه في الأمهات؛ لأنه أبين وأوضح من النقط المدور. انظر: المحكم للداني ٧، تاريخ الأدب ٩٧، تاريخ الخط العربي ٨٢، مقدمة الطراز ٣٤٢، حلة الأعيان الورقة ٦، كشف الغمام الورقة ٨.

(١) لأن الشكل مختلف، فيه الضم، والكسر، والفتح، والهمز، والشد، بعلامات مختلفة، بينما كان النقط كله مدوّراً، وهو قول ابن مجاهد في كتابه في النقط، قال المقرئ ميمون الفخار:

وذا الذي يعزى إلى الخليل ... أسرع للإفهام في التأويل

لأنه مختلف في الصورة ... ليس كذلك النقط خذ تفسيره

انظر: المحكم ٢٣، الدرة الجلية ورقة ٦، الميمونة الفريدة ورقة ٨.

(٢) وهو موضع تعليم الأولاد، وجمعه مكاتب، وكتاتيب، والمُكْتِب أو المُكَتِّب أي المعلم. انظر: مادة كتب في الصحاح للجوهري، وتاج العروس للزبيدي، ولسان العرب لابن منظور. وفي ب، ج: «الكتاب».

(٣) وهو نقط الإعراب الذي وضعه أبو الأسود الدؤلي. وفي ب: «الدور»، وهو تصحيف.



هو الذي أستحب في الأمهات[١]، ولا أمنع من الشكل المأخوذ من الحروف، التي[٢] يضبط بها الصبيان ألواحهم، ويعلمونه في المكتب[٣]، ويضبط به الشعر، وغيره[٤]، مما ذكرناه[٥] كله مبيناً معللاً في الكتاب الكبير[٦].

والمستحب من الألوان للضبط الحمرة للشَّكْل، والصفرة للهمزة[٧]،

---

(١) المراد بها المصاحف الكاملة.

(٢) في ب، ج: «الذي».

(٣) في ج: «المكاتب».

(٤) كان عمل الخليل بن أحمد يسمى شكل الشعر أيضاً، واستعمله النحويون وعلماء اللغة لضبط الشعر، وألفاظ اللغة، ولم يستعمله أهل القراءات في نقط المصاحف؛ اتباعاً منهم للسلف.

ويبدو أن المؤلف هنا أجاز شكل الشعر في الألواح ثم أجاز استعماله عموماً، وهذا يؤخذ من قوله فيما يأتي، فقال: «واتباع الخليل وسيبويه في الشكل المأخوذ من الحروف التي يضبط الناس اليوم في الظروف والأخبار والشعر، وجعل الشدة على صورة الشين حسن أيضاً غير ممنوع منه في المصحف؛ لفشو ذلك أيضاً واستعماله قديماً، وإقرار الناس ذلك ورضاهم به وتركهم إنكاره» فكثرة تعليل الحكم يؤذن بالاختيار، إلا أن الداني حثّ على ترك استعمال هذا النوع من الشكل، فقال: «وترك استعمال شكل الشعر... في المصاحف الجامعة من الأمهات وغيرها أولى وأحق». وجرى العمل بالأول للمناسبة الظاهرة في شكل الخليل، بخلاف علامات أبي الأسود فإنها مجرد نقط لم يبن على مناسبة بين الدوالِّ والمدلولات. انظر: المحكم ٢٢، تاريخ الأدب ٩٧، تاريخ الخط ٨٢.

(٥) في ب، ج: «وإنما».

(٦) انظر مؤلفات أبي داود في مقدمة تحقيق «مختصر التبيين».

(٧) في ب، ج: «الهمزات».



وعلى ذلك كانت مصاحف أهل المدينة[١] في آخر زمن الصحابة والتابعين بعدهم، فموضع[٢] الفتحة، والنصبة من الحروف أعلاها[٣]، وموضع[٤]

---

(١) قال أبو عمرو: «والذي يستعمله نُقَّاط أهل المدينة في قديم الدهر وحديثه من الألوان في نقط مصاحفهم الحمرة والصفرة، لا غير، فأما الحمرة فللحركات والسكون والتشديد والتخفيف، وأما الصفرة فللهمزات خاصة».
وأما نقاط أهل العراق فيستعملون للحركات وغيرها وللهمزات الحمرة وحدها، وبذلك تعرف مصاحفهم، وتميز عن غيرها».
وشدّد أبو عمرو الداني النكير على نقط المصاحف بالسواد، ونهى عنه، فهو يحدث في المرسوم تغييراً وتخليطاً، فربما زيد في النقطة، فَتوُهِّمَتْ -لأجل السواد الذي به ترسم الحروف- أنها حرف من الكلمة، فزيد في تلاوتها لذلك، ورخص في استعمال الخضرة لألفات الوصل. انظر: المحكم ١٩، كتاب النقط ١٢٦، حلة الأعيان ورقة ٦.

(٢) بين المؤلف موضع الفتحة، ولم يبيِّن علامتها؛ لأنه اتبع نقط أبي الأسود الدؤلي، وعلامة الفتحة على مذهب الخليل ألف صغيرة مبطوحة؛ لأنها مأخوذة من الألف؛ وليكون الفرع دون الأصل. انظر: حلة الأعيان ٢٣، كشف الغمام ٢١.

(٣) وعلل أبو عمرو ذلك بقوله: «لأن الفتح مستعل»، وذكر التجيبي أن الفتحة أيضاً تقع أمام الحرف، وهو على خلاف ما عليه المشهور والمستعمل، وضعّفه أهل الرسم ولا عمل عليه. انظر: كشف الغمام ٢٠، حلة الأعيان ٢٣، المحكم ٤٢. وفي ج: «أعلاهما».

(٤) بين المؤلف موضع الضمة، ولم يبين علامتها، وصورتها واو صغيرة؛ لئلا تشتبه بالواو المأخوذة منها ليقع الفرق بين الأصل والفرع، وسميت ضمة؛ لانضمام الشفتين بها، وجرى على هذا نُقَّاط أهل المشرق، وجعل أهل المغرب الضمة واواً مفتوحة الدارة هكذا « د » فأسقطوا رأسها فتفتح دارتها، وتبقى مثل الدال « د ». انظر: شرح المجاصي ٦٦، حلة الأعيان ٢٦، المحكم ٤٢، ٤٥، كتاب النقط ١٢٦.



الضمة، والرفعة[1]، وسطها[2] وأمامها[3]، وموضع الكسرة والخفضة،

---

(١) تقديم وتأخير في : ب.

(٢) أي: فوق الحرف، وعلى رأسه؛ لأن من شأن العلامة أن تكون فوق المعلَّم.

(٣) وهو مذهب الخليل وسيبويه، وقال محمد بن يزيد المبرد: «فالضمة واو صغيرة في أعلى الحرف لئلا تلتبس المكتوبة»، وهو الصواب وعليه العمل، ولئلا تلتبس بواو الصلة، قال ابن أشتة: «رأيت في مصحف إسماعيل القسط إمام أهل مكة الضمة فوق الحرف، والفتحة قدام الحرف ضد ما عليه الناس». المحكم ٩.
ذكر أبو عمرو الداني: أن موضع الفتحة من الحرف أعلاه وموضع الكسرة منه أسفله... وموضع الضمة منه وسطه أو أمامه؛ لأن الفتحة لما حصلت في أعلاه والكسرة في أسفله... بقي وسطه، فصار موضعاً للضمة». انظر: المحكم ٤٢، الكشف ٢٠. وذكر الرجراجي في محل الضمة ثلاثة أقوال: أمام الحرف أو وسطه أو فوقه.
وقال: «فالقولان بجعلها أمام الحرف أو وسطه مشهوران، وأشهرهما كونها أمامه، وهو مذهب الخليل وسيبويه، وأما القول بجعلها فوق الحرف فهو شاذ ذكره أبو عمرو في المحكم، وذكره أبو إسحاق التجيبي في شرح العقيلة، ونسبه إلى المبرد، قال: تجعل الضَّمة فوق الحرف، ولا تجعل أمامه؛ لئلا تلتبس بالواو المكتوبة.
أقول: إنما جعلت الضمة أمام الحرف؛ لأن ذلك الموضع تعين لها من موضعي أختيها الفتحة والكسرة؛ لأن الفتحة لما أخذت أعلى الحرف، وأخذت الكسرة أسفل الحرف بقي للضمة وسطه فصار موضعاً لها، وعدّ الرجراجي قول من يجعل الضمة فوق الحرف شاذاً، وهذا صحيح على مذهبه وفي عصره في استعمال نقط أبي الأسود؛ حيث كانت الحركات تصور نقطاً حمراء، ولا تتميز الفتحة عن الضمة ولا الضمة عن الكسرة أو العكس إلا باختلاف مواقعهن، لاتفاق صورهن، أما على استعمال شكل الخليل واختياره الحركات المأخوذة من حروف المد واللين فلا ينبغي أن ينسحب الخلاف المتقدم عليهن، فالخلاف مقصور على النقط المدور، ولا يتعداه، وكان يجب أن يزول بزوال استعمال النقط المدور، وحينئذ تكون الضمة والفتحة فوق الحرف، لأن من شأن العلامة أن تكون فوق المعلَّم. انظر: المحكم ٧، المقنع ٢٦، كشف الغمام ٢١، حلة الأعيان ٢٦.



تحتها[1]، صورة ذلك هكذا: ﴿ الحمد لله رب العلمين ۝١ الرحمن الرحيم ۝٢ ملك يوم الدين ۝٣ إياك نعبد وإياك نستعين ۝٤ اهدنا الصراط المستقيم ۝٥ صراط الذين أنعمت عليهم ۝٦ غير المغضوب عليهم ولا الضالين ۝٧ ﴾[2] وشبهه[3].

---

(١) بين المؤلف موضع الكسرة، ولم يبين علامتها وهي ياء صغرى حذف رأسها فبقيت جرة صغيرة، واتفق العلماء على موضعها تحت الحرف، وسميت كسرة، باعتبار النطق بها؛ لأن اللسان ينكسر عند التلفظ بها. انظر: المحكم ٧، المقنع ١٢٦، كشف الغمام ٢٢، حلة الأعيان ٥٩.

(٢) سورة الفاتحة غير كاملة في: ب، ج.

(٣) سقطت من: أ وألحقت في حاشيتها.



فصل

فإن لحق شيئاً[١] من هذه الحركات الثلاث المذكورة الفتحة والنصبة، والكسرة والخفضة، والضمة والرفعة[٢] تنوين[٣] جَعلْتَ نقطتين متتابعتين: إحداهما[٤] الحركة، والأخرى التنوين وشدَّدتَ ما بعده[٥]، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾[٦] و﴿ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ﴾[٧] و﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ ﴾[٨] و﴿ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا ﴾[٩] و﴿ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ ﴾[١٠]. فإن اتصل بها[١١] ياء أو

(١) في ب، ج: «شيء».

(٢) ذكر المؤلف أبو داود ألقاب البناء وألقاب الإعراب باعتبار الاصطلاح واكتفى أبو عمرو الداني بتسميتها اللغوية ولم يفرق بين حركات الإعراب وحركات البناء. انظر: المحكم ٤٢.

(٣) وهو الفاعل لفعل «لحق» المتقدم. وفي ج: «أو تنوين»، وهو تصحيف.

(٤) في ب: «أحدهما».

(٥) ولم يقيده المؤلف اعتماداً منه على الأمثلة، فعلامة التشديد توضع على أربعة أحرف، وهي: اللام والميم والنون والراء، إذا وقعت بعد التنوين إشعاراً وإعلاماً بقرب التنوين من هذه الحروف الأربعة، ولأجل قربه منه، أدخل فيه إدخالاً كلياً، حتى صار معه كالحرف الواحد، وهو الإدغام الخالص، فتتابع التنوين ووضع الشد علامة للإدغام الخالص، فتوافق الخط واللفظ. انظر: المحكم ٦٩، كتاب النقط ١٢٧، الميمونة ورقة ١٧، الدرة الجلية ١٢.

(٦) من الآية ١ البقرة.

(٧) من الآية ٤ البقرة.

(٨) من الآية ١٨ البقرة.

(٩) من الآية ٢٢ البقرة.

(١٠) الآية نفسها.

(١١) سقطت من: ج.



واو، فلك فيه وجهان:

أحدهما: أن تجريهما[1] مجرى الأربعة الأحرف[2] فتشددهما[3].

والثاني: أن تعريهما[4] من التشديد، إذ ليس بإدغام خالص[5].

وكذلك إن اتصل بها باء، فلك في ذلك[6] أيضاً وجهان:

أحدهما: أن تجعل النقطة التي هي علامة التنوين ميماً صغرى[7] إعلاماً

---

(١) في أ، ب، ج: «تجريها»، وما أثبت من: م.

(٢) وهي حروف الإدغام الخالص المجموعة في قوله: «لم نَرَ».

(٣) في أ: «فتشدهما»، وما أثبت من: ب، ج، م.

(٤) في ب، ج: «تعريها».

(٥) من أخذ بالغنة في اللام، والراء، يجري فيهما ما جرى في الواو والياء، من التشديد أو التعرية، وإذا ضبط لخلف عن حمزة بالإدغام الخالص في الياء والواو يجب وضع الشدة قولاً واحداً.
إلا أن وضع الشدة يجعله ملتبساً بالإدغام الخالص، إلا أن التنسي حرره بقوله: «لو قيل: هنا يستدل على كون الإدغام ناقصاً بتشديدهما، وجعل التنوين مركباً لكان له وجه» فالتركيب ينحو للإظهار، والشد ينحو لخلوص الإدغام، واجتماعهما يقتضي حالة متوسطة، وهو الإدغام الناقص، فجاء النقط منبهاً على الأمرين، وجرى العمل بالتعرية. انظر: الطراز ٥٧، حاشية الزياتي ٥، كتاب النقط ١٢٧، المحكم ٧٠.

(٦) في ج: «فيها» مع التقديم والتأخير، وسقطت من: ب.

(٧) وحددها الشيخ المنجرة بقوله: «ميماً صغيرة غير ممطوطة حمراء لا كحلاء؛ لئلا تلتبس بالأصلية مطموسة الدور».
ويجب أن توضع هذه الميم الصغيرة في موضع علامة التنوين، وقد ذهب بعض المشارقة إلى وضعها على الباء، وهو ضعيف؛ لأن الميم وضعت عوضاً عن التنوين، ولا يجمع بين العوض والمعوض، فمحلها محلّ التنوين. انظر: كشف الغمام ٤١، تقييد من شرح الفرمي ٢٤٨، حواشي المنجرة ٥، السبيل ١٩.



منك، بأن التنوين ينقلب عندها ميماً[1]؛ ليلفظ القارئ بذلك كذلك، وهو الذي أختار[2].

والثاني: أن تجعل التنوين متتابعاً، وتعري ما بعده من التشديد، نحو قوله: ﴿أَلِيمٌۢ بِمَا﴾[3] و﴿مُحِيطٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ﴾[4] و﴿صُمٌّۢ بُكْمٌ﴾[5] و﴿ظُلُمَٰتٌۢ بَعْضُهَا﴾[6] وشبهه[7].

فإن أتى بعدها حرف من حروف الحلق، الستة، وهي الهمزة[8]، والهاء،

---

(١) وعلل ذلك أبو عمرو بقوله: «وقلبت ميماً في اللفظ لمؤاخاة الميم النون في الغنة، وقربها من الباء في المخرج» المحكم ٧٥.

(٢) وكذلك اختاره أبو إسحاق التجيبي، واقتصر على الثاني أبو عمرو في المحكم، ولكنه ذكر الوجهين في كتابه النقط واستحسن الأول، وبه جرى العمل ليطابق الخط اللفظ دون الثاني. انظر: المحكم ٧٠، كتاب النقط ١٢٨، وكشف الغمام ٤١، حلة الأعيان ٥٧.

(٣) من الآية ٩ البقرة.

(٤) من الآية ١٨ البقرة.

(٥) من الآية ١٧ البقرة.

(٦) من الآية ٣٩ النور.

(٧) سقطت من: أ وألحقت في حاشيتها.

(٨) فلا فرق بين كونها محققة أو مخففة بالنقل كقوله: ﴿رَّحِيمٌ ۝ ءَأَشْفَقْتُمْ﴾ وقوله: ﴿عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ﴾ أو همزة وصل كقوله: ﴿بِغُلَٰمٍ ٱسْمُهُۥ﴾ كل ذلك يجعل التنوين فيه متراكباً نص على ذلك أبو إسحاق التجيبي. انظر: حلة الأعيان ٤٦، كشف الغمام ٣٧.



والعين، والحاء، والغين، والخاء[1] جعلت نقطتين -إحداهما[2]: الحركة، والثانية[3]: التنوين- متراكبتين[4]، نحو قوله عز وجل: ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[5] و﴿مِنْ عَيْنٍ ءَانِيَةٍ﴾[6] و﴿بِمُصَيْطِرٍ ۝٢٢ إِلَّا﴾[7] و﴿حِجْرٍ ۝ أَلَمْ﴾[8]

---

(١) على قراءة الجمهور بالإظهار في الخاء والغين المعجمتين، وأما على قراءة الإخفاء عندهما، فيجعل التنوين قبلهما متتابعاً بالعرض؛ لأن أبا جعفر من القراء العشرة يقرأ بالإخفاء عندهما، سوى مواضع مستقلة وكذا قوله تعالى: ﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾ يكون التنوين متتابعاً على قراءة النقل والإدغام لنافع وأبي عمرو وأبي جعفر ويعقوب، ويكون التنوين متراكباً على قراءة الباقين. انظر: النشر ٢ / ٢٢، ٤٠٠، الطراز ٥٠، كشف الغمام ٣٧، حلة الأعيان ٤٦ .

(٢) في ب: «أحدهما».

(٣) في ج: «والأخرى».

(٤) وعبّر الخليل بن أحمد عن التراكب بالطول، واحدة فوق الأخرى، وعن التتابع بالعرض. والعلة في تركيب التنوين عند حروف الحلق خاصة؛ للدلالة على البعد الذي بين التنوين، وحروف الحلق في المخرج. ولأن مخرج التنوين من طرف اللسان، ومخرج حروف الحلق من الحلق، فدل تركيب التنوين في الخط على إظهار التنوين، وبيانه في اللفظ، وشذ أبو محمد المجاصي، فجعل علامة التنوين نوناً مركبة على الحركة، وهو أصل مرفوض ضعيف، ورأيت ذلك في المصاحف الباكستانية ولا عمل عليه، وأنكره العلماء. انظر: المحكم ٦٩، ٧٢، كشف الغمام ٣٧، حلة الأعيان ٤٦ .
وفي ب: «متراكبين».

(٥) من الآية ٩ البقرة.

(٦) من الآية ٥ الغاشية.

(٧) من الآية ٢٢، ٢٣ الغاشية.

(٨) من الآية ٥، ٦ والفجر.



و﴿طَعَامٌ إِلَّا﴾(١) و﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾(٢) و﴿جُرُفٍ هَارٍ﴾(٣) و﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَ﴾(٤) و﴿عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾(٥) و﴿بُكْمٌ عُمْيٌ﴾(٦) ﴿وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾(٧) و﴿عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾(٨) و﴿لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾(٩) و﴿نَارٌ حَامِيَةٌ﴾(١٠) و﴿لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾(١١) و﴿قَوْمًا غَضِبَ﴾(١٢) و﴿عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾(١٣) و﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾(١٤) وشبهه(١٥).

---

(١) من الآية ٣٦ الحاقة.

(٢) من الآية ٨ الرعد.

(٣) من الآية ١١٠ التوبة.

(٤) من الآية ٥ البقرة.

(٥) من الآية ٦ البقرة.

(٦) من الآية ١٧ البقرة.

(٧) من الآية ٢ والفجر.

(٨) من الآية ٧٢ الأنفال.

(٩) من الآية ٣ الزخرف.

(١٠) من الآية ١٠ القارعة.

(١١) من الآية ٥٨ الحج.

(١٢) من الآية ١٣ الممتحنة.

(١٣) من الآية ٣٣ لقمان.

(١٤) من الآية ١ هود.

(١٥) عين أبو عمرو الداني وأبو إسحاق التجيبي علامة الحركة من علامة التنوين في التركيب والتتابع، وقول أبي داود: «إحداهما الحركة والثانية التنوين» نص في التعيين؛ لأنه إذا تعينت الثانية للتنوين تعينت الأولى للحركة، أي أن الشيوخ اتفقوا =



....

على أن علامة الحركة هي المباشرة التي تلي الحرف طولاً وعرضاً، ثم تليها علامة التنوين، ففي حال النصب والرفع فالسفلى منهما هي الحركة؛ لأنها تلي صورة الحرف، والعليا هي التنوين، لأنه جاء بعد الحركة، وفي حالة الخفض: «فالعليا هي الحركة؛ لأنها هي التي تلي الحرف فيه، والسفلى التنوين، لأنه جاء بعد الحركة.

إلا أن الشيخين التنسي والرجراجي قالا: في التركيب يحتمل أن تكون العليا هي التنوين ويحتمل أن تكون هي السفلى، وتبعهما على ذلك الشيخ الضباع، وغيره من المتأخرين.

ومقتضى القواعد والحس وكلام الشيوخ المتقدم والخراز أن علامة الحركة هي الأولى، وعلامة التنوين هي الأخيرة، ويؤخذ ذلك من قول الخراز: «فزد» ومن قوله: «أتبعتها»، ويعلم ذلك أيضاً من ترتيب الكلام أن علامة التنوين لا تحتمل غير ذلك، ليطابق الخط اللفظ؛ لأن اللفظ بالتنوين هو الأخير، فحينئذ تكون علامته هي الأخيرة، ويستفاد ذلك أيضاً من تعريفاتهم للتنوين «... تلحق آخر الاسم...».

فثبت أن علامة التنوين تأتي بعد علامة الحركة في التتابع والتراكب، وهي التي لا تباشر الحرف، ولا تليه، بل التي تليه هي الحركة.

وإذا تقرر هذا نأتي إلى ما جرى عليه نقط مصاحف أهل المشرق من اضطراب لا يؤدي الغرض من إضافة النقط إلى المصحف.

ولنأت بأمثلة تبين ذلك بوضوح، فمن ذلك قول الله عز وجل: ﴿ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ فإن لتركيب التنوين بحركتين إحداهما فوق الأخرى سبباً معقولاً وتوجيهاً حسناً، فأُبعدَتْ علامة التنوين عن حرف الحاء بالتركيب إشارة إلى إظهار التنوين وبيانه وفصله عما بعده؛ لبعد المخرجين مخرج حروف الحلق عن مخرج النون الساكنة، والتنوين، فجاء الخط موافقاً للفظ والتلاوة.

وفي غير حروف الحلق يجب أن تقرب علامة التنوين من الحرف الذي يأتي بعدها، إلا أنني أرى في مصاحف أهل المشرق أنها أبعدت أكثر من بعدها بعد حروف الحلق. =



....

= فتقريب علامة التنوين من الحرف الذي بعدها من غير حروف الحلق، هو الصواب، وهو الذي يؤدي الغرض، وعليه نص أبو عمرو وأبو داود وأبو إسحاق التجيبي والقيسي وميمون الفخار من علماء هذا الشأن، وهو الجاري به العمل في مصاحف المغرب برواية ورش وقالون.

فإبعاد علامة التنوين في غير حروف الحلق مع شدة الاتصال في الإدغام التام وبالقرب في الإخفاء لا وجه له، وغير مستساغ، ومخالف لما وضع له النقط، والشكل، ويتنافى مع تشديد الحرف الذي بعده، في حالة الإدغام، ولا يتناسب، كالجمع بين المتضادين.

وإذا كان أبو عمرو الداني وغيره قال فيمن وضع علامة التنوين على ما قبل الألف، إنه مذهب فاسد، فنقول مضطرين، إن هذا أفسد.

ونحن نعلم أنه ما شرع الضبط وجازت زيادته على ما تأصل في المصحف العثماني إلا من أجل تصحيح التلاوة، وإلا ما كان ينبغي أن يضاف شيء إلى المصحف.

وإلى ما تقدم أشار ميمون الفخار:

إن تبع التنوين شكل الجر والرفع والنصب كما في الذكر

ركّبهما قبل حروف الحلق الشَّكْلُ من تحت، وذا من فوق

رفعاً ونصباً عكسه في الجر الشكل من فوق به عن خُبْر

احكم لشكل الحرف بالتباشر في كلها الحالات في النظائر

وقال في موضع آخر:

لكنها العليا بغير الكسر وهي به السفلى تفطن وادر

وقال أبو عبدالله القيسي:

ونقطة الحرف تليه حتما في كل حالة فحصل علما

في الرفع والجرّ وفي المنصوب وذاك في الإتباع والتركيب

انظر: المحكم ٦٨، ٦٩، الدرة الجلية ورقة ٢٠، الميمونة الفريدة ورقة ١٥، حلة الأعيان ٣٣-٣٦، كشف الغمام ٣٦، دليل الحيران ٢٢٤، السبيل ١٧، سمير الطالبين ١٢٦، الطراز ٢٦.



فإن أتى بعدها راء، أو ميم، أو لام، أو نون[1] جعلت نقطتين متتابعتين[2]: إحداهما[3] الحركة، والثانية التنوين، فإن اتصل بها سائر حروف المعجم التي يخفى النون والتنوين عندها[4]، وهي خمسة عشر حرفاً: التاء، والثاء[5]، والجيم، والدال، والذال، والزاي، والطاء، والظاء، والكاف، والصاد، والضاد، والفاء، والقاف، والسين، والشين[6] -تمت[7] العدة- جعلت التنوين أيضاً متتابعاً وعريت ما بعده من التشديد[8]،

(١) وهي حروف الإدغام جمعها بعضهم في قوله: «لم نر»، وتقدمت.

(٢) ووجه التتابع عند هذه الحروف وغيرها من حروف الإخفاء والقلب أنه لما لم تبعد بقية الحروف عن مخرج التنوين مثل بعد حروف الحلق، بل منها ما قرب جداً، ومنها ما قرب فقط كان حكمها عندهن الإدغام في بعض، والإخفاء في بعض، والقلب في بعض، فجاء النقط مشعراً بذلك، إذ إتباع التنوين للحركة تقريب له من تلك الحروف خطاً، كما كان قريباً منها لفظاً، فدل تتابع التنوين في الخط على إدغام التنوين أو إخفائه أو قلبه في اللفظ. انظر: الطراز ٤٨، المحكم ٧١، وحلة الأعيان ٤٦، وكشف الغمام ٣٦.

(٣) في ب: «أحدهما».

(٤) في ب، ج: «عندهن».

(٥) تقديم وتأخير في: ج.

(٦) تقديم وتأخير في: ج.

(٧) في أ: «تتمت» وما أثبت من ب، ج.

(٨) التتابع يدل على القرب الموجب للإدغام، والتعرية من التشديد تدل على عدم الإدغام الكامل، واجتماعهما يقتضي حالة متوسطة وهو الإخفاء؛ لأن الإخفاء يشارك الإدغام في المعنى، فكلاهما يفيد معنى الستر. انظر: المحكم ٧١.



وذلك نحو قوله عز وجل: ﴿ جَنَّٰتٍ تَجْرِي ﴾(١)، و﴿ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ ﴾(٢)، و﴿ لَيْلَةً ثُمَّ ﴾(٣)، و﴿ شِهَابٌ ثَاقِبٌ ﴾(٤)، و﴿ غَسَّاقًا ۝٢٥ جَزَآءً ﴾(٥)، و﴿ كِذَّٰبًا ۝٣٥ جَزَآءً ﴾(٦)، و﴿ خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾(٧)، و﴿ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ ﴾(٨)، و﴿ عَذَابًا دُونَ ذَٰلِكَ ﴾(٩)، و﴿ وَكَأْسًا دِهَاقًا ﴾(١٠)، و﴿ بَابًا ذَا عَذَابٍ ﴾(١١)، و﴿ سِرَاعًا ذَٰلِكَ ﴾(١٢)، ﴿ صَوَابًا ۝٣٨ ذَٰلِكَ ﴾(١٣)، و﴿ صَعِيدًا زَلَقًا ﴾(١٤)، و﴿ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا ﴾(١٥)، و﴿ شَرَابًا طَهُورًا ﴾(١٦)،

---

(١) من الآية ٢٤ البقرة.

(٢) من الآية ٥٠ التوبة

(٣) من الآية ٥٠ البقرة.

(٤) من الآية ١٠ الصافات.

(٥) من الآية ٢٥، ٢٦ النبإ.

(٦) من الآية ٣٥، ٣٦ النبإ.

(٧) من الآية ٩ السجدة.

(٨) من الآية ٦ الطارق.

(٩) من الآية ٤٥ الطور.

(١٠) من الآية ٣٤ النبإ.

(١١) من الآية ٧٨ المؤمنون.

(١٢) من الآية ٤٤ سورة قٓ.

(١٣) من الآية ٣٨، ٣٩ النبإ.

(١٤) من الآية ٣٩ الكهف.

(١٥) من الآية ١٠٠ طه.

(١٦) من الآية ٢١ الإنسان.

و﴿ قَوْمًا طَٰغِينَ ﴾(١)، و﴿ قَوْمًا ضَآلِّينَ ﴾(٢)، و﴿ قَوْمٍ ظَلَمُوٓاْ ﴾(٣)، و﴿ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ ﴾(٤)، و﴿ كَأْسًا كَانَ ﴾(٥)، و﴿ قَوْمًا كَفَرُواْ ﴾(٦)، و﴿ مِن قَوْمٍ كَٰفِرِينَ ﴾(٧)، و﴿ قَوْمًا صَٰلِحِينَ ﴾(٨)، و﴿ رِجَالٌ صَدَقُواْ ﴾(٩)، و﴿ وَكُنَّا قَوْمًا ضَآلِّينَ ﴾(١٠)، و﴿ مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ ﴾(١١)، و﴿ نَارًا فَلَمَّآ ﴾(١٢)، و﴿ عُمْىٌ فَهُمْ ﴾(١٣)، و﴿ مَآءً فَأَخْرَجَ ﴾(١٤)، و﴿ بِجَبَّارٍ فَذَكِّرْ ﴾(١٥)، و﴿ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾(١٦)، و﴿ خَلِيفَةً قَالُوٓاْ ﴾(١٧)، و﴿ عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا ﴾(١٨)، و﴿ قَوَارِيرَاْ ۝١٥ قَوَارِيرَاْ ﴾(١٩)، و﴿ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا ﴾(٢٠)،

(١) من الآية ٣٠ الصافات.

(٢) من الآية ١٠٧ المؤمنون، وفي جميع النسخ «ظلمين».

(٣) من الآية ١١٧ آل عمران، وهي مصحفة في جميع النسخ.

(٤) من الآية ١٥ الإنسان.

(٥) من الآية ١٧ الإنسان.

(٦) من الآية ٨٥ آل عمران، وفي ب، ج: «قوماً كفرين».

(٧) من الآية ٤٤ النمل.

(٨) من الآية ٩ يوسف.

(٩) من الآية ٢٣ الأحزاب.

(١٠) من الآية ١٠٧ المؤمنون.

(١١) من الآية ٩ البقرة.

(١٢) من الآية ١٦ البقرة.

(١٣) من الآية ١٧ البقرة.

(١٤) من الآية ٢١ البقرة.

(١٥) من الآية ٤٥ سورة ق.

(١٦) من الآية ١٩ البقرة.

(١٧) من الآية ٢٩ البقرة.

(١٨) من الآية ١٠ الإنسان.

(١٩) من الآية ١٥، ١٦ الإنسان. والمثال سقط من: ب.

(٢٠) من الآية ١٢٢ البقرة.

و﴿ سَبۡعٗا شِدَادٗا ﴾[1]، و﴿ عَذَابٞ شَدِيدٞ ﴾[2]، وشبه ذلك كله.

وما كان من المنون[3] المنصوب الذي يصحبه التنوين، وكانت الألف المبدلة منه، قد صورت خطّاً، نحو: ﴿ هُدٗى ﴾[4]، و﴿ مَرَضٗاۖ ﴾[5]، و﴿ نَارٗا ﴾[6]، و﴿ فِرَٰشٗا ﴾، و﴿ رِزۡقٗا ﴾، و﴿ أَندَادٗا ﴾[7]، وشبهه.

ففي ضبطه[8] أربعة أوجه، والذي أستحسن منها[9]، وأختاره: أن تجعل النقطتين معاً على الألف[10]، على ما تقدم من تراكبهما

(١) من الآية ١٢ النبإ.

(٢) من الآية ٤ آل عمران.

(٣) المراد به الاسم المنصوب المنون. وفي ب، ج: «التنوين»، وهو تصحيف.

(٤) من الآية ١ البقرة، ولم ترسم في هذا المثال الألف إلا أنها تعود ألفاً في الوقف. انظر: كشف الغمام ٢٨، ولعله يريد قوله تعالى: ﴿ هَدًّا ﴾ في الآية ٩١ مريم.

(٥) من الآية ٩ البقرة.

(٦) من الآية ١٦ البقرة.

(٧) من الآية ٢١ البقرة في الكلمات الثلاث.

(٨) في ب: «ففي ضبطها».

(٩) في ب، ج: «منه».

(١٠) أي: الحركة والتنوين على الألف، وهو مذهب أبي محمد اليزيدي، وعليه نُقَّاط أهل المدينة، والكوفة والبصرة ونُقَّاط المصاحف، وعليه الجمهور، واختاره أبو عمرو الداني واحتج له وردّ غيره، واستحسنه أبو إسحاق التجيبي، وعليه نقط أهل المغرب مصاحفهم وصححه الخراز، وهو الوجه الأول.
الوجه الثاني: أن تجعل الحركة والتنوين معاً على الحرف الذي قبل الألف وهذا مذهب الخليل وأصحابه، واختاره أبو إسحاق التجيبي، وبه نقط أهل المشرق مصاحفهم، ورده أبو عمرو الداني؛ لتوهم زيادة الألف ولتوهم الوقف على الميم قال اليزيدي: ولو



وتتابعهما[1]، أعني إذا كان بعد الألف أحدُ حروف الحلق جعلت النقطتين معاً على الألف متراكبة[2]، نحو: ﴿ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾[3]، و﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ ﴾[4]، و﴿ ضِعَٰفًا خَافُواْ ﴾[5]، و﴿ قَوْمًا غَضِبَ ٱللَّهُ ﴾[6]، و﴿ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ ﴾[7]، وشبهه[8].

= كان على ما قال الخليل لكان ينبغي إذا وقف: «عليم» يعني بغير ألف.

الوجه الثالث: أن تجعل الحركة على الحرف الذي قبل، وعلامة التنوين على الألف على التوزيع.

الوجه الرابع: أن تجعل الحركة على الحرف المتحرك، وحركتين على الألف، وهذان الوجهان أضعف الوجوه، وذهب إلى هذين الوجهين قوم من متأخري النقاط قال الداني: «ولا إمام لهم فيما علمناه»، وقال: «وهو من فعل جهلة النقاط»، وقال: «وهذه المذاهب الثلاثة فاسدة عند التحقيق».

وقال ميمون الفخار: «كلها فاسدة المعاني ∴ إلا الذي سبق خذ تبياني».

ومثله قال القيسي في الميمونة الفريدة. انظر: المحكم ٦٢، كتاب النقط ١٢٨، كشف الغمام ٢٨، الدرة ١٠، الميمونة ١٣.

(١) في ب، ج: «تراكبها وتتابعها».

(٢) سقطت من ب، وفي موضعها: «على ما تقدم».

(٣) من الآية ١١ النساء.

(٤) من الآية ٢٨ الأعراف.

(٥) من الآية ٩ النساء.

(٦) من الآية ١٣ الممتحنة.

(٧) من الآية ٢٧ النازعات.

(٨) سقطت من: ج.



وإن كان بعدهما[1] سائر الحروف المعجم جعلتهما[2] متتابعة هكذا نحو: ﴿وَغَسَّاقًا ۝ جَزَآءً﴾[3]، و﴿فَوْمًا ضَآلِّينَ﴾[4]، و﴿فَوْمًا كَفَرُواْ﴾[5]، و﴿كَأْسًا كَانَ﴾[6]، و﴿فَوْمًا صَٰلِحِينَ﴾[7]، و﴿خَطَـًٔا فَتَحْرِيرُ﴾[8]، و﴿مَّلْجَإٍ يَوْمَئِذٍ﴾[9]، و﴿مُتَّكَـًٔا وَءَاتَتْ﴾[10]، و﴿هُزُوًا قَالَ﴾[11]، و﴿كُفُوًا أَحَدٌ﴾[12]، و﴿هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا﴾[13]، و﴿ثُمَّ يَرْمِ بِهِۦ بَرِيٓـًٔا﴾[14]، وشبهه.

---

(١) في أ: «بعدها»، وما أثبت من: ب، ج.

(٢) في ب، ج: «جعلتها».

(٣) من الآيتين ٢٥، ٢٦ النبإ.

(٤) من الآية ١٠٧ المؤمنون.

(٥) من الآية ٨٥ آل عمران، وفي ج: «كـٰفرين».

(٦) من الآية ١٧ الإنسان.

(٧) من الآية ٩ يوسف.

(٨) من الآية ٩١ النساء، والكلمة الثانية سقطت من جميع النسخ، والمثال لا يصح بكلمة واحدة.

(٩) من الآية ٤٤ الشورى، والكلمة الثانية سقطت من جميع النسخ، والمثال لا يصح بكلمة واحدة.

(١٠) من الآية ٣١ يوسف، والكلمة الثانية سقطت من جميع النسخ، والمثال لا يصح بكلمة واحدة.

(١١) من الآية ٦٦ البقرة، والكلمة الثانية سقطت من جميع النسخ، والمثال لا يصح بكلمة واحدة.

(١٢) لا يصح هذا المثال؛ لأن بعده حرفاً من حروف الحلق، وهو في آخر سورة الإخلاص.

(١٣) من الآية ٤ النساء.

(١٤) من الآية ١١١ النساء.



فصل

وقد تأتي بعد الألف همزة منونة مما[1] لم يرسم بعدها ألف؛ كراهة اجتماع ألفين، فحكم ضبط هذه الهمزة المنونة على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تجعل الهمزة بالصفراء[2] بعد الألف في السطر، وحركتها والتنوين معاً عليها[3] لعدم صورة المبدل[4] من التنوين في هذا الضرب؛ لأنه إنما عُدِل بالحركة والتنوين في الضرب الأول المذكور[5] آنفاً، عن[6] المتحرك[7] لما وجدت تلك الصورة قائمة، أعني الألف، فلما عدمت في

---

(١) في ب، ج: «ما لم»، وهو تصحيف.

(٢) في ب، ج: «الصفراء».

(٣) وهو المذهب المشهور الذي عليه نقاط المصاحف، ويرجحه أبو عمرو الداني، وأبو داود وأبو إسحاق التجيبي، وأبو العباس المهدوي والأصل فيه ثلاث ألفات: الألف المرسومة، وصورة الهمزة، وألف التنوين، واتفقوا على حذف صورة الهمزة وألف التنوين وإثبات الألف التي قبل الهمزة، وعليه العمل، قال المهدوي: «وكونها (أي: الألف المرسومة) التي قبل الهمزة أولى لوجودها في الوصل والوقف، فهي لازمة، وليست المعوضة من التنوين لازمة». هجاء مصاحف الأمصار ١٠٩، وانظر: المحكم ٦٥، جميلة أرباب المراصد ٣٤، كشف الغمام ٣٠، حلة الأعيان ٣٧. وراجع قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾ في «مختصر التبيين».

(٤) في ب، ج: «البدل»، وهو تصحيف.

(٥) تقدم وهو ما رسمت فيه الألف المبدلة من التنوين نحو قوله: ﴿عَلِيماً حَكِيماً﴾.

(٦) في أ، ب، ج: «غير»، وهو تصحيف، وما أثبت من: م.

(٧) المراد به الحرف المتحرك، والجار والمجرور متعلق بـ «عدل».



هذا الضرب الثاني، وجب أن تلزم الحرف المتحرك لا غير[1]، وذلك نحو قوله عز وجل: ﴿ بِنَآءً ﴾[2]، و﴿ غُثَآءً ﴾[3]، و﴿ جُفَآءً ﴾[4]، و﴿ دُعَآءً وَنِدَآءً ﴾[5]، و﴿ ٱفْتِرَآءً ﴾[6]، و﴿ مِرَآءً ﴾[7]، وشبهه.

والثاني: أن يرسم بالحمراء ألف بعد الهمزة المذكورة، وتجعل النقطتان معاً عليها، وصورة ذلك هكذا: ﴿ بِنَآءاً ﴾، و﴿ مَآءاً ﴾[8]، و﴿ غُثَآءاً ﴾، و﴿ نِدَآءاً ﴾، و﴿ ٱفْتِرَآءاً ﴾، و﴿ مِرَآءاً ﴾[9]، وشبهه[10].

---

(١) حكى الفراء والأخفش أن من العرب من لا يعوض من التنوين في حال النصب ألفاً، كما لا يعوض منه في حال الخفض والرفع.
فجاء على لغة من لا يثبت الألف في حال النصب والخفض والرفع في الحالين في الخط واللفظ عند الوقف. انظر: المحكم ص ٦٦. وفيه سقط كبير لم ينتبه له المحقق، راجع نسخة: م.

(٢) من الآية ٢١ البقرة.

(٣) من الآية ٥ الأعلى.

(٤) من الآية ١٩ الرعد.

(٥) من الآية ١٧٠ البقرة.

(٦) من الآية ١٣٩ الأنعام.

(٧) من الآية ٢٣ الكهف والمثال سقط من: ب، ج. ويراعى في ذلك التركيب والتتابع كما تقدم.

(٨) من الآية ٢١ البقرة.

(٩) ويجري على ألف الإلحاق ما جرى في الألف الثابتة السوداء في نحو قوله: ﴿ عَلِيماً حَكِيماً ﴾ فيما تقدم في وضع التنوين بأوجهه الأربعة، وكل ما قيل هناك اختياراً وترجيحاً وفساداً يقال هنا، ويراعى التركيب والتتابع.

(١٠) سقطت من: ب، ج.



والثالث: أن يرسم بالحمراء ألف، قبل الألف السوداء، وتوقع[1] النقطتان معاً على الألف السوداء، وصورة ذلك أيضاً هكذا: ﴿ بِنَآءً ﴾، و﴿ مَآءً ﴾، و﴿ غُثَآءً ﴾، و﴿ نِدَآءً ﴾، و﴿ ٱفْتِرَآءً ﴾، و﴿ مِرَآءً ﴾[2]، وشبهه[3].

---

(١) في ج: «وتقع».

(٢) وجوّز الداني هذين الوجهين، ولا عمل عليهما، واختار الأول وعليه نقاط المصاحف، ويراعى فيهما التركيب والتتابع. انظر: المحكم ٦٥.

(٣) سقطت من أ، ب، ج، وما أثبت من: م.



فصل

وإذا كان آخر الاسم الذي يلحقه التنوين في حال نصبه هاء تأنيث، نحو قوله عز وجل[1]: ﴿وَءَاتَىٰنِى رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِۦ﴾[2]، و﴿مِنْهُ رَحْمَةً﴾[3]، و﴿نَضْرَةً﴾[4]، و﴿جَنَّةً﴾[5]، و﴿وَدَانِيَةً﴾[6]، و﴿وَفَٰكِهَةً﴾[7]، و﴿حَامِيَةً﴾[8]، وشبهه، فإن النقطتين معاً تقعان على الهاء التي هي في الوصل تاء لا غير؛ لامتناع إبدال التنوين فيه في حال الوقف بامتناع وجود التاء التي تلحقها مع حركة الإعراب هناك، ولذلك بطل تصوير[9] ما يبدل منه[10]، في حال الوقف في هذا النوع.

---

(١) سقطت من: ج.

(٢) من الآية ٢٨ هود.

(٣) من الآية ٦٢ هود.

(٤) من الآية ١١ الإنسان.

(٥) من الآية ١٢ الإنسان.

(٦) من الآية ١٤ الإنسان.

(٧) من الآية ٣١ عبس.

(٨) من الآية ٤ الغاشية.

(٩) في ب، ج: «تجويز».

(١٠) على حاشية م: «الضمير في «منه» يعود على التاء، جواز تذكير سائر الحروف ما عدا الهمزة. والله أعلم».



فصل

واعلم أن النون الخفيفة الواقعة في يوسف(١) وفي العلق(٢) فإنما هي بمثابة التنوين في الزيادة والبدل، كما كانت في الرسم(٣)، والقراء مجمعون(٤) على إبدال النون فيهما في الوقف ألفاً(٥)، كالتنوين الذي يلحق الأسماء المنصوبة من أجل أن قبل كل واحد منهما ما يشبه الألف، وهي الفتحة، ولتأدية كيفية الوقف رُسما كذلك، والنُّقَّاط متفقون أيضاً على جعل نقطتين بالحمراء على تلك الألف(٦)، لاشتراك ما أبدلت منه مع التنوين في المعاني(٧) المذكورة، من الزيادة والبدل والرسم ومصاحبة الفتحة.

---

(١) في قوله تعالى: ﴿ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾ في الآية ٣٢ يوسف.

(٢) في قوله تعالى: ﴿ لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴾ في الآية ١٦ العلق.

(٣) ووجه الشبه بينهما من أوجه الزيادة والسكون وانفتاح ما قبل كل واحد منهما ولزوم الطرف. انظر: كشف الغمام ٣٤، حلة الأعيان ٤٣.

(٤) في ب، ج: «متفقون مجمعون».

(٥) وأجمعت المصاحف على رسم هذه النون ألفاً في الخط. انظر: الطراز ٤٠، الميمونة الفريدة ١٤.

(٦) نقل أبو عمرو الداني وأبو داود الاتفاق على جعل التنوين على الألف لا غير، ونص أبو عبيدالله المجاصي على جعل التنوين على الألف، ونص أبو إسحاق التجيبي: على أنه يجري مجرى المنون المنصوب المتقدم، وجرى العمل في مصاحف أهل المشرق بجعل التنوين على الحرف الذي قبل الألف، والأولى ما جرى به العمل في مصاحف أهل المغرب لاتفاق الأئمة عليه؛ ولأن الألف عوض من النون، فيجعل التنوين على المعوض. قال صاحب الكشف، وصاحب الحلة: «إن محل الحركتين على الألف خاصة، ولا يجوز غير ذلك». انظر: المحكم ٦٧، الطراز ٤٠، كشف الغمام ٣٤، حلة الأعيان ٤٤.

(٧) في ب، ج: «وفي المعاني».



وكذلك[1] اتفقوا على جعلهما[2] معاً[3] على الألف[4] في نحو قوله[5]: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ﴾[6]، و﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ﴾[7]، و﴿إِذًا لَّأَذَقْنَاكَ﴾[8]، وشبهه، من حيث أشبه ذلك النون الخفيفة في اللفظ والرسم والوقف[9]

---

(١) في ب: «وكذا».

(٢) في أ، ب، ج: «جعلها»، وما أثبت من: م.

(٣) سقطت من أ، ب، ج، وما أثبت من: م.

(٤) وخالف نقاط أهل المشرق فجعلوا التنوين على الحرف الذي من قبل وهو الذال، ولم يجوزه الداني فقال: «إن محل الحركتين على الألف خاصة ولا يجوز غير ذلك» وعليه مصاحف أهل المغرب، وهو الصواب وغيره مخالف لنصوص أئمة هذا الفن. انظر: المحكم ٦٧، كشف الغمام ٣٤، حلة الأعيان ٤٤.

(٥) سقطت من: ج.

(٦) من الآية ٧٦ الإسراء.

(٧) من الآية ٥٢ النساء.

(٨) من الآية ٧٥ الإسراء.

(٩) أجمع القراء وكتاب المصاحف على الوقف عليها وكتابتها بالألف قال السيوطي: «الإجماع في القرآن على الوقف عليها وكتابتها بالألف، دليل على أنها اسم منون، لا حرف آخره نون».

وقال ابن هشام: «فالجمهور يكتبونها بالألف، وكذا رسمت في المصاحف».

ونقل التنسي عن بعض النحاة: «أنها ظرف لازم للإضافة، وحُذف ما أضيف إليه، فلحقه تنوين العوض، فهو على هذا القول منوّن، مرسوم بالألف على القياس»، واختلف النحاة في كتبه، فعند الأكثر بالنون، وعند بعض بالألف، وصححه التنسي، وعند بعض بالنون إذا عَمِل فقط.

أقول: رسم المصحف حجة على غيره، وركن من أركان القراءة، واحتج به القراء والنحاة لغة وإعراباً وتصريفاً. انظر: الطراز ٤٢، الإتقان ١/١٥١، المغني ٣١، حاشية الصبان ٣/١٩٠، البرهان ٤/١٨٨.



ووافقا[١] في هذه الأسماء، فجرى[٢] بذلك مجراها في اللفظ، وذلك مما لا خلاف فيه، وصورة نقطه[٣] هكذا: ﴿وَلَيَكُوناً﴾، و﴿لَنَسْفَعاً﴾[٤]، و﴿فَإِذاً لَّا يُؤْتُونَ﴾[٥]، و﴿وَإِذاً لَّا يَلْبَثُونَ﴾، و﴿إِذاً لَّأَذَقْنَٰكَ﴾، وشبهه[٦].

(١) في ب، ج: «ومواقعها»، وهو تصحيف.

(٢) في ب، ج: «يجري».

(٣) في ب، ج: «لفظه»، وهو تصحيف.

(٤) المثالان ساقطان من: ج.

(٥) سقط من: ب.

(٦) بعدها في ب: «وبالله التوفيق».



باب كيفية نقط ما لا يشبع من الحركات فيختلس أو يخفى أو يشم

فصل

قال أبو داود: قال أستاذنا الحافظ عثمان بن سعيد الصيرفي نضر الله وجهه: اعلم أن الحركة المختلسة[1] والمخفاة[2] والمرامة[3] والمشمة[4] في

(١) الاختلاس في اللغة: الاختطاف، وهو عند القراء عبارة عن الإسراع بالحركة إسراعاً يحكم به السامع أن الحركة قد ذهبت، وهو الإتيان بثلثي الحركة، ويرادفه الإخفاء. انظر: التحديد للداني ٩٧، سمير الطالبين ١٣٥، الوافي ٢٠٣.

(٢) قال سيبويه: المخفى بوزن المظهر، وقال غيره: وهو بزنته إلا أنه أنقص منه صوتاً؛ قال الداني: «والمخفى شيئان حرف وحركة، فإخفاء الحرف نقصان صوته، وإخفاء الحركة نقصان تمطيطها». انظر: التحديد ٩٨.

(٣) المرام حركته من الحروف عند الوقف أو في حال الوصل فحقه أن يضعّف الصوت بحركته، ولا يتم النطق به، فيذهب بذلك معظمها، ويسمع لها صويت خفي يدركه الأعمى بحاسة سمعه، فهو الإتيان ببعض الحركة، فالثابت أقل من المحذوف. انظر: التحديد ٩٨، الوافي ٢٠٣.

(٤) الإشمام حقه أن يخلص سكون الحرف ثم يومأ بالعضو، -وهما الشفتان- إلى حركته؛ ليدل بذلك عليها من غير صوت، وإنما هو تهيئة بالعضو لا غير، ويختص بالرفع والضم، ومراد المؤلف هنا الإشمام في نحو: ﴿ قِيلَ ﴾ وهو النطق بحركة تامة مركبة من حركتين إفرازاً لا شيوعاً جزء الضمة مقدم وهو الأقل يليه جزء الكسرة وهو الأكثر. انظر: التحديد ٩٨، الطراز ٧٩، سمير الطالبين ١٣٥، إبراز المعاني ٣٢١، النشر ٢/١٢٦.



الحقيقة والوزن بمنزلة المشبعة، إلا أن الصوت لا يتم بتلك، ولا يمطط اللفظ بها، فتخفى بذلك[1] على السامع، حتى ربما ظن أن[2] الحرف المتحرك عارٍ من الحركة، وأنه مسكن رأساً[3] لسرعة النطق بالمختلسة، وتضعيف الصوت وتوهينه[4] بالمخفاة والمرامة.

والمشبعة يمطط بها اللفظ، ويتم بها الصوت، فتبدو محققة.

فإن نقط[5] مصحف على مذهب من يختلسُ حركة بعض الحروف؛ طلباً للخفة، وتسهيلاً للفظ، ويشبعُ حركة بعضها، ليدل على جواز الوجهين، واستعمال اللغتين، وأن[6] القراءة سنة تتبع[7]، وهو مذهب أبي عمرو بن العلاء البصري من رواية البصريين عنه، فلتجعل علامة الحركة

---

(١) في ب، ج: «لذلك».

(٢) سقطت من: ج.

(٣) في ب، ج: «وإنما».

(٤) في ب، ج: «وتهوينه».

(٥) في ج: «نقطت».

(٦) في ب، ج: «فان».

(٧) كما ورد عن عاصم عن زر عن ابن مسعود: «إن رسول الله ﷺ يأمركم أن يقرأ كل رجل منكم كما أقرئ» رواه الإمام أحمد.
وفي لفظ لابن حبان: «أن رسول الله ﷺ يأمركم أن يقرأ كل رجل منكم كما عُلِّم». وأخرجه الطبري وأبو عمرو الداني بلفظ: «اقرؤوا كما عُلِّمتم». انظر: المسند برقم ٣٩٨١، ابن حبان ٢/٨٨، جامع البيان للطبري ١/٢٣، الأحرف السبعة ٦٢، المستدرك للحاكم ٢/٢٢٣.



المختلسة نقطة فوق الحرف إن كانت فتحة، أو تحته إن كانت كسرة، أو فوقه أو أمامه إِن كانت ضمة، وتجعل علامة الإِشباع في الكسرة ياء صغرى تحت الحرف، وواواً في الضمة أمامه، وليجعل علامة الحركة المشبعة إن كانت فتحة ألفاً مضجعة.

وقال سيبويه: «بعض ألف ممالة، وإِن كانت كسرة ياء مردودة صغرى وإِن كانت ضمة صغرى».

قال سيبويه: «وأما الذين يشبعون فيمططون، وعلامتها[1] ياء وواو»[2].

وقال أستاذنا الحافظ[3] أبو عمرو: وهذا عند أهل النقط في المختلف فيه من الحركات خاصة، دون المتفق عليه منه[4].

فأما الفتحة المختلسة في مذهبه[5]، ففي الهاء والخاء في قوله تعالى:

---

(١) المثبت من: أ، ب، ج، وهو موافق لكتاب سيبويه، ولأصل مخطوطة «المحكم» للداني. وفي بقية النسخ «وعلامتهما»، وهي كذلك في «المحكم» المطبوع، وضمير المفرد في «علامتها» يعود إِلى الحركة، وضمير التثنية في «علامتهما» يعود إِلى الياء والواو المشبعتين عن الكسرة والضمة.

(٢) الكتاب لسيبويه ج ٤ / ٢٠٢.

(٣) إِضافة من: ج.

(٤) سقطت من: ج.

(٥) يريد في قراءة من يختلس.



﴿ أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ ﴾[١] في يونس[٢]، و﴿ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ ﴾[٣] في يسٓ[٤].

وأما الكسرة المختلسة ففي قوله تعالى: ﴿ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ ﴾[٥] وفي قوله: ﴿ أَرِنَا مَنَاسِكَنَا ﴾[٦]، و﴿ أَرِنِي ﴾[٧] حيث وقعا[٨].

---

(١) قرأ أبو عمرو وقالون في أحد وجهيه بفتح الياء، واختلاس فتحة الهاء وتشديد الدال، وقرأ أبو جعفر وقالون في وجهه الثاني بفتح الياء، وإسكان الهاء وتشديد الدال، وقرأ حمزة والكسائي وخلف بفتح الياء وإسكان الهاء وتخفيف الدال، وقرأ ورش وابن كثير وابن عامر بفتح الياء والهاء وتشديد الدال، وقرأ حفص ويعقوب بفتح الياء وكسر الهاء وتشديد الدال، وكسر شعبة الياء والهاء وشدّد الدال. انظر: التيسير ١٢٢، كتاب السبعة ٣٢٦، كتاب التذكرة ٢ / ٤٥٠، النشر ٢ / ٢٨٣.

(٢) من الآية ٣٥.

(٣) قرأ أبو عمرو وقالون في وجه باختلاس عن فتحة الخاء، وتشديد الصاد، وورش وابن كثير وهشام بفتح الخاء وتشديد الصاد، وابن ذكوان وعاصم والكسائي وخلف العاشر بكسر الخاء وتشديد الصاد، وحمزة بإسكان الخاء وتخفيف الصاد وأبو جعفر وقالون في الوجه الثاني بإسكان الخاء وتشديد الصاد، والياء مفتوحة للجميع. انظر: التيسير ١٨٤، كتاب السبعة ٥٤١، كتاب التذكرة ٢ / ٦٣٠، النشر ٢ / ٣٥٤.

(٤) من الآية ٤٨.

(٥) وقع في موضعين في الآية ٥٣ البقرة، وقرأهما أبو عمرو بخلف عن الدوري بإسكان الهمزة، والوجه الثاني للدوري هو اختلاس كسرتها، وقرأ الباقون بالكسرة الخالصة. انظر: التيسير ٧٣، كتاب السبعة ١٥٥، كتاب التذكرة ٢ / ٣١٣، النشر ٢ / ٢١٢.

(٦) ﴿ مَنَاسِكَنَا ﴾ ليست قيداً، ووقع في ثلاثة مواضع هنا في الآية ١٢٧ البقرة، وفي الآية ١٥٢ النساء، وفي الآية ٢٨ فصلت.

(٧) وقعت في موضعين في الآية ٢٥٩ البقرة، وفي الآية ١٤٣ الأعراف.

(٨) قرأ في جميع مواضعها الدوري عن أبي عمرو باختلاس كسرتها، وقرأ ابن كثير والسوسي ويعقوب بإسكان الراء ووافقهم في موضع فصلت شعبة وابن عامر، والباقون بالكسر الخالص. انظر: التيسير ١٩٣، كتاب السبعة ١٧٠، كتاب التذكرة ٢ / ٣٢٢، النشر ٢ / ٢٢٢.



وأما الضمة[1] المختلسة ففي قوله: ﴿ يَأمُرُكُمْ ﴾[2]، و﴿ يَأمُرُهُم ﴾[3]، و﴿ يَنصُرُكُم ﴾[4]، و﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ ﴾[5].

وأما الحركة المشبعة في مذهبه فيما عدا هؤلاء الكلمات، فنحو قوله: ﴿ يُبَشِّرُهُمْ ﴾[6]، و﴿ تُنذِرْهُمْ ﴾[7]، و﴿ لَا يَحْزُنُهُمُ ﴾[8]، ﴿ وَيُحَذِّرُكُمُ ﴾[9]، و﴿ يُسَيِّرُكُمْ ﴾[10] وشبهه، مما تتوالى[11] فيه الحركات، ونقط الحركة المخفاة والمرامة كنقط المختلسة سواء، تجعل في موضعها نقطة فقط، في نحو قوله تعالى: ﴿ نِعِمَّا ﴾[12]،

(١) في ج: «المضمومة».

(٢) من الآية ٦٦ البقرة، ووقعت في سبعة مواضع.

(٣) من الآية ١٥٧ الأعراف، و﴿ تَأمُرُهُمْ ﴾ في الآية ٣٠ والطور.

(٤) من الآية ١٦٠ آل عمران، ووقعت في خمسة مواضع.

(٥) من الآية ١١٠ الأنعام لا غير. قرأ جميع هذه الألفاظ البصري بخلف عن الدوري بإسكان الراء والوجه الثاني للدوري اختلاس ضمة الراء، والباقون بالضمة الخالصة. انظر: التيسير ٧٣، السبعة ١٥٦، التذكرة ٢/٣١٣، النشر ٢/٢١٢، الوافي ٢٠٢.

(٦) من الآية ٢١ التوبة.

(٧) من الآية ٥ البقرة، والآية ٩ يسٓ، وأظن أن هذا المثال مقحم؛ لأن الراء ساكنة ولم يمثل به الداني في المحكم ٤٥ والنص منقول منه، وحق المثال أن يكون ﴿ وَيَذَرُهُمْ ﴾ في الأعراف: ١٨٦، بالياء على قراءة أبي عمرو ومن وافقه.

(٨) من الآية ١٠٢ الأنبياء.

(٩) من الآية ٢٨، ٣٠ آل عمران.

(١٠) من الآية ٢٢ يونس.

(١١) في ج: «يتوالى».

(١٢) وقعت في موضعين: في الآية ٢٧٠ البقرة، وفي الآية ٥٧ النساء. وقرأهما ابن عامر وحمزة والكسائي وخلف بفتح النون وكسر العين، وورش وابن كثير وحفص ويعقوب بكسر النون والعين، وأبو جعفر بكسر النون وإسكان العين، واختلف عن قالون وأبي عمرو وشعبة، فروى عنهم وجهان: الأول كسر النون واختلاس كسرة العين، وهو المقصود هنا. والثاني: كسر النون وإسكان العين كأبي جعفر. انظر: التيسير ٨٤١، كتاب السبعة ١٩٠، كتاب التذكرة ٢/٣٤١، النشر ٢/٢٣٥، البدور ٥٣.



و﴿ لَا تَعۡدُّواْ ﴾[1]، و﴿ لَّا يَهِدِّيٓ ﴾، و﴿ يَخِصِّمُونَ ﴾[2]، وصـــورة نقط ذلك كله[3]، على مذهب أستاذنا[4]، وما اختاره سيبويه من ذلك ما قدمناه عنه آنفاً، في الحركة المخفاة المفتوحة لأبي عمرو، وقالون، وهو موضع واحد في يونس عند الهاء، فهكذا: ﴿ أَمَّن لَّا يَهَدِّيٓ ﴾.

وأما المختلسة في مذهبهما أيضاً، على حسب ما قرأنا أيضاً، فهو موضع واحد في يسٓ عند الخاء فهكذا: ﴿ يَخِصِّمُونَ ﴾.

وأما الفتحة المخفاة، فهي مذهب قالون خاصة عند العين في موضع واحد في النساء[5] هكذا: ﴿ لَا تَعۡدُّواْ ﴾، وأما الكسرة المختلسة في قراءة أبي عمرو بن العلاء من طريق البغداديين وهو اختيار[6] سيبويه[7]، أيضاً في قوله تعالى: ﴿ إِلَىٰ بَارِئِكُمۡ ﴾، و﴿ عِندَ بَارِئِكُمۡ ﴾ في الحرفين، و﴿ أَرِنَا ﴾، و﴿ أَرِنِيٓ ﴾ حيث وقعا، وصورة نقط ذلك هكذا: ﴿ بَارِئِكُمۡ ﴾، ﴿ أَرِنَا ﴾، ﴿ أَرِنِي ﴾.

---

(١) من الآية ١٥٣ النساء، قرأ ورش بفتح العين، وتشديد الدال، وأبو جعفر بإسكان العين مع تشديد الدال، وقرأ قالون بوجهين: الأول: اختلاس فتحة العين مع تشديد الدال، وهو المقصود هنا. والثاني: كأبي جعفر. انظر: التيسير ٩٨، كتاب السبعة ٢٤٠، كتاب التذكرة ٢ / ٣٨٠، النشر ٢ / ٢٥٣.

(٢) تقدم بيان ما فيهما من قراءات.

(٣) سقطت من: ب، ج.

(٤) بعدها في ج: «أبو عمرو».

(٥) سقطت من: ب.

(٦) في ب: «اختصاراً»، وهو تصحيف.

(٧) قال أبو عمرو الداني: ومن طريق الرقيين وغيرهم الإسكان، وهو المروي عن أبي عمرو دون غيره وبذلك قرأت على الفارسي عن قراءته على أبي طاهر. انظر: التيسير ٧٣، كتاب سيبويه ٤ / ٢٠٢، كتاب التذكرة ٢ / ٣١٤.



وأما الكسرة المخفاة أيضاً، ففي البقرة والنساء: ﴿ نِعِمَّا ﴾ لا غير، في قراءة أبي عمرو وقالون وأبي بكر، وصورة ضبط ذلك لهم أيضاً هكذا: ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾، ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦ ﴾.

وأما الحركة المضمومة المختلسة في مذهب أبي عمرو بن العلاء من طريق البغداديين، فهو في أربعة ألفاظ، لا غير، وهو قوله تعالى: ﴿ يَأْمُرُكُمْ ﴾ في الكاف[1]، و﴿ يَأْمُرُهُم ﴾ في الهاء[2]، و﴿ يَنصُرُكُم ﴾، ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ ﴾، [وصورة نقط ذلك هكذا: ﴿ يَأْمُرُكُمْ ﴾، و﴿ يَأْمُرُهُم ﴾، و﴿ يَنصُرُكُم ﴾، ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ ﴾[3]]، وإذا نقط ذلك كله، مما تقدم آنفاً -مما اختلس[4] فيه الحركة أبو عمرو، أو أخفاها، أو رامها هو أو غيره ممن ذكرنا نحن فوق هذا على مذهب من أشبعها فيه- جعل علامة الفتحة ألفاً صغرى مضجعة فوق العين، والهاء، والخاء، وجعل علامة الكسرة ياء صغرى تحت الهمزة، والراء، والعين، وعلامة الضمة واواً صغرى أمام الراء[5]، وصورة ذلك هكذا: ﴿ لَا تَعْدُواْ ﴾، و﴿ أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ ﴾، و﴿ يَخِصِّمُونَ ﴾، و﴿ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ ﴾، و﴿ عِندَ بَارِئِكُمْ ﴾، و﴿ أَرِنَا ﴾، و﴿ أَرِنِي ﴾، و﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾، و﴿ نِعِمَّا يَعِظُكُم ﴾، و﴿ يَأْمُرُكُمْ ﴾، و﴿ يَأْمُرُهُم ﴾، و﴿ يَنصُرُكُم ﴾، و﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ ﴾[6].

---

(١) يعني بالكاف.

(٢) يعني بالهاء.

(٣) ما بين القوسين المعقوفين سقط من: ج.

(٤) في ج: «ما تقدم» وهو تصحيف.

(٥) بعدها في المحكم: «أو فوقها»؛ لأن النص منقول منه.

(٦) الواو العاطفة بين الجمل ساقطة من: أ، ب، وما أثبت من ج.



قال أبو داود: فهذا معنى كلام أستاذنا أبي عمرو[١] -رحمه الله-، إلا أننا[٢] جعلناه بلفظنا للبيان؛ إذ لا يفهم كلامه[٣] المبتدئ، ولا من جهل علم القراءة، وأنا أخالفه في هذا الباب، وأختار ترك ضبط العشر[٤] كلمات المذكورات، لمن أخفاها واختلسها ممن تقدم ذكره؛ إذ لا يقدر أحد أن يلفظ بهن مخفاة ولا مختلسة من الكتاب[٥]، حتى يأخذ ذلك مشافهة من العالم مع رياضة[٦]، وتفهم وتعلم، وإذا كان ذلك كذلك، فلا معنى لضبطهن بل تترك عارية من ذلك، فإذا رآها المتعلم عارية من الضبط، سأل الأستاذ عنها، فعرّفه[٧] بحقيقة النطق بها[٨].

وأما ضبطها لغير ما قدمنا ذكره ممن بقي، فلأبي عمرو من طريق[٩] السوسي بالإسكان[١٠]، وصورة ذلك هكذا: ﴿إِلَىٰ بَارِئْكُمْ﴾، و﴿عِندَ بَارِئْكُمْ﴾،

(١) ذكر المؤلف هذا الفصل من كتاب المحكم لأبي عمرو الداني ص ٤٤.

(٢) في ب، ج: «أنا».

(٣) في ج: «كلام».

(٤) في ب، ج: «العشرة».

(٥) في ج: «الكتب».

(٦) في ب، ج: «في رياضة».

(٧) في ب، ج: «يعرفه».

(٨) لا مخالفة بين الشيخين أبي عمرو وأبي داود وغيرهما من أئمة القراءات في التلقي والمشافهة والعرض والسماع، والداني لا يخالف في هذا، فنقط هذه الكلمات يفيد زيادة بيان، وفرقاً بين ما لم يتم الصوت به من الحركات ولم يشبع اللفظ به، وبين من أتم به الصوت، ومطط به النطق وبه جرى العمل، وحتى بعض النَّقْط الذي رغّب فيه أبو داود وأقره ليس فيه بيان لكيفية النطق.

(٩) يقصد من رواية السوسي.

(١٠) أي بسكون الهمزة، وهو لا يبدلها في هذا اللفظ.



و﴿ أَرْنَا ﴾، و﴿ أَرْنِي ﴾، وتابعه ابن كثير على إسكان الراء في ﴿أَرْنَا ﴾، و﴿ أَرْنِي ﴾، وتابعهما أيضاً، ابن عامر، وأبو بكر على الذي في فصلت خاصة.

وأما فنعما[1] في الموضعين، فورش، وحفص، وابن كثير يكسرون[2] النون والعين، وضبطها لهم على اختياري هكذا: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾، و﴿ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ﴾[3].

وأما ضبط فتحة العين، والهاء، والخاء، على اختياري أيضاً -لغير من ذكرنا آنفاً، ممن يختلسها، أو يخفيها[4]، واخترنا[5] لهم تعريتها- فلورش خاصة عند العين من: ﴿ لَا تَعَدُّواْ ﴾ بالفتح، وللباقين غير قالون بالإسكان هكذا: ﴿ لَا تَعْدُواْ ﴾.

وأما الهاء من: ﴿ لَّا يَهِدِّيٓ ﴾ في يونس لأبي[6] بكر، بكسر[7] الياء والهاء[8] هكذا[9]: ﴿ أَمَّن لَّا يِهِدِّيٓ ﴾، ولورش والابنين[10] بفتح الياء، والهاء

(١) في ب: «وأرنا»، وهو تصحيف.

(٢) في أ: «يكسر» وهو تصحيف، وفي ب، ج: «بكسر» وما أثبت من: م.

(٣) تقدم تقييد القراءات.

(٤) في أ: «يخفيها» وما أثبت من: ب، ج، م.

(٥) في ب، ج: «اخترنا».

(٦) الصواب أن يقال: فلأبي.

(٧) سقطت من: ج.

(٨) بعدها في ب، ج: «والدال».

(٩) في ب، ج: «فهكذا».

(١٠) وهما ابن كثير، وابن عامر.



هكذا: ﴿أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ﴾ وللباقين، وهم الأخوان وحفص[1] [بفتح الياء وكسر الهاء هكذا: ﴿أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ﴾[2]].

وأما ضبط الذي في يسٓ، لابن[3] كثير، وورش، وهشام بفتح الخاء وكسر الصاد وتشديدها هكذا: ﴿يَخَصِّمُونَ﴾، ولعاصم وابن ذكوان والكسائي[4] بكسر[5] الخاء، وتشديد الصاد، هكذا: ﴿يَخِصِّمُونَ﴾، ويعرى الحرف للباقين المذكورين، وهما قالون[6] وأبو عمرو.

وأما الراء المضمومة في الأربعة المواضع من طريق[7] السوسي[8] عن أبي عمرو بالإسكان فمعروف، وصورته[9] هكذا: ﴿يَأْمُرْكُمْ﴾، و﴿يَأْمُرْهُم﴾، و﴿يَنصُرْكُم﴾، و﴿وَمَا يُشْعِرْكُمْ﴾، وتقرأ[10] للدوري بما

---

(١) يلاحظ أن المؤلف يقتصر في إيراده على القراءات السبع.

والصواب أن هذا الضبط لحفص، أما حمزة والكسائي فيقرآن بفتح الياء وسكون الهاء وتخفيف الدال المكسورة هكذا: ﴿يَهْدِيٓ﴾.

(٢) ما بين القوسين المعقوفين بياض في ج.

(٣) والصواب أن يقال: فلابن.

(٤) ويوافقهم يعقوب وخلف العاشر كما تقدم.

(٥) في ب: «بضم»، وهو تصحيف.

(٦) والوجه الثاني له كأبي جعفر بإسكان الخاء وتشديد الصاد كما تقدم.

(٧) من رواية حسب اصطلاح القراء.

(٨) من رواية السوسي والدوري معاً بالإسكان والوجه الثاني للدوري له الاختلاس كما تقدم.

(٩) في ج: «وصورة ذلك».

(١٠) في ب: «ويقرأ».



قدمناه[1]، وتضم للباقين، وصورة ذلك على اختياري أيضاً هكذا: ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾، و﴿يَأْمُرُهُم﴾، و﴿يَنصُرُكُم﴾، و﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ كسائر المضموم، مما يختلف فيه، مما قدمناه[2] هكذا اختياري، ولا أمنع من ذا الذي[3] ذكر شيخنا[4]؛ إذ هو أيضاً وجه ولذلك قدمناه، وبالله التوفيق.

ذكر الإشمام[5]: فإن كانت الحركة إشماماً، وذلك في نحو[6]: قوله تعالى[7]: ﴿قِيلَ﴾، و﴿وَحِيلَ﴾، و﴿وَغِيضَ﴾[8]، و﴿وَجِاْىٓءَ﴾، و﴿سِيٓءَ﴾، و﴿سِيٓـَٔتْ﴾[9] وشبهه على مذهب[10] من رأى ذلك، جعلت

---

(١) وهو الاختلاس، وتقدم في ص ٣٧.

(٢) في ج: «قدمته».

(٣) سقطت من: ب، ج.

(٤) المراد به عثمان بن سعيد الداني المتقدم الذكر.

(٥) تقدم تعريفه ص: ٣١.

(٦) سقطت من ب، ج.

(٧) سقطت من: ب، ج.

(٨) تقديم وتأخير في: ج.

(٩) وهي سبعة ألفاظ مع قوله تعالى: ﴿وَسِيقَ﴾، والمؤلف -رحمه الله- أراد التمثيل لا الحصر. قال الشاطبي:

وقيل وغيض ثم جيء يشمها ... لدى كسرها ضماً رجال لتكملا
وحيل بإشمام وسيق كما رسا ... وسيء وسيئت كان راويه أنبلا

(١٠) في أ: «من ذهب» وهو تصحيف وما أثبت من ب، ج، م.



نقطة[١] بالحمراء في وسط الحرف[٢]، وإن كان ذلك ليس بضم خالص، وإنما هو إمالة للكسرة نحو الضمة قليلاً لما في ذلك من الدليل[٣] على ذلك[٤]، وإن تركت الحرف خالياً من الحركة؛ لتأتي المشافهة على إحكام[٥] ذلك كان حسناً.

قال أبو داود: وترك[٦] ضبط هذه الحروف المشمّة مثل الأُوَلِ المتقدمة المذكورة في الباب قبل هذا أولى وأحسن، وهذا الذي أختار وبه أنقط[٧]، لأنه لا يوقف على حقيقة اللفظ بها، إلا بالمشافهة، ومن فم

(١) في ح: «النقطة».

(٢) على أَحَدِ محالٍّ الضمة وهو وسط الحرف أو فوقه أو أمامه، فتجعل هذه النقطة التي هي عوض من الضمة الأصلية في موضعها، والأَوْلى أن تجعل أمامه وبه العمل. انظر: حلة الأعيان ٦٣، المحكم ٤٨.

(٣) في ج: «والدليل».

(٤) وأصل العين في هذه الأفعال كلها الواو، إلا «جيء» و«غيض»، فأصل عينهما الياء، ووزنها جميعاً: «فُعِلَ»، فالإشمام إشارة إلى الحركة الأصلية المحذوفة لموجب التصريف، فجزء الضمة دلالة على أنه أصل ما استحقته، وأبقوا شيئاً من الكسرة دلالة وتنبيهاً على ما استحقته هذه الأفعال من الاعتلال. انظر: الكشف لمكي ١/ ٢٣٠، حلة الأعيان ٦٢، الطراز ٨٢.

(٥) يصح فيها كسر الهمزة وفتحها؛ لأن الإحكام: الإتقان والتجويد والضبط، والأحكام جمع حكم وهو أيضاً يقتضي ذلك.

(٦) سقطت من: ب، ج.

(٧) وجرى العمل باختيار الداني، وهو وضع النقط، قال الإمام التنسي: «والأظهر اختيار الداني؛ إذ قد يظن الناظر أن التعري غفلة من الناقط، فيقرأه بحركة خالصة، بخلاف تحريكه بغير حركة سائر الحروف». إلا أن الداني استحسن التعري، إلا أنه قدم وجه النقط وهو اختياره. انظر: المحكم ٤٨، النقط ١٢٨، الطراز ٨٣.



المقرئ دون الخط[1]، وصورة ضبط ذلك لمن يشبع[2] الكسرة [فيهن هكذا][3] مثل سائر الحروف: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ﴾[4] حيث ما أتى، وكذا: ﴿سِيٓءَ بِهِمْ﴾ في هود[5] والعنكبوت[6]، و﴿سِيٓـَٔتْ﴾ في الملك[7]، ﴿وَغِيضَ﴾ في هود[8]، ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ﴾ في سبإٍ[9]، ﴿وَسِيقَ﴾ في

(١) لا منافاة بين الداني وأبي داود، بل وبين جميع الأئمة، في أن الأصل في القرآن أن يتلقى بالمشافهة والرواية والسماع، والإشمام كبقية الأحكام لا تؤخذ من الخط، بل بالمشافهة والسماع، فمذهب الداني فيه زيادة بيان.

(٢) المقام يقتضي من المؤلف أبي داود أن يبين صورة ضبط ذلك لمن يشم لا لمن أشبع.

(٣) ما بين القوسين المعقوفين سقط من: ج.

(٤) من الآية ١٢ البقرة، وقرأ بإشمام كسرة القاف الضم هشام والكسائي ورويس، وصورة نقطها على قراءتهم هكذا. ﴿قِيلَ﴾، والباقون بإخلاص الكسر. انظر: السبعة ١٤٤، التذكرة ٢ / ٣١٠، التيسير ٧٢، النشر ٢ / ٢٠٨.

(٥) من الآية ٧٦ هود.

(٦) من الآية ٣٣ العنكبوت.

(٧) من الآية ٢٧ الملك، وقرأ المواضع الثلاثة بالإشمام نافع وأبو جعفر وابن عامر والكسائي ورويس، وصورة نقطها لهم هكذا: ﴿سِيٓءَ﴾ و﴿سِيٓـَٔتْ﴾، والباقون بالكسر الخالص تقدمت المراجع. انظر: التيسير ١٢٥، السبعة ١٤٤، التذكرة ٢ / ٣١٠، النشر ٢ / ٢٠٨.

(٨) من الآية ٤٤، قرأها بالإشمام هشام والكسائي، ورويس، وصورة نقطها لهم: ﴿وَغِيضَ﴾ والباقون بإخلاص الكسر. انظر: السبعة ١٤٤، التذكرة ٢ / ٣١٠، التيسير ١٢٤، النشر ٢ / ٢٠٨.

(٩) من الآية ٥٤ سبإٍ قرأها بالإشمام ابن عامر والكسائي ورويس، وصورة نقطها لهم: ﴿وَحِيلَ﴾ والباقون بالكسر. انظر: السبعة ١٤٤، التذكرة ٢ / ٣١٠، التيسير ١٨١، النشر ٢ / ٢٠٨.



الزمر[1]، ﴿ وَجِىٓءَ ﴾ في الزمر[2] أيضاً[3]، والفجر[4] وقد ذكرنا ذلك كله[5] في الكتاب الكبير[6] مبيناً[7] معللاً والحمد لله.

وإذ قد ذكرنا الحركات الثلاث، وتنوينهن، فلنذكر علامة الإسكان دون الجماد[8].

---

(١) من الآية ٦٨، والآية ٧٠ وقرأهما ابن عامر والكسائي ورويس بإشمام كسرة السين الضم وصورة نقطها لهم: ﴿ وَسِيقَ ﴾، والباقون بالكسر الخالص. انظر: التيسير ١٨١، النشر ٢/٢٠٨، البدور ٢٧٥.

(٢) من الآية ٦٦ الزمر.

(٣) سقطت من: ب، ج.

(٤) من الآية ٢٥ والفجر، وقرأهما معاً هشام والكسائي ورويس بإشمام كسرة الجيم الضم، وصورة نقطها لهم: ﴿ وَجِىٓءَ ﴾، والباقون بالكسر الخالص. انظر: التيسير ١٩٠، النشر ٢/٢٠٨، البدور ٢٧٥.

ومما يجب التنبيه له أن قوله تعالى: ﴿ لَا تَأۡمَنَّا ﴾ كذلك تجعل علامة الإشمام لمن قرأ بذلك.

(٥) سقطت من: ب.

(٦) انظر: التعريف بمؤلفاته في مقدمة تحقيق «مختصر التبيين».

(٧) في ب، ج: «متتابعاً».

(٨) يقصد به الإسكان الذي يقرعه اللسان وله صوت، ويعبَّر عنه بالسكون الحي دون السكون الذي لا يقرعه اللسان ويعبر عنه بالسكون الميت كحروف المدّ واللين، والله أعلم.



فصل

وأما كيفية السكون، فعلى أربعة أضرب:

الأول: أن يكون علامة السكون صفراً صغيراً[١]، مثل الذي يجعل أهل الحساب على العدد المعدوم[٢]، في حساب[٣] الغبار[٤].

والثاني: هاء.

والثالث: خاء [ومنهم من يجعلها جيماً، بمعنى: اجزم، وكلاهما حسن، إذ صورتهما واحدة][٥].

والرابع: جرّة، إلا أن أهل الأندلس يجعلون علامته جرة فوق الحرف المسكن، سواء كان همزة[٦] أو غيره من جميع الحروف، مثل الفتحة في شكل الشعر وسائر الكتب، وألواح الغلمان[٧]، وصورة ذلك هكذا:

---

(١) في أ، ب، ج: «صغرى» وما أثبت من: م.

(٢) في ب: «المعلوم» وهو تصحيف.

(٣) أي: المنزلة الخالية من العدد دلالة على الخلو، فلما كان الحرف الساكن خالياً من الحركة، جعلوا عليه تلك الدارة دليلاً على خلوه من الحركة.

(٤) الغبار: جدول الحساب، وحروف الغبار: حروف الحساب. انظر: معجم متن اللغة لأحمد رضا ٤/٢٦٢.

(٥) ما بين القوسين المعقوفين سقط من أ، ب، ج وما أثبت من: م.

(٦) غير واضحة في أ، وما أثبت من: ب، ج، م.

(٧) الجرة لا يحسن النقط بها مع مذهب الخليل قال التنسي: «غير أن مذهبهم إنما يحسن مع نقط أبي الأسود الدؤلي».

أقول: وهو النقط المدور؛ لأنها تلتبس بالفتحة في شكل الخليل، وفعلاً قد التبست في نقط قوله: ﴿بِأَيْيْدٍ﴾ في مصحف برواية ورش؛ حيث وضع على الياء الثانية الزائدة جرة مثل الفتحة. انظر: الطراز ٩٥.



﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝١ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، ﴿يَوۡمِ﴾، ﴿نَعۡبُدُ﴾، ﴿نَسۡتَعِينُ﴾، ﴿ٱهۡدِنَا﴾، ﴿ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾، ﴿أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ ۝٦ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾، وشبهه.

وأهل المدينة يجعلون علامته دارة صغيرة(١)، فوق الحرف مثل الصفر الذي يجعله أهل الحساب على العدد المعدوم، وصورة ذلك أيضاً(٢) هكذا: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝١ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، ﴿يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾، ﴿نَعۡبُدُ﴾، ﴿نَسۡتَعِينُ﴾، ﴿ٱهۡدِنَا﴾، ﴿ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾، ﴿أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ ۝٦ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ﴾، وشبهه.

والأول أختار وبه أنقط(٣) لمعان جمة، وكذا(٤) يجعلون هذه الدارة على الحرف الخفيف المختلف فيه بالتشديد والتخفيف، والحرف الذي يخاف أن يشده من لا معرفة له بتحقيق(٥) القراءة؛ دلالة على خفته(٦)، وأستحب أنا اتباعهم على ذلك؛ لما فيه من البيان، وكذلك جعلوها(٧) على الحرف

---

(١) في ج: «صغرى».

(٢) سقطت من: ج.

(٣) في م: «وإلى هذا أميل، وهو الذي أختار، وبه أنقط»، وظاهر كلام أبي عمرو ترجيح الجرة لأنه قدمها على غيرها، وظاهر كلام التجيبي ترجيح الدارة، لأنه قدمها، وللتقديم مزية.

وجرى العمل في مصاحف أهل المغرب على اختيار أبي داود، اقتداء بمدينة النبي ﷺ؛ لأنه أكثر نقاطها على ذلك. انظر: الطراز ٩٤، كشف الغمام ٥٣، حلة الأعيان ٦٨.

(٤) في ب، ج: «وكذلك».

(٥) في ب: «بحفيق» وهو تصحيف.

(٦) في ج: «خفية» وهو تصحيف.

روى أبو عمرو بسنده عن قالون «أن في مصاحف أهل المدينة ما كان من حرف مخفف فعليه دارة حمراء، وإن كان حرفاً مسكناً فكذلك أيضاً» المحكم ٥١.

(٧) في ج: «يجعلوها».



الزائد في الخط المعدوم في اللفظ[1].

والخليل وسيبويه وعامة أصحابهما يجعلون علامة السكون خاء[2]، يريدون بذلك أول كلمة «خفيف»[3] وصورة ذلك هكذا: «اقْتل[4] عَمْرا»، «اضْرب[5] زيْدا» بالخاء وحدها، من حيث جرى استعمال العرب لمثل ذلك في كلامهم نظماً ونثراً، وكذلك في القرآن، غير أني لا أستجيزه[6] [في المصحف، وصورة ذلك هكذا في نحو[7]]:

---

(١) ذكر المؤلف أربعة مواضع للدارة، وهي: الحرف الساكن، والمختلف فيه بالتشديد والتخفيف، والحرف الذي يخاف أن يشدده من لا معرفة له به، والحرف الزائد في الخط المعدوم من اللفظ.

(٢) رأس «خاء» مقطوعة التعريق هكذا «ح».

(٣) إذ الساكن أخف من المتحرك، وقيل: «رأس «حاء» مأخوذة من «استرح»؛ لأن السكون راحة من ثقل الحركة، وقيل رأس «جيم» مأخوذة من كلمة: «جزم»، ويبدو لي أن هذا هو الصواب.

وقد ذكر سابقاً أن نقاط المدينة أخذوا الدارة المنقولة من أهل الحساب، وقد يكون هذا من آثار نسبة كل ابتكار إلى الأمم الأخرى، والذي يظهر لي أنه الصواب أنها مأخوذة من ميم «جزم»، وحذفوا عراقة الميم تخفيفاً، وسموا تلك الدارة «جزماً» الذي هو لقب السكون، وبهذا التوجيه يمكن أن نجد وشيجة وصلة رحم بين المشارقة والمغاربة، حيث إن المغاربة أخذوا علامة السكون من ميم «جزم»، والمشارقة أخذوا الجيم من «جزم» فيتفقان في المأخوذ منه؛ لأن الجزم معناه القطع، وفي السكون قطع الحركة عن اتصالها بالحرف. انظر: صبح الأعشى للقلقشندي ٣ / ١٦٥.

(٤) في أ: «قبل» وما أثبت من ب، ج.

(٥) في ج: «الضرب» وتقديم وتأخير في أ، ج وما أثبت من: ب.

(٦) في أ، ب، ج: «لا أستجيز».

(٧) ما بين القوسين المعقوفين سقط من أ، ب، ج، وما أثبت من: م.



﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ﴾، ﴿يَوْمِ﴾، ﴿نَعْبُدُ﴾، ﴿نَسْتَعِينُ﴾، ﴿ٱهْدِنَا﴾، ﴿ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾، ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ﴾ وشبهه، وذلك أراد نقاط أهل الأندلس قديماً، إلا أنهم اختصروا بأن حذفوا[1] رأسها، وأبقوا مطتها[2]، فصارت جرّة كألف مضجعة على صيغة[3] ما قدمناه أولاً واخترناه وغلبناه[4] على[5] هذه؛ لكثرة استعماله وتكرره[6].

ومن أهل العربية من يجعل علامته أيضاً «هاء» من حيث اختص بها الوقف الذي يلزم فيه تسكين المتحرك في قوله: ﴿حِسَابِيَهْ﴾[7]، و﴿مَالِيَهْ﴾[8] وشبهه، ومن[9] حيث كان أيضاً عند النحويين

---

(١) في أ: «حرّفوا» وما أثبت من ب، ج، م.

(٢) في ب، ج: «بطنها».

(٣) في ب، ج: «حسب».

(٤) في ب: «وعلينا» وهو تصحيف.

(٥) سقطت من: ج.

(٦) غير واضحة في أ وما أثبت من: ب، ج، م.

وهو مذهب أهل الأندلس، قال الداني: «فأما السكون فعامة أهل بلدنا قديماً وحديثاً يجعلون علامته جرة فوق الحرف المسكن» المحكم ٥١.

وكان هذا سائغاً؛ لأنهم في وقته كانوا يعربون بالنقط المدور، كما اختاره الداني، ولا يتناسب هذا النوع مع شكل الخليل الآن.

(٧) من الآية ١٩ الحاقة.

(٨) من الآية ٢٨ الحاقة.

(٩) في أ، م: «من»، والعبارة في المحكم للداني: ٥٢، بالواو، وهو المناسب.



البصريين[1] حرفاً غير حاجز، ولا فاصل، ككون الساكن كذلك سواء؛ لاشتراكهما في الخفة والخفاء، فلذلك جعلت علامة له، ودلالة عليه، إلا أن الضبط به قليل[2]، وبالصفر، والخاء، والجرة في المصحف[3] كثير، وصورة ذلك هكذا: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾، ﴿يَوۡمِ﴾، ﴿نَعۡبُدُ﴾، ﴿نَسۡتَعِينُ﴾، ﴿ٱهۡدِنَا﴾، ﴿ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾، ﴿أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ ۝٦ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾، وشبهه[4].

---

(١) في ب، ج: «المصرين»، وهو تصحيف.

(٢) قال الإمام التنسي: «وهو مذهب بعض النحاة، والنزر من أهل المدينة».
وقال أبو إسحاق التجيبي: «والضبط بالهاء قليل، وبغيرها كثير». وانتهى العمل به الآن. انظر: الطراز ٩٥، كشف الغمام ٥٤.

(٣) سقطت من أ، ب، ج، وما أثبت من: م.

(٤) وخالف بعض نقاط أهل العراق، فلم يجعلوا للسكون علامة أصلاً، قال أبو عمرو الداني: «وعامة نقاط أهل العراق من السلف والخلف، لا يجعلون في المصاحف علامة للسكون، ثم قال: «فسبيل كل حرف أن يوفّى حقه بالنقط مما يستحقه من الحركة والسكون، وجرى العمل بالدارة في مصاحف أهل المغرب، وبالخاء في مصاحف المشرق». انظر: المحكم ٥٦، الطراز ٩٦.



باب التشديد وكيفيته

واعلم أن التشديد ينقط على وجهين:

أحدهما: أن تجعل[1] علامته أبداً شيناً مقطوعة[2] فوق الحرف[3]، في حال الفتح والنصب، والكسر والجر، والضم والرفع، وتعرب بالحركات الثلاث اللاتي[4] تلحقه[5]، فإن كان مفتوحاً أو منصوباً[6] جعلت الشدة

---

(١) بعدها: «النقطة»، وهو إقحام.

(٢) غير معرقة، ولا ممطوطة، ولا منقوطة مأخوذة ومختصرة من أول حروف: «شديد»؛ إعلاماً بأن الحرف شديد لا خفيف، فيدل بحرف واحد من الكلمة على ما يدل عليه بالكلمة كلها اختصاراً وإيجازاً. انظر: حلة الأعيان ٧٠.
في ج: «منقوصة».

(٣) وهي التي تليه والحركة فوقها، ونقل التنسي توجيهاً لذلك فقال: «إن الحركة لما كانت تدل على شيء واحد، وهو التحريك، والشد يدل على شيئين التحريك والشد، كانت له مزية استوجب بها القرب». انظر: الطراز ١٠٠.
ويظهر لي توجيه أوضح من هذا، وذلك أن علامة الشد حرف، وتدل على حرف مدغم، فحينئذ يجب وضع الحركة في محلها من الحرف كما تقدم، فالفتحة فوق الشدة، والضمة أمام الحرف المشدد، والكسرة تحت الحرف المشدد، وما ذهب إليه بعضهم من وضع الكسرة تحت الشدة ليس صحيحاً.

(٤) في ب: «التي»، وفي ج: «اللواتي».

(٥) في ب، ج: «تلحقهن».

(٦) في ب، ج: «مضموماً».



بالحمراء على[1] الحرف، وإعرابها بالحمراء نقطة عليها، وصورة ذلك هكذا: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾، ﴿ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾[2]، ﴿ إِيَّاكَ ﴾، ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾[3]، ﴿ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾، وشبهه.

وإن كان مكسوراً جعلت التشديد أيضاً فوق الحرف، [وجعلت تحته نقطة بالحمراء علامة للكسر[4]، وصورة ذلك أيضاً[5] هكذا: ﴿ رَبِّ ﴾، ﴿ ٱلدِّينِ ﴾، ﴿ ٱلصِّرَٰطَ ﴾، ﴿ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ وشبهه[6].

وإن كان مضموماً جعلت الشدة[7] أيضاً فوق الحرف[8]] وجعلت أمامه نقطة علامة للضم[9]، وصورة ذلك هكذا: ﴿ ٱلسُّفَهَآءُ ﴾[10]، ﴿ وَيَمُدُّهُمْ ﴾[11]، و﴿ صُمٌّ بُكْمٌ ﴾[12] وشبهه، وإنما جعلت الشين علامة؛

---

(١) في ج: «فوق الحرف».

(٢) سقطت من أ وما أثبت من: ب، ج.

(٣) في أ «الدِّين»، والصواب ما أثبت من: ب، ج.

(٤) في ج: في ج: «الكسر».

(٥) سقطت من: ج.

(٦) سقطت من أ، ب، ج وما أثبت من: م.

(٧) في ج: «التشديد».

(٨) ما بين القوسين المعقوفين سقط من: ب.

(٩) في ب، ج: «الضم».

(١٠) من الآية ١٢ البقرة.

(١١) من الآية ١٤ البقرة.

(١٢) من الآية ١٧ البقرة.



لأنهم أرادوا بذلك أول حروف[1] «شديد»[2]، فاكتفوا بالشين من سائر الكلمة، كما فعلوا بالخاء حين[3] أرادوا بذلك[4] أول «خفيف»، في حال السكون، فاكتفوا بأول الحرف لدلالته على سائره.

والوجه الثاني: أن تجعل علامة التشديد في الفتح والنصب فوق الحرف دالاً مفتوحة[5] إلى فوق، وفي الكسر [والخفض دالاً[6] مقلوبة أطرافها إلى أسفل، وفي الضم والرفع][7] دالاً مقلوباً أيضاً[8] أمام[9] الحرف، إلا أن بعض النقاط يجعل إعراب الحرف مع التشديد[10] أيضاً، وبعضهم يترك

---

(١) سقطت من: ب، ج.

(٢) في ب: «تشديد».

(٣) سقطت من: ب، ج.

(٤) سقطت من أ، ج وما أثبت من: ب.

(٥) المراد به مفتوحة الجناحين إلى أعلى طرفاها قائمان.

(٦) في ج: «مقبولة» وهو تصحيف، وبعدها: «أيضاً».

(٧) ما بين القوسين المعقوفين سقط من ب.

(٨) سقطت من: ب، ج.

(٩) في ج: «إلى أمام».

(١٠) وأصحاب هذا المذهب يجمعون بين الشد والشكل تأكيداً في البيان، ورجحه الشيخ التنسي، واحتج له بالحرف المشدد المختلف فيه بالفتح والإمالة نحو قوله تعالى: ﴿ ٱلدَّارِ ﴾؛ فإنه لا يتميز ضبطه لأحد المذهبين عن الآخر إلا باجتماع الشد مع إحدى العلامتين، إما الفتحة أو نقطة الإمالة. انظر: الطراز ١٠٦.



إعراب الحرف؛ لدلالة علامة التشديد على الإعراب[1]؛ لكونه في النصب والفتح فوق الحرف[2]، وفي الكسر والجر تحت الحرف[3]، وفي الضم والرفع أمامه، وهذا هو الذي أختار في هذا الوجه[4]، وبه أنقط، أعني أن يكون التشديد خالياً[5] من الحركة، وصورة ذلك على الوجهين هكذا في الفتح والنصب، على الوجه الأول الذي أختار: ﴿ لِلَّهِ ﴾، ﴿ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴾، ﴿ إِيَّاكَ ﴾، ﴿ الَّذِينَ ﴾، ﴿ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾.

[وعلى الثاني هكذا: ﴿ لِلَّهِ ﴾، ﴿ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴾، ﴿ إِيَّاكَ ﴾، ﴿ الَّذِينَ ﴾، ﴿ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾[6]].

وفي الكسر والخفض على الوجه الأول هكذا: ﴿ رَبِّ ﴾، ﴿ الدِّينِ ﴾، ﴿ الصِّرَاطَ ﴾، ﴿ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾.

---

(١) لأن الشد يغني عن الشكل باختلاف مواقعه، وهو الأوفق للأصل، لأن هذه الأشياء لم تكن في المصاحف العتق الأمهات، وإنما أحدثت للبيان، فما كان البيان بدونه استغنى عنه. انظر: الطراز ١٠٥-١٠٦، كشف الغمام ٥٧، حلة الأعيان ٧٢.

في أ: «الحرف» وما أثبت من ب، ج، م.

(٢) سقطت من: ب.

(٣) سقطت من: ب.

(٤) في ج: «الوجوه».

(٥) في أ، ب، ج: «كافياً» وما أثبت من: م أو تبقى الكلمة وتغير «من» بـ «عن» ليستقيم المعنى.

(٦) ما بين القوسين المعقوفين سقط من: ج.



[وعلى الثاني هكذا: ﴿ رَبْ ﴾، ﴿ ٱلذينِ ﴾، ﴿ ٱلصراط ﴾، ﴿ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾[1]].

وفي الضم والرفع على الأول هكذا: ﴿ ٱلسُّفَهَآءُ ﴾[2]، ﴿ وَيَمُدُّهُمْ ﴾، و﴿ صُمٌّ بُكْمٌ ﴾، وعلى الثاني هكذا: ﴿ ٱلسفهآءُ ﴾، ﴿ وَيَمُدْهُمْ ﴾، و﴿ صُمْ بُكْمٌ ﴾[3].

وإنما جعل أيضاً أهل المدينة علامة التشديد دالاً[4] من حيث كانت الدال آخر كلمة: « شديد »[5] فدلّوا عليه[6] بآخر حرف من الكلمة، كما دلّ عليه النحويون، ونُقَّاط المشرق بأول حرف من كلمته[7]، في كل واحد

---

(١) ما بين القوسين المعقوفين سقط من: أ، ب، ج وما أثبت من: م.

(٢) قبلها في ب، ج: « رب ».

(٣) بقي مذهب ثالث لم يتعرض له أبو داود وهو الجمع بين الشد والإعراب إذ كان الحرف المشدد في آخر الكلمة؛ لأن الأطراف محل التغيير، فيطلب فيها البيان أكثر من غيرها نص عليه الداني وغيره، فقال: « وبعضهم يجعلهن معها في أطراف الكلم خاصة دون حشوهن، لكون الأطراف مواضع الإعراب، وهو مذهب حسن ». المحكم ٥٠، وانظر: كشف الغمام ٥٧، حلة الأحيان ٧٢.

(٤) فيها نقص في ج.

(٥) وكأنهم رجحوها على الشين لتكرارها في اللفظ، فصارت بذلك ثلثي الكلمة، وذلك في حكم الكل، فكأنها هي اللفظة كلها. انظر: الطراز ١٠١.
في ب: « شديدة ».

(٦) سقطت من أ، ب، ج وما أثبت من: م.

(٧) في ب: « كلمة ».



من الحرفين أعني الشين، والدال دلالة عليه، غير أن أهل المدينة سلفهم وخلفهم، ذهبوا إلى الوجه الثاني المذكور من جعل التشديد دالاً من غير إعراب معها؛ لدلالتها على الفتح، والكسر، والضم[1]، وعلى استعماله واتَّبع أهلَ المدينة عامةُ أهل الأندلس قديماً، واتباع أهل المدينة في هذا كله أولى، والعمل بقولهم ألزم، وإن كانا معاً مستعملين، وجائزين، ومعروفين قديماً، وإليه أميل أنا في نقط المصاحف، وإياه[2] أختار.

فإن ضُبِط المصحف بالشكل الذي اخترعه الخليل بن أحمد -رحمه الله-، فأستحبُّ[3] أن يجعل التشديد على صورة شين، واتباع الخليل، وسيبويه في الشكل المأخوذ من الحروف التي[4] يضبط الناس اليوم في الظروف[5]، والأخبار، والشعر، وجعل الشدة على صورة شين حسن أيضاً غير ممنوع منه في المصحف؛ لفشو ذلك أيضاً، واستعماله قديماً، وإقرار الناس ذلك، ورضاهم به، وتركهم إنكاره[6]، لكنني أستحب ما قدمته

(١) قال الشيخ التنسي: «وعلى هذا الوجه نقاط مدينة النبي ﷺ، وتبعهم عليه نقاط الأندلس؛ وهو اختيار الداني»، وقال الداني: «وهو الذي أختار، وبه أنقط»، وروى بسنده عن قالون قال: «إن في مصاحف أهل المدينة ما كان من حرف مشدد، فعليه دال». المحكم ٥٠، وانظر: الطراز ١٠١-١٠٢.

(٢) في م: «وهو الذي أختار، وأترك النقط معه لتصرفه بتصرف الإعراب».

(٣) في ب، ج: «وأستحب».

(٤) في ب، ج: «الذي».

(٥) في ب: «والضروب».

(٦) في ج: «إنكار».



آنفاً، أعني[1]: أن يكون استعمال التشديد فيما ضبط منها شكلاً شيناً، واستعمال الدال فيما ضبط منها نقطاً.

وقد اخترع قوم متأخرون من العراقيين وجهاً ثالثاً في صورة التشديد خارجاً عما اصطلح الناس قديماً عليه، غير جائز عند العلماء المحققين بهذا العلم؛ إذ[2] لا وجه له، مع خروجه عن فعل نقط السلف، واستعمال الخلف من أهل المشرق والمغرب، وذلك أنهم جعلوا الشدة في الحرف المفتوح، والمكسور، والمضموم دالاً قائمة الطرفين قاعدته[3] تحته أبداً، وطرفاها خارجة أعلاه، وأعربوا الحرف بحركته في المكسور والمخفوض، والمضموم والمرفوع، والمفتوح والمنصوب، وصورة ذلك هكذا: ﴿رَبِّ﴾، ﴿رَبٌّ﴾، ﴿رَبَّ﴾، وهذا الوجه غير معمول به، ولا مرتضى[4] عندنا، ولا معروف عند أهل الأندلس، فاعلمه، وإنما ذكرته لئلا يراه من لا علم له، فيولع به ويستعمله ظناً منه أنه حسن؛ لقلته وغرابته، لوُلُوعِ[5] الناس قديماً بما لم يعرفوه قبل، فقد جرى لأستاذنا أبي القاسم الأخفش[6] -رحمه الله-

---

(١) سقطت من: ب، ج.

(٢) في ب، ج: «إنه».

(٣) في أ، ب، ج: «قاعدة» وما أثبت من: م.

(٤) في ب: «مرضي».

(٥) في أ: «لوقوع» وما أثبت من ب، ج، م.

(٦) لم أقف له على ترجمة.



مثل هذا في مصحف رآه على هذا الضرب من التشديد حيث ما وقع، وكان رأى فيه أيضاً[1] ضبط التنوين المنصوب[2] بأن جعل على الحرف حركة، وعلى الألف اثنتين فصارت ثلاثاً[3]، فظن أن ذلك عن معرفة، وإتقان، حتى أوقفته[4] على علم[5] ذلك، وكان هو السبب لتأليفي: «كتاب التبيين لعلم التنزيل»[6] رحمه الله، ونضّر وجهه.

---

(١) تقديم وتأخير في ج.

(٢) مثل قوله تعالى: ﴿غَفُوراً رَّحِيماً﴾ وتقدم في ص ٢١-٢٣.

(٣) في ج: «ثلاثة».

(٤) في ج: «وقّفته».

(٥) سقطت من: ج.

(٦) انظر: التعريف بمؤلفاته في مقدمة تحقيق «مختصر التبيين».



باب أحكام الصلات لألفات الوصل، وكيفيتها

قال أبو داود: واعلم أن الصلة(١) في ألف الوصل، تابعة للحركة التي قبلها في الأسماء، والأفعال، وتتحرك بالحركات الثلاث، بالفتح، والكسر، والضم، فإن كان قبل ألف الوصل كسرة جعلت الصلة جرة بالحمراء تحت الألف دلالة على انكسار ما قبلها، وذلك نحو: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [وشبهه، وإن كان قبل ألف الوصل فتحة، جعلت الصلة جرة بالحمراء فوق الألف، دلالة على انفتاح ما قبلها، نحو](٢): ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ ﴾، ﴿ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾، و﴿ تَتَّقُونَ ۝ ٱلَّذِى ﴾(٣)، و﴿ فَٰسِقُونَ ۝ ٱعْلَمُوٓا۟ ﴾(٤)، و﴿ هَٰرُونَ ٱخْلُفْنِى ﴾(٥)، و﴿ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾(٦)، وشبهه.

---

(١) الصلة تدل على أمرين:

الأول: وجودها يدل على سقوط ألف الوصل في الوصل.

الثاني: أن موضعها يدل على حركة ما قبلها، كما تدل على سكونها وزيادتها.

انظر: الطراز ٢٣٦، كشف الغمام ١٢٢.

(٢) ما بين القوسين المعقوفين سقط من أ، ب، ج وما أثبت من هامش ب و م.

(٣) من الآية ٢٠، ٢١ البقرة.

(٤) من الآية ١٥، ١٦ الحديد.

(٥) من الآية ١٤٢ الأعراف.

(٦) من الآية ٦٠ البقرة.



وإذا كان قبلها ضمة جعلت تلك[1] الجرة وسط الألف دلالة على انضمام ما قبلها، نحو قوله عز وجل: ﴿نَسْتَعِينُ ۝ اهْدِنَا﴾، و﴿هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[2]، ﴿فَزَادَهُمُ اللَّهُ﴾[3]، و﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ﴾[4]، ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا﴾[5]، وسواء[6] كانت الحركات الثلاث لوازم أو عوارض[7].

---

(١) عليها طمس في: أ وألحقت في الحاشية.

(٢) من الآية ٤ البقرة.

(٣) من الآية ٩ البقرة.

(٤) من الآية ١٢ البقرة.

(٥) من الآية ٢٠ البقرة.

(٦) في ج: «وسوى» وهو تصحيف.

(٧) أطلق الشيخان أبو عمرو وأبو داود في جعل الصلة في ألف الوصل، ولم يفصلوا بين أن يكون ما قبله مما لا يمكن الوقف عليه نحو: ﴿وَاللَّهُ﴾، أو مما يمكن الوقف عليه نحو: ﴿وَقَالَ اللَّهُ﴾، وبه جرى العمل في مصاحف أهل المشرق، فوضعوا علامة الصلة مطلقاً، ونص التجيبي أن ذلك خاص بما يمكن الوقوف عليه، فبعد حروف: «فكل وتب» لا تجعل الصلة، ولم يمثل الشيخان إلا بما يمكن الوقف عليه، وعليه مصاحف أهل المغرب. انظر: الطراز ٢٣٩، المحكم ٨٤، الجامع المفيد ٥، حلة الأعيان ١٨٤، الدرة الجلية ١٦.



فصل

فإن لحق شيئاً من هذه الحركات الثلاث تنوينٌ جعلت الصلة أبداً تحت الألف؛ لأن التنوين يكسر[1] للساكنين ما لم يأت بعد الساكن الواقع بعد ألف الوصل ضمة لازمة، فإن القراء اختلفوا في ضم التنوين وكسره مع ذلك، فإن ضبطت ذلك على مذهب من ضم[2] جعلت الصلة في وسط الألف، نحو: ﴿فَتِيلًا ۝٤٨ انظُرْ﴾[3]، ﴿وَعُيُونٍ ۝٤٥ ادْخُلُوهَا﴾[4]، وشبهه. [وتجعلها في مذهب من كسر تحت الألف نحو: ﴿فَتِيلًا ۝٤٨ انظُرْ﴾، ﴿وَعُيُونٍ ۝٤٥ ادْخُلُوهَا﴾[5]

(١) في ج: «ينكسر».

(٢) في ج: «يضم».

(٣) من الآية ٤٨، ٤٩ النساء، وذلك على قراءة نافع وابن كثير وهشام والكسائي وأبي جعفر وخلف العاشر.

(٤) من الآية ٤٥، ٤٦ الحجر.

(٥) وذلك على قراءة أبي عمرو ويعقوب وابن ذكوان وعاصم وحمزة على التفصيل الذي بينه الإمام ابن الجزري:

... ... والساكن الأول ضم
لضم همز الوصل، واكسره نما فز غير قل حلا وغير أو حما
والخلف في التنوين مز، وإن يجر زن خلفه واضطر ثق ضما كسر

انظر: طيبة النشر ٤٧، النشر ٢/ ٢٢٥.

وما قيل في التنوين يقال في كل تحريك للتخلص من التقاء الساكنين، سواء كان بضم أو بكسر حسب خلاف القراء المتقدم، وقد مثل لهذا التنويع الإمام الشاطبي بقوله:

قل ادعوا أو انقص قالت اخرج أن اعبدوا ومحظوراً انظر مع قد استهزئ اعتلا



وشبهه][1]، كما يفعل بالتنوين فيما لا خلاف[2] في كسره، نحو: ﴿حَكِيمٌ ۝ ٱلطَّلَٰقَ﴾[3]، و﴿مُّرِيبٍ ۝ ٱلَّذِى﴾[4]، و﴿بِغُلَٰمٍ ٱسْمُهُۥ﴾[5]، ﴿رَّحِيمًا ۝ ٱلنَّبِىُّ﴾[6]، و﴿حَكِيمٌ ۝ ٱنفِرُوا۟﴾[7] وشبهه.

---

(١) ما بين القوسين المعقوفين سقط من: ب، وألحق في الحاشية: «إن ضبطت ذلك على مذهب من كسر التنوين جعلت الصلة تحت الألف» وعليه علامة «صح».

(٢) في ج: «خلاف».

(٣) من الآية ٢٢٦، ٢٢٧ البقرة.

(٤) من الآية ٢٥، ٢٦ سورة قٓ.

(٥) من الآية ٦ مريم.

(٦) من الآية ٥، ٦ الأحزاب.

(٧) من الآية ٤٠، ٤١ التوبة.



فصل

فإذا ضبطت مصحفاً على رواية ورش عن نافع، حركت الساكن بحركة الهمز[1]، فجعلت عليه[2] نقطة[3] بالحمراء كما تقدم علامة لسقوطها من اللفظ، فإن كانت الهمزة مفتوحة جعلت الصلة من فوقها، وإن كانت مكسورة، جعلتها من تحتها، وإن كانت مضمومة جعلتها في وسطها، وصورة ذلك هكذا: ﴿ مَنَ آتَى ٱللَّهَ ﴾[4]، و﴿ تَعَالَوَا۟ ٱتْلُ ﴾[5]، و﴿ فَدَ ٱفْلَحَ ﴾[6]، و﴿ هَلَ ٱتىٰ ﴾[7]، و﴿ مَنَ ٱعْطىٰ ﴾[8]، ﴿ وَمَنَ ٱظْلَمُ ﴾[9]،

---

(١) يريد المؤلّف نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، ولما كانت الهمزة المنقولة الحركة تسقط في الوصل، وتثبت في الابتداء صارت كهمزة الوصل؛ إذ هذا شأنها، فساوتها لذلك في جعل الجرة الدالة على السقوط. انظر: الطراز ٢٥٠.

(٢) في ب: «علامة».

(٣) المراد به الجرة، فسموا التي في همزة الوصل صلة للمناسبة، وأبقوا التي في النقل على اسمها الأصل، الذي هو جرة. انظر: الطراز ٢٣٣.

(٤) من الآية ٨٩ الشعراء.

(٥) من الآية ١٥٢ الأنعام.

(٦) من الآية ١ المؤمنون.

(٧) من الآية ١ الإنسان.

(٨) من الآية ٥ الليل.

(٩) من الآية ١١٣ البقرة.



و﴿فَمَنْ أُوتِيَ﴾(١)، و﴿ذَوَاتَيْ أُكُلٍ﴾(٢)، و﴿مَنْ أُكْرِهَ﴾(٣)، و﴿مِّنْ أُوْلَٰٓئِكُمْ﴾(٤)، و﴿قَالَتْ أُخْرَىٰهُمْ﴾(٥)، ﴿وَقَالَتْ أُولَىٰهُمْ﴾(٦)، و﴿مِّنْ إِلَٰهٍ﴾(٧)، و﴿مِنْ إِسْتَبْرَقٍ﴾(٨)، و﴿خَلَوْاْ إِلَىٰ﴾(٩)، و﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾(١٠)، و﴿خَبِيرٍ ۝١ أَلَّا﴾(١١)، و﴿مُّبِينٌ ۝٢ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ﴾(١٢) وشبهه.

---

(١) من الآية ٧١ الإسراء.

(٢) من الآية ١٦ سبإ.

(٣) من الآية ١٠٦ النحل.

(٤) من الآية ٤٣ القمر.

(٥) من الآية ٣٦ الأعراف.

(٦) من الآية ٣٨ الأعراف، وفي ب، ج تقديم وتأخير.

(٧) من الآية ٥٨ الأعراف.

(٨) من الآية ٥٣ الرحمن.

(٩) من الآية ١٣ البقرة.

(١٠) من الآية ٩ البقرة.

(١١) من الآية ١، ٢ هود.

(١٢) من الآية ٢، ٣ نوح.

ومما يجب التنبيه عليه، أنه لا يجوز وضع نقطة الابتداء مع الجرة؛ لأن الجرة تجعل في محل الابتداء، فاستغني بها عن نقطة الابتداء بخلاف الصلة، فإنها لا تدل على الابتداء إذا اختلفت مع الصلة في نحو قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا ٱفْتَحْ﴾، و﴿قَالُواْ ٱطَّيَّرْنَا﴾، فإن الصلة تجعل في أعلى، ويبتدأ بأسفل أو تجعل في الوسط، ويبتدأ بأسفل. انظر: حلة الأعيان ورقة ١٩٨.



فصل

فإن كان بعد الهمزة المنقولة حركتها ألف جَعَلْتَ الصلة في قفاء الألف؛ إذ هو موضع الهمزة[١]، وجَعَلْتَ على الألف علامة السكون -إن شئت- لتؤذن بذلك[٢]، وصورة ذلك هكذا: ﴿وَإِذَ ٱتَيْنَا﴾[٣]، ﴿مَنَ ٱمَنَ﴾[٤]، ﴿وَلَقَدَ ٱتَيْنَا﴾[٥]، و﴿نَبَأَ ٱبْنَىَ ٱدَمَ﴾[٦]، ﴿وَكُلٌّ ٱتُوهُ﴾[٧] وشبهه[٨].

---

(١) عن يمين الألف باعتبار يمين الكاتب وهو موضع الهمزة كما سيأتي بيان امتحان موضع الهمزة في بابها.

(٢) أي: إشعار بأنه ساكن، وهو مذهب بعض رجال أهل الأندلس، واستحسنه أبو عمرو الداني كما استحسن وجه التعرية.
واقتصر الخراز على التعرية ولم يذكر وضع علامة السكون وتعقبه جماعة من شيوخ الرسم بقولهم: «لو زاد بعده:

ويجعل السكون فوق الألف ... وتركه يحسن عند السلف

لكان أشمل». وبتركه جرى العمل في المصاحف. انظر: المحكم ٨٩، طرر على مورد الظمآن ورقة ٢٥٩، الدرة ٥، الميمونة ٢٥.

(٣) من الآية ٥٢ البقرة.

(٤) من الآية ١٨ التوبة.

(٥) من الآية ٨٦ البقرة.

(٦) من الآية ٢٩ المائدة.

(٧) من الآية ٨٩ النمل على قراءة من مد الهمزة وضم التاء وهم المدنيان والبصريان وابن كثير وابن عامر وشعبة والكسائي، والمثال وارد على قراءة هؤلاء بما فيهم ورش وهو المقصود بالنقل، وقرأ الباقون بالقصر وفتح التاء فتقع الهمزة على الألف. انظر: البدور ٢٣٦.

(٨) أطلق المؤلف أبو داود وضع الجرة في موضع الهمز، كما أطلق الداني، وهذا يقتضي دخول ما وقع النقل فيه إلى الساكن المتصل نحو: ﴿رِدآ﴾ و﴿ٱلَارْضُ﴾. وقد قيد ذلك أبو إسحاق التجيبي، فقال: «أما إذا كان ما قبل الهمزة المنقولة متصلاً لا يمكن الوقف عليه، فلا تجعل الجرة في موضع الهمزة، وبه العمل»، وقال الشيخ المقرئ المنجرة: «وقد تقدم صحة مذهب التجيبي». انظر: الطراز ٢٥٥، حلة الأعيان ١٩٨، دليل الحيران ٣٨٤، حواشي المنجرة ٨.



وأهل النقط يسمون هذه الجرة صلة؛ لأن الكلام الذي قبل الألف التي هي علامته، يوصل بالذي بعدها، فيتصلان، وتذهب هي من اللفظ لذلك[١]، وإنما جعلها نقاط أهل الأندلس قديماً وحديثاً جرة[٢] كالجرة التي هي علامة السكون في النقط، أو الفتحة[٣] والكسرة؛ من حيث اجتمعت ألف الوصل مع الساكن في عدم الحركة، في حال الوصل، والنقط والشكل مبني على الوصل دون الوقف[٤]، فلذلك جمعوا بينهما في العلامة، ولو جعل علامة ذلك دارة صغرى لكان حسناً[٥] أيضاً؛ من أجل أن الدارة عند أهل المدينة، ونقاطهم علامة للسكون، وللحرف[٦] الساقط من اللفظ.

---

(١) في ب، ج: «بذلك».

(٢) وتسمى الصلة والجرة، فاسمها عند المتأخرين الصلة، واسمها عند المتقدمين الجرة، مأخوذة من الجر، وهو مدها بالقلم كصورة الفتحة حمراء، إلا أن علماء الرسم خصوا الصلة لألف الوصل، وخصوا الجرة للهمزة المنقولة حركتها. انظر: حلة الأعيان ١٨٣.

(٣) في ب، ج: «والفتحة».

(٤) لأن القارئ يحتاج إلى معرفة إعراب الكلمات في حال وصلها، والدليل على أن الضبط عندهم مبني على الوصل دون الوقف، وضع التشديد فيما كان من كلمتين، وتتابع التنوين وتراكبه، إلا أشياء قليلة نحو علامة الابتداء. انظر: حلة الأعيان ٧، الجامع المفيد ٦.

(٥) وقال ذلك أبو عمرو ثم قال: «وهذا من الأشياء اللطيفة التي تعزب حقائقها عن الفهماء فضلاً عن الأغبياء»، ورجح الجرة. انظر: المحكم ٨٦.

(٦) في ب، ج: «والحرف».



وقد خالف أهلُ المشرق أهلَ[1] المغرب في جعل الصلة، فجعلوها أبداً من فوقها، دون اعتبار ما قبلها، وما بعدها، وجعلوها[2] دالاً[3] مقلوبة كالتي يجعلونها على الكلام الزائد في الكتب[4] دلالة على سقوطه، وزيادته[5]، وصورة ذلك لهم[6] هكذا: ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، ﴿نَسْتَعِينُ ۝٤ ٱهْدِنَا﴾ وشبهه[7].

ومذهب أهل الأندلس أوجه؛ لما فيه من البيان عن كيفية الحركات وحال التنوين قبلها في حال الوصل[8]، وبالله التوفيق.

---

(١) في ب: «وأهل» وهو تصحيف وسقطت من: ج.

(٢) في ج: «وجعلها».

(٣) قال الشيخ التنسي: «وكأنهم أخذوا آخر حرف من زائد». الطراز: ٢٣٣.

(٤) في ج: «الكتاب».

(٥) في أ: «وزيادة» وما أثبت من: ب، ج، م.

(٦) سقطت من: ج.

(٧) إلا أن المتأخرين جعلوا علامة الصلة رأس صاد صغيرة غير معرقة نبه على ذلك الجعبري، وابن درستويه، والقلقشندي، وقالوا: «إن علامتها صاد غير معرقة مأخوذة من الوصل»، وبه جرى العمل في مصاحف أهل المشرق وتوضع فوق ألف الوصل دائماً. انظر: الجميلة ورقة ٧٣، كتاب الكتاب ٩٩، صبح الأعشى ٣ / ١٧٠، الطراز ٢٣٣، حواشي الزياتي ١٧، حواشي المنجرة ٩.

(٨) ورجحه أيضاً أبو عمرو الداني. وقال أهل المشرق: إن الحرف الذي قبل الصلة مستغن عن الصلة بحركته.

وأجاب جماعة من شيوخ الرسم بأن مما يقع قبلها التنوين وهو لا صورة له في الخط، وقد يكسر أو يضم، فاحتاج إلى ما يبينه، فجعلوا الصلة دالة على ذلك. =



وأستحسن أنا هذا الضرب، في الظروف[1] والأشعار، والأخبار؛ لما فيه من الدلالة على كل ألف وصل، سواء ضبطت سائر الألفات أو لم تضبط، وبالله[2] التوفيق[3].

= وعلامة أهل المشرق لا تدل إلا على كون الألف ساكنة، بينما أهل المغرب الصلة عندهم تدل على الأمرين كما تقدم، وهذا من اللطائف التي تعزب عن الفهماء فضلاً عن الأغبياء. انظر: المحكم ٨٦، طرر على مورد الظمآن ٢٥٧، حواشي الزياتي ٢٢.

(١) في ج: «الظروب».

(٢) في ب، ج: «والله ولي التوفيق».

(٣) هذا الباب في نسخة «م» فيها كلام مطول، كما أن اختيار أبي داود فيه غير واضح ويبدو فيه اضطراب، فشذت هذه النسخة عن بقية النسخ.



باب معرفة الابتداء بألف الوصل وكيفية نقطها

وقد جرى استعمال(١) نقاط الأندلس على التعريف بكيفية الابتداء بهمزة الوصل؛ لاضطرار القارئ إلى معرفة ذلك، إذ هو(٢) قطع على(٣) الكلمة التي قبلها، فيجعلون على الألف التي هي مفتوحة، نحو قوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، و﴿ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، و﴿ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٥ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾، ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾، وسائر الألفات الداخلة مع لام التعريف أينما أتت(٤) نقطة بالخضراء(٥) [أوْ بالَّازَوَرْدِ(٦)]؛ فرقاً بين حركتها التي لا توجد إلا في حال(٧) الابتداء فقط، وبين حركات الهمزات التي تقطع على كل حال من الوصل والوقف، وسائر الحروف اللاتي(٨) يثبتن في الحالين من الوصل،

---

(١) في ج: «الاستعمال».

(٢) سقطت من: ج.

(٣) في ج: «عن».

(٤) في ج: «أتى».

(٥) في أ، ب، ج: «بالحمراء» وهو تصحيف، وما أثبت من: م؛ لأن نقاط المصاحف اتفقوا على جعل علامة الابتداء نقطة باللون الأخضر تمييزاً لها.

(٦) وهو اللون الأزرق.

(٧) سقطت من: ج.

(٨) في ج: «اللواتي».



والابتداء، ويجعلن نقطاً[1] بالحمراء[2]] فتكون الحمرة في الحروف، والصفرة للهمزات الأصليات[3]، مثل: ﴿إِيَّاكَ﴾، و﴿أَنْعَمْتَ﴾، و﴿يُؤْمِنُونَ﴾[4]، و﴿بِمَا أُنزِلَ﴾[5]، و﴿بِالْآخِرَةِ﴾[5]، ﴿وَأُولَٰئِكَ﴾[6]، وشبهه.

والخضرة لألف الوصل؛ إعلاماً بكيفية النطق بها، في حال الابتداء بها[7]، وإذا انقطع نفس القارئ على ما قبلها، فإن ابتدئت ألف الوصل بالكسر، جُعِلَت تلك النقطة بالخضراء أو بالَّلازَوَرْدِ تحت الألف، وإن ابتدئت بالضم، جعلوها[8] أمامها، ونقاط أهل المشرق لا

---

(١) في أ، ج: «ويجعلون نقطة» وما أثبت من: م.

(٢) ما بين القوسين المعقوفين سقط من: ب.

(٣) في ب، ج: «الأصلية».

(٤) من الآية ٢ البقرة.

(٥) من الآية ٣ البقرة في الكلمتين.

(٦) من الآية ٤ البقرة.

(٧) قال أبو عمرو الداني: «ورأيت في مصحف كتبه ونقطه حكم بن عمران الناقط، ناقط أهل الأندلس في سنة سبع وعشرين ومائتين الحركات نقطاً بالحمرة، والهمزات بالصفرة، وألفات الوصل المبتدأ بهن بالخضرة، والصلات والسكون والتشديد بقلم دقيق بالحمرة».

ثم قال: «ووصل إليّ مصحفُ جامعٍ عتيق كتب في أول خلافة هشام بن عبدالملك سنة عشر ومائة كتبه مغيرة بن مينا في رجب سنة مائة وعشر، وفيه الحركات والهمزات والتنوين والتشديد نقط بالحمرة على ما رويناه من السالفين من نُقَّاط أهل المشرق». المحكم ٨٧.

(٨) في ج: «جعلتها».



يفعلون[1] ذلك[2]؛ إذ النقط كما قدمنا آنفاً مبني على الوصل، فتركوه لذلك، والذي استعمله أيضاً أراد[3] البيان.

واعلم[4] أن الابتداء بألف الوصل، في الأسماء والأفعال حيث وقعن سوى[5] الألف الداخلة مع اللام للتعريف المذكورة آنفاً، مبني على ثالث المستقبل، والفعل الذي هو فيه، وهو عينه، فإن كان[6] ثالثه مفتوحاً أو[7] مكسوراً ابتدئ بالكسر، وإن كان ثالثه مضموماً[8] ابتدئ بالضم. فأما الذي ثالثه مفتوح، ويبتدأ بالكسر، فنحو قوله عز وجل: ﴿ٱفْتَحْ﴾[9]، ﴿ٱجْعَلْ﴾[10]، ﴿ٱبْلَعِى﴾[11]، ﴿ٱبْعَثْ﴾[12]، ﴿ٱذْهَبْ﴾[13]،

---

(١) في ب، ج: «لا يجعلون».

(٢) في ج: «كذلك».

(٣) في أ، ب، ج: «إرادة»، والصواب ما أثبت.

(٤) سقطت من: ب، ج.

(٥) في ج: «سواء».

(٦) سقطت من: ب، ج.

(٧) في ج: «بالواو العاطفة دون «أو»».

(٨) ضماً لازماً أصلياً احترازاً من قوله: ﴿أَنِ ٱمْشُواْ﴾ كما سينبه عليه.

(٩) من الآية ٨٨ الأعراف.

(١٠) من الآية ١٢٥ البقرة، والمثال سقط من: أ، ب، ج وما أثبت من: م.

(١١) في أ، ب، ج «ابلغ» وهو تصحيف وما أثبت من: م.
وهو من الآية ٤٤ هود.

(١٢) من الآية ٢٤٤ البقرة.

(١٣) من الآية ٦٣ الإسراء.



﴿ ٱشْهَدُواْ ﴾[1]، ﴿ ٱعْلَمُوٓاْ ﴾[2]، ﴿ ٱطْرَحُوهُ ﴾[3]، وشبهه من أجل المستقبل منه: «يفتَح»، و«يجعَل»[4]، و«يبعَث»[5]، و«يبلَع»[6]، و«يذهَب»، و«يشهَد»، و«يعلَم»، و«يطرَح» بفتح عين الفعل، وهو الثالث منه، وهذا الضرب[7] لا يوجد إلا في الأمر من الثلاثي لا غير، وكذلك: ﴿ ٱطَّيَّرْنَا ﴾[8]، ﴿ ٱثَّاقَلْتُمْ ﴾[9]، ﴿ ٱدَّٰرَكَ ﴾[10] على وزن: «تفعَّل» بتشديد العين، و«تفاعَل» بفتحها بالتخفيف[11]، والمستقبل: «يتطيَّر»، و«يتثاقل»، و«يتدارك» على وزن: «يتفعَّل»، و«يتفاعَل»، فعين الفعل مفتوحة أيضاً.

---

(١) من الآية ٦٣ آل عمران.

(٢) من الآية ١٠٠ المائدة.

(٣) من الآية ٩ يوسف.

(٤) سقطت من: ج.

(٥) في ج: «يبحث» وهو تصحيف.

(٦) في أ، ب: «يبلغ» وهو تصحيف، وما أثبت من: ج، م.

(٧) في ب: «الأمر».

(٨) من الآية ٤٩ النمل.

(٩) من الآية ٣٨ التوبة.

(١٠) من الآية ٦٨ النمل على قراءة وصل الهمزة، وتشديد الدال المفتوحة وألف بعدها وهي قراءة نافع وابن عامر، والكوفيين، والمثال وارد على قراءة هؤلاء، وقرأ الباقون بقطع الهمزة مفتوحة وإسكان الدال، من غير ألف بعدها. انظر: كتاب السبعة ٤٨٥، كتاب التذكرة ٢ / ٥٨٨، النشر ٢ / ٣٣٩، التيسير ١٦٨.

(١١) في أ: «والتخفيف» وما أثبت من: ب، ج.



وأما الذي ثالثه مكسور، ويبتدأ[1] بالكسر كما قدمنا، فنحو قوله عز وجل: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ﴾، ﴿ٱكْشِفْ﴾[2]، ﴿ٱطْمِسْ﴾[3]، ﴿ٱهْبِطُواْ﴾[4]، ﴿ٱضْرِبُوهُ﴾[5]، ﴿ٱعْدِلُواْ﴾[6]، ﴿ٱتَّبِعُواْ﴾[7]، ﴿ٱتَّخِذُونِى﴾[8]، وشبهه.

وكذلك[9]: ﴿ٱسْتَعِينُواْ﴾[10]، ﴿ٱسْتَجِيبُواْ﴾[11]، ﴿ٱمْشُواْ﴾[12]، ﴿ٱيتُواْ﴾[13]، ﴿ٱبْنُواْ﴾[14]، ﴿ٱقْضُوٓاْ﴾[15]، ﴿ٱتَّقُواْ﴾[16]، وما كان

---

(١) في أ: «ويبتدؤا» وما أثبت من ب، ج.

(٢) من الآية ١١ الدخان، وقع فيها تصحيف في أ.

(٣) من الآية ٨٨ يونس.

(٤) من الآية ٦٠ البقرة.

(٥) من الآية ٧٢ البقرة، وفي أ، ب، ج: «اضربوا»، وهذا لا يصح؛ لأن الموجود منه متصلاً بالفاء والواو، وهذا لا تجعل عليه علامة الابتداء كما سيأتي التنبيه عليه.

(٦) من الآية ٩ المائدة.

(٧) من الآية ١٦٦ البقرة، وفي ب، ج: «اتبعوني»، ولا يصح التمثيل به.

(٨) من الآية ١١٨ المائدة.

(٩) في ب: «وكذا».

(١٠) من الآية ١٥٢ البقرة.

(١١) من الآية ٢٤ الأنفال.

(١٢) من الآية ٥ سورة صٓ.

(١٣) من الآية ٢٤ الجاثية.

(١٤) من الآية ٢١ الكهف وسقط من أ، ب، وما أثبت من: ج.

(١٥) من الآية ٧١ يونس.

(١٦) من الآية ٢٧٧ البقرة.



مثله، والأصل في هذا: «امشِيُوا»، «ايتِيُوا»، «ابنِيُوا»، «اقضِيُوا»، «اتَّقِيُوا» بكسر عين الفعل وياء مضمومة بعدها، هي لام الفعل، فاستثقلت الضمة عليها، فأزيلت تخفيفاً، فبقيت الياء ساكنة، وواو الجمع بعدها ساكنة، فالتقى ساكنان، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، وضم ما قبل الواو ليصح؛ إذ لا يكون ما قبلها إلا مضموماً.

وأما الذي ثالثه مضموم، ويبتدأ بالألف بالضم لانضمام ثالث المستقبل مما قلنا، فنحو قوله عزّ وجل: ﴿ اخْلُفْنِي ﴾[1]، ﴿ انظُرُوا ﴾[2]، ﴿ اقْتُلُوا ﴾[3]، ﴿ ادْخُلُوا ﴾[4]، ﴿ ادْخُلِ ﴾[5]، ﴿ ادْخُلِي ﴾[6]، ﴿ اكْفُرْ ﴾[7]، ﴿ اسْلُكْ ﴾[8]، ﴿ اقْعُدُوا ﴾[9]، ﴿ اسْكُنُوا ﴾[10]، ﴿ اسْجُدُوا ﴾[11]،

---

(١) من الآية ١٤٢ الأعراف.

(٢) من الآية ١٠٠ الأنعام.

(٣) من الآية ٩ يوسف.

(٤) من الآية ٥٧ البقرة.

(٥) من الآية ٢٥ يسٓ.

(٦) من الآية ٤٥ النمل.

(٧) من الآية ١٦ الحشر.

(٨) من الآية ٣٢ القصص.

(٩) من الآية ٤٦ التوبة.

وفي ب، ج: «قعد» وهو تصحيف.

(١٠) من الآية ١٦١ الأعراف.

(١١) من الآية ٣٣ البقرة.

﴿اسْكُنْ﴾[1]، ﴿ارْكُضْ﴾[2]، ﴿انصُرْنِي﴾[3]، ﴿احْكُم﴾[4]، وما كان مثله؛ لأن المستقبل: «يخلُف»، و«ينظُر» و«يقتُل»، و«يدخُل»[5]، و«يكفُر»، و«يسلُك»، و«يقعُد»[6]، و«يسكُن»، و«يسجُد»[6]، و«يركُض»، و«ينصُر»، و«يحكُم» بضم عين الفعل، وهذا الضرب أيضاً لا يوجد إلا في الأمر من[7] الثلاثي لا غير، مثل الأول المتقدم آنفاً.

وقد أشبعنا الكلام في ذلك كله وفي سائر[8] الألفات في الكتاب الكبير والحمد لله[9].

---

(١) من الآية ٣٤ البقرة.

(٢) من الآية ٤١ سورة صٓ.

(٣) من الآية ٢٦ المؤمنون.

(٤) من الآية ١١١ الأنبياء.

(٥) ألحقت في حاشية أ.

(٦) سقطت من: ج في الموضعين.

(٧) سقطت من ج.

(٨) المثبت من: ب، ج، وفي بقية النسخ: «في سائر».

(٩) سقط من ج، وفي ب: «والحمد رب العالمين».

- أطلق شيوخ الرسم الداني وأبو داود والتجيبي كلهم وضع علامة الابتداء، ولم يفصل واحد منهم بين ما يمكن الوقف عليه، وما لا يمكن الوقف عليه، إلا أنهم لم يمثلوا إلا بما يمكن الوقف على ما قبله.

وحينئذ إذا دخل على الكلمة التي في أولها ألف الوصل، حرف من حروف المعاني، على حرف واحد، لا يجوز الوقف عليه، سواء كتب متصلاً مع الألف أم منفصلاً منه، لم تجعل في الألف علامة الابتداء؛ لأنه لا يبتدأ به، وذلك بعد حروف «فكل =



باب أحكام النون الساكنة وما بعدها وكيفية نقطها

اعلم أن النون الساكنة إذا أتى بعدها حرف من حروف الحلق الستة، وهي: الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء، فإنه يجعل على النون علامة السكون جرّة، إن كان المصحف نقطاً، أو دارة إن كان شكلاً[١]، ويجعل على الحرف[٢] الذي بعدها حركته نقطة فقط، فتدل بذلك على الإظهار[٣]، وصورة ذلك هكذا: ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾[٤]، ﴿وَيَنْـَٔوْنَ﴾[٥]،

= وتب» نحو: ﴿فَٱللَّهُ﴾، ﴿وَٱللَّهُ﴾ وعلى هذا مذهب المغاربة، وبه جرى نقط مصاحفهم، وأما المشارقة، فلا يجعلون علامة الابتداء أصلاً؛ لأن الضبط مبني على الوصل. انظر: الجامع لابن وثيق ١٦٢، حلة الأعيان ١٩٥.

(١) بعدها في م: «وهو الذي أختار منهما وبه أنقط»، وبه جرى العمل.

(٢) في ب: «الحروف».

(٣) علة وضع السكون على النون الساكنة، عند مجاورة الحروف الحلقية الإعلام والإشعار ببعد النون عن هذه الحروف في المخرج، بعداً يوجب إظهار النون عنها، وانفصالها عنها انفصالاً كلياً، فيقرعها اللسان في اللفظ، فجاء النقط منبهاً على ذلك، فتصوير السكون هنا بمنزلة التركيب في التنوين، وحينئذ يجب تبيين النون وإظهارها. انظر: حلة الأعيان ٥٥، الطراز ٦٥، كشف الغمام ٤١.

(٤) من الآية ٦١ البقرة.

(٥) من الآية ٢٧ الأنعام.



و﴿مِنْ إِسْتَبْرَقٍ﴾[١]، و﴿مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾[٢] وشبهه، إلا ما كان من مذهب ورش المذكور آنفاً من إلقاء حركة الهمزة على الساكن قبله في المنفصل دون المتصل[٣]، وعند الهاء: ﴿لَوْلَا أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ﴾[٤]، و﴿مَنْ هَاجَرَ﴾[٥]، و﴿يَنْهَوْنَ﴾[٦]، و﴿مِنْهُمْ﴾[٧]، و﴿يَنْهَىٰهُمُ﴾[٨] وشبهه، وعند العين[٩]: ﴿مَنْ عَمِلَ﴾[١٠]، ﴿مِنْ عَيْنٍ﴾[١١]، و﴿أَنْعَمْتَ﴾، و﴿مِّنْ عَذَابٍ﴾[١٢] وشبهه، وعند الحاء: ﴿مَنْ حَمَلَ ظُلْمًا﴾[١٣]، ﴿وَٱنْحَرْ﴾[١٤] وشبهه.

---

(١) من الآية ٥٣ الرحمن.

(٢) من الآية ١٦٤ آل عمران.

(٣) تقدم في ص ٦٢–٦٣.

(٤) من الآية ٤٢ الأعراف.

(٥) من الآية ٩ الحشر.

(٦) من الآية ٢٧ الأنعام.

(٧) من الآية ٥٤ التوبة.

(٨) من الآية ٦٥ المائدة.

(٩) في ب، ج: «الغين».

(١٠) في ب، ج: «من غل»، وفي أ: «من علي»، وهو تصحيف، وما أثبت من م، وهي من الآية ٩٧ النحل.

(١١) من الآية ٥ الغاشية، وفي ج: «من غير».

(١٢) من الآية ٣٠ الأحقاف.

(١٣) من الآية ١٠٨ طه.

(١٤) من الآية ٢ الكوثر.



وعند الخاء: ﴿ مِنْ خَيْرٍ ﴾[1]، و﴿ مِّنْ خَوْفٍ ﴾[2] وشبهه، [وعند الغين: ﴿ مِّنْ غِلٍّ ﴾[3]، و﴿ مِنْ غَيْرِ ﴾[4]، و﴿ فَسَيُنْغِضُونَ ﴾[5]، وشبهه][6].

وقد جاء عن نافع[7] وأبي عمرو[8] في الخاء، والغين الإخفاء، والذي قدمته الصحيح[9].

وإذا أتى بعدها راء، أو لام، أو ميم، أو نون[10] عريت النون من علامة السكون، وشددت الحرف الذي بعدها، فتدل بذلك على الإدغام الصحيح الذي حقه أن يقلب الأول فيه[11] من جنس الثاني، ويدخل فيما بعدها

(١) من الآية ١٢٦ النساء.

(٢) من الآية ٥ قريش.

(٣) من الآية ٤٧ الحجر.

(٤) من الآية ٢١ طه.

(٥) من الآية ٥١ الإسراء، وسقطت من ج.

(٦) ما بين القوسين المعقوفين سقط من أ، ب، وما أثبت من ج، م.

(٧) قال ابن الجزري انفرد ابن مهران عن ابن بويان عن أبي نشيط عن قالون بالإخفاء ولا يقرأ بها، وقرأ أبو جعفر بالإخفاء عندهما سوى ثلاث كلمات: ﴿ فَسَيُنْغِضُونَ ﴾، و﴿ إِنْ يَكُنْ غَنِيّاً ﴾، ﴿ وَالْمُنْخَنِقَةُ ﴾. انظر: النشر ٢/٢٢، ٢٣.

(٨) رواها محمد بن سعدان عن اليزيدي عن أبي عمرو، ولا يقرأ بها.

(٩) ومثله في الصحة قراءة أبي جعفر المدني.

(١٠) وهي حروف «لم نر» المتقدمة.

(١١) سقطت من: ب، ج.



إدخالاً شديداً، وصورة ذلك [عند الراء][1] هكذا: ﴿مِّن رَّبِّهِمْ﴾[2]، و﴿أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾[3]، ﴿فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ﴾[4] وشبهه، [وعند اللام نحو قوله: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟﴾[5]، و﴿أَن لَّمْ﴾[6]، و﴿مَن لَّمْ﴾[7] وشبهه[8]]، وعند الميم نحو: ﴿مِّن مَّآءٍ﴾[9]، و﴿مِّن مَّالِ ٱللَّهِ﴾[10]، و﴿مِن مُّوصٍ﴾[11] وشبهه، وعند النون مثلها[12]: ﴿مِن نُّورٍ﴾[13]، ﴿وَمَن نُّعَمِّرْهُ﴾[14]،

---

(١) ما بين القوسين المعقوفين سقط من: ج.

(٢) من الآية ٤ البقرة.

(٣) من الآية ٧ العلق.

(٤) من الآية ٨٤ التوبة.

(٥) من الآية ٢٣ البقرة.

(٦) من الآية ٧ البلد.

(٧) من الآية ٣٩ النور.

(٨) سقطت من أ، ب، ج، وما أثبت من: م.

وما بين القوسين المعقوفين سقط من أ، وما أثبت من: ب، ج، م.

ومما يجب تقييده والتنبيه عليه أنه إذا ضبط المصحف على قراءة من يبقي غنة النون الساكنة والتنوين عند اللام والراء، وعليه يكون الإدغام ناقصاً، وحينئذ يكون ضبط النون واللام والراء الواقعين بعدها وبعد التنوين، كضبط النون والواو والياء الواقعين بعدها وبعد التنوين كما سيأتي بيانه.

(٩) من الآية ١٦٣ البقرة.

(١٠) من الآية ٣٣ النور، وفي ج: «تقديم وتأخير».

(١١) من الآية ١٨١ البقرة، وفي أ «من مرض» وهو تصحيف وما أثبت من: ب، ج.

(١٢) في ج: «مثل».

(١٣) من الآية ٣٩ النور.

(١٤) من الآية ٦٧ يس.



و﴿ مِن نَّارٍ ﴾[1]، و﴿ مِن نِّعْمَةٍ ﴾[2] وشبهه[3].

واختلف القراء إذا أتى بعدها[4] ياء أو واو، فحمزة بخلاف عن خلاد[5] يدغمها إدغاماً تاماً، فعلى مذهبه، يكون ضبطها مثل الأول هكذا: ﴿ وَمَن يَّوْمِنْ ﴾[6]، ﴿ وَمَن يَّعْمَلْ ﴾[7]، و﴿ مِن وَّالٍ ﴾[8]، وشبهه.

---

(١) من الآية ١١ الأعراف، وسقطت من أ، ب، وما أثبت من: ج.

(٢) من الآية ١٩ الليل.

(٣) ولم يرتض الداني أن تكون النون من بين هذه الحروف: «يرملون»، ونقل عن بعضهم أن ابن مجاهد هو الذي جمع هذه الحروف في «يرملون»، واقتصر الداني على حروف «لم يرو» وقال: «والقراء يزيدون حرفاً سادساً وهو النون، ولا معنى لذكرها معهن؛ لأنها إذا التقت بمثلها، لم يكن غير إدغامها كسائر المثلين». التحديد لأبي عمرو ١١٤، وانظر: النشر ٢/٢٥.

(٤) أي: بعد النون وكذلك التنوين كما تقدم.

(٥) في جميع النسخ «خلاد»، قد تكون هذه الرواية وصلت إلى أبي داود، ولم يقرأ بها المتأخرون، وخاصة إذا علمنا أن صاحب الإرشاد القلانسي ذكرها قولاً واحداً لحمزة بأكمله. إلا أن الذي يقرأ به هو حذف الغنة لخلف، ويوافقه الدوري عن الكسائي على الإدغام الخالص. انظر: النشر ٢/٢٤، التيسير ٤٥، سراج القارئ ١٠١، الإرشاد ١٦٦.

(٦) من الآية ١١ التغابن.

(٧) من الآية ١٠٩ النساء.

(٨) من الآية ١٢ الرعد.



وعلى قراءة الباقين في ضبطها وجهان:

أحدهما: أن تضبط النون، وتشدد[1] الياء بعدها، والواو، فيكون ذلك دليلاً على أن الياء، والواو لم تدغم[2] النون فيهما إدغاماً[3] كلياً؛ لكون السكون على النون، إذ قدمنا[4] أن النون عريت من الضبط، وشدد الأربعة الأحرف المذكورة بعدها، وهكذا حكم كل[5] ما يندغم في مثله أو مقاربه، أن يقلب[6] الأول من جنس الثاني ويدغم إدغاماً صحيحاً، من غير إظهار شيء منه، فعند ذلك يصح الإدغام التام، فإن بقي شيء منه، فليس بإدغام تام، وسأبين ذلك فيما بعد إن شاء الله[7].

والوجه الثاني: أن يجري مجرى سائر الحروف الباقية[8]، فتعرى النون عندهن، ويعرى ما بعدهن من التشديد، وهن: التاء، والثاء،

---

(١) في ج: «وتشديد».

(٢) في أ: «تندغم» وما أثبت من: ب، ج، م.

(٣) في أ: «اندغاماً» وما أثبت من: ب، ج، م.

(٤) في ب، ج: «مذهبهما».

(٥) في ج: «كلما».

(٦) في ج: «ينقلب».

(٧) سيذكره في الباب الذي يلي هذا.

(٨) وهي حروف الإخفاء المذكورة الخمسة عشر، وحروف الإقلاب. ويلاحظ أن المؤلف -رحمه الله- عدَّد حروف الإخفاء ومثّلَ لها، ولم يذكر الباء وابتدأ بالتمثيل له.



والجيم، والدال، والذال، والزاي، والطاء[1]، والظاء[2]، والكاف، والصاد، والضاد[3]، والفاء، والقاف، والسين، والشين، والواو، والياء، باختلاف فيهما[4]، قد ذكرناه آنفاً، وصورة ذلك هكذا: ﴿مِن بَعْدِ﴾[5]، ﴿أَن بُورِكَ﴾[6]، ﴿أَنبِئْهُم﴾[7]، ﴿فَانبَجَسَتْ﴾[8]، ﴿مِن تَحْتِهَا﴾[9]، ﴿مِّن تُرَابٍ﴾[10]، ﴿انتَثَرَتْ﴾[11]، ﴿ءَأَنتُمْ﴾[12]، ﴿مِن ثَمَرَةٍ﴾[13]،

---

(١) سقطت من: ب.

(٢) سقطت من: أ وما أثبت من: ب، ج، م.

(٣) سقطت من: ج.

(٤) وقد وردت الغنة مع اللام، والراء عن بعض القراء، وصحت نصاً وأداء، فعلى مذهب من أبقى الغنة عند الراء، واللام الحكم عندهما كالحكم عند الواو، والياء في إجراء الوجهين عندهما. انظر: النشر ٢/٢٣، ٢٤، الطراز ٥٩، ٧٧، نشر طرق المدني العشر ٣، حواشي المنجرة ٤.

(٥) من الآية ٤ البينة.

(٦) من الآية ٨ النمل.

(٧) من الآية ٣٢ البقرة.

(٨) من الآية ١٦٠ الأعراف.

(٩) من الآية ١١ البروج.

(١٠) من الآية ١٩ الروم.

(١١) من الآية ٢ الانفطار.

(١٢) من الآية ٢٧ والنازعات.

(١٣) من الآية ٢٤ البقرة.



﴿مَّنثُوراً﴾(١)، وكذا: ﴿مِّن جِنَّةٍ﴾(٢)، ﴿أَنجَىٰكُم﴾(٣)، ﴿أَنجَىٰهُمْ﴾(٤)، وكــــذا: ﴿مِن دَآبَّةٍ﴾(٥)، ﴿أَندَاداً﴾(٦)، وكــــذا: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ﴾(٧)، و﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى﴾(٨)، و﴿مِّن ذَكَرٍ﴾(٩)، و﴿فَأَنذَرْتُكُمْ﴾(١٠)، وكــــذا: ﴿فَإِن زَلَلْتُم﴾(١١)، ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ﴾(١٢)، و﴿أَنزَلْنَا﴾(١٣)، و﴿مِّن زِينَةِ ٱلْقَوْمِ﴾(١٤) وشبهه، وكذلك(١٥): ﴿مِن كِتَابِ﴾(١٦)، ﴿وَإِن كُنتُمْ﴾(١٧)، و﴿مِنكُم﴾(١٨)،

---

(١) من الآية ١٩ الإنسان.

(٢) من الآية ١٨٤ الأعراف.

(٣) من الآية ٨ إبراهيم، وفي ج: «أنجينكم».

(٤) من الآية ٢٣ يونس.

(٥) من الآية ٦ هود.

(٦) من الآية ١٦٤ البقرة.

(٧) من الآية ٨٥ الأنعام.

(٨) من الآية ٢٤٣ البقرة.

(٩) من الآية ١٩٥ آل عمران.

(١٠) من الآية ١٤ الليل.

(١١) من الآية ٢٠٧ البقرة.

(١٢) من الآية ٨ فاطر.

(١٣) من الآية ٤٦ المائدة.

(١٤) من الآية ٨٦ طه.

(١٥) في ب، ج: «وكذا».

(١٦) من الآية ٢٧ الكهف.

(١٧) من الآية ٢٢ البقرة.

(١٨) من الآية ١٥٢ آل عمران.



و﴿ أَنكَالًا ﴾[١]، و﴿ مَن كَسَبَ ﴾[٢] وشبهه، وكذا: ﴿ أَن صَدُّوكُمْ ﴾[٣]، ﴿ وَمَن صَلَحَ ﴾[٤]، و﴿ أَنصَارًا ﴾[٥] وشبهه، وكذا: ﴿ إِن ضَلَلْتُ ﴾[٦]، و﴿ مِّن ضُعْفٍ ﴾[٧]، و﴿ مِن ضَرِيعٍ ﴾[٨]، وشبهه، وكذا: ﴿ مِّن فَتَيَاتِكُمُ ﴾[٩]، ﴿ وَإِن فَاتَكُمْ ﴾[١٠]، و﴿ أَنفُسَكُمْ ﴾[١١]،وشبهه[١٢]، وكذا: ﴿ إِلَّآ أَن قَالُواْ ﴾[١٣]، ﴿ وَلَئِن قُلْتَ ﴾[١٤]، ﴿ وَمَن قُتِلَ ﴾[١٥]، و﴿ انقَلَبُواْ ﴾[١٦]، وشبهه، [وكذا: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم ﴾[١٧]، و﴿ مِن سَبَإٍ ﴾[١٨]، و﴿ فَلَآ أَنسَابَ ﴾[١٩]،

---

(١) من الآية ١١ المزمل.
(٢) من الآية ٨٠ البقرة.
(٣) من الآية ٣ المائدة.
(٤) من الآية ٢٥ الرعد.
(٥) من الآية ٢٧ نوح.
(٦) من الآية ٥٠ سبإٍ.
(٧) من الآية ٥٣ الروم.
(٨) من الآية ٦ الغاشية.
(٩) من الآية ٢٥ النساء.
(١٠) من الآية ١١ الممتحنة.
(١١) من الآية ٦ التحريم.
(١٢) تقديم وتأخير في: ج.
(١٣) من الآية ١٤٧ آل عمران.
(١٤) من الآية ٧ هود.
(١٥) من الآية ٣٣ الإسراء.
(١٦) من الآية ٣١ المطففين.
(١٧) من الآية ٦١ العنكبوت.
(١٨) من الآية ٢٢ النمل.
(١٩) من الآية ١٠٢ المؤمنون.

و﴿ مِنسَاتَهُۥ ﴾(١)، وشبهه، وكذا: ﴿ مِّن شَيْءٍ ﴾(٢)، و﴿ مِن شَهِيدٍ ﴾(٣)، و﴿ فَمَن شَآءَ ﴾(٤)، و﴿ أَنشَأَ ﴾(٥)، و﴿ أَنشَرَهُۥ ﴾(٦)]، وكذا(٧): و﴿ مَن يُؤْمِنُ ﴾(٨)، و﴿ مَن يَعْمَلْ ﴾(٩)، و﴿ مِن يَوْمِهِمُ ﴾(١٠)، وشبهه، وكذا: ﴿ مِن وَالٍ ﴾(١١)، و﴿ مِّن وَلِيٍّ ﴾(١٢)، و﴿ مِن وَاقٍ ﴾(١٣) وشبهه.

وأختار(١٤) في الياء والواو ما قدمته، وذلك أن يشدَّدا، ويجعل على النون قبلهما(١٥) علامة السكون(١٦)؛ فرقاً بين ما يدغم إدغاماً صحيحاً،

---

(١) من الآية ١٤ سبإ.

(٢) من الآية ٤٤ الإسراء.

(٣) من الآية ٤٦ فصلت.

(٤) من الآية ١٢ عبس.

(٥) من الآية ١٤٢ الأنعام.

(٦) من الآية ٢٢ عبس وما بين القوسين المعقوفين سقط من: ج.

(٧) سقطت من أ، ب، وما أثبت من: ج.

(٨) من الآية ١٠٠ التوبة.

(٩) من الآية ١٢٣ النساء.

(١٠) من الآية ٦٠ الذاريات.

(١١) من الآية ١٢ الرعد.

(١٢) من الآية ٦ الشورى.

(١٣) من الآية ٣٥ الرعد.

(١٤) في ج: «الاختيار».

(١٥) في ب، ج: «قبلها» وهو تصحيف.

(١٦) وهو الوجه المختار عند الداني فقال: «وهذا المذهب في الاستعمال أولى، وفي =



وبين ما يبقى صوته(١)، وصورة ذلك هكذا: ﴿مِن وَالٍ﴾، و﴿مِن وَلِيٍّ﴾، و﴿مَن يَوۡمِن﴾، و﴿مَن يَعۡمَلۡ﴾، وكذا أختار(٢) أن يَجْعَل على النون، إذا أتت بعدها الباء ميماً صغرى(٣) مكان السكون(٤)؛ ليدل بذلك على أن النون

= القياس أصح؛ لما ذكرناه». وقال أيضاً: «فهو حسن»، وبهذا الوجه جرى العمل في نقط مصاحف أهل المغرب، وجرى العمل في مصاحف أهل المشرق بالوجه الأول. انظر: المحكم ٧٤، كتاب النقط ١٣٢، حلة الأعيان ٥٨.

(١) فوضع علامة السكون ينحو بها إلى جهة الإظهار، ووضع الشد على ما بعدها ينحو بها إلى جهة الإدغام، واجتماعهما يقتضي حالة متوسطة فجاء النقط في الخط مبيناً للفظ في التلاوة، وهو الإدغام بغنة. انظر: الطراز ٧٤، حلة الأعيان ٥٨.

(٢) في ج: «اختياري».

(٣) أي: أن يجعل ناقط المصحف ميماً صغيرة حمراء مجردة من الضبط، فلا يجمع بين العوض والمعوض؛ لأنها ضبط، وبه جرى العمل في نقط المصاحف، واختار الداني تعرية النون من السكون في المحكم، وحسّن وضع الميم على النون، ولم يذكر في المقنع إلا التعري. انظر: المحكم ٧٦، حلة الأعيان ٥٧.

(٤) عبارة الداني: «في موضع النون» ونظم عبارته ميمون الفخار فقال:

عبارة الداني مكان النون		وابن نجاح موضع السكون

وأنا أستبعد أن يكون أبو عمرو قصد ذلك؛ لما عرف من حرصه الشديد على التمييز بين الضبط والرسم، وعدم تجويزه تغيير الرسم، وإذا استقرأت كلامه تبين لك ذلك، وقد جاء ذلك مصوَّباً في الحاشية «صوابه: على النون ميم صغرى»، وأيضاً فإن أبا داود لم يذكره عن شيخه كما جرت عادته، ولو كان لذكره، وذكر وجه مخالفته، ثم إن الداني نص في ذيل المقنع أن تجعل في موضع علامة التنوين، فلم يبق إلا أن يكون ذلك تصحيف أو خطأ. انظر: المحكم ٧٦، كتاب النقط ١٢٨، الدرة الجلية ١٣، الطراز ٧١، حلة الأعيان ٥٧.



انقلبت عندها ميماً[1]، وصورة ذلك هكذا: ﴿أَنۢبِئۡهُم﴾، ﴿فَٱنۢبَجَسَتۡ﴾، ﴿أَنۢ بُورِكَ﴾، ﴿مِنۢ بَعۡدِ﴾، وكذا أيضاً[2] أستحب أن يَجْعَل مكان النقطة التي هي علامة التنوين، إذا أتى بعدها الباء ميماً[3] صغرى أيضاً؛ لتدل[4] بذلك على انقلابها ميماً، وصورة ذلك أيضاً[5] هكذا: ﴿صُمُّۢ بُكۡمٌ﴾[6]، و﴿مَآءَۢ بِقَدَرٍ﴾[7]، و﴿ذَهَابِۢ بِهِۦ﴾[8].

وإذ قد ذكرنا حكم[9] النون عند حروف المعجم، فلنذكر حكم سائر الحروف بعضها عند بعض من الإظهار أيضاً، والإدغام.

---

(١) لأن الميم مؤاخية للنون في الغنة والجهر، ومشاركة للباء في المخرج، فأبدلت منها؛ ليزداد اللفظ خفة على اللسان، وأن النون من طرف اللسان، والميم والباء كلاهما من بين الشفتين. انظر: الكشف ١/١٦٥، الرعاية ٢٢٩، ٢٣٢، التمهيد ١٥٧، الطراز ٧٠.

(٢) سقطت من: ب.

(٣) في ب: «ميم».

(٤) في ب، ج: «ليدل».

(٥) سقطت من: ج.

(٦) من الآية ١٧ البقرة.

(٧، ٨) من الآية ١٨ المؤمنون في الكلمتين.

(٩) في ب، ج: «أحكام».



باب أحكام المظهر ، والمدغم

ذكر كيفية(١) نقط ما يظهر باتفاق واختلاف

[اعلم أن جميع ما يظهر من الحروف السواكن، عند مقاربها في المخرج باختلاف، وعند المتباعد منها بإجماع](٢)، فحكمه أن يجعل عليه(٣) علامة السكون جرة بالحمراء في مذهب من رأى ذلك، ونقط به من بين الأربعة الأوجه المذكورة في فصل كيفية السكون(٤)، [أو دارة صِفْراً لطيفاً كما قدمنا](٥)، ويجعل على الحرف المتحرك الذي بعده نقطة(٦) فقط؛ دلالة على أنه مظهر، كما قدمنا آنفاً من حكم النون، عند حروف الحلق سواء،

---

(١) في ج: «وذكر كيفية».

(٢) ما بين القوسين المعقوفين سقط من: ج.

(٣) أي: على الحرف المظهر، وهي ساقطة من: ب، ج.

(٤) تقدم الكلام عليه في ص ٤٥.

(٥) وبه جرى العمل في مصاحف أهل المغرب، وجرى العمل في مصاحف أهل المشرق بوضع رأس خاء علامة للسكون كما تقدم.

وما بين القوسين المعقوفين سقط من أ، ب، ج وما أثبت من: م.

(٦) وهو النقط المدور على مذهب أبي الأسود، وجرى العمل في زماننا على مذهب الخليل، وحينئذ توضع علامة الفتحة كما تقدم.



وصورة ذلك في قراءة الحَرَمِيَّين، وعاصم[1]، هكذا: ﴿ إِذ تَبَرَّأَ ﴾[2]، ﴿ وَإِذ تَقُولُ ﴾[3] وشبهه، وكذا: ﴿ إِذ دَخَلُوا ﴾[4]، ﴿ إِذ دَخَلْتَ ﴾[5] وشبهه، وكذا: ﴿ وَإِذ جَعَلْنَا ﴾[6]، ﴿ إِذ جَاءُوكُم ﴾[7] وشبهه، وكذا: ﴿ وَإِذ صَرَفْنَآ ﴾[8]، ﴿ وَإِذ زَيَّنَ ﴾[9]، ﴿ وَإِذ زَاغَتِ ﴾[10] وشبهه[11]، وكذا:

---

(١) ويوافقهم أبو جعفر ويعقوب في جميع الحروف الستة التي جمعها الإمام الشاطبي في أوائل كلم هذا البيت:

نعم إذ تمشت زينب صال دلّها سميَّ جمال واصلاً مَنْ تَوَصَّلا

وأظهرها في غير التاء والدال حمزة وخلف العاشر، وأظهرها عند الجيم الكسائيّ وخلاد، وأظهرها ابن ذكوان في غير الدال، واختلف عنه في الدال. وإذا رسم وضبط مصحف على قراءة هؤلاء يجب تصوير السكون على الحرف المظهر الذي يقرعه العضو الذي يخرج منه، والحركة على الحرف المظهر عنده، فجاء النقط في الخط مبيناً للفظ في التلاوة. انظر: النشر ٢ /٣، سراج القارئ ٩٣، الطراز ١٣٥، التبصرة ٣٥٥، التذكرة ١ /٢٢٧.

(٢) من الآية ١٦٥ البقرة.

(٣) من الآية ٣٧ الأحزاب.

(٤) من الآية ٢١ سورة صٓ.

(٥) من الآية ٣٨ الكهف، وألحقت في الحاشية: ج.

(٦) من الآية ١٢٤ البقرة.

(٧) من الآية ١٠ الأحزاب، وفي أ، ج: « جاءكم ».

(٨) من الآية ٢٨ الأحقاف.

(٩) من الآية ٤٩ الأنفال.

(١٠) من الآية ١٠ الأحزاب.

(١١) سقطت من: أ وما أثبت من: ب، ج، م.

﴿ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ﴾ في الموضعين(1). وكذا حكم الدال(2) أيضاً للحرميين، وعاصم(3) عند ستة أحرف(4): الجيم، والشين، والسين(5)، والصاد، والزاي، والذال(6)، نحو: ﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ ﴾(7)، و﴿ قَدْ جَعَلَ ﴾(8) وشبهه، وكذا: ﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا ﴾(9)، وكذا(10): ﴿ قَدْ شَغَفَهَا ﴾(11)، وكذا:

---

(1) من الآية ١٢ ومن الآية ١٦ من سورة النور.

(2) من قوله: ﴿ قَدْ ﴾، أي: أن المراد دال «قد».

(3) ويوافقهم أبو جعفر ويعقوب من العشرة.

(4) هي ثمانية حروف، ولكنه اقتصر على الستة التي اتفق على إظهارها الحرميان وعاصم كما ذكر؛ بدليل أنه سيذكر الحرف السابع «الضاد»، والثامن وهو «الظاء»، وأظهرها ورش في غيرهما، وأظهرها ابن ذكوان في غير الزاي والذال والضاد والظاء بخلاف له عند الزاي، وأظهرها هشام في قوله: ﴿ لَقَدْ ظَلَمَكَ ﴾ على أحد الوجهين، فعلى قراءة هؤلاء بالإظهار يجب تصوير السكون على الحرف المظهر، والحركة على الحرف الذي بعده. انظر: النشر ٢/٣-٤، التبصرة ٣٥٤، والتيسير ٤٢، التذكرة ١/٢٢٧.

(5) تقديم وتأخير في: ب.

(6) في ب: «والدال»، وهو خطأ.

(7) من الآية ١٢٩ التوبة.

(8) من الآية ٣ الطلاق.

(9) من الآية ١٧٩ الأعراف.

(10) سقطت من: ج.

(11) من الآية ٣٠ يوسف.



﴿ وَلَقَدْ زَيَّنَّا ﴾[١]، وكـــذا: ﴿ وَلَقَدْ صَدَقَ ﴾[٢]، ﴿ وَلَقَدْ صَبَّحَهُم ﴾[٣]، ﴿ وَلَقَدْ سَبَقَتْ ﴾[٤]، وكـذا عند: «الظاء»، و«الضـاد»[٥] في رواية قـالون خـاصـة، وابن كـثـير وعـاصم[٦]، في قـولـه: ﴿ وَلَقَدْ ضَرَبْنَا ﴾[٧]، و﴿ فَقَدْ ظَلَمَ ﴾[٨]، و﴿ لَقَدْ ظَلَمَكَ ﴾[٩]، وشبهه.

وكـذا حكم التـاء[١٠]، أيضـاً عند الجـيـم، والسـين[١١]، والصـاد، والـزاي، والثـاء[١٢]، للحَرَمِـيَّين، وعـاصـم[١٣]، نحـو: ﴿ كَذَّبَتْ ثَمُودُ ﴾[١٤]،

---

(١) من الآية ٥ الملك.

(٢) من الآية ٢٠ سبإ.

(٣) من الآية ٣٨ القمر.

(٤) من الآية ١٧١ الصافات.

(٥) تقديم وتأخير في: ب، ج.

(٦) ويوافقهم أبو جعفر ويعقوب كما تقدم.

(٧) من الآية ٥٧ الروم.

(٨) من الآية ١ الطلاق.

(٩) من الآية ٢٣ سورة صٓ.

(١٠) وهي تاء التأنيث.

(١١) في أ: «والشين»، وما أثبت من: ب، ج، م.

(١٢) في ب: «والتاء»، وهو تصحيف.

وجملة هذه الحروف ستة ذكر المؤلف خمسة، والسادس، «الظاء» وسيذكره بعد.

(١٣) والخلاصة أن ابن كثير وعاصماً وأبا جعفر، ويعقوب وقالون، أظهروها عند حروفها الثـمـانيـة، وأظهـرها ورش عند غيـر «الظاء»، وأظهـرها ابن عـامـر عند السين والجيم والزاي باختلاف، وأظهـرها خلـف عند الثاء، وأظهـرها هشام عند الصاد في قوله: ﴿ لَهُدِمَتْ ﴾. واخـتـلف عن ابن ذكـوان في: ﴿ وَجَبَتْ ﴾ على التـفـصـيل الذي في النشر. انظر: النشر ٢ / ١٥، التبصرة ٣٥٨، سراج القارئ ٩٥، التذكرة ١ / ٢٣١.

(١٤) من الآية ٢٣ القمر.



و﴿ بَعِدَتْ ثَمُودُ ﴾[1]، و﴿ رَحُبَتْ ثُمَّ ﴾[2] وشبهه، وكذا: ﴿ أَنبَتَتْ سَبْعَ ﴾[3]، و﴿ أُنزِلَتْ سُورَةٌ ﴾[4] وشبهه، وكذا: ﴿ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾[5]، و﴿ لَّهُدِمَتْ صَوَامِعُ ﴾[6]، وشبهه، وكذا: ﴿ نَضِجَتْ جُلُودُهُم ﴾[7]، و﴿ وَجَبَتْ جُنُوبُهَا ﴾[8] وشبهه، كذا: ﴿ خَبَتْ زِدْنَاهُمْ ﴾[9]، وما كان مثله.

وكذا في رواية قالون[10] خاصة: ﴿ كَانَتْ ظَالِمَةً ﴾[11]، و﴿ حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا ﴾[12]؛ لأن ورشاً يدغمها[13].

---

(١) من الآية ٩٥ هود.

(٢) من الآية ٢٥ التوبة.

(٣) من الآية ٢٦٠ البقرة.

(٤) من الآية ٢١ القتال.

(٥) من الآية ٨٩ النساء، على قراءة غير يعقوب؛ لأنه قرأ بنصب التاء منونة.

(٦) من الآية ٣٨ الحج.

(٧) من الآية ٥٥ النساء.

(٨) من الآية ٣٤ الحج.

(٩) من الآية ٩٧ الإسراء.

(١٠) ويوافقه ورش من طريق الأصبهاني وابن كثير وعاصم، وأبو جعفر ويعقوب كما تقدم.

(١١) من الآية ١١ الأنبياء.

(١٢) من الآية ١٤٧ الأنعام.

(١٣) من طريق الأزرق. انظر: النشر ٢ / ٥.

وكـذا حكـم الثـاء عند التـاء[1] نحـو: ﴿لَبِثْتَ﴾[2]، و﴿لَبِثْتُمْ﴾[3] للحَرَمِيَّين وعاصم[4]، [وكذا في الأعراف[5]، والزخرف[6]: ﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾ لا غيـر للحَـرَمِـيَّين وعـاصـم][7] وابن ذكـوان[8]، وكـذا: «الثـاء» عند «الذال»[9] في قـوله في الأعـراف: ﴿يَلْهَثْ ذَّلِكَ﴾[10] لا غيـر في قـراءة ورش وابن كـثيـر وهشـام لا غيـر[11]، وكـذا: «اللام» عنـد التـاء[12]

---

(١) في أ: «التاء عند الثاء»، وهو تصحيف، وما أثبت من: ب، ج، م.

(٢) من الآية ٢٥٨ البقرة وقع في ستة مواضع.

(٣) من الآية ٥٢ الإسراء وقع في ثمانية مواضع.

(٤) ويوافقهم يعقوب وخلف العاشر. انظر: النشر ٢ /١٧.

(٥) في الآية ٤٢ الأعراف.

(٦) في الآية ٧٢ الزخرف.

(٧) ما بين القوسين المعقوفين سقط من: ج.

(٨) ويوافقهم أبو جعفر، ويعقوب، وخلف العاشر، ولابن ذكوان خلاف. انظر: التيسير ٤٤، النشر ٢ /١٧، التذكرة ١ /٢٣٥.

(٩) في ب: «الدال»، وهو تصحيف.

(١٠) من الآية ١٧٦ الأعراف.

(١١) وزاد في التيسير: «واختلف فيه عن قالون» وهو الذي في الشاطبية، وذكر ابن الجزري: «الإظهار والإدغام لنافع وابن كثير، وهشام وعاصم وأبي جعفر». انظر: التيسير ٤٤، النشر ٢ /١٣، سراج القارئ ١٠٠، التذكرة ١ /٢٣٦.

(١٢) أي: تدغم في اللام من: «هل» و«بل».



والثاء[1] نحو: ﴿هَلْ تَعْلَمُ﴾[2]، و﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ﴾[3]، و﴿هَلْ ثُوِّبَ﴾[4]، وكذا[5] عند: «[الطاء» نحو: ﴿بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ﴾[6]، وعند][7]، الظاء، والضاد، والسين، والزاي، والتاء[8]، والذال[9] والنون[10] نحو: ﴿بَلْ ظَنَنتُمْ﴾[11]، و﴿بَلْ ضَلُّواْ﴾[12]، و﴿بَلْ سَوَّلَتْ﴾[13]،

---

(١) في ب: «والتاء»، والصواب المثبت؛ لأن الثاء تدغم في لام «هل» فحسب، دون لام «بل».

(٢) من الآية ٦٥ مريم.

(٣) من الآية ١٦ الأعلى.

(٤) من الآية ٣٦ المطففين.

(٥) في ج: «وكذلك».

(٦) من الآية ١٥٤ النساء.

(٧) ما بين القوسين المعقوفين سقط من: ب، ج.

(٨) سبق له ذكر التاء آنفاً.

(٩) في ب: «والدال».

(١٠) سقطت من: أ وما أثبت من ب، ج، م.

لأن الحروف المختلف فيها بالإدغام والإظهار ثمانية عند لام «هل» و«بل». انظر: النشر ٢/٦، التيسير ٤٣، التذكرة ١/٢٣٣.

(١١) من الآية ١٢ الفتح.

(١٢) من الآية ٢٧ الأحقاف.

(١٣) من الآية ٨٣ يوسف.



و﴿ بَلْ زَعَمْتُمْ ﴾(1)، و﴿ بَلْ زُيِّنَ ﴾(2)، و﴿ هَلْ تُجْزَوْنَ ﴾(3)، و﴿ بَلْ نَتَّبِعُ ﴾(4)، [للحَرَمِيَّين وعاصم(5) بإجماع فيهن، وباختلاف من الباقي في بعضهن](6). وكذا [عند الذال من](7): ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ﴾(8) للكل، حاشا أبي الحارث(9)، وحده، وما كان مثله حيث وقع.

وكذا الباء عند الفاء في قوله: ﴿ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ ﴾(10)،

---

(1) من الآية ٤٧ الكهف.

(2) من الآية ٣٤ الرعد.

(3) من الآية ٥٢ يونس.

(4) من الآية ١٦٩ البقرة.

(5) ويوافقهم أبو جعفر، ويعقوب، وخلف العاشر، وابن ذكوان.

(6) فأظهرها أبو عمرو في غير ﴿ هَلْ تَرَىٰ ﴾، وأظهرها هشام عند الضاد والنون، وعند التاء في الرعد خاصة، وأظهرها حمزة في غير الثاء والسين والتاء، واختلف عن خلاد في: ﴿ بَلْ طَبَعَ ﴾. انظر: النشر ٢/٦، التيسير ٤٣، سراج القارئ ٩٧، التذكرة ١/٢٣٣. وما بين القوسين المعقوفين سقط من أ، ب، ج وما أثبت من: م.

(7) ما بين القوسين المعقوفين سقط من أ، ب، ج وما أثبت من: م.

(8) من الآية ٢٢٩ البقرة بشرط أن يكون مجزوم اللام، وقد وقع ذلك في ستة مواضع؛ احترازاً من المرفوع نحو قوله: ﴿ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ ﴾ ٨٤ البقرة، فلا خلاف في وجوب إظهاره والمثال فيه نقص في: ج.

(9) وهو راوي الكسائي وفي أ، ب، ج: «أبي عمرو»، وهو تصحيف وما أثبت من: م. انظر: النشر ٢/١٣، التيسير ٤٤، التبصرة ٣٦١، التذكرة ١/٢٣٤.

(10) من الآية ٧٣ النساء.



﴿ وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ ﴾[1]، و﴿ قَالَ ٱذْهَبْ فَمَن تَبِعَكَ ﴾، في سبحان[2]، ﴿ قَالَ فَٱذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ ﴾، في طه[3] ﴿ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُوْلَٰٓئِكَ ﴾[4]، هذه الخمسة المواضع للكل، حاشا أبي عمرو، والكسائي وخلاد[5] فإنهم يدغمونها في الفاء.

وكذا: ﴿ إِن نَّشَأْ نَخْسِفْ بِهِمُ ﴾ في سبإ[6] لا غير للكل[7]، حاشا الكسائي وحده فإنه يدغمها فيها[8]، وكذا: «الذال» عند «التاء» في قوله: ﴿ إِنِّي عُذْتُ ﴾ في المؤمن[9]، والدخان[10]، لا غير، و﴿ فَنَبَذْتُهَا ﴾ في طه[11] لا غير، في قراءة الحَرَمِيَّين وابن عامر وعاصم[12]؛ لأن «الذال» أكثرهم

(١) من الآية ٥ الرعد.

(٢) من الآية ٦٣ فيها، وسقطت من: ب، ج.

(٣) من الآية ٩٥ فيها، وسقطت من: ب، ج.

(٤) من الآية ١١ الحجرات.

(٥) اقتصر المؤلف على ما في التيسير، وذكر الداني التخيير لخلاد في موضع الحجرات، وذكر ابن الجزري الخلاف في جميع المواضع لهشام وخلاد، فعلى قراءة الإظهار يجب تصوير علامة السكون على الحرف المظهر، والحركة على الحرف المظهر عنده. انظر: النشر ٢/٨، التيسير ٤٤، التذكرة ١/٢٣٢.

(٦) من الآية ٩ فيها.

(٧) ألحقت في حاشية ج وعليها: «أصل».

(٨) انظر: التيسير ٤٤، النشر ٢/١٢، كتاب السبعة ١٢١.

(٩) من الآية ٢٧ غافر.

(١٠) من الآية ١٩ فيها.

(١١) من الآية ٩٤ فيها.

(١٢) ويوافقهم يعقوب، ولهشام الإدغام والإظهار. انظر: النشر ٢/١٦، التيسير ٤٤، التذكرة ١/٢٣٥، السبعة ١٢٤.

يدغمها[1] في باب «الأخذ»، و«الاتخاذ»، نحو: ﴿اتَّخَذتُّمُ﴾[2]، و﴿أَخَذتُّهُمْ﴾[3] إلا ما كان من ابن كثير وحفص[4] في الباب كله، [فإنهما أظهرا ذال: «الاتخاذ» عند «التاء» حيث وقع][5]، وتابعهما رويس[6] على قوله: ﴿لَتَّخَذتَّ عَلَيْهِ﴾[7] فأظهرها معه[8]، وكذا حكم «الدال» عند: «الثاء» في قوله: ﴿وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ﴾[9] في قراءة الحرميين وعاصم[10]، وكذا: «الباء» عند الميم في قوله:

(١) تقديم وتأخير في: ج.

(٢) من الآية ٥٠ البقرة.

(٣) من الآية ٣٣ الرعد، وسقط المثال من: ج.

(٤) سقط من: أ، ب، ج وما أثبت من: م.

(٥) ما بين القوسين المعقوفين أثبت من: م لسقوطه من: أ، ب، ج.

(٦) في أ، ب، ج: «وتابعه أبو عمرو» وهو تصحيف وإدراج؛ بدليل سقوط ذلك من نسخة: م، ولعل ما أثبت هو الصواب.
لأنه جاء في النشر: «وروى الجوهري عن التمار الإظهار في حرف الكهف، وهو قوله: ﴿لَتَخِذْتَ﴾ فقط، والإدغام في باقي القرآن، وكذا روى الكارزيني عن النخاس، وهو الذي في التذكرة والمبهج» بعد أن ذكر الجزري لرويس الإدغام والإظهار في الجميع. انظر: النشر ٢/١٥، ١٦، التيسير ٤٤، إتحاف ١/٣٨، العنوان ٥٧.

(٧) من الآية ٧٦ الكهف، قرأه ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب بتخفيف التاء الأولى وكسر الخاء من غير ألف وصل كعَلِمَ، والباقون بألف الوصل وتشديد التاء الأولى وفتح الخاء. انظر: المبسوط ٢٣٧، النشر ٢/٣١٤، التيسير ١٤٥، الإقناع ٢/٦٩١.

(٨) له الإدغام والإظهار، في كل المواضع كما جاء في النشر ٢/١٥، ١٦.

(٩) من الآية ١٤٥ آل عمران.

(١٠) ويوافقهم أبو جعفر ويعقوب على الإظهار. انظر: النشر ٢/١٣، التيسير ٤٤، المبسوط ٩٥.



﴿ وَيُعَذِّبْ مَن يَشَآءُ ﴾[1] في قراءة ورش وقنبل، لا غير[2]، وكذا في قوله: ﴿ يَٰبُنَيَّ ٱرْكَب مَّعَنَا ﴾ في هود[3]، في قراءة نافع، وابن عامر، وحمزة والبزّي[4]، وكذا: «الراء» عند «اللام» حيث ما وقعت نحو قوله: ﴿ وَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ ﴾[5]، ﴿ وَٱصْطَبِرْ لِعِبَٰدَتِهِۦ ﴾[6]، ﴿ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ﴾[7] وشبهه، في قراءة الكل حاشا أبي عمرو[8] [بخلاف عنه][9]، وكذا[10]، حكم نقط ما يظهر أيضاً من المتفق عليه، نحو قوله عزّ وجل:

---

(١) من الآية ٢٨٣ البقرة: ﴿ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ﴾ قرأ برفع الراء والباء من الفعلين ابن عامر، وعاصم، وأبو جعفر، ويعقوب وهؤلاء لا خلاف عندهم في قراءته بالإظهار، والباقون بالجزم فيهما. انظر: النشر ٢ /٢٣٧، المبسوط ١٣٢، التيسير ٨٥، العنوان ٧٦.

(٢) ولقالون وابن كثير وحمزة الإدغام والإظهار، والباقون ممن يقرؤه بالجزم بالإدغام. انظر: النشر ٢ / ١٠، التيسير ٤٥، السبعة ١١٨.

(٣) في الآية ٤٢ هود.

(٤) ولقالون وابن كثير وعاصم وخلاد الإظهار والإدغام، وورش وابن عامر وخلف وأبو جعفر وخلف العاشر بالإظهار. انظر: النشر ٢ / ١١، التيسير ٤٥، السبعة ١٢١.

(٥) من الآية ٤٦ الطور.

(٦) من الآية ٦٥ مريم.

(٧) من الآية ٣١ آل عمران

(٨) في ج: «أبو عمرو».

(٩) الخلاف من رواية الدوري. انظر: الإتحاف ١ / ٤٦١. وما بين القوسين المعقوفين سقط من أ، ب، ج وما أثبت من: م.

(١٠) في ج: «وكذلك».



﴿لَقَدۡ لَقِينَا﴾(١)، ﴿وَلَقَدۡ رَءَاهُ﴾(٢)، و﴿قَدۡ نَرَىٰ﴾(٣)، و﴿قُلۡ صَدَقَ ٱللَّهُ﴾(٤)، و﴿قُلۡ سَأَتۡلُواْ﴾(٥)، و﴿أَرۡسَلۡنَآ﴾(٦)، و﴿قُلۡنَا﴾(٧)، و﴿جَعَلۡنَآ﴾(٨)، و﴿قُلۡ نَارُ جَهَنَّمَ﴾(٩)، و﴿عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾(١٠)، و﴿أَنتُمۡ وَأَزۡوَٰجُكُمۡ﴾(١١)، ﴿وَهُمۡ فِيهَا﴾(١٢)، و﴿تَلۡقَفۡ مَا﴾(١٣)، ﴿أَوَعَظۡتَ أَمۡ لَمۡ﴾(١٤)، ﴿وَخُضۡتُمۡ﴾(١٥) وشبهه.

---

(١) من الآية ٦١ الكهف.

(٢) من الآية ١٣ النجم.

(٣) من الآية ١٤٣ البقرة.

(٤) من الآية ٩٥ آل عمران.

(٥) من الآية ٨٢ الكهف.

(٦) من الآية ١٤ المزمل.

(٧) من الآية ٦٨ الأنبياء.

(٨) من الآية ٣١ المدثر.

(٩) من الآية ٨٢ التوبة.

(١٠) من الآية ٧ الفاتحة.

(١١) من الآية ٧٠ الزخرف.

(١٢) من الآية ٩٦ الشعراء.

(١٣) من الآية ١١٦ الأعراف، قرأ حفص بسكون اللام، والباقون بفتح اللام، وتشديد القاف، وقرأ البزي بتشديد التاء وصلاً هنا وفي طه والشعراء، وقرأ ابن ذكوان برفع الفاء في موضع طه. انظر: النشر ٢/ ٢٧١، ٣٢١، التيسير ١١٢، السبعة ٢٩٠، التذكرة ٤٢٣.

(١٤) من الآية ١٣٦ الشعراء.

(١٥) من الآية ٦٩ التوبة.



ذكر نقط ما يدغم[1]

واعلم[2] أن ما أدغم من الحروف في مثله، أو مقاربه فقط باختلاف[3]، فحكمه أن يعرى الحرف الأول من المدغم من علامة السكون، ويجعل على الحرف الثاني المدغم فيه علامة التشديد، فيؤذن بذلك بالإدغام الذي بابه أن ينقلب[4] لفظ الحرف الأول فيه الحرف الثاني، ويرتفع اللسان[5] بهما ارتفاعة واحدة، ويلزم موضعاً واحداً، وصورة ذلك في الضرب المجمع[6] عليه هكذا: ﴿وَمَن نُّعَمِّرْهُ﴾[7]، و﴿مِن نِّعْمَةٍ﴾[8]، وما كان مثله من المثلين،

(١) تقديم وتأخير في: ج.

(٢) في أ: «إنما» وما أثبت من: ب، ج، م.

(٣) قول المؤلف -رحمه الله-: «باختلاف» متعلق بقوله: «أو مقاربه»، ومراده ما كان فيه التقارب بين المدغم والمدغم فيه تقارباً في المخرج، أو في المخرج والصفة، ويدخل فيه المتجانسان والمتقاربان. وهذان النوعان وقع فيهما خلاف في الإدغام والإظهار بين القراء.
وقوله: «فقط» أي: أن الخلاف منحصر في هذين النوعين، دون المثلين؛ لأنه لا خلاف بين القراء في إدغام المثلين.

(٤) في أ: «يقلب» وما أثبت من: ب، ج، م.

(٥) المراد العضو الذي يخرج منه الحرف؛ لأن بعض الحروف لا عمل للسان فيها كالفاء التي تخرج من باطن الشفة السفلى، والواو والباء والميم التي تخرج من الشفتين بانفتاح مع الواو، وانطباق مع الباء والميم. انظر: الرعاية لمكي ٢٢٩.

(٦) في أ: «المجتمع» وما أثبت من ب، ج.

(٧) من الآية ٦٧ يس.

(٨) من الآية ١٩ الليل.



إذ سكن الأول منهما، نحو قوله: ﴿ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ ﴾[1]، و﴿ فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ﴾[2]، و﴿ مَا لَمْ تَسْتَطِع عَّلَيْهِ ﴾[3]، و﴿ لَن نُّؤْمِنَ ﴾[4]، و﴿ فَلَا يُسْرِف فِّي ٱلْقَتْلِ ﴾[5]، و﴿ أَمْ أَرَدتُّمْ ﴾[6]، و﴿ رَٰوَدتُّنَّ ﴾[7]، و﴿ أَلَمْ نَخْلُقكُّم ﴾[8]، ﴿ وَقَد دَّخَلُواْ ﴾[9]، ﴿ وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم ﴾[10]، ﴿ وَقَالَت طَّآئِفَةٌ ﴾[11]، وشبهه[12].

---

(١) من الآية ١٥ البقرة.

(٢) من الآية ٥٩ البقرة.

(٣) من الآية ٧٧ الكهف.

(٤) من الآية ٩٠ الإسراء، وبعدها في: ب، ج: ﴿ إِذ ذَّهَبَ ﴾ من الآية ٨٦ الأنبياء.

(٥) من الآية ٣٣ الإسراء.

(٦) من الآية ٨٥ طه.

(٧) من الآية ٥١ يوسف.

(٨) من الآية ٢٠ المرسلات.

على مذهب الداني الذي قال إن إدغامه خالص، فقال في الأرجوزة المنبهة:

وأجمع الكل بلا خلاف على إدغام القاف عند الكاف

من غير صوت في: «ألم نخلقكم» وأدغم البصري: «من يرزقكم»

وذهب مكي وابن شريح إلى أن إدغامه ناقص، فضبطه على هذا بتصوير السكون على القاف وتجريد الكاف من علامة التشديد، أو تسكن القاف وتشدد الكاف كما سيأتي في ﴿ أَحَطتُّ ﴾، و﴿ فَرَّطتُ ﴾، و﴿ بَسَطتَّ ﴾. انظر: المحكم ٧٩، الأرجوزة المنبهة: ٢٢٥-٢٢٦، حلة الأعيان ١٠٥، الرعاية لمكي ١٧٢، النشر ٢ / ٢٠، الطراز ١٤٥.

(٩) من الآية ٦٣ المائدة.

(١٠) من الآية ١٢ الحجرات.

(١١) من الآية ٧١ آل عمران.

(١٢) في ب: «وشبه ذلك» وبعدها في ج: «ذلك».



والمدغم المجتمع عليه والمختلف فيه في رواية من أدغم يَجْري[1] مثل هذا من جميع ما قدمناه[2] في الباب الذي[3] قبل هذا[4]، نحو: ﴿أَخَذتُّمْ﴾[5]، ﴿لَتَّخَذتَّ﴾[6]، و﴿قَد سَّأَلَهَا﴾[7]، ﴿وَلَقَد سَّبَقَتْ﴾[8]، و﴿قَد جَّعَلَ﴾[9]، و﴿قَد شَّغَفَهَا﴾[10]، ﴿وَلَقَد زَّيَّنَّا﴾[11]، ﴿وَلَقَد ذَّرَأْنَا﴾[12]، ﴿وَلَقَد صَّبَّحَهُم﴾[13]، ﴿إِذ تَّبَرَّأَ﴾[14]،

---

(١) المثبت من ب، ج، وفي بقية النسخ: «مجراه».

(٢) في أ: «قدمنا» وما أثبت من ب، ج.

(٣) بعدها في ج: «قدمناه» فتكررت.

(٤) في باب أحكام المظهر، والمدغم ص: ٨٨-٩٨.

(٥) من الآية ٦٩ الأنفال وفي ج: «اتخذتم».

(٦) من الآية ٧٦ الكهف على قراءة المدنِيَيْن وأبي عمرو وابن عامر وشعبة وحمزة والكسائي، وخلف العاشر، ويعقوب بخلف عن رويس فيهما كما تقدم، فعلى مذهب المدغمين يجب تعرية الذال من الحركة وتشديد التاء بعدها.

(٧) من الآية ١٠٤ المائدة على قراءة أبي عمرو وهشام والأخوين وخلف.

(٨) من الآية ١٧١ الصافات على قراءة من تقدم.

(٩) من الآية ٣ الطلاق على قراءة من تقدم.

(١٠) من الآية ٣٠ يوسف على قراءة من تقدم.

(١١) من الآية ٥ الملك بالإدغام لأبي عمرو، وهشام، والأخوين، وخلف، وابن ذكوان له الخلاف.

(١٢) من الآية ١٧٩ الأعراف بالإدغام لأبي عمرو وابن عامر والأخوين وخلف.

(١٣) من الآية ٣٨ القمر بالإدغام لأبي عمرو، وهشام، والأخوين وخلف.

(١٤) من الآية ١٦٥ البقرة على قراءة من تقدم.



و﴿ إِذ جَآءُوكُم ﴾[1]، ﴿ وَإِذ صَّرَفْنَا ﴾[2]، و﴿ إِذ دَّخَلْتَ ﴾[3]، و﴿ فَقَد ظَّلَمَ ﴾[4]، ﴿ وَلَقَد ضَّرَبْنَا ﴾[5]، و﴿ كَذَّبَت ثَّمُودُ ﴾[6]، و﴿ رَحُبَت ثُّمَّ ﴾[7]، ﴿ وَإِن تَعْجَب فَّعَجَبٌ ﴾[8]، و﴿ لَبِثتَّ ﴾[9]، و﴿ لَبِثْتُمْ ﴾[10]، و﴿ وَجَبَت جُّنُوبُهَا ﴾[11]، و﴿ حَمَلَت ظُّهُورُهُمَآ ﴾[12]، وشبه ذلك كله، لمن[13] شدد[14] كل ما اختلف القراء في إظهاره، وإدغامه.

---

(١) من الآية ١٠ الأحزاب بالإدغام لأبي عمرو وهشام.

(٢) من الآية ٢٨ الأحقاف بالإدغام لأبي عمرو، وهشام، وخلاد، والكسائي.

(٣) من الآية ٣٨ الكهف لأبي عمرو، وهشام، والأخوين وخلف بالإدغام، وابن ذكوان له الخلاف.

(٤) من الآية ١ الطلاق، بالإدغام لورش وأبي عمرو، وابن عامر، والأخوين وخلف.

(٥) من الآية ٥٧ الروم بالإدغام لمن تقدم.

(٦) من الآية ٢٣ القمر بالإدغام لأبي عمرو، وابن عامر والأخوين وخلف.

(٧) من الآية ٢٥ التوبة على قراءة من تقدم.

(٨) من الآية ٥ الرعد بالإدغام لأبي عمرو والكسائي، وبالإظهار والإدغام لهشام وخلاد.

(٩) من الآية ٢٥٨ البقرة لأبي عمرو وابن عامر، والأخوين وأبي جعفر. وسقط المثال من ج.

(١٠) من الآية ٥٢ الإسراء بالإدغام لمن تقدم.

(١١) من الآية ٣٤ الحج بالإدغام لأبي عمرو وحمزة والكسائي وخلف، وهشام له الخلاف.

(١٢) من الآية ١٤٧ الأنعام بالإدغام لورش من طريق الأزرق وأبي عمرو وابن عامر والأخوين وخلف. وتقدم ذكر المراجع والمصادر في باب أحكام نقط المظهر.

(١٣) في أ، ب، ج: « ثم »، وما أثبت من: م.

(١٤) المراد: « أدغم » وعبّر بما يلزم منه وهو التشديد.



فصل

فأما ما اجتمع القراء عليه من إدغام الطاء الساكنة في التاء، وتبقية صوت الطاء مع الإدغام لئلا يُخَلَّ بالطاء[١]، فحقيقة نقطه أن يجعل على الطاء علامة السكون، وعلى التاء بعدها علامة التشديد فيُعلَّم[٢] بعلامة السكون؛ أن الطاء لم تنقلب قلباً خالصاً، وأن[٣] الإطباق الذي هو صيغتها[٤] باق على حاله، وببيانه[٥] امتنع القلب، ويعلَّمُ بعلامة التشديد [أن الطاء غير مبينة، لكون التشديد][٦] بعدها، إذ لو كانت مبينة لما شدد ما بعدها[٧]، على حسب ما قدمناه، وصورة نقط ذلك هكذا:

---

(١) وهو الإدغام الناقص؛ لبقاء صفة الإطباق في الطاء قال ابن الجزري: «إذا سكنت، وأتى بعدها تاء، فأدغمها فيها إدغاماً غير مستكمل، يبقى معه تضخيمها واستعلاؤها؛ لقوة الطاء، وضعف التاء».
فالإطباق الظاهر في الطاء عند الإدغام هو كالغنة الباقية من النون عند إدغامها في حروف: «يومن». انظر: الرعاية ١٩٨، التمهيد ١٤٣.

(٢) في أ: «فتعلم» وما أثبت من: ب، ج، م.

(٣) سقطت من: ب، ج.

(٤) أي: صفتها.

(٥) في ب: «وبسبب هاته» وفي ج: «وبثباته أي الإطباق».

(٦) ما بين القوسين المعقوفين سقط من: ب.

(٧) في أ: «شددنا بعدها» وما أثبت من: ب، ج، م.

﴿لَئِنۢ بَسَطتَّ﴾[1]، و﴿أَحَطتُّ بِمَا﴾[2]، و﴿فَرَّطتُّ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾[3]، وشبهه[4].

وفيه أيضاً وجه آخر، وهو أن تعرى الطاء من علامة السكون، وتعرى التاء من علامة التشديد، فتجعل عليها[5] نقطة[6] فقط، فتدل أيضاً بتعرية الطاء من علامة السكون أنها مدغمة في التاء، وتدل بتعرية التاء من علامة التشديد أن الطاء لم تنقلب إلى لفظها[7] انقلاباً صحيحاً[8]؛ لأنها لو انقلبت إلى لفظها، لذهب صوتها الذي خصت به دون التاء، ولم يبق له أثر[9]، وصورة ذلك أيضاً على هذا[10] الوجه الثاني هكذا: ﴿لَئِنۢ بَسَطتَ﴾، ﴿أَحَطتُ﴾[11]، ﴿فَرَّطتُ﴾، وكلا الوجهين عندي

---

(١) من الآية ٣٠ المائدة.

(٢) من الآية ٢٢ النمل.

(٣) من الآية ٥٣ الزمر.

(٤) فتدل مجموع العلامتين على عدم إخلاص الإدغام في اللفظ، فيدل الخط على ما يدل عليه اللفظ في التلاوة؛ لأن السكون ينحو به إلى الإظهار، والتشديد ينحو به إلى الإدغام، ومجموعهما يقتضي حالة متوسطة، وهو الإدغام الناقص.

(٥) في أ، ب، ج: «فيها» وهو تصحيف وما أثبت من: م.

(٦) على مذهب أبي الأسود، وتجعل الفتحة على مذهب الخليل الجاري به العمل.

(٧) سقطت من: ب، ج.

(٨) مثل التوجيه المتقدم، فتجريد المدغم والمدغم فيه من العلامتين في الخط يدل على ما تدل عليه التلاوة في اللفظ.

(٩) في ج: «لها».

(١٠) سقطت من: ج.

(١١) سقطت من: ج.



حسن، والأول أختار[١].

وكذا حكم ما أدغمه أبو عمرو بن العلا[٢] بالإدغام الكبير[٣] من المثلين والمتقاربين المتحركين إذا سكن ما قبل الأول، أو تحرك[٤]، وأشار إلى حركة الأول نحو: ﴿ الرَّحِيمِ ۝٢ مَلِكِ ﴾[٥]، و﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ﴾[٦]، و﴿ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ ﴾[٧]، و﴿ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ ﴾[٨]، ﴿ وَالصَّافَّاتِ صَفًّا ﴾[٩]، و﴿ نَطْبَعُ عَلَى ﴾[١٠]،

---

(١) وهو المختار عند جميع شيوخ الرسم التجيبي والداني وغيرهما، قال أبو عمرو: «والوجه الأول أدل على اللفظ، وهو الذي أختار» وجرى به نقط مصاحف أهل المغرب، وجرى العمل في نقط مصاحف أهل المشرق بالوجه الثاني. انظر: المحكم ٨٠، كشف الغمام ٧١، السبيل ٢٩.

(٢) قال الشيخ الضباع: «إن المقروء به إنما هو الإدغام من رواية السوسي فقط» وقال الشيخ حسن الحسيني: «والإدغام بالسوسي خص».
قال ابن الجزري: «وهو المأخوذ به اليوم في الأمصار من طريق الشاطبية والتيسير».
انظر: النشر ١ / ٢٧٦، مختصر بلوغ الأمنية ٣٣.

(٣) الكبير: ما كان الأول من الحرفين فيه متحركاً، وسمي كبيراً لكثرة وقوعه، إذ الحركة أكثر من السكون، والصغير هو الذي يكون الأول منهما ساكناً. انظر: شروطه وأسبابه وموانعه في النشر ١ / ٢٧٤، التيسير ٢٠.

(٤) في ب، ج: «وترك».

(٥) من الآية ٢، ٣ الفاتحة.

(٦) من الآية ١٨٤ البقرة.

(٧) من الآية ٤٤ الذاريات، وفي ب، ج: «ومن أمر ربي».

(٨) من الآية ٣٠ الأعراف.

(٩) من الآية ١ الصافات.

(١٠) من الآية ٧٤ يونس.



وشبهه[1]، مما[2] ذكرناه كله مشروحاً مبيناً، في كتابنا الكبير[3] في سورة البقرة.

وكذلك[4] يفعل في قوله تعالى[5]: ﴿مَالَكَ لَا تَأْمَ۫نَّا﴾[6]؛ لأنه صور[7] بنون واحدة على لفظ الإدغام الصحيح، وأجمع القراء على الإشارة فيه[8]، والإشارة عند القراء والنحويين تكون بالحركة إلى النون المدغمة؛ لتدل

---

(١) شبه المؤلف هذا الباب بالذي قبله، فيقتضي ذلك أن تجري فيه الوجهين كما تقدم، ولكن ليس من كل وجه؛ لأن هذا النوع من الإدغام ليس كالذي قبله؛ لأن الحرف الأول المدغم متحرك، فافترق من هذه الجهة، وحينئذ لا يجوز أن يجعل على الحرف الأول المدغم علامة السكون، وعلى الحرف الثاني المدغم فيه علامة التشديد كما جاز ذلك في المدغم الذي يبقى معه صوته المركب فيه من الغنة أو الإطباق، وعليه فيجوز فيه أن يجعل على الحرف الأول حركته، ويجعل على الحرف الثاني علامة التشديد، أو يعرى الحرف الأول من الحركة والسكون، ويعرى الحرف الذي بعده من التشديد ويكتفى بالحركة. فالتشبيه الذي ذكره المؤلف لا يجري عليه من كل وجه. انظر: المحكم للداني ٨٢.

(٢) في ب: «مما قد».

(٣) انظر التعريف به في مقدمة تحقيق «مختصر التبيين».

(٤) في ب، ج: «وكذا».

(٥) سقطت من أ، ب، وما أثبت من ج، م.

(٦) من الآية ١١ يوسف.

(٧) في ب، ج: «مصور».

(٨) سوى أبي جعفر من العشرة، فإنه قرأ بالإدغام المحض من غير إشارة إلى روم ولا إشمام، وقرأ الباقون بوجهين الأول: الإدغام مع الإشمام، والثاني: الإخفاء. انظر: التيسير ١٢٧، النشر ١/٣٠٣.



بذلك على الأصل[1]، وهو قول الأكابر من العلماء؛ لأن الحرف الأول يندغم في الثاني، ويبقي بعضهم[2] حركته، فذلك عند العلماء من القراء والنحويين إِخفاء[3]؛ من أجل الحركة المُضْعَفة، التي تفصل بين المدغم، والمدغم فيه، فيمتنع القلب الصحيح لذلك، وضبطه على وجهين:

أحدهما: أن تجعل نوناً بالحمراء بين الميم السوداء، والنون، وتجعل أمامها نقطة بالحمراء، وتجعل على النون السوداء علامة التشديد، وصورة ذلك هكذا: ﴿تَأۡمَـنَّا﴾.

---

(١) لأن هذه اللفظة مركبة من فعل مضارع، ومفعول، ففيه نونان أحدهما: المرفوعة التي هي آخر المضارع، والأخرى نون ضمير المفعول على حد قوله: «تضمننا»، وأجمع كتاب المصاحف على رسمه بنون واحدة. انظر: الطراز ٣٢٨.
في ب، ج: «الأول».

(٢) في م: «بعض».

(٣) قال الداني: «والقول بالإخفاء في ذلك أوجه، وعليه أكثر العلماء» واقتصر المؤلف أبو داود على وجه الإخفاء، ولم يذكر وجه الإشمام وهو الإشارة بالشفتين إلى ضمة النون الأولى، وحينئذ يكون ضبطه أن تجعل نقطة علامة للإشمام بين الميم، والنون، وتجعل التشديد على النون السوداء هكذا: ﴿تَأۡمَـنَّا﴾، ويجوز أن تجعل تلك النقطة الدالة عليه بعد النون هكذا: ﴿تَأۡمَنَّـا﴾، وإن شئت جعلت جرة بعد النون وقبل النقطة هكذا: ﴿تَأۡمَنَّـا﴾. انظر: المحكم ٨٣، المقنع ١٣٣، كشف الغمام ٧٣.



والثاني: أن لا تلحق[١] النون بالحمراء، وتجعل في موضعها النقطة[٢] المذكورة وتجعل على النون السوداء شدة[٣]، فتؤذن أيضاً بذلك[٤] أنه إخفاء لا إدغام تام، لما قدمناه فاعلمه، وصورة ذلك هكذا: ﴿تَأْمَنَّا﴾[٥].

---

(١) في ج: «أن لا تجعل».

(٢) النقطة المذكورة في وجه الإخفاء هي عوض من الحركة المختلسة، والنقطة المذكورة في الإدغام الخالص، هي نقطة الإشارة بالشفتين إلى الإشمام فليست بحركة، ولا عوض من الحركة. انظر: حلة الأعيان ١١٠.

(٣) نص على التشديد أيضاً أبو عمرو الداني، وقال الشيخ الفرمي: «في جميع وجوهه لابد من تشديد النون الثانية».

أقول: إن وضع علامة التشديد يتوهم معها الإدغام الخالص، وهو مخالف لما قالوه: «لا تشدد لفظاً على رواية الإخفاء»، وقال الشيخ المقرئ المنجرة في رده على الشيخ التنسي: «لا يصح ولا يتبع عليه، والمعتمد هو الذي عليه العمل، إخفاء الحركة، ولا شدة معه»، وقال ابن عاشر: «إن الشد لا يجعل مع إلحاق النون»، وقال ابن القاضي: «هذا هو المشهور وبه العمل وغيره باطل»، وبه العمل في مصحف الجزائر، وخالفت بقية المصاحف. انظر: طرر على مورد الظمآن ٢٦١، فتح المنان ٦١، حواشي المنجرة ١٤، بيان الخلاف ١١، حواشي الزياتي ٣٢، المحكم ٨٣، الطراز ٣٣١.

(٤) تقديم وتأخير في: ج.

(٥) لم يتعرض المؤلف أبو داود وأبو عمرو إلى حكم إخفاء الميم الساكنة عند الباء في نحو قوله: ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ﴾ ولم يتكلم عليها المتقدمون، وألحقها المتأخرون بحكم النون الساكنة عند حروف الإخفاء، فتعرى الميم من علامة السكون؛ دلالة على الإخفاء وبه جرى العمل. انظر: الطراز ص ١٤٥.

باب المط[1]

وموضعه من حروف المد واللين، وكيفية ذلك

اعلم أن نقاط الأندلس[2] جرت عادتهم قديماً وحديثاً على أن جعلوا على حروف المد واللين الثلاثة، وهي الياء والألف والواو[3]، إذا أتى بعدهن همزة أو حرف ساكن مطة بالحمراء[4]؛ دلالة على زيادة[5] تمكينهن، وصورة ذلك

---

(١) يقال المط والمد، ومعناهما واحد، وهما مصدران في الأصل، وهو في الاصطلاح واقع على الشكل الدال عليه، أي المراد علامة المد. انظر: الطراز ٩٣.

(٢) وغيرهم من نقاط الأمصار؛ لأن زيادة المد تحتاج إلى علامة تدل عليه وهو مذهب الجمهور، وخالف في ذلك عامة نقاط العراق، فلم يجعلوا للمد علامة، ورأوا أن وجود سبب المد كاف في الدلالة عليه، وأنكره الداني، وقال: «فسبيل كل حرف أن يوفّى حقه من النقط والحركة والشد والمد والهمز وغيره». المحكم ٥٦.

(٣) تقديم وتأخير في ب، ج.

(٤) ولم يتعرض المؤلف لصورته في الخط؛ لأن صورته موافقة للفظه الذي هو «مد»، بيان ذلك: أن المدة اسم للعلامة، وهو صورة المطة، ولما كان مدلول اللفظ لغة هو المعنى المصطلح عليه، أو قريب منه، اكتفي بذلك، إلا أنهم طمسوا ميمها، وأزالوا الطرف الأعلى من دالها، فصارت جرة بآخرها ارتفاع قليل هكذا: « ~ ». انظر: حواشي الزياتي ورقة ٩، الطراز ٩٤، كشف الغمام ٦٠.

(٥) في ب: «زيادتها»، وهو تصحيف.



هكذا: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾(١)، ﴿وَلَآ ءَآمِّينَ﴾(٢)، و﴿مَنۡ حَآدَّ ٱللَّهَ﴾(٣)، و﴿شَآقُّواْ﴾(٤)، و﴿صَوَآفَّ﴾(٥)، و﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي﴾(٦)، و﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ﴾(٧)، و﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾(٨)، و﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ﴾(٩)، ﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ﴾(١٠)، و﴿خَآئِفِينَ﴾(١١)، ﴿وَٱلصَّٰٓئِمِينَ﴾(١٢)، و﴿فِيٓ ءَاذَانِهِم﴾(١٣)، و﴿لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ﴾(١٤)،

---

(١) من الآية ٧ الفاتحة.

(٢) من الآية ٣ المائدة.

(٣) من الآية ٢١ المجادلة.

(٤) من الآية ١٣ الأنفال.

(٥) من الآية ٣٤ الحج.

(٦) من الآية ٨١ الأنعام، وقرأها نافع، وابن ذكوان وأبو جعفر وهشام بخلف عنه بتخفيف النون، وقرأ الباقون بتشديدها وهو الوجه الثاني لهشام. انظر: التيسير ١٠٤، النشر ٢/٢٥٩، السبعة ٢٦١، التذكرة ٢/٤٠٣.

(٧) من الآية ٣ البقرة.

(٨) من الآية ٤ البقرة.

(٩) من الآية ٥ البقرة.

(١٠) من الآية ٦ البقرة.

(١١) من الآية ١١٣ البقرة.

(١٢) من الآية ٣٥ الأحزاب.

(١٣) من الآية ١٨ البقرة.

(١٤) من الآية ٢٥ البقرة.



و﴿ بِهِۦٓ إِلَّآ ﴾[١]، و﴿ يَـٰبَنِىٓ ءَادَمَ ﴾[٢]، و﴿ بِعَهْدِىٓ أُوفِ ﴾[٣]، و﴿ يُضِىٓءُ ﴾[٤]، و﴿ بَرِىٓءٌ ﴾[٥]، و﴿ بَرِيٓـُٔونَ ﴾[٦]، و﴿ ٱلْمُسِىٓءُ ﴾[٧]، و﴿ ٱلنَّبِىٓءُ ﴾[٨]، و﴿ ٱلنَّبِيٓـِٔينَ ﴾[٩]، و﴿ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ﴾[١٠]، و﴿ قُوٓاْ أَنفُسَكُمْ ﴾[١١]، وشبهه من المختلف فيه، والمتفق عليه، في مذهب من ميز بين المنفصل والمتصل[١٢].

---

(١) من الآية ٢٥ البقرة.

(٢) من الآية ٢٦ الأعراف.

(٣) من الآية ٣٩ البقرة.

(٤) من الآية ٣٥ النور.

(٥) من الآية ٢٠ الأنعام.

(٦) من الآية ٤١ يونس.

(٧) من الآية ٥٨ غافر.

(٨) من الآية ٦٥ الأنفال.

(٩) من الآية ٦٠ البقرة على قراءة نافع بالهمزة في الكلمتين.

(١٠) من الآية ١٠ البقرة، وفي ج: «قولوا ءامنا».

(١١) من الآية ٦ التحريم.

(١٢) اختلف القراء في المدّ المنفصل، فقرأه بالقصر، قالون والدوري عن أبي عمرو بخلاف عنهما، والسوسي وابن كثير، وأبو جعفر ويعقوب من غير خلاف، فعلى قراءة من قصر لا توضع علامة المد، وقرأه الباقون بالمد وأطولهم فيه ورش وحمزة فعلى قراءة هؤلاء توضع علامة المد، وكذا توضع علامة المد في المد المتصل؛ لا تفاقهم على مده. انظر: التيسير ٣٠، النشر ١/٣١٢، التذكرة ١/١٤٥.

فيؤخذ بأول المدة من الحرف[1] المتحرك خارجاً إلى الهمزة أو الحرف الساكن المشدد[2]؛ إذ عندهما ينتهي نطق[3] القارئ بالمدة، ويخرج من أولها من الحرف المتحرك، فتكون الألف، والياء، والواو وسطاً من المدة، وتكون المدة عليهن، كما قدمناه، ولا يتعدى بالمدة غيرهن، بل تجعل[4] من فوقهن أبداً[5]؛ لكونهن صوتاً يهوي إلى الحلق، فهو يطلب التصعد لا التسفل، ولا يجوز أن تجعل هذه المطة على الحرف المتحرك قبل حرف المد، كما يفعله[6] كثير من الجهلة ممن ينتحل كتابة المصاحف[7] من أهل

(١) في ج: «الحروف».

(٢) حدّد المؤلف بداية المدة من الحرف المتحرك ونهايتها إلى الهمزة أو السكون.

(٣) في ج: «لفظ»، وكلاهما صحيح.

(٤) في أ، ب، ج: «يجعلن»، وما أثبت من: م.

(٥) وخالف نساخ مصاحف عصرنا المتداولة هذا التحديد، ففي بعض المواضع في بعض المصاحف بداية المدة من الحرف المتحرك ونهايتها إلى حرف المد، وفي بعض المواضع بدايتها من حرف المد، ونهايتها إلى الحرف الساكن، أو الهمز، وهو مخالف لما حدده وحرره علماء هذا الفن؛ لأن من شأن العلامة أن تكون فوق المعلَّم بها.
قال ابن القاضي: «وجرى العمل بمذهب أبي داود، فتكون الألف والياء والواو وسطاً من المدة». انظر: الجامع المفيد ورقة ١١.

(٦) في ب، ج: «يستعمله».

(٧) ونسب أبو عمرو الداني من يفعل ذلك إلى الجهل والغباوة، فقال: «كما يفعل ذلك قوم من الجهلة النقاط، وأغبياء المعلمين». وقد وقع مثل هذا الذي أنكره الشيخان في مصاحفنا المتداولة لقلة علماء هذا الفن، وتساهل نساخ المصاحف، وعدم الدقة وكمال التحرير. انظر: المحكم ٥٤، كشف الغمام ٦٠.



عصرنا بغير علم، ولا تعلم من عالم معروف مشهور بالرواية، وعلم[1] الكتابة؛ لأن الصوت لا يمتد بمتحرك، إنما يمتد بالحروف الثلاثة المذكورة؛ لكونهن مع[2] نداوتهن[3] سواكن، وهذا كله إذ كان حرف المد واللين مرسوماً في الخط ثابتاً في الكلمة.

فإن كان محذوفاً من ذلك لعلة، أو كان حرفاً زائداً، صلة[4] للضمير[5] أو لميم جَمْع[6]، ففي ضبطه وجهان:

أحدهما: أن يرسم الألف والواو والياء المحذوفات من الرسم بالحمراء، وتجعل المطة عليهن، وصورة ضبط[7] ذلك هكذا في الأول: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾[8]، و﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾[9]، و﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾[10]، ﴿يَٰٓـَٔادَمُ﴾[11]،

---

(١) في ب، ج: «وبعلم».

(٢) في ب، ج: «تسمع»، وهو تصحيف.

(٣) في أ: «تداونهن»، وهو تصحيف وما أثبت من: ب، ج.

(٤) في ج: «الصلة».

(٥) أي: صلة لهاء الضمير. وتكررت في: ج.

(٦) في ب: «الجمع».

(٧) في ب، ج: «تمطيه».

(٨) من الآية ٤ البقرة.

(٩) من الآية ٣٠ البقرة.

(١٠) من الآية ٢٠ البقرة.

(١١) من الآية ٣٤ البقرة.



و﴿ يَـٰٓأُوْلِي ﴾[1]، و﴿ هَـٰٓؤُلَآءِ ﴾[2]، و﴿ بِهِۦٓ ءَآلْـَٔـٰنَ ﴾[3]، و﴿ بِهِۦٓ إِن كُنتَ ﴾[4]، و﴿ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾[5]، و﴿ عَلَيْهِمْ ءَآنذَرْتَهُمْ ﴾[6]، و﴿ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ﴾[7]، و﴿ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا ﴾[8]، و﴿ فَأْوُۥٓاْ إِلَى ٱلْكَهْفِ ﴾[9]، ﴿ وَإِن تَلْوُۥٓاْ أَوْ تُعْرِضُواْ ﴾[10]، وشبهه.

والوجه الثاني: ألا يرسم[11] المحذوف[12] منهن، وتجعل تلك المطة في موضع المحذوف؛ دلالة على حذف الألف، والياء، والواو، وصورة ضبط[13] ذلك أيضاً[14] هكذا: ﴿ أُوْلَـٰٓئِكَ ﴾[15]، و﴿ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ ﴾[16]،

---

(١) من الآية ١٩٦ البقرة.

(٢) من الآية ٣٠ البقرة.

(٣) من الآية ٥١ يونس، وسقطت من: ب، ج.

(٤) من الآية ٣٠ الشعراء، وفي جميع النسخ: «به إن كنتم».

(٥) من الآية ٧ آل عمران.

(٦) من الآية ٥ البقرة، على قراءة ورش خاصة، وقالون في وجه الصلة مع المد.

(٧) من الآية ١٠٧ المائدة.

(٨) من الآية ١٣ البقرة.

(٩) من الآية ١٦ الكهف.

(١٠) من الآية ١٣٤ النساء.

(١١) في ج: «لا ترسم».

(١٢) في ب، ج: «المحذوفة».

(١٣) سقطت من: ب، ج.

(١٤) سقطت من: ب، ج.

(١٥) من الآية ٤ البقرة

(١٦) من الآية ٣٠ البقرة.

و﴿بِهِۦٓ إِن كُنتَ﴾(١)، و﴿ٱلنَّبِيِّـِۧنَ﴾(٢)، و﴿ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾(٣)، و﴿لَئِنۡ أَخَّرۡتَنِ إِلَىٰ﴾(٤)، و﴿إِن تَرَنِ أَنَا﴾(٥)، و﴿تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾(٦)، وشبهه.

و﴿عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾(٧)، و﴿عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡ﴾(٨)، و﴿إِنَّا مَعَكُمۡ إِنَّمَا﴾(٩)، ﴿وَكُنتُمۡ أَمۡوَٰتًا﴾(١٠)، ﴿إِذۡ جَآءَهُۥٓ أَلَيۡسَ﴾(١١)، ﴿وَأَنَّهُۥٓ أَهۡلَكَ﴾(١٢)، و﴿لِيَسُـُٔواْ﴾(١٣)،

---

(١) من الآية ٣٠ الشعراء، وفي جميع النسخ: «به إن كنتم».

(٢) من الآية ٦٠ البقرة، على قراءة الهمز لنافع وعلى مذهب الداني الذي اختار حذف الياء الأولى، وسيأتي في باب ذكر ما اجتمع فيه ياءان فحذفت إحداهما اختصاراً.

(٣) من الآية ١٨٥ البقرة، على قراءة من أثبت الياء ومذهبه المدّ، فقرأه ورش وأبو عمرو، وأبو جعفر بإثبات الياء فيهما وصلاً، ويعقوب بإثبات الياء فيهما وصلاً ووقفاً، وقالون له الوجهان: إثباتهما وصلاً، وحذفهما في الحالين، والباقون بحذفهما في الحالين. انظر: السبعة ١٩٧، النشر ٢/٢٣٧، التذكرة ٢/٣٤٨.

(٤) من الآية ٦٢ الإسراء، على قراءة من أثبت الياء، ومذهبه المدّ، وأثبت الياء وصلاً المدنيان والبصري، وفي الحالين المكي ويعقوب، وحذفها الباقون في الحالين. انظر: الإتحاف ١/٣٤٦، ٣٤٧.

(٥) من الآية ٣٨ الكهف على قراءة من أثبت الياء ومذهبه المد، قرأ قالون وأبو عمرو وأبو جعفر بإثبات الياء وصلاً، وابن كثير ويعقوب أثبتاها في الحالين، والباقون بحذفها في الحالين. انظر: السبعة ٣٩١، التذكرة ٢/٥٢١، التيسير ١٤٧، النشر ٢/٣١٦.

(٦) من الآية ٧ آل عمران.

(٧) من الآية ٥ البقرة.

(٨) من الآية ١٠٧ المائدة.

(٩) من الآية ١٣ البقرة.

(١٠) من الآية ٢٧ البقرة. على قراءة ورش خاصة، وقالون في وجه الصلة مع المد.

(١١) من الآية ٣١ الزمر.

(١٢) من الآية ٤٩ النجم على قراءة المد فيهما.

(١٣) من الآية ٧ الإسراء، وسيأتي ذكر ما فيه من قراءات في باب ذكر ما اجتمع فيه واوان فحذفت إحداهما اختصاراً.



والأول أختار[١] في هذا الباب كله، الذي تأتي بعده همزة، فتُصَوِّر[٢] المحذوف، وتجْعل المطة عليه[٣] كما قدمناه.

وما كان من هذا[٤] الضرب مما لم يأت بعده همزة، فإني أختار أن يجعل موضع[٥] الحروف المحذوفة منه الواو والياء[٦] مطة لا غير، فتدل بالمطة على سقوطها من مواضعها، ويكون ذلك فرقاً بين المد المتكلَّف[٧] الذي مقداره[٨] حرفان، وبين المدّ الطبيعي الذي مقداره

---

(١) وحسن هذا الوجه أبو إسحاق التجيبي، ولم يرجح أبو عمرو الداني أحد الوجهين على الآخر، إلا أنه قدم هذا الوجه، فيؤخذ له الترجيح من التقديم، وبه جرى العمل. انظر: المحكم للداني ٥٥، كشف الغمام ٦٧.

(٢) بعدها في ج: «أن تصور» وهو تكرار.

(٣) لا تدخل في هذا الوجه المختار حروف المد التي في أوائل السور، وإن كانت ساقطة في الخط؛ للإجماع على أنها لا تلحق، ولم يرد نص عن المتقدمين في نزول المد على الحروف في فواتح السور، واختلف المتأخرون، فمن راعى اللفظ قال: يوضع المد لوجود حرف المد وسببه في اللفظ، ومن راعى الخط قال: لا يوضع لعدم وجود حرف المد في الرسم، وجرى العمل بوضع علامة المد على حروف فواتح السور عملاً بالوجهين معاً. انظر: الدرة الجلية ٩، الميمونة ١١، الجامع المفيد ٢٨، بيان الخلاف ٩، حلة الأعيان ١٢٣، الطراز ١٢٢.

(٤) سقطت من: ج.

(٥) في ب، ج: «أمام».

(٦) تقديم وتأخير في ب، ج.

(٧) في ب، ج: «المختلف».

(٨) مكررة في: ج.



حرف واحد[١]، ياءٌ، إن كان ياءً، وواوٌ إن كان واواً، وألف[٢] إن كان ألفاً، وهذا الضرب غير الضرب الأول المتقدم الذي يأتي بعد الياء والواو والألف[٣] منه همزة أو حرف مضعف نحو قوله: ﴿مَاحَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ﴾[٤]، و﴿بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾[٥]، و﴿عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ﴾[٦]، و﴿فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾[٧]، ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ﴾[٨]، و﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ﴾[٩]، و﴿إِنَّهُۥ مَن

(١) اضطرب كلام أبي داود في هذا النوع، قال الشيخ الرجراجي: «فقد اضطرب كلام أبي داود فيه؛ لأن أول كلامه يقتضي دخول الألف في حكم الواو والياء، وآخر كلامه يقتضي خروج الألف عن حكم الواو والياء». ولعل ذلك تصحيف من النساخ، والتعليل الذي علل به يشعر بذلك؛ لأن علامة المد ما وضعت إلا علامة للمد المتكلّف، والصواب ما جاء في نسخة م «وكذا تجعل الياء والواو بالحمراء فيما لا تأتي بعده همزة، وتحذف المطة من عليها، فيكون ذلك فرقاً بين المد المتكلف الذي مقداره حرفان، وهو الضرب الأول الذي تأتي بعد الياء والواو والألف همزة أو حرف مضعف، وبين المد الطبيعي الذي مقداره حرف واحد. انظر: حلة الأعيان ٩٤.

(٢) في ب: «أو ألف».

(٣) مكررة في: ج.

(٤) من الآية ١٦ البقرة.

(٥) من الآية ٢١ البقرة.

(٦) من الآية ١ الفرقان.

(٧) من الآية ٢٢ البقرة.

(٨) من الآية ٤٨ النجم.

(٩) من الآية ٩٠ يوسف.



يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا ﴾(1)، وشبهه.

وكذا: ﴿ إِذَا دَعَانِۦ ﴾(2)، و﴿ أَتُمِدُّونَنِۦ بِمَالٍ ﴾(3)، و﴿ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِۦ وَمَن ﴾(4)، و﴿ مَا كُنَّا نَبْغِۦ فَٱرْتَدَّا ﴾(5)، و﴿ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِۦ مِمَّا ﴾(6) وشبهه.

وكذا في رواية ابن كثير، وقالون من غير رواية أبي نشيط: ﴿ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمُۥ ۝ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمُۥ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾(7)، ﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمُۥ يُنفِقُونَ ﴾(8)،

---

(1) من الآية 73 طه.

(2) من الآية 185 البقرة، وتقدم.

(3) من الآية 37 النمل، وقرأ المدنيان، وأبو عمرو بإثبات الياء وصلاً، وابن كثير وحمزة ويعقوب بإثباتها في الحالين، إلا أن حمزة ويعقوب يدغمان النون الأولى في الثانية مع الإشباع وصلاً ووقفاً، فعلى قراءة المثبتين الياء في الحالين تلحق الياء، والباقون بحذفها في الحالين. انظر: السبعة 488، التذكرة 2/592، التيسير 170، النشر 2/340.

(4) من الآية 97 الإسراء، و17 الكهف قرأهما المدنيان، وأبو عمرو بإثبات الياء وصلاً، ويعقوب بإثباتها وصلاً ووقفاً، والباقون بحذفها في الحالين. انظر: السبعة 403، التذكرة 2/521، التيسير 147، النشر 2/316.

(5) من الآية 63 الكهف، وأثبت الياء وصلاً المدنيان والبصري والكسائي، وفي الحالين ابن كثير ويعقوب، وحذفها الباقون في الحالين. انظر: المصادر نفسها.

(6) من الآية 65 الكهف، أثبت الياء وصلاً المدنيان والبصري، وفي الحالين يعقوب والمكي وحذفها في الحالين سواهم. انظر المصادر نفسها.

(7) من الآية 6، 7 الفاتحة.

(8) من الآية 2 البقرة.



و﴿ هُمۡ يُوقِنُونَ ﴾[1]، و﴿ مِّن رَّبِّهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ ﴾[2]، و﴿ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾[3] وشبهه.

وكذا على قراءة ابن كثير: ﴿ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى ﴾[4]، و﴿ فِيهِ ظُلُمَٰتٞ ﴾[5]، و﴿ مَثۡوَاهُ فِيهِ ﴾[6]، و﴿ لَا رَيۡبَ فِيهِ ﴾[7]، و﴿ عَنۡهُ تَلَهَّىٰ ﴾[8]، و﴿ مِنۡ أَخِيهِ ﴾[9]، ﴿ وَأَبِيهِ ﴾[10]، ﴿ وَبَنِيهِ ﴾[11]، ﴿ وَيَتَّقۡهِ ﴾[12]، وشبهه.

---

(١) من الآية ٣ البقرة.
(٢) من الآية ٤ البقرة.
(٣) من الآية ٥ البقرة.
(٤) من الآية ١ البقرة.
(٥) من الآية ١٨ البقرة.
(٦) من الآية ١٩ البقرة.
(٧) من الآية ٩ آل عمران.
(٨) من الآية ١٠ عبس، على قراءة قنبل عن ابن كثير بالصلة الصغرى وتخفيف التاء. فإن ضبطت على قراءة البزي عنه، فتوضع علامة الصلة واواً صغيرة، ثم توضع علامة المدّ فوقها؛ دلالة على الصلة الكبرى ست حركات، ثم تشدد التاء وتوضع عليها فتحة.
(٩) من الآية ٣٤ عبس.
(١٠) من الآية ٣٥ عبس.
(١١) من الآية ٣٦ عبس.
(١٢) من الآية ٥٠ النور ويوافق ابن كثير على كسر القاف، وإشباع كسرة الهاء ورش وحمزة من رواية خلف والكسائي وخلف العاشر، ولابن ذكوان وابن جماز الاختلاس والإشباع، ولخلاد وابن وردان الإسكان والإشباع، ولهشام الاختلاس والإسكان والإشباع، وقرأ أبو عمرو وشعبة بكسر القاف وإسكان الهاء، ولحفص إسكان القاف واختلاس كسرة الهاء، ولقالون ويعقوب كسر القاف واختلاس كسرة الهاء. انظر: السبعة ٤٥٧، التذكرة ٢/ ٥٦٩، التيسير ١٦٢، النشر ٢/ ٣٣٢.



فإن ضبط المصحف لابن كثير، ومن تبعه على تمييز ما بين المتصل والمنفصل[١] -وهم قالون بخلاف عنه، وأبو شعيب السوسي[٢] وغيره عن اليزيدي[٣]- أسقط المد[٤] عن الألف، والياء، والواو إذا كانت الهمزة في كلمة أخرى نحو: ﴿عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ﴾[٥]، ﴿وَعَلَىٰ أَبْصَٰرِهِمْ﴾[٦]، و﴿إِلَّآ أَنفُسَهُمْ﴾[٧]، و﴿قَالُوٓا۟ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ۝١٠ أَلَآ إِنَّهُمْ﴾[٨]، ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا۟ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ قَالُوٓا۟ أَنُؤْمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُ أَلَآ إِنَّهُمْ﴾[٩]، و﴿بِهِۦٓ إِلَّآ﴾[١٠]، ﴿وَفِىٓ أَنفُسِكُمْ أَفَلَا﴾[١١]، و﴿قُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ﴾[١٢]، وشبهه.

---

(١) تقديم وتأخير في: ج.

(٢) والدوري عن أبي عمرو بخلاف عنه، وأبو جعفر ويعقوب فهؤلاء يقرؤون بقصر المنفصل، كما تقدم.

(٣) الإمام أبو محمد البصري النحوي المقرئ، جوَّد القرآن على أبي عمرو، وقرأ عليه الدوري والسوسي وله عدة تصانيف، وكان بارعاً في اللغات والآداب، أخذ عن الخليل وغيره، توفي سنة ٢٠٢هـ. انظر: معرفة القراء ١/ ١٥١، غاية النهاية ٢/ ٣٧٥.

(٤) سقطت من ب، ج.

(٥) من الآية ٥ البقرة.

(٦) من الآية ٦ البقرة.

(٧) من الآية ٨ البقرة، وقبلها في ج: «ألا إنهم هم السفهاء».

(٨) من الآية ١٠، ١١ البقرة.

(٩) من الآية ١٢ البقرة.

(١٠) من الآية ٢٥ البقرة.

(١١) من الآية ٢١ الذاريات.

(١٢) من الآية ٦ التحريم.



فصل

فإن انفتح ما قبل الياء، والواو، وأتت الهمزة بعدهما[1] من نفس الكلمة خاصة[2]، دون أن تكون[3] الهمزة في كلمة أخرى[4]، وضبط المصحف لورش من طريق أبي يعقوب[5] المقري عنه عن نافع دون[6] رواية العراقيين[7] والشاميين عن ورش عن نافع، فيجعل على الياء والواو أيضاً مدة[8]، ولم يرو ذلك أحد من القراء الراوين عن نافع غيرُه، حاشاه، وصورة نقط ذلك لورش، من طريق أبي يعقوب خاصة، هكذا: ﴿عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[9]، و﴿شَيْـًٔا﴾[10] حيث ما وقع، وبأي حركة تحرك[11]، وكذا:

(١) في ب، ج: «بعدها».

(٢) المراد مد حرفي اللين.

(٣) بعدها في ج: «أن».

(٤) مراده مدّ اللين المهموز.

(٥) يوسف بن عمرو بن يسار أبو يعقوب المدني ثم المصري المعروف بالأزرق، ثقة محقق ضابط، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن ورش، ولزمه مدة طويلة توفي في حدود ٢٤٠هـ. انظر: معرفة القراء ١/١٨١، غاية النهاية ٢/٤٠٢.

(٦) في ب، ج: «ومن».

(٧) في ب، ج: «العراقية».

(٨) واختلف عن ورش من طريق أبي يعقوب في إشباع المدّ في ذلك وتوسطه، فروى عنه التوسط والإشباع. انظر: النشر ١/٣٤٦.

(٩) من الآية ١٩ البقرة.

(١٠) من الآية ٤٧ البقرة.

(١١) مراده ما كان -أيضاً- مرفوعاً نحو: ﴿شَيْءٌ﴾.



﴿كَهَيْـَٔةِ﴾[1]، و﴿فَلَمَّا اَسْتَيْـَٔسُواْ﴾[2]، ﴿وَلَا تَاْيْـَٔسُواْ﴾[3]، ﴿إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَٔسُ﴾[3]، و﴿حَتَّىٰٓ إِذَا اَسْتَيْـَٔسَ﴾[4]، وكـذا: ﴿مَطَرَ اَلسَّوْءِ﴾[5]، و﴿دَآئِرَةُ اُلسَّوْءِ﴾[6]، و﴿سَوْءَٰتِهِمَا﴾[7]، و﴿سَوْءَٰتِكُمْ﴾[8]، و﴿سَوْءَةَ أَخِيهِ﴾[9]، حـيث وقع، حاشا حرفين مستثنيين[10] من هذا الباب، وهما: ﴿مَوْئِلًا﴾[11]، و﴿اَلْمَوْءُۥدَةُ﴾[12]، بلا خلاف في ترك تمكينهما[13]، فإن وقعت الياء والواو

(١) من الآية ٤٨ آل عمران.

(٢) من الآية ٨٠ يوسف، وسيأتي في باب زيادة الألف.

(٣) من الآية ٨٧ يوسف.

(٤) من الآية ١١٠ يوسف.

(٥) من الآية ٤٠ الفرقان.

(٦) من الآية ٦ الفتح.

(٧) من الآية ١٩ الأعراف وفي أ، ب: «سوء» وسقطت من ج. وما أثبت من: م.

(٨) من الآية ٢٥ الأعراف.

(٩) من الآية ٣٣ المائدة.

(١٠) في ب، ج: «مستثنين».

(١١) من الآية ٥٧ الكهف.

(١٢) من الآية ٨ التكوير.

(١٣) أي: عدم مدهما واختلف عن ورش في واو «سوءات» وما تصرف منها، فمن الرواة عنه من استثناها من اللين، ومنهم من لم يستثنها فأجرى فيها التوسط والإشباع، قال الإمام الشاطبي:

وفي واو «سوءات» خلاف لورشهم وعن كل المؤودة اقصر ومؤئلا

قال ابن الجزري: «وينبغي أن يكون الخلاف هو: المد المتوسط والقصر». النشر ١/ ٣٤٧، وانظر: سراج القارئ ٦٢، الوافي ٨٣. وفي ب: «تمكينها».



في كلمة، والهمزة في كلمة أخرى، فلا خلاف في ترك مدهما، وذلك نحو قـوله: ﴿نَبَأَ ابْنَيْ ءادَمَ﴾[١]، و﴿ذَوَاتَيْ أُكُلٍ﴾[٢]، و﴿خَلَوْا إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ﴾[٣]، وشبهه.

وورش ينقل حركة الهمزة هنا إلى الساكن، فيحركه بحركتها فاعلمه، وبالله التوفيق.

---

(١) من الآية ٢٩ المائدة.

(٢) من الآية ١٦ سبإ.

(٣) من الآية ١٣ البقرة.

باب حروف المد
ومواضع الهمزات منهن

اعلم أن الهمزات تقع مع حروف المد واللين الثلاثة المذكورة في الباب قبل هذا، على ثلاثة أضرب لا غير.

فالضرب الأول: أن يقعن فيهن نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[1]، و﴿مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾[2]، و﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾[3]، و﴿أَلَمْ تَرَوْا﴾[4]، ﴿وَيُسْتَهْزَأُ﴾[5]، و﴿أُنزِلَ﴾[6]، و﴿أُولَٰئِكَ﴾[7]، و﴿أُبْسِلُوا﴾[8]، و﴿أُخْرِجُوا﴾[9]، و﴿أُشْرِبُوا﴾[10]، و﴿يَسْتَهْزِئُ﴾[11]، ﴿وَتُبْرِئُ﴾[12]،

---

(١) الآية ٤ الفاتحة.

(٢) من الآية ٢٢ النمل.

(٣) من الآية ٦ الفاتحة.

(٤) من الآية ١٩ لقمان، وبعدها في ج: «وشبهه».

(٥) من الآية ١٣٩ النساء.

(٦) من الآية ٣ البقرة.

(٧) من الآية ٤ البقرة.

(٨) من الآية ٧٠ الأنعام.

(٩) من الآية ٣٨ الحج.

(١٠) من الآية ٩٢ البقرة، وجرى العمل عند المغاربة أن يضعوا الهمزة المضمومة في وسط الصورة.

(١١) من الآية ١٤ البقرة.

(١٢) من الآية ١١٢ المائدة.



و﴿ يَبْدِئُ ﴾[1]، و﴿مِن شَاطِيِ ﴾[2]، ﴿ وَيُهَيِّئْ ﴾[3]، و﴿ نَبِّئْ ﴾[4]، و﴿ لِكُلِّ امْرِيٍ ﴾[5]، و﴿ يُؤْمِنُونَ ﴾[6]، و﴿ يُؤْفَكُونَ ﴾[7]، و﴿ يَكْلَؤُكُم ﴾[8]، و﴿ يَبْدَؤُا ﴾[9]، و﴿ تَفْتَؤُا ﴾[10]، و﴿ يَنشَؤُا ﴾[11]، و﴿ الْمَلَؤُا ﴾[12]، و﴿ يُنَبَّؤُا ﴾[13]، وشبهه.

والضرب الثاني: أن يقعن بعدهن، وذلك نحو قوله: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ﴾[14]، و﴿ السُّفَهَآءُ ﴾[15]، ﴿وَالسَّمَآءَ بِنَآءً ﴾[16]، و﴿مِنَ السَّمَآءِ مَآءً ﴾[16]،

---

(١) من الآية ١٨ العنكبوت، وفي ب، ج: تقديم وتأخير.

(٢) من الآية ٣٠ القصص.

(٣) من الآية ١٦ الكهف.

(٤) من الآية ٤٩ الحجر.

(٥) من الآية ١١ النور.

(٦) من الآية ٢ البقرة.

(٧) من الآية ٧٧ المائدة.

(٨) من الآية ٤٢ الأنبياء.

(٩) من الآية ٤ يونس.

(١٠) من الآية ٨٥ يوسف.

(١١) من الآية ١٧ الزخرف.

(١٢) من الآية ٢٤ المؤمنون.

(١٣) من الآية ١٣ القيامة.

(١٤) من الآية ٥ البقرة.

(١٥) من الآية ١٢ البقرة.

(١٦) من الآية ٢١ البقرة.

و﴿ مِن شَيْءٍ ﴾(١)، و﴿ يُضِيٓءُ ﴾(٢)، و﴿ بَرِيٓءٌ ﴾(٣)، و﴿ ٱلنَّبِيٓءُ ﴾(٤)، و﴿ مِن سُوٓءِ ﴾(٥)، و﴿ قُرُوٓءٍ ﴾(٦)، و﴿ لَتَنُوٓأُ ﴾(٧)، و﴿ أَن تَبُوٓأَ ﴾(٨)، وشبهه.

والضرب الثالث: أن يقعن قبلهن هكذا نحو قوله: ﴿ ءَآنذَرْتَهُمْ ﴾(٩)، ﴿ ءَامَنَّا ﴾(١٠)، و﴿ ءَامِنُواْ ﴾(١١)، و﴿ ءَامَنَ ﴾(١١)، و﴿ ءَازَرَ ﴾(١٢)، و﴿ ءَآنتُمْ أَعْلَمُ ﴾(١٣)، و﴿ ءَامَنتُم ﴾(١٤)، و﴿ ءَآلِهَتُنَا ﴾(١٥)، و﴿ ٱلنَّبِيٓـِٕينَ ﴾(١٦)،

---

(١) من الآية ٤٤ الإسراء، وسقطت من: ب، ج.

(٢) من الآية ٣٥ النور.

(٣) من الآية ٣ التوبة.

(٤) من الآية ٦٥ الأنفال، على قراءة من همز وهو نافع.

(٥) من الآية ٥٩ النحل.

(٦) من الآية ٢٢٦ البقرة.

(٧) من الآية ٧٦ القصص، وهي من المستثنيات التي ترسم فيها الصورة.

(٨) من الآية ٣١ المائدة، وهي من المستثنيات التي رسمت الهمزة فيها على الصورة. وفي ج: «أن تبوءا».

(٩) من الآية ٥ البقرة، وسيأتي الكلام عليها في باب ذكر الهمزتين.

(١٠) من الآية ١٣ البقرة.

(١١) من الآية ١٢ البقرة.

(١٢) من الآية ٧٥ الأنعام.

(١٣) من الآية ١٣٩ البقرة، وسيأتي في باب ذكر الهمزتين.

(١٤) من الآية ١٢٢ الأعراف، وسيأتي في باب ذكر الهمزتين.

(١٥) من الآية ٥٨ الزخرف، وسيأتي في باب ذكر الهمزتين.

(١٦) من الآية ٦٠ البقرة، وسيأتي في باب ذكر ما اجتمع فيه ياءان.



على قراءة نافع، و﴿ ٱلۡخَاطِـِٔينَ ﴾[1]، و﴿ ٱلۡمُسۡتَهۡزِءِينَ ﴾[2]، و﴿ مُتَّكِـِٔينَ ﴾[3]، [و﴿ يَسۡتَهۡزِءُونَ ﴾[4]، و﴿ أَسَـٰٓـُٔواْ ﴾[5]، و﴿ مُتَّكِـُٔونَ ﴾[6]، و﴿ ٱلۡخَـٰطِـُٔونَ ﴾[7]، و﴿ فَمَالِـُٔونَ ﴾[8]]، و﴿ يُرَآءُونَ ﴾[9]، و﴿ أَنۢبِـُٔونِى ﴾[10]، وشبهه][11].

---

(١) من الآية ٢٩ يوسف.

(٢) من الآية ٩٥ الحجر.

(٣) من الآية ٥٣ الرحمن.

(٤) من الآية ٦ الأنعام.

(٥) من الآية ٩ الروم.

(٦) من الآية ٥٥ يسٓ.

(٧) من الآية ٣٧ الحاقة، وفي جميع النسخ منكرة ولم تقع كذلك في القرآن.

(٨) من الآية ٥٦ الواقعة، وما بين القوسين المعقوفين سقط من ج.

(٩) من الآية ١٤١ النساء.

(١٠) من الآية ٣٠ البقرة.

(١١) وما بين القوسين المعقوفين ألحق على حاشية: ب.



باب امتحان مواضع الهمزات من الكلام

اعلم أن الهمزة يُمْتَحَنُ موضعها من الكلمة بالعين، فحيث ما وجدت العين في لفظك بالكلمة، فهو موضعها بلا خلاف بين النحويين والنُّقَّاط في ذلك[1]، وسواء كانت الهمزة متحركة بالحركات الثلاث، أو منونة، أو ساكنة، أو صور لها[2] صورة، أو لم يصور، فتقول في: ﴿إِيَّاكَ﴾[3]، «عِيَّاك»، و﴿أَنْعَمْتَ﴾[4] «عَنْعمت»، وفي ﴿أُنزِلَ﴾[5] «عُنزِل»، وكذا: ﴿سَأُنزِلُ﴾[6] «سعنزل»، و﴿سَأُرْهِقُهُ﴾[7]، «سَعُرْهقه»، وفي ﴿لَتَنُوٓأُ﴾[8]، «لتنوعُ»، وفي ﴿أَن تَبُوٓأَ﴾[9] «أن تبوعَ»، وفي ﴿وَيُسْتَهْزَأُ﴾[10]،

(١) لأن الهمزة في المصاحف القديمة غير موضوعة ومحلها خال، وأحدث لها من جاء بعد السلف هيئة إما نقطة حمراء للمسهلة، أو نقطة صفراء للمحققة، إلى أن جاء الخليل بن أحمد فأحدث لصورة الهمزة رأس عين مقطوعة. انظر: حلة الأعيان ورقة ١٣٨، كشف الغمام ورقة ٩١، الطراز ١٨٣.

(٢) في ب: «لها ذلك».

(٣) من الآية ٤ الفاتحة.

(٤) من الآية ٦ الفاتحة.

(٥) من الآية ٣ البقرة.

(٦) من الآية ٩٤ الأنعام.

(٧) من الآية ١٧ المدثر.

(٨) من الآية ٧٦ القصص.

(٩) من الآية ٣١ المائدة.

(١٠) من الآية ١٣٩ النساء.



«يستهزِءُ»، فتجد الألف[1] في هذا كله، هي صورة[2] الهمزة، فَتُوقِعُ[3] الهمزة عيناً مقطوعة[4] فيها[5] إن كان شكلاً[6]، وإن كان نقطاً، فنقطه بالصفراء[7] على حسب ما قدمناه في الكتاب الكبير[8].

وتقول في: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾[9] «عَأَنذَرْتَهُمْ»، وفي: ﴿ءَامَنَّا﴾[10] عَامَنَّا، وفي: ﴿ءَامِنُواْ﴾[11] «عَـامِنُوا»، وفـي: ﴿ءَامَنَ﴾[12]، و﴿ءَازَرَ﴾[13]،

(١) في ب، ج: «فنحذف»، وهو تصحيف.

(٢) في ب: «التي هي».

(٣) في ج: «فتقع».

(٤) في ب: «مقطوعاً»، وفي ج: «منقوطاً»، وهو تصحيف.

(٥) وخصت العين بالامتحان؛ لما بينها وبين الهمزة من المناسبة من وجهين، أحدهما: كون الهمزة شديدة، والعين فيها بعض الشدة بخلاف سائر حروف الحلق.
والثاني: أنهما معاً من حروف الحلق، فاشتركا في الصفة والمخرج.
فهذه المناسبة أوجبت لها أمرين: أحدهما: يرجع إلى اللفظ، وهو امتحان موضعها بالعين دون غيرها، والثاني: يرجع إلى الخط، وهو تصويرها بصورة العين دون غيرها. انظر: حلة الأعيان ١٣٨، الرعاية ١١٦، النشر ١ / ٢٠٢، المحكم ١٤٧، الطراز ١٨٥–١٨٦.

(٦) إن كان ضبط المصحف بشكل الخليل.

(٧) للهمزة المحققة، وبالحمراء إن كانت مسهلة.

(٨) انظر التعريف به في مقدمة تحقيق «مختصر التبيين».

(٩) من الآية ٥ البقرة.

(١٠) من الآية ١٣ البقرة.

(١١) من الآية ١٣ البقرة.

(١٢) من الآية ١٢ البقرة.

(١٣) من الآية ٧٥ الأنعام.

و﴿ ءَأَنتُمۡ ﴾[1]، و﴿ ءَأَٰلِهَتُنَا ﴾[2] «عَـامَن»، و«عَـازَرَ»، و«عَـانتُمْ»[3]، و«عَالِهَتُنا»، فتجد العين في ذلك[4] كله قبل الألف، فَتُوقِعُ[5] الهمزة قبلها على الصفة المذكورة[6] من الاختلاف المذكور.

وتقول في: ﴿ سَوَآءٌ ﴾[7]، و﴿ ٱلسُّفَهَآءُ ﴾[8]، ﴿ وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً ﴾[9]، سَواعٌ، و«السُّفَهاعُ»، و«السَّماعَ بناعاً»، ومن السَّماعِ مَاعاً»[10]، فتجد العين بعد الألف فتوقع[11] الهمزة بعد الألف مكان العين نقطة بالصفراء إن كان نقطاً، أو عيناً مقطوعة إن كان شكلاً على حسب ما قدمناه، وتعربها بالحمراء نقطة[12] فوقها إن كان نقطاً، وكانت[13] مفتوحة، أو أمامها إن

(١) من الآية ١٣٩ البقرة.

(٢) من الآية ٥٨ الزخرف.

(٣) سقطت من: «أ»، وما أثبت من: ب، ج، م.

(٤) في ب: «في هذا».

(٥) في ب: «فتقع».

(٦) في ب: «المذكور».

(٧) من الآية ٥ البقرة.

(٨) من الآية ١٢ البقرة.

(٩) من الآية ٢١ البقرة.

(١٠) هذا يقتضي أن مثالاً ساقطاً، هو قوله تعالى: ﴿ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً ﴾.

(١١) في ج: «فتقع».

(١٢) وهي الفتحة على مذهب الخليل.

(١٣) في ب، ج: «أو كانت».

كانت مضمومة، أو تحتها إن كانت مكسورة، وتتبعها[1] بنقطة إن كانت منونة، على ما مضى قبل.

وتقول في: ﴿يَسْتَهْزِئُ﴾[2] «يستهزعُ»، وفي: ﴿يُبْدِئُ﴾[3]، ﴿تُبْرِئُ﴾[4]، و﴿مِن شَاطِئِ﴾[5]، ﴿وَيُهَيِّئْ﴾[6]، و﴿نَبِّئْ﴾[7]، و﴿لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُم﴾[8] «يُبْدِعُ»، و«تُبْرِعُ»، و«مِنْ شاطِعِ»، و«يُهَيِّعْ»، و«نَبِّعْ»، و«امْرِعِ»، فتجد الهمزة هي العين كما قدَّمنا.

وتقول في: ﴿يُضِيٓءُ﴾[9]، و﴿مِّن نَّبِيٓءٍ﴾[10]، و﴿ٱلْمُسِيٓءُ﴾[11]، «يُضِيعُ»، و«من نَبِيعٍ»، و«المُسِيعُ»، فتجد العين بعد الياء، فَتُوقِعُ الهمزة في موضعها على ما تقدم آنفاً.

وتقول في: ﴿ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾[12]، و﴿خَٰطِـِٔينَ﴾[13]، و﴿مُتَّكِـِٔينَ﴾[14]،

---

(١) في ج: «تشفعها»، وهي صحيحة.
(٢) من الآية ١٤ البقرة.
(٣) من الآية ١٣ البروج.
(٤) من الآية ١١٢ المائدة.
(٥) من الآية ٣٠ القصص.
(٦) من الآية ١٦ الكهف.
(٧) من الآية ٤٩ الحجر.
(٨) من الآية ١١ النور.
(٩) من الآية ٣٥ النور.
(١٠) من الآية ١٤٦ آل عمران.
(١١) من الآية ٥٨ غافر.
(١٢) من الآية ٦٠ البقرة، وستأتي في باب ذكر حذف إحدى الياءين.
(١٣) من الآية ٩٧ يوسف.
(١٤) من الآية ٥٣ الرحمن، فتقول فيها: «مُتَّكِعين».

و﴿ ٱلْمُسْتَهْزِءِينَ ﴾[١]، «النَّبيعينَ» و«خاطِعينَ»، فتجد العين في ذلك كله قبل الياء، فَتُوقِعُ[٢] الهمزة في موضع العين على حسب ما قدّمنا آنفاً.

وتقــول في: ﴿ يُؤْمِنُونَ ﴾[٣]، و﴿ يُؤْفَكُونَ ﴾[٤]، و﴿ يَكْلَؤُكُم ﴾[٥]، و﴿ تَفْتَؤُاْ ﴾[٦]، و﴿ يُنَشَّؤُاْ ﴾[٧]، و﴿ ٱلْمَلَؤُاْ ﴾[٨]، و﴿ يَعْبَؤُاْ ﴾[٩]، «يُعْمِنون»، و«يُعْفَكون»، و«يَكْلَعُكُم»، و«تَفْتَعُ»، و«يَنْشَعُ»، و«المَلَعُ»، و«يَعْبَعُ»، فتجد العين في هؤلاء الكلمات هي الواو، فَتُوقِعُ الهمزة فيها[١٠] على حسب ما قدَّمنا.

---

(١) من الآية ٩٥ الحجر، فتقول فيها: «المُسْتَهْزِعِين».

(٢) في ب: «فتقع».

(٣) من الآية ٢ البقرة.

(٤) من الآية ٧٧ المائدة.

(٥) من الآية ٤٢ الأنبياء.

(٦) من الآية ٨٥ يوسف.

(٧) من الآية ١٧ الزخرف.

(٨) من الآية ٢٤ المؤمنون.

(٩) من الآية ٧٧ الفرقان.

(١٠) ظاهره أنها متصلة بصورتها، وذكر الداني الاتصال بالصورة والانفصال عنها، والمختار عنده الاتصال، وحجتهم أن الهمزة مع صورتها كالشيء الواحد، ورجحه الرجراجي والمارغني، ومنهم من يجعل الهمزة منفصلة عن صورتها؛ لأنها حرف مستقل، وقد تستغني عن الصورة، فيجب فصلها عنها، ويجوز وصلها وفصلها إن كانت صورتها ألفاً؛ للملابسة التي بينها وبين الألف. انظر: حلة الأعيان ١٣٥، المحكم ١١٩، دليل الحيران ٣٦٢، الطراز ١٨١.



باب أحكام تليين الهمزة

ذكر نقط الهمزة المفردة الملينة[1]: اعلم أن الهمزة المفردة الملينة التي تقع حشواً في الكلمة، ويختلف القراء في تحقيقها وتليينها، ترد على ثلاثة أضرب:

فالأول: منها[2] أن تتحرك وما قبلها بالفتح، وذلك نحو قوله: ﴿ هَأنتُمْ ﴾[3]، و﴿ أَرَأيْتَ ﴾[4]، و﴿ أَرَأيْتُمْ ﴾[5]، و﴿ أفَرَأيْتَ ﴾[6]،

---

(١) ألحقت فوق السطر في: ب.

(٢) في ج: «منهما»، وهو تصحيف.

(٣) الوارد في أربعة مواضع في الآية ٦٥، ١١٩ آل عمران، وفي الآية ١٠٨ النساء، وفي الآية ٣٩ القتال، قرأها قالون وأبو عمرو وأبو جعفر بإثبات ألف بعد الهاء، وهمزة مسهلة بين بين، وقرأها ورش من طريق الأصبهاني بهمزة مسهلة مع إثبات الألف وحذفها، ومن طريق الأزرق بهمزة مسهلة مع إثبات الألف وحذفها، وله إبدال الهمزة ألفاً محضة مع المد المشبع، وقرأها قنبل بتحقيق الهمزة مع إثبات الألف وحذفها، وقرأ الباقون بتحقيق الهمزة مع إثبات الألف، وكل يمد حسب مذهبه. انظر: السبعة ٢٠٧، التذكرة ٢/٣٥٥، النشر ١/٤٠٠.

(٤) من الآية ٦٢ الكهف.

(٥) من الآية ٤٧ الأنعام، وسقطت من «أ»، وما أثبت من: ب، ج، م.

(٦) من الآية ٧٨ مريم، وسقطت من «أ»، وما أثبت من: ب، ج، م.

و﴿ أَفَرَأَيْتُم ﴾[١]، سهلهن نافع[٢]، فتجعل على الألف نقطة بالحمراء؛ علامة التليين.

والضرب الثاني: أن تتحرك بالفتح، وما قبلها بالكسر، وذلك في قوله[٣]: ﴿ لِئَلَّا ﴾ في البقرة[٤]، والنساء[٥]، والحديد[٦]، و﴿ لِأَهَبَ ﴾ في مريم[٧]، تجعل عليها علامة التليين، وصورة ذلك هكذا: ﴿ لِأَهَبَ ﴾[٨].

---

(١) من الآية ٧٥ الشعراء، وقرأهن نافع وأبو جعفر بتسهيل الهمزة الثانية، ولورش إبدالها مع الإشباع، وقرأ الكسائي بحذف الهمزة، والباقون بإثباتها محققة. انظر: السبعة ٢٥٧، التذكرة ٢/٣٩٨، النشر ٢/٣٩٧.

(٢) على التفصيل الذي تقدم.

(٣) في ب، ج: «نحو قوله».

(٤) من الآية ١٤٩ فيها.

(٥) من الآية ١٦٤ فيها.

(٦) من الآية ٢٨ فيها، فتجعل على الياء نقطة حمراء؛ علامة على إبدال الهمزة ياء خالصة مفتوحة لورش في الحالين، وكذا حمزة إن وقف، وله التحقيق والباقون بالتحقيق في الحالين. انظر: النشر ١/٣٩٧، التذكرة ٢/٣٢٥.

(٧) من الآية ١٨ فيها، وقرأها البصريان وورش وقالون بخلف عنه بياء مفتوحة بعد اللام، والباقون بهمزة مفتوحة في مكان الياء، وهو الوجه الثاني لقالون. انظر: السبعة ٤٠٨، التذكرة ٢/٥٢٤، النشر ٢/٣١٧.

(٨) وجرى العمل برسم ياء مردودة في موضع الهمزة المبدلة؛ ليوافق الخط اللفظ في التلاوة، وهو مذهب الشيخ: اللبيبِ، المستحسنُ. انظر: الطراز ١٦٤، الدرة الصقيلة ٤٤، الدرة الجلية ١٧، فتح المنان ١٠١، حلة الأعيان ١٢٠.



والضرب الثالث: أن تتحرك بالفتح، وما قبلها بالضم، وذلك في مواضع جمة[1]، نحو: ﴿ فَلْيُؤَدِّ ﴾[2]، و﴿ يُؤَدِّهِۦٓ ﴾[3]، و﴿ مُؤَذِّنٌ ﴾[4]، و﴿ مُّؤَجَّلًا ﴾[5]، ﴿ وَالْمُؤَلَّفَةِ ﴾[6]، و﴿ لَا تُؤَاخِذْنَآ ﴾[7] وشبهه، فتجعل عليها أيضاً[8] نقطة بالحمراء؛ علامة التليين[9]، وصورة ذلك هكذا: ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ ﴾[10]، ﴿ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُۥ ﴾[11]، ﴿ وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ ﴾، و﴿ مُّؤَجَّلًا ﴾، و﴿ مُؤَذِّنٌ ﴾، و﴿ يُؤَدِّهِۦٓ ﴾، و﴿ لَا يُؤَدِّهِۦٓ ﴾، وتجعل مكانها لسائر القراء نقطة بالصفراء وحركتها عليها بالحمراء.

---

(١) في ج: «جملة»، وهو تصحيف.

(٢) من الآية ٢٨٢ البقرة.

(٣) من الآية ٧٤ آل عمران.

(٤) من الآية ٤٣ الأعراف.

(٥) من الآية ١٤٥ آل عمران.

(٦) من الآية ٦٠ التوبة.

(٧) من الآية ٢٨٥ البقرة.

(٨) ألحقت على حاشية: ب.

(٩) وهو هنا إبدال الهمزة واواً خالصة مفتوحة لورش وأبي جعفر. انظر: التذكرة ١/١٨١، النشر ١/٣٩٥.

(١٠) من الآية ٢٢٣ البقرة.

(١١) من الآية ٤٢ النور.

فأما قوله عز وجل: ﴿وَالِئِ﴾ حيث وقع[1] على مذهب ورش[2]، ففي نقط الياء التي هي خلف من الهمزة وجهان:

أحدهما: أن تجعل النقطة بالحمراء تحتها، وفوقها دارة علامة لتخفيفها، ودلالة على أنها همزة ملينة، وصورة ذلك هكذا: ﴿الَّٰٓئِ﴾.

والوجه الثاني: أن تُعَرَّى الياء من النقط؛ إذ كسرها غير خالص، وتجعل الدارة عليها وحدها، وصورة ذلك هكذا: ﴿الَّٰٓى﴾[3].

---

(١) من الآية ٤ الأحزاب، والآية ٢ المجادلة، والآية ٤ الطلاق.

(٢) قرأها ورش وأبو جعفر بهمزة مكسورة مسهلة مع المد والقصر من غير ياء بعدها وصلاً، ولهما في الوقف تسهيل الهمزة بالروم مع المد والقصر، وإبدالها ياء ساكنة مع الإشباع، وقرأ قالون وقنبل ويعقوب بهمزة مكسورة محققة من غير ياء بعدها وصلاً ووقفاً، وقرأ البزي وأبو عمرو وصلاً بهمزة مكسورة مسهلة مع المد والقصر من غير ياء بعدها، ولهما أيضاً إبدال الهمزة ياء ساكنة مع الإشباع، ولهما في الوقف تسهيل الهمزة بالروم مع المد والقصر وإبدالها ياء ساكنة مع الإشباع، وقرأ ابن عامر والكوفيون بهمزة مكسورة بعدها ياء ساكنة وصلاً ووقفاً، ولحمزة وقفاً التسهيل مع المد والقصر. انظر: السبعة ٥١٨، التذكرة ٢ / ٦١٥، النشر ١ / ٤٠٤.

(٣) ذكر أبو عمرو الوجهين ولم يرجح شيئاً، إلا أنه قدم الوجه الأول وبه جرى العمل. انظر: المحكم ٩١. وجاء بعدها في نسخة م: «قال أبو داود: وتعرية الياء من ضبط الوجهين المذكورين عندي أولى وهو الذي أختار، وبه أنقط؛ إذ لا غنى لقارئ هذا الحرف من مشافهة العالم فيه، إذ لا يقدر على اللفظ به من الكتاب».



ذكر نقط[1] الهمزتين اللتين في كلمة واحدة

اعلم وفقنا الله وإياك أن الهمزتين تلتقيان في كلمة واحدة على ثلاثة أضرب :

فالضرب الأول : أن تتحركا معاً بالفتح، وذلك نحو قوله عز وجل : ﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾[2]، ﴿ ءَأَسْجُدُ ﴾[3]، و﴿ ءَأَلِدُ ﴾[4]، و﴿ ءَأَمِنتُم ﴾[5].

والضرب الثاني : أن تتحرك الأولى[6] بالفتح، والثانية بالكسر، وذلك[7] نحو قوله : ﴿ أَءِذَا ﴾[8]، و﴿ أَءِلَٰهٌ ﴾[9] وشبهه.

والضرب الثالث : أن تتحرك الأولى[10] بالفتح، والثانية بالضم، وذلك في قوله عز وجل : ﴿ أَؤُنَبِّئُكُم ﴾[11]، و﴿ أَؤُنزِلَ ﴾[12]، و﴿ أَؤُلْقِيَ ﴾[13]، وفي

---

(١) سقطت من : ب.

(٢) من الآية ٥ البقرة.

(٣) من الآية ٦١ الإسراء.

(٤) من الآية ٧١ هود.

(٥) من الآية ١٦ الملك.

(٦) في ب : «يتحرك الأول».

(٧) سقطت من : ب.

(٨) من الآية ٥ الرعد.

(٩) من الآية ٦٢ النمل.

(١٠) في ب : «يتحرك الأول».

(١١) من الآية ١٥ آل عمران.

(١٢) من الآية ٧ سورة صٓ.

(١٣) من الآية ٢٥ القمر.



قراءة نافع[1] خاصة: ﴿أَاشْهِدُواْ﴾[2].

فأما الهمزة الأولى[3] في هذه الأضرب الثلاثة: فلا خلاف بين الجماعة في تحقيقها لكونها مبتدأة، وتعذر تليينها؛ من حيث كان التليين يقربها من الساكن، والابتداء بالساكن ممتنع، فإن وصلت هذه الهمزة المبتدأة المذكورة[4] بساكن جامد[5] قبلها، فنافع من رواية ورش خاصة عنه يلقي حركتها على ذلك الساكن ويسقطها من اللفظ تخفيفاً، وكيفية نَقْطها: أن تجعل حركة[6] الحرف نقطة بالحمراء عليه، وتجعل موضع الهمزة جرّة بالحمراء؛ علامة لسقوطها من اللفظ، ونقل حركتها إلى الساكن، فإن كان قبلها حرف منون جعلت حركتها مكان التنوين؛ لذهاب التنوين من اللفظ، وصورة ذلك هكذا: ﴿رَّحِيمٌ ۝ ءَاَشْفَقْتُمْ﴾[7]، ﴿اخْتِلَٰقٌ ۝ أَءُنزِلَ﴾[8]، ﴿عَجِيبٌ ۝ أَءِذَا﴾[9] وشبهه، وكذا: ﴿قُلَ ـ أَنتُمْ﴾[10]، ﴿قُلَ أَوُنَبِّئُكُم﴾[11].

---

(١) ويوافقه أبو جعفر بهمزتين الأولى مفتوحة محققة والثانية مضمومة مسهلة مع إسكان الشين، وأدخل ألفاً بين الهمزتين أبو جعفر وقالون بخلف عنه، والباقون بهمزة مفتوحة مخففة مع فتح الشين. انظر: البدور ٢٨٧، المهذب ٢/٢١٧.

(٢) من الآية ١٨ الزخرف.

(٣) سقطت من: ب.

(٤) في ب: «المكسورة»، وهو تصحيف.

(٥) الساكن الجامد هو الساكن الذي ليس بحرف لين، فالنون في قوله: «من» ساكن جامد، والألف في قوله: «ما» ساكن لين.

(٦) في ج: «نقطة».

(٧) من الآية ١٢، ١٣ المجادلة.

(٨) من الآية ٦، ٧ سورة صٓ.

(٩) من الآية ٢، ٣ سورة قٓ.

(١٠) من الآية ١٣٩ البقرة.

(١١) من الآية ١٥ آل عمران. وسيأتي ذكر ما فيهن من قراءات.



وأما الهمزة الثانية من الهمزتين المذكورتين في الأضرب الثلاثة فاختلفوا في تحقيقها على الأصل، وفي تليينها، وفي إدخال ألف فاصلة[1] بينهما في حال التحقيق والتخفيف معاً، مع إجماع كتاب[2] المصاحف من الصحابة -رضي الله عنهم- على كتاب ذلك كله، بألف واحدة صورة عن إحدى الهمزتين؛ كراهة الجمع بين صورتين متفقتين، واكتفاء بالواحدة منهما، إلا في مواضع مخصوصة شذت عن الأصل في المختلفتين [بالفتح والكسر[3]، وموضع واحد في المختلفتين][4] أيضاً بالفتح والضم[5]، مما قد[6] ذكرنا سالفاً في الهجاء[7].

واختلف علماء العربية في أيهما هي المحذوفة، فقال الكسائي: المحذوفة من الهمزتين، هي همزة الاستفهام؛ من حيث كانت حرفاً زائداً داخلاً[8] على الكلمة، والثابتة[9] همزة الأصل أو القطع[10] من حيث كانت لازمة

---

(١) في أ، ب، ج: «صلة»، وما أثبت من: م.

(٢) في ج: «كتب».

(٣) وهي: ﴿أَئِنَّكُمْ﴾ وبابه، وسيأتي ذكرها في بابها.

(٤) ما بين القوسين المعقوفين سقط من أ، وما أثبت من: ب، ج، م.

(٥) وهو المتقدم في الآية ١٥ آل عمران، وسيأتي ذكره.

(٦) سقطت من: ب.

(٧) المراد به كتابه: «مختصر التبيين لهجاء التنزيل» في الآية ٢٠ من سورة الأنعام.

(٨) في ج: «إذا ادخلا»، وهو تصحيف.

(٩) في جميع النسخ: «والثانية» والصواب ما أثبت، أي المرسومة.

(١٠) في أ، ج: «والقطع» والصواب ما أثبت من: ب، م.



للكلمة، وعلى هذا القول عامة أصحاب المصاحف، وقال الفراء وأحمد بن يحيى ثعلب وأبو الحسن بن كيسان: المحذوفة منهما همزة الأصل أو القطع[1]، والمرسومة همزة الاستفهام، وذلك لوجهين:

أحدهما: أن همزة الاستفهام مبتدأة، والمبتدأة لا تحذف صورتها في نحو: ﴿أَمَرَ﴾[2]، و﴿إِمْرًا﴾[3]، و﴿أُنزِلَ﴾[4]، وشبهه بإجماع، وذلك من حيث لم يجز تخفيفها في تلك الحال، لا بحذف ولا بتسهيل[5]، لعدم ما ينوب عنها هناك.

والثاني: أنها داخلة لمعنى، وهو الاستخبار، فوجب رسمها، وإثبات صورتها؛ ليتأدى بذلك المعنى الذي دخلت له، واجتلبت لأجله، وكذلك العلة في همزة الاستفهام أيضاً، إذا دخلت على ألف الوصل مثل: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ وشبهه، والوجهان في ذلك صحيحان[6].

---

(١) في أ، ج: «والقطع» والصواب ما أثبت من: ب، م.

(٢) من الآية ١١٣ النساء.

(٣) من الآية ٧٠ الكهف.

(٤) من الآية ٣ البقرة.

(٥) إلا بالنقل لورش عند توافر شروطه كما تقدم، أو بالبدل على مذهب قنبل في قوله عز وجل: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ ءَامَنتُم﴾ في الأعراف وقوله: ﴿ٱلنُّشُورُ ۝١٥ ءَامِنتُم﴾ في الملك في حالة الوصل. انظر: كشف الغمام ورقة ٩٥.

(٦) واختار جماعة من المتأخرين الجمع بين القولين بين مذهب الكسائي ومذهب الفراء، فاختاروا في المتفقتين إثبات الصورة للثانية دون الأولى، واختاروا في المختلفين إثبات الصورة للأولى دون الثانية، فالعمل بالمذهبين أولى من طرح أحدهما، وبه جرى العمل. انظر: حلة الأعيان ١٤١.



وكيفية نقط الضرب الأول على مذهب الكسائي المتقدم ذكره آنفاً[1] على قراءة ورش، وابن كثير[2] أن تجعل قبل الألف السوداء نقطة بالصفراء[3] وحركتها عليها نقطة بالحمراء[4]، ثم تجعل على الألف المصورة نقطة بالحمراء فقط؛ دلالة على أن الهمزة الأولى محققة، قد حذفت صورتها؛ لئلا تجتمع ألفان، وأن الثانية ملينة، قد ضُعِّف الصوت بها، ولم يتم، وصورة[5] ذلك هكذا: ﴿ءأنتم أعلم﴾[6]، ﴿ءأقررتم﴾[7]، ﴿ءأنت﴾[8]، ﴿يويلتى ءألد﴾[9]، ﴿ءأنذرتهم﴾[10]،

(١) في ب، ج: «أيضاً».

(٢) ويوافقهما رويس عن يعقوب بتسهيل الهمزة الثانية مع عدم الإدخال، وللأزرق إبدال الهمزة الثانية حرف مد محضاً، ويلزم الإشباع إن سكن ما بعده. وقرأ قالون وأبو عمرو وأبو جعفر بتسهيل الهمزة الثانية مع الإدخال، ولهشام ثلاثة أوجه: تسهيل الهمزة الثانية مع الإدخال، وتحقيقها مع الإدخال وتحقيقها مع عدم الإدخال، وقرأ الباقون بالتحقيق مع عدم الإدخال. انظر: السبعة ١٣٦، التذكرة ١٥٢، التيسير ٣١، النشر ١/ ٣٦٢.

(٣) أو رأس عين مقطوعة على مذهب الخليل.

(٤) وهي علامة الفتحة ألف صغيرة مبطوحة على مذهب الخليل.

(٥) في ج: «صورة».

(٦) من الآية ١٣٩ البقرة، تقديم وتأخير في ب.

(٧) من الآية ٨٠ آل عمران.

(٨) من الآية ١١٨ المائدة.

(٩) من الآية ٧١ هود.

(١٠) من الآية ٥ البقرة.



﴿ ءَاسْجُدُ ﴾[1]، ﴿ ءَأَمِنتُم ﴾[2]، وشبهه.

وعلى قراءة قالون وهشام، وأبي عمرو[3] تزيد بينهما ألفاً، وصورة ذلك هكذا: ﴿ ءَاأَمِنتُم ﴾[4]، ﴿ ءَاأَنذَرْتَهُمْ ﴾، ﴿ ءَاأَنتُمْ ﴾، ﴿ ءَاأَقْرَرْتُمْ ﴾، ﴿ ءَاأَنتَ ﴾[5]، ﴿ ءَاأَلِدُ ﴾، ﴿ ءَاأَسْجُدُ ﴾ وشبهه.

وكيفية نقطه على قول الفراء وثعلب وابن كيسان لورش، وابن كثير: أن تجعل النقطة بالصفراء على الألف المصورة، وحركتها عليها، ثم تجعل ألفاً بالحمراء بعدها، وتجعل عليها علامة التليين، وإن شئت أن تجعل النقطة وحدها دون الألف[6] الحمراء، وصورة ذلك على الوجه الأول[7]، هكذا: ﴿ أَأَنذَرْتَهُمْ ﴾، ﴿ أَأَنتُمْ ﴾[8]، وشبهه.

[وعلى الوجه الثاني: ﴿ أَأَنذَرْتَهُمْ ﴾، ﴿ أَأَنتُمْ أَعْلَمُ ﴾، وشبهه][9].

---

(١) من الآية ٦١ الإسراء.

(٢) من الآية ١٦ الملك، وفيه تقديم وتأخير في ج، وسقطت من: ب. ولقنبل هنا حالة الوصل إبدال الهمزة الأولى واواً، وله تحقيق الثانية، وتسهيلها بدون إدخال. انظر: السبعة ٦٤٤، التذكرة ٢/٧٢٥، التيسير ٢١٢.

(٣) ومن وافقه على التفصيل الذي تقدم كأبي جعفر وهشام بخلفه.

(٤) تقديم وتأخير في: ب، وسقطت من ج.

(٥) سقطت من أ، وما أثبت من ب، ج، م.

(٦) في ج: «ألف».

(٧) سقطت من: ب، ج.

(٨) ألحقت على حاشية: أ.

(٩) ما بين القوسين المعقوفين سقط من: ب.



ولقالون هكذا: ﴿أَأَنتُمْ﴾، ﴿أَأَنذَرْتَهُمْ﴾[1]، ﴿أَأَقْرَرْتُمْ﴾، وعلى الوجه الثاني هكذا: ﴿أَءَنذَرْتَهُمْ﴾، ﴿أَءَنتُمْ﴾، ﴿أَءَقْرَرْتُمْ﴾، ﴿أَءَنتَ﴾[2]، ﴿أَءَلِدُ﴾، ﴿أَءَسْجُدُ﴾[3]، وشبهه.

---

(١) تقديم وتأخير في ب، ج.

(٢) سقطت من: ج.

(٣) سقطت من: ج.

فصل

وقد جاء في كتاب الله عز وجل أربعة مواضع تدخل فيه همزة الاستفهام على همزتين: **الأولى**: همزة القطع، **والثانية**: همزة الأصل، وقع ذلك في أربع[1] سور بلفظين[2]، وهي: ﴿ ءَأَامَنتُم ﴾ في الأعراف[3]، وطه[4]، والشعراء[5]، و﴿ ءَأَالِهَتُنَا ﴾ في الزخرف[6] لا غير، وكتب بألف واحدة؛

(١) في أ، ج: «أربعة»، وما أثبت من: ب.

(٢) في ب: «بلفظتين».

(٣) من الآية ١٢٢ قرأ قالون والأزرق عن ورش والبزي وأبو عمرو وابن ذكوان وأبو جعفر وهشام بخلفه بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية، وقرأ الأصبهاني عن ورش وحفص ورويس بإسقاط الأولى وتحقيق الثانية، وقرأ قنبل في الوصل بإبدال الأولى واواً خالصة، وله الخلاف في الثانية بالتسهيل والتحقيق، وقرأ شعبة والأخوان وروح وخلف العاشر وهشام في وجهه الثاني بهمزتين محققتين. والقراء جميعاً أبدلوا الهمزة الثالثة ألفاً. انظر: السبعة ٢٩١، التذكرة ٢ / ٤٢٣، التيسير ١١٢، النشر ١ / ٣٦٨.

(٤) من الآية ٧٠ فيها.

(٥) من الآية ٤٨ فيها، وقرأهما قالون والأزرق عن ورش وابن كثير وأبو عمرو وابن ذكوان، وأبو جعفر، وهشام بخلف عنه بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية، وقرأ الأصبهاني عن ورش وحفص ورويس وقنبل في وجهه الثاني في طه فقط بإسقاط الأولى وتحقيق الثانية، وقرأ شعبة والأخوان وروح وخلف العاشر وهشام في وجهه الثاني بهمزتين محققتين. انظر: المصادر المتقدمة.

(٦) من الآية ٥٨ فيها، وسهل الهمزة الثانية نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وأبو جعفر ورويس، وحققها الباقون. انظر: السبعة ٥٨٥، التذكرة ٢ / ٦٦٦، النشر ٢ / ٣٦٨.



لئلا يجتمع ثلاث ألفات، وتحتمل تلك(١) الألف المرسومة ثلاثة أوجه:

الأول(٢): أن تكون همزة الاستفهام من حيث كانت داخلة لمعنى، لابد من تأديته.

والثاني(٣): أن تكون همزة القطع من حيث كانت من نفس الكلمة.

والثالث(٤): أن تكون همزة الأصل [المبدلة ألفاً، والقراء كلهم، أبدلوا هنا همزة الأصل](٥) ألفاً من حيث كانت ساكنة، ولم يَفْصِل بين همزة الاستفهام، وبين همزة القطع بألف مَنْ حقق الهمزتين منهم، ومن سهل إِحداهما؛ كراهية لتوالي أربع ألفات في ذلك(٦).

فإِن نقط على مذهب نافع، والعربيين(٧) والبزّي(٨) على مذهب الكسائي المتقدم ذكره، في أن همزة الاستفهام هي(٩) المحذوفة صورتها،

---

(١) في ج: «ثلاث الألفات»، وهو تصحيف.

(٢) سقط من أ وما أثبت من: ب، ج، م.

(٣) سقط من أ، ب، ج، وما أثبت من: م.

(٤) سقط من أ، ب، ج، وما أثبت من: م.

(٥) ما بين القوسين المعقوفين ألحق في حاشية: ب.

(٦) قال الشاطبي:

وطه وفي الأعراف والشعرا بها ءآمنتم للكل ثالثاً ابدِلا

ثم قال:

ولا مدّ بين الهمزتين هنا ولا بحيث ثلاث يتفقن تنزلا

انظر: سراج القارئ ٦٥.

(٧) أي: ابن عامر وأبي عمرو.

(٨) على التفصيل الذي تقدم.

(٩) سقطت من: ب، ج.



وأن الألف السوداء هي همزة القطع، جعلت همزة الاستفهام نقطة بالصفراء[١]، وحركتها عليها نقطة بالحمراء[٢]، قبل الألف السوداء، وجعلت نقطة بالحمراء على ألف القطع[٣]، وكَتَبْتَ[٤] بعدها ألفاً بالحمراء؛ لتدل على فاء الفعل بذلك، وصورة ضبط[٥] ذلك هكذا: ﴿ءَاْمَنتُم﴾[٦]، ﴿ءَاْلِهَتُنَا﴾.

وضبط ذلك أيضاً على مذهب من جعل المصورة[٧] هي همزة الأصل المبدلة ألفاً، وأن المحذوفة هي همزة[٨] الاستفهام، وهمزة القطع: أن تجعل الهمزة نقطة بالصفراء[٩]، وحركتها عليها قبل تلك الألف المصورة في السطر، وترسم بعدها ألفاً بالحمراء، صورة لهمزة القطع الملينة[١٠]، وتجعل عليها نقطة بالحمراء؛ دلالة على تليينها، وتكون هذه الألف الحمراء بين

(١) ورأس عين مقطوعة على مذهب الخليل كما هو الحال في وقتنا.

(٢) علامة الفتحة ألف صغيرة مبطوحة على مذهب الخليل.

(٣) وهي علامة الهمزة المسهلة.

(٤) في ب، ج: «و، كتب».

(٥) سقطت من: ب، ج.

(٦) سقطت من: ج.

(٧) في ج: «الصورة»، وهو تصحيف.

(٨) في ب: «ألف».

(٩) رأس عين مقطوعة على مذهب الخليل كما هو الحال في مصاحف زماننا.

(١٠) في ج: «المبدلة».



الهمزة والألف السوداء، وصورة ذلك هكذا: ﴿ءَأَامَنتُم﴾، ﴿ءَأَالِهَتُنَا﴾[١]. وإن شاء الناقط أيضاً[٢] لم يرسم هذه الألف الحمراء، وجعل مكانها[٣] النقطة التي كانت آنفاً على[٤] رأسها بالحمراء، وصورة ذلك أيضاً[٥] هكذا: ﴿ءَ٠امَنتُم﴾، ﴿ءَ٠الِهَتُنَا﴾.

وإذا نقط[٦] ذلك[٧] على مذهب يحيى بن زياد الفراء، وثعلب، وابن كيسان مِنْ جعلهم المرسومة همزة الاستفهام لا غير، جعلت الهمزة بالصفراء وحركتها بالحمراء على الألف السوداء، ثم تفعل بهمزة القطع، والأصل مثل ما تقدم سواء: وذلك أن تجعل نقطة بالحمراء بعد الألف السوداء، علامة لهمزة القطع الملينة، وترسم بعدها ألفاً[٨] بالحمراء؛ لتدل بذلك على أن بعد[٩] الهمزة الثانية همزة مسهلة، أو ساكنة، هي بدل من همزة فاء الفعل الساكنة، وصورة ذلك هكذا: ﴿أَ٠امَنتُم﴾، ﴿أَ٠الِهَتُنَا﴾،

---

(١) تقديم وتأخير في: ج.

(٢) سقطت من: ب، ج.

(٣) في ب: «مكان».

(٤) سقطت من: ج.

(٥) سقطت من: ج.

(٦) في ج: «نقطت».

(٧) سقطت من: ب، ج.

(٨) بعدها في ب: «بعدها» فتكررت.

(٩) ألحقت على حاشية ب.

والوجه الأول أختار، وبه أرسم[1]، ولا أمنع من الوجوه الباقية؛ لما قدمناه من العلة في الكتاب الكبير.

وكذا[2] يضبط[3] على قراءة من حقق الهمزتين معاً على الوجوه[4] المذكورة[5] مع تحقيقها، وصورة ذلك لمن حقق هكذا [على الوجه الأول][6]: ﴿أَءَامَنتُمْ﴾، ﴿أَءَالِهَتُنَا﴾، وعلى الثاني هكذا: ﴿ءَأَامَنتُمْ﴾، ﴿ءَأَالِهَتُنَا﴾، وعلى الوجه[7] الثالث هكذا[8]: ﴿ءَأَامَنتُمْ﴾، ﴿ءَأَالِهَتُنَا﴾.

---

(١) قال الشيخ التنسي: «وهذا الوجه هو المختار عند النقاط»، واختاره أبو عمرو الداني وقال: «وعلى ذلك أصحاب المصاحف، وهو اختياري، وإليه أذهب، وبه أنقط» وعلله بقوله: «أن الحذف لا يتوالى فيه كما يتوالى في الوجهين الآخرين». المحكم ١٠٠، وانظر: الطراز ٢٠٩.

(٢) في ج: «وكذلك».

(٣) في ب، ج: «ينقط».

(٤) في ب: «الوجه»، وفي ج: «وجه».

(٥) في ب، ج: «المذكور».

(٦) ما بين القوسين المعقوفين سقط من: ب.

(٧) سقط من: ج.

(٨) ألحقت في حاشية: أ.



فصل

فأما ما تدخل فيه همزة الاستفهام، على همزة الوصل التي معها لام التعريف[١]، فليس أحد من القراء يحقق همزة الوصل ولا يفصل بينها وبين همزة الاستفهام بألف في ذلك؛ وذلك إجماع منهم، ومن العرب[٢]، فإذا نقطت ذلك على مذهب الجميع جعلت نقطة بالصفراء[٣]، وحركتها عليها نقطة بالحمراء[٤]، قبل الألف السوداء، وجعلت في رأس الألف السوداء نقطة بالحمراء[٥] فقط، هذا على قول من قال: إن همزة الاستفهام هي المحذوفة[٦] صورتها، وهو الكسائي، وصورة ذلك على مذهبه [واختياره آنفاً[٧] في الفصل الذي قبل هذا][٨] هكذا[٩]:

---

(١) نحو: ﴿ ءَآلذَّكَرَيْنِ ﴾.

(٢) في ج: «من».

(٣) ورأس عين مقطوعة على مذهب الخليل.

(٤) علامة الفتحة وهي ألف صغيرة مبطوحة.

(٥) دلالة على التسهيل؛ لأن القراء لهم وجهان في قراءة هذه الكلمة:

الأول: إبدال ألف الوصل ألفاً خالصة مع إشباع المدّ للساكنين.

الثاني: تسهيلها بينها وبين الألف، وهذا الوجه هو الذي يتكلم عليه المؤلف هنا.

انظر: التذكرة ١/١٥٦، سراج القارئ ٦٦، النشر ١/٣٧٧، البدور ١١٠.

(٦) في ج: «المحذوف».

(٧) في م: «وهو اختياري أنا آنفاً».

(٨) ما بين القوسين المعقوفين ألحق على حاشية: ب.

(٩) في ج: «تقديم وتأخير».



﴿ قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ ﴾[١]، ﴿ ءَآللَّهُ خَيْرٌ ﴾[٢]، ﴿ ءَآلْـَٰٔنَ ﴾[٣].

وعلى قول من قال: إن صورة همزة[٤] الوصل هي المحذوفة، والثابتة[٥] همزة الاستفهام لا غير، وهو قول يحيى بن زياد الفراء، وثعلب، وابن كيسان أن[٦] تجعل الهمزة بالصفراء، وحركتها بالحمراء عليها على الألف السوداء، وتجعل النقطة بالحمراء التي هي علامة التسهيل بعد الألف السوداء، وصورة ذلك هكذا: ﴿ أَ.لذَّكَرَيْنِ ﴾، ﴿ أَ.للَّهُ ﴾، ﴿ أَ.لْـَٰٔنَ ﴾ وشبهه. وإن شاء الناقط أيضاً جعل لهمزة الوصل ألفاً[٧] بالحمراء، وصورة ذلك أيضاً كما ترى: ﴿ أَٱلذَّكَرَيْنِ ﴾، ﴿ أَٱللَّهُ ﴾[٨].

ومن النحويين والقراء من قال: إن همزة الوصل في هذا النوع، تبدل إبدالاً[٩] محضاً، ولا تجعل بين بين، فتصير في مذهبه مدّة مشبعة، فإذا

---

(١) من الآية ١٤٤، ١٤٥ الأنعام.

(٢) من الآية ٦١ النمل، وكذلك مثل قوله تعالى: ﴿ ءَآللَّهُ أَذِنَ ﴾ من الآية ٥٩ في يونس.

(٣) من الآية ٥١، ٩١ يونس، ومثلها قوله: ﴿ بِهِ ءَآلسِّحْرُ ﴾ من الآية ٨١ يونس على قراءة أبي عمرو وأبي جعفر بالاستفهام، فيجوز لكل منهما البدل والتسهيل. انظر: النشر ١/٣٧٨، السبعة ٣٢٨، التذكرة ٢/٤٥٢.

(٤) سقطت من: ج.

(٥) في ب، ج: «والثانية»، وهو تصحيف.

(٦) سقطت من: ب، ج.

(٧) في ب، ج: «ألف»، وهو تصحيف.

(٨) في م: «وبالأول والثالث أنقط، ولا أمنع من الثاني لجوازه».

(٩) في ب، ج: «ألفاً».



نقط[١] ذلك على هذا المذهب، جعل مكان النقطة الحمراء التي هي علامة التسهيل مطة بالحمراء؛ ليدل بذلك على البدل المحض[٢]، وصورة ضبط ذلك على مذهب الكسائي المذكور هكذا: ﴿ ءآللَّهُ ﴾، ﴿ ءآلذَّكَرَيْنِ ﴾، ﴿ ءآلْئَٰنَ ﴾[٣]، وعلى قول الفراء وأصحابه: ﴿ أآللَّهُ ﴾، ﴿ أآلذَّكَرَيْنِ ﴾، ﴿ أآلْئَٰنَ ﴾، وعلى الوجه الثاني أيضاً عنهم[٤] هكذا: ﴿ أَـللَّهُ ﴾، ﴿ أَـلذَّكَرَيْنِ ﴾، ﴿ أَـلْئَٰنَ ﴾، [ولا أنقط بهذا الوجه الأخير، ولا أستجيزه، إذ المط إنما يقع على حرف موجود في الخط، واللفظ فاعلمه][٥].

---

(١) في ج: «نقطت».

(٢) قال الإمام الشاطبي:

وإن همـز وصل بين لام مسكن وهمزة الاستفهام، فامدده مبدلا

فللكل ذا أولى، ويقصره الذي يسهل عن كل كالآن مُثّلا

والوجهان صحيحان لجميع القراء قال ابن الجزري: «فيجوز لكل واحد منهم الوجهان المتقدمان من البدل، والتسهيل». النشر ٢ / ٣٧٨، وانظر: سراج القارئ ٦٦.

(٣) سقطت من: «أ»، وما أثبت من ب، ج، م.

(٤) سقطت من: «ب»، وتقديم وتأخير في: ج.

(٥) ما بين القوسين المعقوفين سقط من: أ، ب، ج وما أثبت من: م.

فصل

وأما نقط الضرب الثاني[١]، من الأضرب الثلاثة المذكورة أول الباب على قراءة نافع، ومن تابعه، وهما الصاحبان[٢]، على مذهب الكسائي المتقدم ذكره في الضرب الأول في قراءة ورش، وابن كثير[٣]، وهو أن تجعل الهمزة نقطة بالصفراء قبل الألف المرسومة، وحركتها عليها نقطة بالحمراء وتجعل تحت الألف المرسومة نقطة بالحمراء لا غير[٤]، فتدل النقطة الصفراء على التحقيق لهمزة الاستفهام، وتدل الحمراء على تليين الهمزة الثانية الأصلية؛ لكونها بالحمراء إذ[٥] الصفراء للتحقيق، والحمراء للتليين على ما قدمنا، وصورة ذلك هكذا: ﴿ءَاِلَهٌ﴾[٦]، ﴿ءَاِذَا﴾[٧]، ﴿ءَاِنَّكَ﴾[٨]، ﴿ءَاِنَّا﴾[٩]

(١) وهو أن تتحرك الأولى بالفتح، والثانية بالكسر.

(٢) وهما ابن كثير وأبو عمرو على اصطلاحه.

(٣) بتسهيل الهمزة الثانية بين بين ووافقهما رويس على ذلك. وقرأ قالون وأبو عمرو وأبو جعفر بالتسهيل والفصل بينهما بألف. وحققها ابن عامر والكوفيون وروح، إلا أن هشاماً له الإدخال بخلاف، واختلف عن رويس في حرف الأنعام، وهشام في حرف فصلت. انظر: النشر ١ / ٣٧٠، التذكرة ١ / ١٥٣.

(٤) سقطت من: ب.

(٥) سقطت من: ب، ج.

(٦) من الآية ٦٢ النمل وما بعدها.

(٧) من الآية ٥ الرعد.

(٨) من الآية ٩٠ يوسف.

(٩) من الآية ١٠ النازعات، مما لم تصور فيه صورة للهمزة المكسورة.



وشبهه، وكيفية نقطها لقالون، وأبي عمرو[١] أن يزاد بينهما ألف[٢] بالحمراء، وصورة ذلك هكذا: ﴿ءاالٰه﴾، ﴿ءاإذا﴾، ﴿ءاإنك﴾، ﴿ءاإنا﴾، وشبهه.

وكيفية نقط ذلك لورش، وابن كثير[٣]، على قول من زعم أن الألف المرسومة[٤] هي همزة[٥] الاستفهام؛ لكونها مبتدأة، أن تجعل الهمزة بالصفراء، وحركتها عليها نقطة بالحمراء على الألف المصورة، وتجعل[٦] بعدها في السطر نقطة بالحمراء علامة التليين أيضاً، وصورة ذلك هكذا: ﴿أ.ذا﴾، ﴿أ.له﴾، ﴿أ.نك﴾، ﴿أ.نا﴾، ويزاد لقالون وأبي عمرو أيضاً بينهما ألف وصورة، ذلك هكذا: ﴿أا.ذا﴾، ﴿أا.له﴾، ﴿أا.نك﴾، ﴿أا.نا﴾[٧]، وشبهه. وإن شاء الناقط أيضاً على المذهب المذكور: أن الألف هي صورة همزة الاستفهام، أن يَجْعل بين[٨] الألف وما بعدها ياء بالحمراء؛ علامة للتسهيل[٩]، مكان النقطة المجعولة عنها في الوجه المذكور، قبل هذا

---

(١) ومن يوافقهما كأبي جعفر كما تقدم، وهشام في وجه.

(٢) في ج: «ألفاً».

(٣) ومن يوافقهما على قراءة التسهيل كما تقدم.

(٤) وهو مذهب يحيى بن زياد الفراء، وثعلب، وابن كيسان المتقدم.

(٥) في ب: «ألف».

(٦) في ب: «تجعل».

(٧) سقطت من: ج.

(٨) في ب: «بعد» وهو تصحيف.

(٩) في ب: «التسهيل».



فَعَل[١]، وألحقها بالحرف[٢]، إلا أنها إذا ألحقت[٣] الياء عريت من الحركة؛ لأنها ليست بياء مكسورة خالصة، وإنما هي بين الهمزة المحققة[٤] والياء الساكنة، والأول أختار[٥]، وصورة ذلك لورش، وابن كثير[٦]، هكذا: ﴿أَيِذَا﴾، ﴿أَيِلَهٌ﴾، ﴿أَيِنَّكَ﴾، ﴿أَيِنَّا﴾ وشبهه[٧]، ولقالون وأبي عمرو[٨] هكذا: ﴿أَايِذَا﴾، ﴿أَايِنَّكَ﴾، ﴿أَايِلَهٌ﴾، ﴿أَايِنَّا﴾ وشبهه، ونقط هذا الضرب لم يجعل على قياس ما ذكرنا آنفاً[٩].

---

(١) في ج: «فعلى»، وهو تصحيف.

(٢) قال الشيخ القصري: «ويصح أن تلحق مردودة غير منقوطة، ويصح أن تلحق موصولة منقوطة، نحو ما ذكر اللبيب في: ﴿ايِمَّتِهِمْ﴾، قال: «وهذا الحكم عندي جار في كل ما يكون وصله غير قاطع لسطر المصحف»، ثم قال: «فلا يوصل بل يكون مقطوعاً على ما يقتضي تصويره؛ لأن المصحف أولى بالتحفظ على إثباته على أصل وضع الصحابة، وكثيراً ما يحثون على المحافظة على أسطر المصحف، ألا يقطع ولا يحدث فيه شيء». طرر على مورد الظمآن ٢٥٦.

(٣) في ب، ج: «لحقت».

(٤) في أ، ب، ج: «المخففة» وما أثبت من: م.

(٥) وقال في نسخة م: «لا أستجيز النقط بهذا الوجه المذكور آنفاً؛ إذ لا يجوز البدل فيه، لانفتاح الهمزة قبلها، فيجب أن يترك الضبط به وإنما ذكرناه للتنبيه عليه، والتحذير منه، وقد حذر من ذلك أيضاً أستاذنا في كتابه الكبير».

وقال الداني: «والذي أختاره ألا تلحق الياء في ذلك، وأن تجعل النقطة في موضعها». المحكم ١٠٢.

(٦) ومن وافقهما كما تقدم.

(٧) سقطت من: ب.

(٨) ومن وافقهما على التفصيل المتقدم.

(٩) بعدها في ب، ج: «إن شاء الله».



فأما ما جاءت الهمزة المسهلة فيه من هذا الضرب مرسومة ياء[١] بالسوداء كقوله: ﴿أَئِنَّكُمْ﴾[٢] في الأنعام[٣]، والنمل[٤]، والثاني من العنكبوت[٥]، وفصلت[٦] مما ذكرناه في الهجاء[٧] في سورة الأنعام، و﴿أَئِنَّا﴾ في النمل[٨]، والصافات[٩]، و﴿أَئِنَّ لَنَا﴾ في الشعراء[١٠]، و﴿أَئِذَا﴾ في الواقعة[١١]، و﴿أَئِن ذُكِّرْتُم﴾ في يس[١٢]، و﴿أَئِفْكاً﴾ في الصافات[١٣]، فإن الألف المصورة في ذلك هي همزة الاستفهام لا غير؛ لأن الهمزة المسهلة قد صورت بعدها على نحو حركتها؛ إعلاماً بتسهيلها، وإن لم تكن ياء خالصة في الحقيقة، ألا ترى أن الهمزة المفتوحة لا تجعل بين بين

---

(١) سقطت من أ، ب، ج، وما أثبت أولى كما هو المحكم.

(٢) بعدها في أ، ب، ج: «أئنا»، وهو إقحام.

(٣) من الآية ٢٠ فيها.

(٤) من الآية ٥٧ فيها.

(٥) من الآية ٢٨ فيها.

(٦) من الآية ٨ فيها.

(٧) المراد به كتابه «مختصر التبيين لهجاء التنزيل» في الآية ٢٠ الأنعام.

(٨) من الآية ٦٩ فيها.

(٩) من الآية ١٦ فيها.

(١٠) من الآية ٤٠ فيها.

(١١) من الآية ٥٠ فيها.

(١٢) من الآية ١٨ فيها.

(١٣) من الآية ٨٦ فيها.

قبل ضمة أو كسرة، بل تبدل مع الضمة واواً، ومع الكسرة ياء، وذلك أنها لو جعلت بين بين؛ لصارت بين الهمزة والألف، والألف لا يكون ما قبلها مضموماً[1] ولا مكسوراً، كذلك لا يكون قبل ما قرب[2] بالتسهيل منها، فكما حُكِمَ ها هنا للمقرَّب[3] من الألف بحكم الألف، فكذلك حُكِمَ هناك للهمزة المجعولة بين بين -يريد بين الهمزة، والياء في الصورة- حكْمَ الياء الخالصة فصُورت ياء[4].

فإذا نقط ذلك على مذهب نافع، ومن تبعه[5]، جعلت الهمزة نقطة بالصفراء[6]، وحركتها عليها نقطة بالحمراء[7] على الألف المصورة، وعرَّيت الياء السوداء بعدها من الحركة من حيث كانت خَلَفاً[8] من همزة مكسورة، ولم تكن ياء مكسورة خالصة الكسر، وصورة نقط ذلك أيضاً، لورش وابن كثير[9] هكذا: ﴿أَبِنَّكُمْ﴾، ﴿أَبِنَّا﴾، ﴿أَبِن﴾، ﴿أَبِذَا﴾،

(١) في ب، ج: «لا مضموماً».

(٢) في ب، ج: «قرئ»، وهو تصحيف.

(٣) في ب، ج: «للقرب»، وهو تصحيف.

(٤) وعلل الشيخ الرجراجي ذلك بقوله: «صوروا الهمزة بالياء تنزيلاً لها منزلة المتوسطة كالهمزة في قوله: ﴿تَبْتَئِسْ﴾. انظر: تنبيه العطشان ١١٣.

(٥) على قراءة التسهيل كما تقدم.

(٦) ورأس عين مقطوعة على مذهب الخليل.

(٧) علامة الفتحة ألف صغيرة مبطوحة على مذهب الخليل.

(٨) أي: صورة للهمزة.

(٩) ومن وافقهما كما تقدم.



﴿ أَبِفْكاً ﴾، وصورة ذلك لقالون وأبي عمرو[١]، هكذا: ﴿ أَابِنَّكُمْ ﴾، ﴿ أَابِنَّا ﴾، ﴿ أَابِن ﴾، ﴿ أَابِذَا ﴾، ﴿ أَابِفْكاً ﴾[٢].

ومن أهل النقط من يجعل تحتها كسرة، ويجعل معها دارة صغيرة علامة لتخفيفها، وأنها ليست بمشبعة الكسر[٣]، وذلك على سبيل التقريب على القارئين[٤]، إلا أنه عندي [ضد التقريب][٥] وتخليط على المتعلم، إذ لا بد في كلا الحالين[٦] من أخذ ذلك مشافهة من الأستاذ؛ إذ لا يوقف على حقيقة النطق بذلك من المصحف المضبوط بذلك في كلا الحالين[٧]، فلا بد[٨] من أخذه مشافهة من الأستاذ، وإذا كان ذلك كذلك، فترك هذه الحروف عارية من النقط أولى[٩]، ولا أمنع من هذا الوجه[١٠] أيضاً،

---

(١) ومن وافقهما كما تقدم.

(٢) أي: يزاد ألف بين الألف السوداء والياء علامة للإدخال.

(٣) في ب، ج: «الكسرة».

(٤) نقله أبو عمرو الداني عن جماعة من أهل النقط واستحسنه فقال: «وهو عندي حسن». المحكم ١٠٥.

(٥) ما بين القوسين المعقوفين أثبت من م لسقوطه من أ، ب، ج.

(٦) في ج: «الحالتين».

(٧) في ج: «الحالتين».

(٨) في ب، ج: «ولابد».

(٩) وجرى العمل بالأول، وهو الاجتزاء بنقطة التسهيل عن الدارة وهو مذهب التجيبي. انظر: الطراز ١٩١. وفي ب، ج: «أولاً».

(١٠) في ج: «هذه الوجوه».

وصـــورة نقـــط[1] ذلـك[2] على هذا المذهب لورش[3] هكـذا: ﴿أَئِنَّكُمْ﴾، ﴿أَئِنَّا﴾ وشبهه[4].

وصـــورة ذلك لقـــالون وأبي عـــمـــرو[5] هكـذا: ﴿أَائِنَّكُمْ﴾، ﴿أَائِنَّا﴾ وشبهه[6]، والأول أختار لما قدمناه.

---

(١) في ب، ج: «نقطة».

(٢) سقطت من: ب، ج.

(٣) ومن وافقه على قراءة التسهيل كابن كثير ورويس كما تقدم.

(٤) سقط من: أ، وما أثبت من: ب، ج، م.

(٥) ومن وافقهما كأبي جعفر على قراءة التسهيل مع الإدخال فيزاد ألف بين الألف والياء في الخط موافقة للفظ في التلاوة.

(٦) سقط من: أ، ب، ج وما أثبت من: م.



فصل

وأما نقط الضرب الثالث من الأضرب الثلاثة المذكورة على قراءة نافع ومن وافقه، ومذهب الكسائي في أن صورة همزة الاستفهام هي المحذوفة، فإنك[1] تجعل في مذهب ورش، وابن كثير[2] نقطة بالصفراء، وحركتها عليها نقطة بالحمراء قبل الألف السوداء، وتجعل[3] علامة التليين للثانية نقطة بالحمراء في وسط الألف أو أمامها[4]، وصورة ذلك هكذا: ﴿ءانزل﴾[5]، ﴿ءالقى﴾[6].

وأما[7] نقط ذلك على مذهب من جعل الألف المصورة همزة الاستفهام

---

(١) في ج: «إنك»، وفي ب: «وإنّك».

(٢) ويوافقه رويس عن يعقوب بالتسهيل مع عدم الإدخال، وقرأ قالون وأبو عمرو -بخلاف عنهما- وأبو جعفر بتسهيل الهمزة الثانية مع الإدخال، ولهشام ثلاثة أوجه: التسهيل مع الإدخال، والتحقيق مع الإدخال، والتحقيق مع عدم الإدخال، والباقون بالتحقيق. انظر: الإتحاف ١/١٨٨-١٨٩، البدور ٢٦٩.

(٣) في ج: «تجعل».

(٤) على مذهب المغاربة، فإنهم يجعلون موقع الهمزة المضمومة في وسط الألف، كما تقدم. وهي ساقطة من: ب، ج.

(٥) من الآية ٧ سورة صٓ.

(٦) من الآية ٢٥ القمر.

(٧) في ب، ج: «وإذا».



على قراءة ورش أيضاً وابن كثير المتقدم ذكره، فهو أن تجعل الهمزة نقطة بالصفراء على الألف(١)، وحركتها بالحمراء عليها، وتجعل علامة همزة القطع الملينة أمامها [نقطة بالحمراء](٢)، وصورة ذلك هكذا: ﴿ أَ۬نزِلَ ﴾، ﴿ أَ۬لْقِيَ ﴾، ﴿ أَ۬شْهِدُواْ ﴾(٣)، وإن شئت أن تجعل علامة التليين واواً بالحمراء، أمام الألف فعلت(٤)، غير أنك تعري تلك الواو من(٥) علامة التليين؛ من حيث كانت خَلَفاً من همزة، ولم تكن واواً مشبعة(٦) الحركة، كما جعل في موضع المكسورة المسهلة ياء، إذ قد رسم ذلك في قوله عز وجل: ﴿ قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم ﴾(٧)؛ ليأتي(٨) الباب على مذهب واحد من التسهيل، وصورة ذلك لهم هكذا: ﴿ أَونزِلَ ﴾، ﴿ أَولْقِيَ ﴾، ﴿ أَوشْهِدُواْ ﴾.

وأما نقطها على قراءة قالون وأبي عمرو على(٩) الوجه الأول، فكذلك أيضاً إلا أنك تدخل ألفاً بالحمراء بين المحققة والملينة، وصورة ذلك

---

(١) إلا في باب النقل لورش فإنك تجعل جرة فوق الألف.

(٢) ما بين القوسين المعقوفين سقط من ب، ج.

(٣) على قراءة نافع وأبي جعفر بهمزتين وسكون الشين.

(٤) قياساً على ما أجمعوا عليه في قوله: ﴿ قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم ﴾. وهي ساقطة من ب.

(٥) سقطت من: ج.

(٦) في ب، ج: «شبه»، وهو تصحيف.

(٧) سيأتي بعد هذا.

(٨) وقع فيها تصحيف في: ب، وغير واضحة وما بعدها في: ج.

(٩) في ج: «وعلى».



لهما[1] هكذا: ﴿ءَأنزِلَ﴾، ﴿ءَألْفِىَ﴾، ولقالون دونه[2]: ﴿ءَأشْهِدُواْ خَلْقَهُمْ﴾[3]، وعلى الوجه الثاني[4] المذكور الذي تكون[5] فيه الألف[6] المصورة همزة الاستفهام، وتكون المحذوفة همزة القطع، فهكذا أيضاً: ﴿أَا۬نزِلَ﴾، ﴿أَا۬لْفِىَ﴾، ولقالون[7] ﴿أَا۬شْهِدُواْ﴾، وعلى الوجه الثاني[8] الذي تصور فيه الواو علامة للهمزة المقطوعة، ودلالة على تليينها، فهكذا أيضاً لهما: ﴿أَاونزِلَ﴾، ﴿أَاولْفِىَ﴾[9]. والوجه الأول أختار[10]، مثل ما قدمنا في المختلفتين بالفتح، والكسر، ولا أمنع من هذا الآخر أيضاً[11] لجوازه.

---

(١) في ب: «لها» وسقطت من: ج.

(٢) أي: لقالون فحسب، دون أبي أبي عمرو، لأنه يقرأ بهمزة واحدة وفتح الشين.

(٣) تقديم وتأخير في ج لا يصح.

(٤) ألحقت على حاشية: ب.

(٥) في ب، ج: «التي».

(٦) في ب، ج: «الهمزة».

(٧) سقطت من: ب، ج.

(٨) في ج: «الثالث».

(٩) بعدها: «أأوشهدوا» في: ج، ولا يصح.

(١٠) ورجحه الداني أيضاً فقال: «والمذهب الأول أختار؛ لما قدمته قبل».

وقال الشيخ التنسي عن الوجه الأخير: «وهذا الوجه مرجوح عند النقاط، والراجح عندهم هو الذي قبله»، وبه العمل. انظر: المحكم ١٠٦، والطراز ٢٠٣، حلة الأعيان ١٤٨.

(١١) سقطت من: أ، وما أثبت من: ب، ج.



فأما الموضع[١] الذي في آل عمران[٢]، فإن الألف المصورة قبل الواو هناك هي همزة الاستفهام لا غير، وذلك من حيث صوروا الهمزة الثانية بالحرف الذي منه حركتها، كما تقدم في المختلفتين أيضاً بالفتح[٣]، والكسر التي صُوِّر[٤] للملينة[٥] منها صورة، فإذا نقط ذلك على قراءة ابن كثير[٦]، جعلت الهمزة نقطة بالصفراء، وحركتها عليها نقطة بالحمراء في الألف، وعرِّيت الواو الواقعة بعدها من الحركة؛ لأنها ليست بواو مشبعة الحركة، وإنما هي خَلَف[٧] من همزة مضمومة، ولورش تُلْقي[٨] حركة الهمزة على اللام الساكنة قبلها، فيحركها بها، فيسقطها من اللفظ فيعريها وما بعدها، إلا أنه يجعل على الألف جرة علامة لسقوطها، ووصل اللام بما بعدها، كما يفعل في ألفات الوصل، وصورة ذلك هكذا لورش: ﴿قُلَ اَوُنَبِّئُكُم﴾، ولابن كثير: ﴿قُلْ أَوُنَبِّئُكُمْ﴾.

---

(١) سقطت من: أ وألحقت في الحاشية.

(٢) من الآية ١٥ آل عمران.

(٣) بعدها «وبالفتح» مكررة في ج.

(٤) في ج: «صورة».

(٥) في ب: «المينة».

(٦) ويوافقه على قراءة التسهيل وعدم الإدخال ورش ورويس، وقرأ أبو جعفر بالتسهيل مع الإدخال، وقالون وأبو عمرو بالتسهيل مع الإدخال وعدمه، وقرأ هشام بالتحقيق مع الإدخال وعدمه كالباقين. انظر: النشر ١/ ٣٧٤، التذكرة ١/ ١٥٥، التيسير ٣٢، البدور ٥٨.

(٧) ألحقت في حاشية: ج.

(٨) في ب، ج: «يلقي».



ومن أهل النقط أيضاً(١): من يجعل أمام الواو نقطة علامة للضم، وعلى الواو دارة علامة لتخفيفها، وهو مثل ما قدمنا في الهمزتين المختلفتين بالفتح والكسر، وصورة ذلك أيضاً هكذا لورش(٢): ﴿ قُلۡ أَوۡنَبِّئُكُم ﴾، وهكذا(٣) لابن كثير: ﴿ قُلۡ أَوۡنَبِّئُكُمُو ﴾، والأول أختار(٤)، وهكذا: يفعل

---

(١) سقطت من: ج.

(٢) تقديم وتأخير في ج.

(٣) في ج: «وهذا».

(٤) ذكر أبو عمرو الداني في ضبطها وجهين:

الأول: تعرية الواو من الحركة، وعلامة التسهيل، وقدم هذا الوجه اهتماماً به.

الثاني: جعل على الواو دارة علامة لتخفيفها، وجعل نقطة أمام الواو، ونسب هذا الوجه لبعض أهل النقط، وقال: «وهو وجه» ثم قال: «والأول أحسن»، واقتصر عليه في المقنع. انظر: المحكم ١٠٨، المقنع ١٣٥.

وذكر أبو داود تعرية الواو من الدارة والنقطة، واستحسنه، أي أن شيوخ النقل استحسنوا وجه التعرية، ولذلك قال الإمام حسين الرجراجي: «وهذا الوجه – التعرية– هو المختار عند الأشياخ الثلاثة أبي عمرو الداني وأبي داود والتجيبي». حلة الأعيان ١٤٩.

وقد أشار إلى هذا الوجه المختار المقرئ الإمام أبو عبدالله القيسي في الميمونة، فقال:

فَعَرِّها من شكلها؛ إذ كانا ليس بضم مشبع فبانا

أو اجعل النقطة في أمامه حمراء قل: علامة انضمامه

ودارة علامة التليين فوق، وذا وجه فخذ تبيين

والأحسن الأول قال الحافظ واختاره الشيخ فنعم اللافظ



لقالون(١)، وأبي عمرو غير أنه يدخل بينهما ألفاً بالحمراء، وصورة ذلك هكذا: ﴿قُلْ أَاؤُنَبِّئُكُم﴾ وعلى الوجه الثاني هكذا(٢): ﴿قُلْ أَاؤُنَبِّئُكُم﴾، فاعلمه.

= واضطرب المتأخرون فيها، فذكر الشيخ ابن القاضي أن الداني استحسن جعل الدارة والنقطة على الواو، وتبعه على ذلك الشيخ المارغني، والشيخ الضباع، والشيخ أبو زيت حار، وهو خطأ في نسبة استحسان النقطة والدارة إلى الداني، وبه جرى العمل في المصاحف برواية ورش.

والصواب أن الداني استحسن تعرية الواو من النقطة والدارة، والذي يقتضيه كلام الخرّاز أن تجعل الهمزة المسهلة نقطة فوق الواو علامة لتسهيلها دون حذف الدارة وحذف نقطة الحركة؛ لأن الهمزة المسهلة لا تجعل الحركة عليها، هذا هو الصواب، والله أعلم. انظر: الميمونة الفريدة ٣٣، كشف الغمام ١٠٣، بيان الخلاف ٧١، دليل الحيران ٣٦٥، سمير الطالبين ١٥٤، الدرة الجلية ٢٢.

(١) في ب، ج: «قالون وأبو عمرو، ومن وافقهما».

(٢) في ب: «هذا».



باب ذكر الهمزتين اللتين من كلمتين

واعلم أن الهمزتين تلتقيان على ثمانية[1] أضرب:

فالضرب الأول: أن تتحركا[2] بالفتح، وذلك نحو قوله عز وجل: ﴿جَآءَ أَجَلُهُمْ﴾[3]، و﴿السُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ﴾[4]، و﴿جَآءَ أَحَدَكُمُ﴾[5]، و﴿تِلْقَآءَ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِ﴾[6]، و﴿شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾[7]، ومثله[8].

والضرب الثاني: أن تتحركا[9] بالكسرة، وذلك نحو قوله: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ﴾[10]، و﴿مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا﴾[11]، وشبهه.

---

(١) في أ، ب، ج: «ثلاثة» وما أثبت من: م.

(٢) في ب: «تحركا».

(٣) من الآية ٣٢ الأعراف.

(٤) من الآية ٥ النساء.

(٥) من الآية ٦٢ الأنعام.

(٦) من الآية ٤٦ الأعراف.

(٧) من الآية ٢٢ عبس.

(٨) سقطت من: ب، ج.

(٩) في ب: «تحركا».

(١٠) من الآية ٣٠ البقرة.

(١١) من الآية ٢٢ النساء.

والضرب الثالث: أن تتحركا بالضمِ، وذلك في موضع[1] واحد في القرآن[2]، وهو قوله عزّ وجل في الأحقاف: ﴿أَوْلِيَآءُ أُوْلَٰٓئِكَ﴾[3].

والضرب الرابع: أن تتحرك الأولى بالضم، والثانية بالفتح، وذلك نحو قوله: ﴿ٱلسُّفَهَآءُ أَلَآ﴾[4]، و﴿سُوٓءُ أَعْمَٰلِهِمْ﴾[5].

والضرب الخامس: أن تتحرك الأولى بالكسرة، والثانية بالفتح، وذلك نحو قوله: ﴿مِنْ خِطْبَةِ ٱلنِّسَآءِ أَوْ أَكْنَنتُمْ﴾[6]، و﴿هَٰٓؤُلَآءِ أَهْدَىٰ﴾[7]، و﴿مِنَ ٱلْمَآءِ أَوْ مِمَّا﴾[8]، وشبهه.

والضرب السادس: أن تتحرك الأولى بالفتح، والثانية[9] بالكسر،

(١) في ب: «موضع».

(٢) سقطت من: ب، ج.

(٣) من الآية ٣١ فيها.

(٤) من الآية ١٢ البقرة.

(٥) من الآية ٣٧ التوبة.

(٦) من الآية ٢٣٣ البقرة.

(٧) من الآية ٥٠ النساء.

(٨) من الآية ٤٩ الأعراف.

(٩) مكررة في ب.

وذلك[1] نحو قوله: ﴿شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ﴾[2]، و﴿أَوْلِيَآءَ إِنِ اسْتَحَبُّواْ﴾[3]، وشبهه.

والضرب السابع: أن تتحرك الأولى بالضم، والثانية بالكسر، وذلك[4] نحو قوله: ﴿مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ﴾[5]، و﴿ٱلسُّوٓءُ إِنْ أَنَا﴾[6]، وشبهه.

والضرب الثامن: أن تتحرك[7] الأولى بالفتح، والثانية بالضم[8]، وذلك موضع واحد في القرآن في المؤمنين: ﴿كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُ﴾[9].

فأما نقط الضرب الأول لورش وقنبل[10]: فهو أن تجعل الهمزة[11] الأولى

---

(1) سقطت من: ب.

(2) من الآية ١٣٢ البقرة.

(3) من الآية ٢٣ التوبة.

(4) ألحقت على حاشية: ب.

(5) من الآية ١٤١ البقرة.

(6) من الآية ١٨٨ الأعراف.

(7) في ب: «تحرك».

(8) ألحقت على حاشية: ب.

(9) من الآية ٤٤ فيها.

(10) بتسهيل الهمزة الثانية بين بين، ويوافقهما أبو جعفر، ورويس في وجه، وللأزرق وقنبل -في وجه- إبدالها ألفاً مع المد المشبع، وقرأ قالون والبزي وأبو عمرو وقنبل في وجهه الثالث ورويس في وجهه الثاني بإسقاط الهمزة الأولى وتحقيق الثانية مع المد والقصر، وقرأ الباقون بتحقيق الهمزتين. انظر: التيسير ٣٣، النشر ١/٣٨٢، الإتحاف ١/٥٠٣، البدور ٧٤.

(11) سقطت من: ج.



المحققة نقطة بالصفراء وحركتها عليها[١]، بعد الألف الأولى، وتجعل الهمزة المسهلة نقطة بالحمراء فقط[٢] في رأس الألف الثانية، وصورة ذلك لهما[٣] هكذا: ﴿ جَآءَ أَجَلُهُمْ ﴾[٤]، و﴿ جَآءَ أَحَدَهُمُ ﴾[٥]، و﴿ تِلْقَآءَ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِ ﴾، و﴿ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ﴾، و﴿ جَآءَ أَمْرُنَا ﴾[٦]، و﴿ شَآءَ أَنشَرَهُۥ ﴾، وشبهه.

فإن أتى بعد الهمزة الثانية في هذا[٧] الضرب ألف، وذلك قوله تعالى[٨] في الحجر: ﴿ جَآءَ ءَالَ لُوطٍ ﴾[٩]، وفي القمر[١٠]: ﴿ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ﴾[١١] جعلت الهمزة الثانية المسهلة نقطة بالحمراء قبل ألف: ﴿ ءَالَ ﴾ وصورة ذلك لهما[١٢] أيضاً هكذا: ﴿ جَآءَ .الَ لُوطٍ ﴾[١٣]، و﴿ جَآءَ .الَ فِرْعَوْنَ ﴾.

---

(١) بعدها في ج: «نقطة بالحمراء» وهو تفسير للحركة».

(٢) ألحقت على حاشية: ب.

(٣) ولمن وافقهما كما تقدم. وفي ب، ج: «لها».

(٤) في ج: «جاء امة» وهو تصحيف.

(٥) من الآية ١٠٠ المؤمنون.

(٦) من الآية ٦٥ هود.

(٧) ألحقت على حاشية: أ.

(٨) في ب، ج: «نحو قوله».

(٩) من الآية ٦١ فيها.

(١٠) سقطت من: ج.

(١١) من الآية ٤١ فيها.

(١٢) ولمن وافقهما كما تقدم. وفي ج: «لها» وهو تصحيف.

(١٣) المثال سقط من: ب.



وكيفية نقط ذلك[1] لقالون والبزي وأبي عمرو[2]؛ إذ من مذهبهم أن يسقطوا الهمزة الأولى، ويحققوا[3] الثانية، فهو أن يعرى ما بعد الألف التي هي آخر الكلمة الأولى من علامة التحقيق التي هي نقطة بالصفراء كما قدمنا، ومن علامة التسهيل التي هي نقطة بالحمراء؛ لأنها[4] تذهب من اللفظ رأساً، ولا يبقى لها أثر[5]، وتجعل الهمزة الثانية نقطة بالصفراء، وحركتها عليها نقطة بالحمراء في الألف التي هي أول الكلمة الثانية، وصورة ذلك هكذا: ﴿جَآ أَحَدَكُمُ﴾، ﴿جَآ أَجَلُهُمْ﴾[6]، ﴿تِلْقَآ أَصْحَٰبِ﴾، ﴿ٱلسُّفَهَآ أَمْوَٰلَكُمُ﴾، ﴿شَآ أَنشَرَهُۥ﴾، وكذا: ﴿جَآءَ ءَالَ لُوطٍ﴾، و﴿جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾.

---

(١) في ب، ج: «النقط لذلك».

(٢) ومن وافقهم كقنبل في وجهه الثالث، ورويس في وجهه الثاني كما تقدم.

(٣) في أ: «ويحققون» وما أثبت من: ب، ج.

(٤) في ج: «إلا أنها»، وهو إقحام للألف.

(٥) ولذلك جاز فيه القصر والمدُ، قال الشاطبي:

وإن حرفُ مد قبل همز مغير يجز قصره والمد ما زال أعدلا

وقيده الشيخ حسن الحسيني في تحريراته بقوله:

أذا أثر الهمز المغيَّر قد بقي ومع حذفه فالقصر كان مفضَّلا

ففي حال إسقاط الهمز كما ذكر المؤلف، فالأفضل القصر لعدم وجود أثره. انظر سراج القارئ ٧٣، البدور ٧٤.

(٦) تقديم وتأخير في: ب، ج.



وكيفية نقط[1] **الضرب الثاني**: لورش وقنبل[2]: أن تجعل الهمزة الأولى المحققة نقطة بالصفراء، وحركتها من تحتها نقطة بالحمراء، [بعد الألف الأولى أيضاً، وتجعل الهمزة الثانية المسهلة نقطة بالحمراء][3] تحت الألف الثانية، وصورة ذلك أيضاً هكذا: ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ ﴾، و﴿ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا ﴾، و﴿ عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ ﴾، وشبهه.

وكيفية نقطه[4] لقالون والبزي أن تُسقط الهمزة الأولى وتجعل مكانها نقطة بالحمراء بعد الألف الأولى علامة لتليينها، وتجعل الهمزة الثانية نقطة بالصفراء وحركتها نقطة بالحمراء تحت الألف الثانية، وصورة ذلك هكذا: ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ ﴾، و﴿ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا ﴾، و﴿ عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ ﴾.

---

(١) سقطت من: ب.

(٢) واختلف القراء في هذا الضرب، فقرأه قالون والبزي بتسهيل الهمزة الأولى بين بين والأصبهاني عن ورش وأبو جعفر بتسهيل الهمزة الثانية، وللأزرق عن ورش ثلاثة أوجه: الأول: تسهيل الهمزة الثانية، والثاني: إبدالها حرف مد محضاً مع الإشباع، والثالث: إبدالها ياء مكسورة «في موضعي البقرة والنور». ولقنبل ثلاثة أوجه: **الأول**: إسقاط الهمزة الأولى مع المد والقصر، **والثاني**: تسهيل الهمزة، **والثالث**: إبدالها حرف مد محضاً مع الإشباع، ولأبي عمرو إسقاط الأولى مع المد والقصر، ولرويس وجهان: **الأول**: إسقاط الهمزة الأولى مع المدّ والقصر، **والثاني**: تسهيل الهمزة الثانية. انظر: النشر ١/ ٣٨٢، التيسير ٣٣، التذكرة، ١٥٨، البدور ١٢٦.

(٣) ما بين القوسين المعقوفين سقط من: ب.

(٤) في ب، ج: «النقط».



وإن شاء الناقط جعل الهمزة المسهلة بعد الألف الأولى(١) في هذا المذهب ياء صغرى بالحمراء؛ من حيث قربت بالتسهيل منها، ويعريها من الحركة؛ لأن كسرتها ليست بخالصة كما قدمنا قَبْلُ، وصورة ذلك أيضاً هكذا: ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ ﴾، و﴿ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا ﴾، و﴿ عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ ﴾، وشبهه، والأول أختار(٢) [وبه أنقط، ولا أستجيز هذا لما قدمنا](٣).

وكيفية نقط **الضرب الثالث**: أيضاً لورش وقنبل(٤)، فهو(٥) أن تجعل الهمزة الأولى المحققة نقطة بالصفراء، وحركتها أمامها، بعد الألف

---

(١) سقطت من: ب، ج.

(٢) ذكر أبو عمرو الداني الوجهين ولم يرجح شيئاً، إلا ما يؤخذ له من التقديم حيث قدم الوجه الأول، وبه جرى العمل. انظر: المحكم للداني ١١٤، الدرة الجلية ٢٢، الميمونة ٣٥، الطراز ١٧٣.

(٣) ما بين القوسين المعقوفين سقط من أ، ب، ج: «وما أثبت من: م».

(٤) واختلف القراء في هذا النوع، فقرأ قالون والبزي بتسهيل الهمزة الأولى مع القصر والمد والأصبهاني عن ورش وأبو جعفر بتسهيل الهمزة الثانية، وأبو عمرو بإسقاط الهمزة الأولى مع القصر والمد، وللأزرق عن ورش تسهيل الهمزة الثانية وإبدالها حرف مد محضاً مع القصر، ولقنبل ثلاثة أوجه: إسقاط الهمزة الأولى مع القصر والمد، وتسهيل الثانية وإبدالها حرف مد محضاً، مع القصر، ولرويس وجهان: إسقاط الأولى مع القصر والمد وتسهيل الثانية، والباقون بتحقيق الهمزتين. انظر: النشر ١/٣٨٢، التذكرة ١/١٥٨، البدور ٢٩٤.

(٥) سقطت من: ج.



الأولى[1]، وتجعل المسهلة نقطة بالحمراء فقط في الألف الثانية أو في[2] الواو[3]، فهو من ذلك في سعة، وصورة ذلك هكذا: ﴿ أَوْلِيَآءُ أُوْلَٰٓئِكَ ﴾.

وكيفية نقط ذلك لقالون والبزي[4]: فهو أن تجعل الهمزة الأولى المسهلة في مذهبهما نقطة بالحمراء بعد الألف، وتجعل المحققة نقطة بالصفراء في الألف الثانية، وحركتها أمامها، أو في الواو[5]، وصورة ذلك هكذا: ﴿ أَوْلِيَآءُ أُوْلَٰٓئِكَ ﴾. وإن شاء الناقط[6] جعل الهمزة المسهلة واواً بالحمراء، مكان النقطة، وأخلاها من الضبط، وصورة ذلك أيضاً، هكذا: ﴿ أَوْلِيَاوُ أُوْلَٰٓئِكَ ﴾ [والأول أختار، وبه أنقط، ولا أستجيز هذا الثاني][7].

وكيفية نقط[8] **الخمسة الأضرب** الباقية[9] للحَرَمِيَّين

---

(١) سقطت من: ب.

(٢) في ج: «وفي الواو» بالواو.

(٣) الرسمية التي بعد همزة ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ﴾ على أحد الأقوال: أن الواو صورة للحركة وهو قول أصحاب المصاحف، خلافاً للنحويين، فإنهم يجعلون زيادة الواو بياناً للفرق، وسيأتي في باب نقط ما زيدت الواو في رسمه.

(٤) ومن يوافقهما كما مرّ.

(٥) على نحو ما تقدم، وسيأتي في بيان نقط ما زيدت الواو في رسمه ص: ٢٣٠.

(٦) سقطت من أ، ب وما أثبت من: ج.

(٧) ما بين القوسين المعقوفين سقط من أ، ب، ج وما أثبت من: م.
وبالأول جرى العمل.

(٨) سقطت من: ج.

(٩) وهو الضرب الرابع وما بعده في ترتيب المؤلف نحو قوله: ﴿ ٱلسُّفَهَآءُ أَلَآ ﴾، و﴿ ٱلنِّسَآءِ أَوْ ﴾، و﴿ شُهَدَآءَ إِذْ ﴾، و﴿ يَشَآءُ إِلَىٰ ﴾، و﴿ جَآءَ أُمَّةً ﴾، وتقدم.



وأبي عمرو[1]، أن تجعل الهمزة الأولى نقطة بالصفراء بعد الألف في السطر، وحركتها عليها نقطة بالحمراء إن كانت مفتوحة، ومن تحتها إن كانت مكسورة، وأمامها[2] إن كانت مضمومة، وجعلت الهمزة المسهلة بعدها نقطة بالحمراء سواء أبدلت حرفاً خالصاً أو جعلت بين بين، في رأس الألف إن كانت مفتوحة، وتحتها إن كانت مكسورة، وفي وسطها إن كانت مضمومة، وصورة ذلك في الخمسة الأضرب الباقية: ﴿ ٱلسُّفَهَآءُ أَلَآ ﴾، و﴿ سُوٓءُ أَعۡمَٰلِهِمۡ ﴾، و﴿ مَا يَشَآءُ أَلَمۡ ﴾[3]، وشبهه.

وكذا: ﴿ مِنۡ خِطۡبَةِ ٱلنِّسَآءِ أَوۡ أَكۡنَنتُمۡ ﴾، و﴿ هَٰٓؤُلَآءِ أَهۡدَىٰ ﴾، و﴿ مِنَ ٱلۡمَآءِ أَوۡ مِمَّا ﴾، وشبهه.

وكذا: ﴿ شُهَدَآءَ إِذۡ حَضَرَ ﴾، و﴿ أَوۡلِيَآءَ إِنِ ٱسۡتَحَبُّواْ ﴾، وشبهه.

وكذلك: ﴿ مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ ﴾، و﴿ ٱلسُّوٓءِ إِنۡ أَنَا ﴾، و﴿ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمۡ ﴾[4].

---

(١) ويوافقهم أبو جعفر ورويس فهؤلاء قرؤوا بإبدال الثانية واواً خالصة في المضمومة والمفتوحة، وأبدلوا الثانية ياء خالصة في المكسورة والمفتوحة، وسهلوا الثانية في المفتوحة والمكسورة وكذا في المفتوحة والمضمومة، وقرؤوا بتسهيل الثانية أو بإبدالها واواً خالصة، في المضمومة والمكسورة، والباقون بالتحقيق فيهما. انظر: النشر ١ / ٣٨٢، التذكرة ١ / ١٥٩، سراج القارئ ٧٣، البدور ١٩.

(٢) في ب، ج: «أو أمامها».

(٣) وقع فيها تصحيف في أ، وما أثبت من: ب، ج، م.

(٤) من الآية ٦ النور. وأجاز أبو إسحاق التجيبي في موضع الهمزة المبدلة واواً حمراء إذا كانت مفتوحة بعد ضم، وياء حمراء إذا كانت مفتوحة بعد كسر، وأنكر ذلك الداني، وقال: «لا تكون للهمزة الواحدة صورتان».



وكذا قوله: ﴿ جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا ﴾.

بتحقيق[1] الهمزتين في الخمسة الأضرب الباقية، إلا ما كان[2] من الحرميين وأبي عمرو[3] المتقدمي الذكر.

= وقال الرجراجي: هذا كله مخالف لأبي عمرو وأبي داود؛ لأن إلحاق الواو، والياء لا يكون إلا فيما حذفت صورته».

قال الشيخ التنسي: «فعلى هذا إن لم تكن للثانية صورة نحو: «هؤلاءِ الهة» جاز جعل الياء في موضعها»، وجرى العمل بما ذكره المؤلف. انظر: حلة الأعيان ١٢٧، الطراز ١٧٢، دليل الحيران ٣٥٩.

(١) الأولى أن يكون بواو العطف.

(٢) سقطت من: ج.

(٣) ويوافقهم أبو جعفر ورويس كما تقدم، وعلى قراءة الباقين بتحقيق الهمزتين ترسم الأولى والثانية رأس عين مقطوعة على مذهب الخليل في موضعهما.



باب نقط ما نقص من[1] هجائه

ذكر نقط[2] ما اجتمع فيه ألفان، فحذفت إحداهما اختصاراً

اعلم أن: «ياء»[3] التي للنداء[4]، و«هاء» التي للتنبيه[5] الواردين في كتاب الله عز وجل إذا اتصلتا[6] بكلمة أولها همزة في نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾[7]، و﴿يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ﴾[8]، و﴿يَٰٓأَبَتِ﴾[9]، و﴿يَٰٓأَهۡلَ﴾[10]، و﴿هَٰٓأَنتُمۡ﴾[11]، و﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾[11]، فإن كُتَّاب المصاحف من الصحابة رضي الله عنهم أجمعوا على حذف الألف[12] الواحدة كما قدمنا في

(١) سقطت من: ج.

(٢) سقطت من: ب، ج.

(٣) في ج: «الياء».

(٤) في ب: «هي للنداء».

(٥) في ج: «هي للتنبيه».

(٦) في ج: «اتصلت».

(٧) من الآية ٢٠ البقرة.

(٨) من الآية ٧٥ هود.

(٩) من الآية ٤ يوسف.

(١٠) من الآية ٦٩ آل عمران.

(١١) من الآية ٦٥ آل عمران.

(١٢) سقطت من: ب.

الرسم[١]. واختلف النحويون في أي الألفين هي المحذوفة، فذهب بعضهم إلى أن المحذوفة هي صورة الهمزة، وأن الألف الثانية[٢] هي المرسومة[٣]، وذهب آخرون إلى أن المرسومة هي صورة الهمزة، وأن المحذوفة هي الساكنة[٤]، وهو الذي أختار أن يضبط[٥] به، وأعوّل عليه[٦]، لوجودنا ألف النداء، والتنبيه محذوفتان[٧] بإجماع منهم، فيما لم يأت بعده همزة نحو: ﴿ يَارَبِّ ﴾[٨]، و﴿ يَاقَوْمِ ﴾[٩]، و﴿ هَاذَا ﴾، و﴿ هَاذِهِ ﴾[١٠]، وشبهه، وكيفية ضبط ذلك كله على الوجه المختار أن تجعل قبل الألف السوداء ألفاً بالحمراء، وتوقع الهمزة بالصفراء في الألف السوداء في رأسها

---

(١) المراد في كتابه: «مختصر التبيين لهجاء التنزيل» عند قوله: ﴿ يَاأَيُّهَا النَّاسُ ﴾ [البقرة: ٢٠].

(٢) في ب: «الساكنة».

(٣) وهو مذهب أحمد بن يحيى ثعلب وموافقوه، ورده أبو عمرو الداني من جهات أربع، وقال: «وليس ذلك بوجه». المحكم ١٥٤.

(٤) أي: الألف التي بعد ياء النداء.

(٥) في ب، ج: «أختار الضبط به».

(٦) وهو مذهب الكسائي وغيره من النحويين واختاره أبو عمرو الداني فقال: «وبه أقول» وردّ ما ذهب إليه ثعلب وموافقوه، وبه جرى العمل. انظر: المحكم ١٥٥.

(٧) في ج: «محذوفان».

(٨) من الآية ٣٠ الفرقان.

(٩) من الآية ٥٣ البقرة.

(١٠) من الآية ٤ الفرقان، و٧٢ الأعراف.



إن كانت مفتوحة، وحركتها نقطة(1) عليها بالحمراء(2) [وتحتها إن كانت مكسورة، وحركتها أيضاً تحتها بالحمراء](3)، وفي وسطها(4) أو أمامها إن كانت مضمومة، وحركتها بالحمراء أمامها، وتجعل على الألف المكتوبة(5) بالحمراء في ذلك كله مطة في مذهب من لم يعتبر(6)، وهم القراء حاشا ابن كثير، وقالون بخلاف عنه، وأبي شعيب السوسي(7)، وصورة ذلك هكذا: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ﴾(8)، ﴿ يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفۡسُ ﴾(9)، ﴿ يَٰٓأَبَتِ ﴾(10)،

(1) في أ: «أيضاً» وما أثبت من: ب، ج، م.

(2) تقديم وتأخير في ب، ج.

(3) ما بين القوسين المعقوفين سقط من: أ وما أثبت من: ب، ج، م.

(4) على مذهب المغاربة فإنهم يجعلون الهمزة المضمومة في وسط الألف.

(5) وهي الألف الملحقة التي بعد ياء النداء.

(6) أي: لم يميز بين المد المتصل والمنفصل، فقرأهما بالتوسط أو الإشباع.

(7) والدوري عن أبي عمرو بخلاف عنه، وأبي جعفر ويعقوب والأصبهاني عن ورش، وهشام وحفص بخلاف عنهما فقرأ هؤلاء بالقصر، وعليه فلا توضع المطة على قراءتهم، وقرأ الباقون بالمد على اختلاف فيه، وعليه يجب وضع المطة على قراءتهم. انظر: التيسير ٣٠، التذكرة ١/١٤٥، النشر ١/٣١٣.

(8) من الآية ٢٠ البقرة.

(9) من الآية ٣٠ الفجر.

(10) من الآية ٤ يوسف.



﴿ يَٰٓأَهْلَ يَثْرِبَ ﴾[١]، ﴿ يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾[٢]، ﴿ يَٰٓأُخْتَ هَٰرُونَ ﴾[٣]، ﴿ يَٰٓأُوْلِي ﴾[٤]، وكذا: ﴿ هَٰٓأَنتُمْ ﴾[٥]، وشبهه[٦].

وإن شاء الناقط لم يرسم هذه الألف[٧] وجعل مكانها مطة على قراءة من جعل[٨] المتصل كالمنفصل[٩] ولم يعتبر، وصورة ذلك أيضاً هكذا: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ﴾، ﴿ يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ﴾، ﴿ يَٰٓأَبَتِ ﴾، ﴿ يَٰٓأَهْلَ يَثْرِبَ ﴾، ﴿ يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾، ﴿ يَٰٓأُخْتَ هَٰرُونَ ﴾، ﴿ يَٰٓأُوْلِي ﴾، وكذا: ﴿ هَٰٓأَنتُمْ ﴾، وشبهه[١٠]، والأول أختار[١١].

---

(١) من الآية ١٣ الأحزاب.

(٢) من الآية ٧٥ هود.

(٣) من الآية ٢٧ مريم.

(٤) من الآية ١٩٦ البقرة.

(٥) من الآية ٦٥ آل عمران.

(٦) تكررت في أ.

(٧) في ب: «الأحرف».

(٨) في ج: «لمن».

(٩) أي: جعل المتصل كالمنفصل عنده في رتبة المدّ، توسيطاً وإشباعاً، ولم يعتدَّ بالتفرقة بينهما.

(١٠) سقطت من: ب.

(١١) وبه العمل، وفي م: «والأول أختار: وهو إثبات الألف بالحمراء والمط عليها، ولا أستجيز هذا الثاني».



فأما قوله: ﴿يَـٰٓـَٔادَمُ﴾[1] حيث وقع، فمرسوم في كل المصاحف بألف واحدة بين الياء والدال، وهي الألف المبدلة من همزة مسهلة[2] قبل الساكنة لا التي هي همزة محققة[3] في أول الكلمة؛ وذلك من حيث كانت المبدلة هي الثابتة[4] في الرسم، والمحققة المبتدأة هي المحذوفة في ﴿ءَادَمَ﴾[5]، و﴿ءَازَرَ﴾[6]، و﴿ءَامَنَ﴾[7]، و﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ﴾[8]، وشبه ذلك من الأسماء، والأفعال، تكون الأولى زائدة في ذلك، والثانية أصلية، فإذا نقط[9] ذلك، جعل[10] الألف بالحمرة[11] بعد الياء، كما تقدم، وجُعِلَت الهمزة نقطة بالصفراء، وحركتها عليها بين الألف المزيدة الحمراء

---

(١) نحو الآية ٣٢ البقرة.

(٢) المراد به مطلق التغيير والتخفيف، وهي الألف المبدلة من همزة فاء الفعل الساكنة، لأن أصله: «أأدم».

(٣) في أ: «مخففة»، وما أثبت من: ب، ج، م.

(٤) في أ، ب، ج: «الثانية»، وما أثبت من: م.

(٥) من الآية ٣٠ البقرة.

(٦) من الآية ٧٥ الأنعام.

(٧) من الآية ١٢ البقرة.

(٨) من الآية ١٧٦ البقرة.

(٩) في ب: «نقطت».

(١٠) في ب: «جعلت».

(١١) في ب، ج: «بالحمراء».

قبل[1] الألف الأصلية السوداء في البياض بينهما، وصورة ذلك هكذا: ﴿ يَٰٓـَٔادَمُ ﴾، [وإن شاء لم يرسم الألف بالحمرة[2]، وجعل المطة مكانها، كما قدمناه[3]، وصورة ذلك ﴿ يَـَٔادَمُ ﴾[4]]، والأول أختار[5].

وأما كلمة: ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾ فقد حذف منها أيضاً ألفان **أحدهما**[6]: الألف الموجودة في اللفظ بعد الهاء الداخلة للتنبيه، **والثانية**: المرسومة بإجماع في كلمة: ﴿ أُوْلَآءِ ﴾[7] إذا انفردت دون هاء التنبيه، وبَقِيَت[8] الواو، فيجوز[9] في ضبطها وجوه كثيرة، وقد قدمناها في كتابنا الكبير[10] وأرسم منها ها هنا وجهاً هو أصحها عندي وأعدلها[11]، وهو أن تجعل الألف بالحمرة[12] بعد الهاء، وتجعل الهمزة بالصفرة[13] في نفس الواو في

(١) في ج: «وقبل».

(٢) في ج: «بالألف بالحمراء».

(٣) في ج: «قدمنا».

(٤) ما بين القوسين المعقوفين سقط من: ب.

(٥) وبه العمل.

(٦) في ب: «إحداهما».

(٧) من الآية ٨٢ طه.

(٨) في أ، ب، ج: «وخففت» وما أثبت من: م.

(٩) في ب، ج: «ويجوز».

(١٠) انظر التعريف به في مقدمة تحقيق «مختصر التبيين».

(١١) وهو مذهب أصحاب المصاحف.

(١٢) في ب، ج: «بالحمراء».

(١٣) في ب، ج: «بالصفراء».



بياض[1] رأسها، وحركتها بالحمرة[2] أمامها في صدرها[3]، وصورة ذلك هكذا[4]: ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾.

وأما قوله عز وجل: ﴿ تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ ﴾ في سورة الشعراء[5] المرسوم في جميع المصاحف أيضاً بألف واحدة بعد الراء، كما قدمنا في الهجاء[6]، فتحتمل تلك[7] الألف السوداء أن تكون ألف البناء، [التي هي بناء[8]: «تَفَاعَلَ»[9]]، وأن تكون الياء[10] هي اللام من الفعل؛ لأن الأصل كان في هذه الكلمة، «تَراءَيَ»، ومثل[11] ذلك من السالم: «تَضَارَبَ» و«تَقَاتَل» و«تَشَاتَم»، وشبهه، فلما تحركت الياء التي هي لام الفعل وانفتح ما قبلها،

---

(١) في ج: «وفي بياض».

(٢) في ب، ج: «بالحمراء».

(٣) رسمت على إرادة الوصل فصارت الهمزة متوسطة فتصور من جنس حركتها. انظر: المحكم ١٥٦، حلة الأعيان ٢٢٦، الدرة الصقيلة ٤٣.

(٤) ألحقت على حاشية أ عليها «صح».

(٥) من الآية ٦١ فيها.

(٦) المراد به كتابه: «مختصر التبيين لهجاء التنزيل» في موضعها من السورة.

(٧) سقطت من: ب، ج.

(٨) في ب: «التي في بناء».

(٩) ما بين القوسين المعقوفين في ج: «في تفاعل».

(١٠) في ب، ج: «التي».

(١١) في ج: «ومثال».



انقلبت[1] ألفاً[2]، فصار[3]: ﴿تَرَآءَا﴾ بهمزة بين ألفين، ألف البناء[4]، والألف المنقلبة، وليست الهمزة مما تكون حاجزاً بينهما لخفائها وبعد مخرجها، وعدم صورتها؛ فضعفت بذلك عن أن تكون فاصلة بينهما، فكأن الألفين قد اجتمعتا متواليتين[5]، فوجب حذف إحداهما اختصاراً.

وكيفية ضبطه على الوجه الذي تكون المرسومة منهما[6] ألف البناء، والمحذوفة الثانية: أن تُجْعل الهمزةُ نقطةً بالصفراء، بعد الألف المكتوبة بالحبر[7]، وتَلْحَق بعدها ألفٌ بالحمراء، فتقع الهمزة بين ألفين، الأولى بالسوداء[8]، والثانية بالحمراء، وصورة ذلك هكذا: ﴿تَرَآءَا ٱلْجَمْعَانِ﴾.

وكيفية نقطه أيضاً على الوجه الثاني، الذي تكون الألف المرسومة منهما الألف الثانية المنقلبة، وتكون المحذوفة الأولى التي للبناء: أن تثبت الألف الحمراء بعد الراء، وتجعل الهمزة بالصفراء بعدها، وحركتها عليها

(١) في أ، ب: «وانفتح» وما أثبت من: ج، م.

(٢) في أ، ب: «الياء» وما أثبت من: ج، م.

(٣) في ج: «فصارت».

(٤) في ب: «الندا» وهو تصحيف.

(٥) في ب، ج: «اجتمعا متوالين».

(٦) في أ، ب: «منها» وما أثبت من: ج.

(٧) في أ: «بالحمر» وسقطت من: ج وما أثبت من: ب.

(٨) في ب: «بالسواد».



بالحمرة[1]، فتقع أيضاً[2] الهمزة بين الألفين[3]: الأولى بالحمرة[4]، والثانية بالسواد[5]، وهو عكس الوجه الأول، وصورة ذلك هكذا: ﴿ تَرَآءَا ٱلْجَمْعَانِ ﴾، وهذا الوجه الثاني أحسن[6]؛ لما قدمته من العلة في الكتاب الكبير[7].

وإن شاء الناقط أيضاً لم يرسم الألف في هذا الوجه الثاني المختار، وجعل مقامها مطة، وصورة ذلك أيضاً هكذا: ﴿ تَرَءَا ٱلْجَمْعَانِ ﴾، والذي قدمته

---

(١) في ج: «بالحمراء».

(٢) سقطت من: ب، ج.

(٣) في ج: «ألفين».

(٤) في ج: «بالحمراء».

(٥) في ج: «بالسوداء».

(٦) واختياره هنا يخالف اختياره في «مختصر التبيين لهجاء التنزيل» حيث قال: «والثانية هي المحذوفة عندي» واقتصر عليه الجعبري، ورد توجيهات أبي عمرو كلها، واستحسن ذلك أبو العباس المهدوي.
واختيار المؤلف هنا يوافق اختيار أبي عمرو في المحكم؛ حيث قال: «وهذا المذهب عندي في ذلك أوجَهُ، وهو الذي أختار، وبه أنقط»، وبه جرى العمل في المصاحف؛ لئلا يتوالى إعلالان على الألف الثانية: التغيير والحذف، مع أن الخط مبني على الوقف. انظر: المحكم ١٥٩، المقنع ٢٥، ١٣٩، مختصر التبيين ٤/٩٢٦-٩٢٧، الجميلة ٢٤، هجاء المهدوي ١٠٩، فتح المنان ٦٩، حلة الأعيان ٢٠٩.

(٧) انظر التعريف به في مقدمة تحقيق «مختصر التبيين».



أحسن؛ لرسم السلف[1] الصالح ذلك في قوله: ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٢ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾[2]، [و﴿ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٥ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾[3]، و﴿ٱلصَّٰلِحِينَ﴾[4]، و﴿ٱلصَّٰبِرِينَ﴾[5]]، وشبهه بالحذف، والذي أستحسنه في نقط هذه الكلمة إلحاق[6] الألف الحمراء.

وأما قوله عزّ وجلّ في الزخرف: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَانَا﴾[7] المرسوم[8] في جميع المصاحف بألف واحدة كما قدمناه[9] على قراءة من مدّ[10]، وهم الحرميان وابن عامر وأبو بكر[11]، فيحتمل على قراءتهم أن تكون المحذوفة هي

---

(١) واستحسنه الداني وقال: «ورسمها أحسن من حيث رسمها السلف في نحو: ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾». المحكم: ١٦١-١٦٢.

وفي م: «ولا أستجيز هذا الوجه الثالث لعدم وجود الألف خطا، وإن المط إنما يقع عليه».

(٢) من الآية ١-٣ الفاتحة.

(٣) من الآية ٥-٦ الفاتحة.

(٤) من الآية ١٢٩ البقرة.

(٥) من الآية ١٥٢ البقرة.

وما بين القوسين المعقوفين ألحق على حاشية ب.

(٦) في جميع النسخ: «حذف»، ولا يصح، وما أثبت أصوب وأدل على المعنى.

(٧) من الآية ٣٧ فيها.

(٨) في ج: «المرسومة».

(٩) تقدم في موضعه في الزخرف في كتابه: «مختصر التبيين لهجاء التنزيل».

(١٠) في ب، ج: «من شيء» وهو تصحيف.

(١١) ويوافقهم أبو جعفر، والباقون من غير ألف. انظر: التيسير ١٩٦، النشر ٢/٣٦٩.



المنقلبة عن عين الفعل في: ﴿جَآءَ﴾؛ إذ الأصل: «جَيَأَ» على مثال: «فَعَل»، فلما تحركت الياء وانفتح ما قبلها، انقلبت ألفاً، ثم أتت ألف التثنية بعدها فالتقتا معاً[1]؛ لأن الهمزة الحائلة بينهما التي هي لام الفعل ليست بفاصل قوي لخفائها وبعد مخرجها؛ لأنها لا صورة[2] لها كما بينا آنفاً، فلما التقتا[3] في الرسم، وجب حذف إحداهما، فحذفت التي هي علامة الاثنين[4] من حيث كانت زائدة، وكأن الثقل والكراهة إنما وجبا لأجلها، فلذلك حذفت الزائدة، وأثبتت الأصلية، وهو الأوجه[5]؛ لأن عين الفعل الذي هو من سِنْخِ[6] الحرف، قد أعلّ بالقلب، فلم يكن ليعلّ بالحذف، فلا يبقى له أثر في الرسم[7].

---

(١) في ب، ج: «فالتقيا».

(٢) في ب: «صورة».

(٣) في ب، ج: «التقيا».

(٤) في ب: «للأثنين» وتقديم وتأخير في: ج.

(٥) واختاره أبو عمرو الداني في المحكم ١٦٣.

(٦) ألحقت في حاشية أ، وعليها «صحّ»، وفي ج: «جنس». والسِّنْخُ: الأصل من كل شيء. ومراده: أن الياء المنقلبة ألفاً من أصل الكلمة.

(٧) ولأن الألف الأولى متفق على إثباتها عند جميع القراء، والثانية مختلف فيها عندهم كما تقدم، فحينئذ يجب إثبات الأولى وحذف الثانية رعاية للقراءتين. انظر: حلة الأعيان ٢١٦.

وكيفية نقط ذلك على هذا الوجه: أن تجعل الهمزة نقطة بالصَّفراء[١] وحركتها عليها نقطة بالحمراء[٢]، بعد الألف السوداء، على حسب ما يكون في قراءة من قرأ بالتوحيد، وهم العراقيون[٣] حاشا أبي بكر، ويرسم بعد الهمزة ألف بالحمرة[٤]، وصورة ذلك هكذا: ﴿جَآءَانَا﴾.

ويجوز أيضاً أن تكون المحذوفة عين الفعل، فكيفية[٥] نقط هذا على هذا الوجه[٦] الآخر: أن تُثْبت ألفاً[٧] بالحمرة بين الجيم والألف السوداء، وتُوقِعَ الهمزة بالصفراء بينهما، وصورة نقط ذلك هكذا: ﴿جَآءَانَا﴾، والأول أختار وبه أنقط[٨]؛ [لما بينته في الكتاب الكبير][٩].

---

(١) المثبت من ب، ج، وفي بقية النسخ: «بالصفرة».

(٢) في ج: «بالحمرة».

(٣) ويوافقهم خلف العاشر ويعقوب كما تقدم.

(٤) في ج: «بالحمراء».

(٥) في ب، ج: «وكيفيته».

(٦) سقطت من: ج.

(٧) في ب: «ألف».

(٨) وبه جرى العمل في نقط المصاحف.

(٩) انظر التعريف به في مقدمة تحقيق «مختصر التبيين». وما بين القوسين المعقوفين سقط من: ج.



وأما قوله عز وجل في يونس: ﴿أَن تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا﴾[1]، المرسوم[2] أيضاً بألف واحدة بإجماع من المصاحف والقراء[3]، فيحتمل أيضاً أن تكون المرسومة هي صورة الهمزة التي هي لام الفعل، وأن تكون ألف التثنية، والأوجه أن تكون ألف التثنية[4]؛ لأن الهمزة قد تستغني عن الصورة، فترسم خطاً؛ وذلك من حيث كانت حرفاً من الحروف، والألف الساكنة ليست كذلك، فإذا نقط ذلك على هذا الوجه الذي تكون الألف المرسومة هي للتثنية، جعلت الهمزة نقطة بالصفراء، وحركتها عليها نقطة بالحمراء قبل الألف السوداء في السطر بينها وبين الواو، وصورة ذلك هكذا: ﴿أَن تَبَوَّءَا﴾.

وعلى الوجه الثاني الذي[5] تكون الألف السوداء هي صورة الهمزة، تَجْعَلُ الهمزة وحركتها عليها، وتَرْسُمُ بعدها ألفاً[6] أخرى بالحمراء[7]؛ لأنه لا بد من تأدية اللفظ، وتحقيق المعنى، وصورة ذلك هكذا: ﴿أَن تَبَوَّأَا﴾، والوجه الأول أختار، وبه أنقط[8].

---

(١) من الآية ٨٧ فيها.

(٢) في ج: «المرسومة».

(٣) لم يختلف القراء في قراءته بالتثنية.

(٤) وكذلك رجحه أبو عمرو الداني في المحكم ١٦٣.

(٥) في ج: «أن».

(٦) في أ، ب: «ألف» وما أثبت من: ج.

(٧) في ب، ج: «بالحمرة».

(٨) وبه جرى نقط المصاحف.



وأما قوله عزّ وجل: ﴿ٱلرُّءۡيَا﴾[1]، و﴿رُءۡيَاكَ﴾[2] حيث وقعا، ففي ضبطه أيضاً وجهان:

أحدهما: أن تجعل الهمزة بين الراء والياء، وحركتها عليها.

والثاني[3]: أن تثبت واواً بالحمرة بينهما، وتجعل في رأسها الهمزة، وحركتها عليها، وصورة ذلك هكذا: ﴿رُؤۡيَاكَ﴾[4]، و﴿ٱلرُّؤۡيَا﴾، والأول أختار، وبه أنقط[5].

---

(١) نحو الآية ٦٠ الإسراء.

(٢) نحو الآية ٥ يوسف.

(٣) في ب، ج: «والثانية».

(٤) ألحقت على حاشية: ب.

(٥) قال الشيخ التنسي: «في نقطه وجهان، أحدهما: وهو المختار: الاستغناء بالهمزة لاستقلالها» وقدمه أبو عمرو الداني، ثم حسن الوجه الثاني، وجرى العمل بالأول؛ اتباعاً لاختيار أبي داود. انظر: المحكم ١٨٤، الطراز ٣١٨.



فصل

وكذلك تفعل بكل همزة مفتوحة، سواء تحرك ما قبلها، أو سكن إذا أتى بعدها ألف، سواء كانت زائدة أو مبدلة من حرف أصلي، نحو: ﴿رءا كوكبا﴾[1]، و﴿رءا أيديهم﴾[2]، و﴿رءا القمر﴾[3]، و﴿رءا الشمس﴾[4]، و﴿مـئارب﴾[5]، و﴿مـئاب﴾[6]، وشبهه[7].

والقول في إثبات صورة الهمزة، وحذف ما بعدها، وفي حذف صورتها، وإثبات ما بعدها كالقول في: ﴿أن تبوءا﴾ المذكور آنفاً، وضبطها، وصورة ذلك على الوجه الأول المختار هكذا: ﴿رءا أيديهم﴾، و﴿رءا القمر﴾، ﴿رءا كوكبا﴾، ﴿رءا الشمس﴾، و﴿فرءاه حسنا﴾[8]،

---

(١) من الآية ٧٧ الأنعام.

(٢) من الآية ٦٩ هود.

(٣) من الآية ٧٨ الأنعام.

(٤) من الآية ٧٩ الأنعام.

ويستثنى من هذا موضعان في والنجم صورت فيهما الهمزة على الألف، وهما: قوله تعالى: ﴿ما رأى﴾ في الآية ١١، وقوله تعالى: ﴿لقد رأى﴾ في الآية ١٨، وتقدم في «مختصر التبيين لهجاء التنزيل» في الأنعام (٣/ ٤٩٧).

(٥) من الآية ١٧ طه.

(٦) من الآية ٣٠ الرعد.

(٧) مما أجمعت المصاحف على حذف صورة الهمزة فيه.

(٨) من الآية ٨ فاطر.



و﴿ مَـَابًا ﴾[١]، و﴿ مَـَابِ ﴾[٢]، و﴿ مَـَارِبُ أُخْرَىٰ ﴾ وشبهه.

وعلى الوجه الثاني المرغوب عنه: ﴿ رَأَى أَيْدِيَهُمْ ﴾، ﴿ رَأَى كَوْكَبًا ﴾، ﴿ رَأَى الْقَمَرَ ﴾، ﴿ رَأَى الشَّمْسَ ﴾[٣]، ﴿ فَرَآهُ حَسَنًا ﴾، ﴿ مَآبًا ﴾، ﴿ مَآرِبُ ﴾، ﴿ مَآبِ ﴾[٤]، وشبهه، وعلى الأول أعول[٥]، وبه أنقط، وعليه أحض.

فإن قيل لم حذفت الألف التي تقع بعد اللام من اسم الله عز وجل في قوله: ﴿ اللَّهُ ﴾؟ قيل له: إنما ذلك من أجل اشتباهه بـ﴿ اللَّاتَ ﴾[٦]، وهو اسم[٧] صنم[٨]، فحذفت من اسم الله، ولم تلحق بالحمرة؛ ليكون اسم الله عز وجل قد امتاز[٩]، وقد ذكرنا العلة[١٠] في كتابنا[١١] الكبير.

---

(١) من الآية ٢٢ النبإ.

(٢) سقطت من: ج.

(٣) تقديم وتأخير في ب، ج.

(٤) سقطت من أ، وما أثبت من: ب، ج.

(٥) في ب، ج: «أعتمد».

(٦) من الآية ١٩ النجم.

ولا سيما في مذهب من يقف عليه بالهاء، وهو الكسائي. انظر: الطراز ٣٠٠.

(٧) سقطت من: ب، ج.

(٨) في ج: «ميم».

(٩) أجمع علماء الرسم على عدم الإلحاق في اسم الله.

(١٠) بعدها في ب، ج: «عنه».

(١١) في ج: «الكتاب». انظر التعريف به في مقدمة تحقيق «مختصر التبيين».

ذكر ما اجتمع فيه ياءان، فحذفت إِحداهما اختصاراً

واعلم[1] أيضاً أن ما وقع في المصحف منقوصاً من[2] هجائه، مما اجتمع فيه ياءان مما قد ذكرته في الرسم في قوله: ﴿ٱلنَّبِيِّـنَ﴾[3]، و﴿ٱلْأُمِّيِّـنَ﴾[4]، و﴿رَبَّٰنِيِّـنَ﴾[5]، وشبهه، فإن المحذوفة من إحدى الياءين يجوز أن تكون الأولى التي هي زائدة للمدّ في بناء[6]: «فعيل» لزيادتها، وأنها أولى[7] الياءين، وهو الذي اختار أستاذنا أبو عمرو، وعليه اعتمد في نقطه، وغلّبه على غيره[8]، ويجوز أيضاً أن تكون المحذوفة من الياءين الثانية، التي هي علامة الجمع؛ من حيث كان البناء يختل بحذف الأولى، [وكأن الثقل والكراهة للجمع بين صورتين متفقتين، إنما وجب بالثانية لا بالأولى[9]]، فوجب بذلك إثبات الأولى[10] ضرورة، دون الثانية.

---

(١) في ج: «اعلم».

(٢) سقطت من: ج.

(٣) عند الآية ٦٠ البقرة في كتابه: «مختصر التبيين لهجاء التنزيل». وقرأه سائر القراء بغير همز، ونافع وحده بالهمز. انظر: الإتحاف ١ / ٣٩٥.

(٤) من الآية ٧٤ آل عمران.

(٥) من الآية ٧٨ آل عمران.

(٦) في ب: «في ياء»، وهو تصحيف.

(٧) في ب، ج: «الأول».

(٨) ونصه بعد أن ذكر الوجهين: «والمذهب الأول أوجه». المحكم ١٦٥.

(٩) ما بين القوسين المعقوفين سقط من: ب، ج.

(١٠) في ب: «الأول».



وكيفية نقط كلمة: ﴿ ٱلنَّبِيِّـِٔينَ ﴾ خاصة على قراءة نافع[1] وحده على[2] الوجه الأول الذي اختار أستاذنا[3]، وغلّبه على غيره: أن تجعل ياء بالحمرة، بعد الباء المنقوطة بواحدة من تحتها، وتجعل همزة بالصفراء بعدها في المطة[4] التي بينها، وبين الياء المتصلة بالنون، وتجعل حركتها نقطة بالحمراء[5] تحتها، فتكون الهمزة بين الياء الحمراء والياء المكتوبة بالسوداء[6]، وصورة ذلك لنافع هكذا: ﴿ ٱلنَّبِيِّـِٔينَ ﴾.

وكيفية نقط سائر الحروف[7] لجميع القراء، أن تجعل ياء بالحمرة[8] قبل الياء السوداء، وصورة ذلك هكذا: ﴿ ٱلنَّبِيِّـينَ ﴾، و﴿ ٱلأُمِّيِّـينَ ﴾، و﴿ ٱلْحَوَارِيِّـينَ ﴾[9] وشبهه، ولجماعة القراء، حاشا نافع[10]: ﴿ ٱلنَّبِيِّـينَ ﴾.

---

(١) قرأ نافع بالهمزة على الأصل؛ لأنه من «النبأ» وهو الخبر، وقرأ الباقون بياء مشددة على الإبدال والإدغام. انظر: السبعة ١٥٧، التذكرة ٢ / ٣١٥، التيسير ٧٣.

(٢) في ب: «وعلى».

(٣) بعدها في ج: «أبو عمرو».

(٤) من تحتها بحيث تقابل المطة، وتقدم في امتحان موضع الهمزة.

(٥) في ج: «بالحمرة».

(٦) في ب: «بالسواد».

(٧) في ب، ج، م: «المحذوف».

(٨) في ج: «بالحمراء».

(٩) من الآية ١١٣ المائدة.

(١٠) في ب، ج: «نافعاً».



وكيفية نقط ذلك على الوجه الثاني، الذي اخترته أنا وغلّبته على الوجه الذي اختاره أستاذنا أبو عمرو، وللعلة المتقدمة في أول جزء من سورة البقرة[1] على قراءة نافع، أن تجعل الهمزة في كلمة: ﴿ٱلنَّبِيِّـِٔينَ﴾ بعد الياء السوداء، وتجعل الحمراء بعده، وصورة ذلك هكذا: ﴿ٱلنَّبِيِّـِٔينَ﴾ ولسائر[2] القراء أيضاً[3] فيه: ﴿ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ وله ولجماعة القراء سواء[4] في سائر الحروف[5] هكذا: ﴿رَبَّنِيِّـۧنَ﴾، و﴿ٱلْأُمِّيِّـۧنَ﴾، و﴿ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ﴾.

فأما ما كان الحرف الواقع فيه قبل الياء والنون همزة، نحو: ﴿ٱلْمُسْتَهْزِءِينَ﴾، و﴿مُتَّكِـِٔينَ﴾، وشبهه، مما تقدم ذكره من[6] وقوع الهمزة قبل الياء[7]، فإنه يحتمل أيضاً[8] وجهين:

أحدهما: أن تكون الياء صورة للهمزة لتحركها وتحرك ما قبلها، وأن

---

(١) عند الآية ٦٠ في كتابه: «مختصر التبيين في هجاء التنزيل» (٢/١٥٢)، وقال هناك: «قال أبو داود: وأنا أخالف أبا عمرو في هذا، وأقول: إن المذهب الثاني أحسن عندي». وتوسع في ذكر علة ذلك، وبه جرى العمل في نقط المصاحف.

(٢) في ج: «لسائر».

(٣) سقطت من أ وما أثبت من: ب، ج.

(٤) في ب، ج: «سواه» وهو تصحيف.

(٥) في ب، ج: «المحذوف».

(٦) سقط من أ، ب، ج: وما بعدها: «لوقوع» وما أثبت من: م.

(٧) سقط من أ، ب، ج: وما أثبت من: م.

(٨) سقطت من: ج.



تكون علامة للجمع(١)، وذلك الأوجه(٢)، ولذلك قدمناه سالفاً وبيناه(٣)، مع أن الهمزة لكونها حرفاً من الحروف، قد تستغني عن الصورة.

وصورة ذلك على الوجه الأول المتقدم(٤) المختار هكذا: ﴿ٱلْمُسْتَهْزِءِينَ﴾، ﴿مُتَّكِـِٔينَ﴾، ﴿خَٰطِـِٔينَ﴾(٥) [وشبهه لما تقدم.

وعلى الوجه الثاني: ﴿ٱلْمُسْتَهْزِءِينَ﴾، و﴿خَٰطِـِٔينَ﴾(٦)] وكلاهما صواب، وعلى الوجه(٧) الأول(٨) أعتمد، وبه أنقط، وبذلك آمر، فاعلمه.

وأما قوله(٩) أيضاً عزّ وجلّ في مريم: ﴿وَرِءْيًا﴾ المذكور(١٠)، فرسمه بياء

---

(١) وهو الوجه الثاني؛ لأنه قال قبل: «أحدهما».

(٢) في ج: «لأوجه»، وهو تصحيف.

(٣) في ب، ج: «ورسمناه».

أي: قدمه مرسوماً هنا واقتصر عليه في سورة الفاتحة عند قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ في «مختصر التبيين لهجاء التنزيل».

(٤) في ج: «المقدم».

(٥) أي: تجعل الهمزة في السطر بين الياء السوداء، والحرف المكسور قبلها، وحركتها تحتها بالحمراء، وإذا كانت مطة بينهما، فلتجعل تحت المطة منفصلة عنها.

(٦) ما بين القوسين المعقوفين سقط من: ج.

(٧) سقطت من أ، وما أثبت من: ب، ج.

(٨) وهو الوجه الذي تحذف فيه صورة الهمزة، وهو الوجه الثاني في ترجمته.

(٩) في أ، ب، ج: «قولهم» وما أثبت من: م.

(١٠) في قوله تعالى: ﴿أَثَٰثًا وَرِءْيًا﴾ في الآية ٧٤ مريم في «مختصر التبيين لهجاء التنزيل».



واحدة [على قراءة من همز، وهم القراء كلهم، إلا قالون وابن ذكوان(١)، فقد حذفت منه ياء واحدة](٢) وهي الأولى التي هي صورة الهمزة(٣) الساكنة لا غير؛ لما قدمناه(٤) في كتابنا الكبير(٥).

فإذا نقط ذلك لورش، ومن تبعه من سائر القراء المذكورين جعلت الهمزة نقطة بالصفرة(٦)، وعليها علامة السكون جرة بالحمراء(٧) أو دارة بين الراء والياء في بياض السطر إن كان الناقط قد جعل الساكن كله دارة(٨) على ما بيناه سالفاً في باب كيفية السكون(٩)، وصورة ذلك لهم، هكذا: ﴿وَرِءْياً﴾، وكيفية نقطه لقالون، وابن ذكوان(١٠): أن تسقط الهمزة، وتجعل على الياء علامة التشديد، والحركة والتنوين على الألف متتابعاً(١١)، وصورة ذلك هكذا: ﴿وَرِيّاً﴾.

---

(١) ويوافقهما أبو جعفر، فإنهم يقرؤون بتشديد الياء بلا همز. انظر: التيسير ١٤٩، النشر ١/٣٩٣.

(٢) ما بين القوسين المعقوفين ألحق على حاشية: ب.

(٣) في ب: «للهمزة».

(٤) في ب: «قدمناه».

(٥) انظر التعريف به في مقدمة تحقيق «مختصر التبيين».

(٦) في ج: «الصفراء».

(٧) في ب: «بالحمرة».

(٨) فيه لف ونشر مرتب.

(٩) وتقدم للمؤلف اختيار علامة السكون دارة.

(١٠) ويوافقهما أبو جعفر كما تقدم.

(١١) على مذهب المغاربة، وعلى الحرف الذي من قبل -وهو الياء- على مذهب المشارقة، وتقدم بيان ذلك عند ذكر التنوين.



ذكر ما اجتمع فيه واوان، فحذفت إحداهما اختصاراً

فأما قوله عزّ وجلّ: ﴿ لِيَسُـُٔواْ وُجُوهَكُمْ ﴾[١] على قراءة من قرأ بالياء[٢]، وضم الهمزة، وهم الحرميان وحفص وأبو عمرو[٣]، فإنه قد حَذَفَ[٤] من ذلك على قراءتهم واواً[٥] أخرى؛ لرسم ذلك في جميع المصاحف بواو واحدة كما ذكر[٦] في الرسم[٧]، وهو حقيقته لمن قرأ بنصب الهمزة، وسواء[٨] أيضاً قرأ ذلك بالنون وهو الكسائي، أو قرأه بالياء وهم حمزة وأبو بكر وابن عامر[٩]، ويجوز في قراءة نافع وأصحابه المذكورين آنفاً أن تكون المحذوفة منهما[١٠] هي الأولى[١١]، التي هي عين من[١٢] الفعل؛ إذ هي السابقة، ويجوز أن تكون المحذوفة أيضاً الثانية التي هي علامة الجمع؛ من

(١) من الآية ٧ الإسراء.

(٢) في ب: «بالضم» وهو تصحيف.

(٣) ويوافقهم أبو جعفر، ويعقوب. انظر: التيسير ١٣٩، النشر ٢/٣٠٦، السبعة ٣٧٨، التذكرة ٢/٤٩٧.

(٤) في ب: «حذفت».

(٥) في أ، م: «واو».

(٦) في ج: «ذكرنا».

(٧) المراد به في موضعه في كتابه: «مختصر التبيين لهجاء التنزيل» في الآية نفسها.

(٨) في ب، ج: «سواء».

(٩) ويوافقهم خلف العاشر.

(١٠) في ب: «منها».

(١١) في ج: «الواو الأولى».

(١٢) سقطت من: ب، ج.



حيث كانت حرفاً زائداً دخيلاً، وكانت الأولى من سِنْخِ[1] الحرف، والمذهب الأول أوجه؛ لأن معنى الجمع يختل بسقوط علامته ودليله[2].

فإذا نقط ذلك على الوجه الأول المختار على قراءة نافع وابن كثير وحفص وأبي عمرو المذكورين أول الباب، جعل بعد السين متصلاً بها[3] واو بالحمرة[4] وتجعل نقطة بالصفراء بعدها، بينها وبين الواو السوداء في المطة

---

(١) أي: من أصل الكلمة.

(٢) ورجحه أبو عمرو الداني في المحكم ١٦٩.

(٣) أي: بالمطة التي بين السين والواو السوداء ويصح هذا يوم أن كان الضبط بالألوان، أما الآن فلا يصح الاتصال؛ لأن الكل بالسواد، وحينئذ يختلط الرسم بالضبط قال الشيخ محمد التونسي: «كون الواو تحت الجرة أقرب، وكونها متصلة بها أصوب، وكونها فوقها أنسب فأنت في الكل بالخيار».
إن الياء، والنون، والواو في قوله تعالى: ﴿ ٱلۡأُمِّيِّـۧنَ ﴾ وبابه، وقوله تعالى: ﴿ فَنُجِّيَ ﴾ وبابه، وقوله تعالى: ﴿ لِيَسُـࣳـُٔواْ ﴾ ونحوه يجب أن تفصل النون والياء والواو عن الرسم، ولا تتصل بالمط، لأنها من الضبط، وليست من الرسم، وكان وصلها بالمط جائزاً يوم أن كانت ترسم وتلحق باللون الأحمر.
قال الشيخ القصري فيما نقله عن شيوخ مدينة فاس: «فإن كان وصله -المُلْحَق- يؤدي إلى قطع سطر المصحف، كياء ﴿ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾ وبابه، ونون ﴿ فَنُجِّيَ ﴾ وبابه، وألف نحو: ﴿ ٱلصَّـٰلِحِينَ ﴾ وبابه، ونحو قوله: ﴿ لِيَسُـࣳـُٔواْ ﴾ فلا يوصل، بل يكون مقطوعاً على ما يقتضي تصويره من تعريق النون، وردّ الياء، وما لا يحدث القطع فيه شيئاً، كالألف والواو بقي على حاله؛ لأن المصحف أولى بالتحفظ على إثباته على أصل وضع الصحابة، وكثيراً ما يحثون على المحافظة على أسطر المصحف أن تقطع، ولا يحدث فيه شيء». فعموم الحروف الملحقة ترسم مفصولة عن الرسم. انظر: طرر على مورد الظمآن ورقة ٢٥٦. وانظر: مبحث ضبط الذي والتي ورقة بدون ترقيم. مخطوط ضمن مجموع في مكتبة الحرم ٨ / ٢٠.

(٤) ووجه ترجيح هذا الوجه موافقة المرسوم للقراءتين بالجمع والتوحيد، فالواو ثابتة على القراءتين، ووجه حذف الأولى رعاية لقراءة التوحيد.



ولا تقطع المطة بها[١]، وجعل الحركة[٢] الهمزة نقطة بالحمراء[٣] أمامها، بين الهمزة والواو السوداء، فتكون الهمزة بين واوين الواحدة حمراء، والثانية سوداء، وصورة ذلك[٤] هكذا: ﴿لِيَسُـۥٓـُٔوا۟﴾، [وإن شاء الناقط لم يرسم الواو الحمراء، وجعل مطّة مكانها -والأول أختار[٥]، وبه آخذ- وصورة ذلك أيضاً هكذا: ﴿لِيَسُـٓـُٔوا۟ وُجُوهَكُمْ﴾][٦].

وإذا نقط[٧] على الوجه الثاني المذكور الذي تكون الثانية منهما المحذوفة[٨] جعلت الهمزة وحركتها بعد الواو السوداء، ورسمت واواً بالحمرة أمامها، فتحصل[٩] أيضاً بين واوين، وصورة ذلك أيضاً[١٠] هكذا: ﴿لِيَسُـٓـوۥُٔا۟ وُجُوهَكُمْ﴾، والوجه الأول أختار، وبه أنقط، ولا يجوز في هذا الوجه الثاني اختصار الواو[١١] الحمراء البتة لما قدمناه سالفاً.

---

(١) تقدم الاتصال والانفصال، والعمل بفصل جميع الملحقات التي هي من الضبط. في ب، ج: «بينهما».

(٢) في أ: «نقط» وما أثبت من ب، ج، م.

(٣) في ج: «بالحمرة».

(٤) في ب، ج: «ذلك لهم».

(٥) لأن علامة المد لا تقع إلا على حرف موجود في اللفظ والخط معاً، ما عدا فواتح السور، كما تقدم على الخلاف.

(٦) ما بين القوسين المعقوفين سقط من: ب.

(٧) في ب، ج: «وأما نقطه».

(٨) في ب، ج: «هي المحذوفة».

(٩) في ب، ج: «لتحصل».

(١٠) سقطت من: ب، ج.

(١١) في ب: «اختصاراً».



وكيفية نقطه لسائر القراء، وهم الأخوان، وابن عامر وأبو بكر[1]، أن تجعل الهمزة بالصفرة، وحركتها نقطة بالحمراء على الألف، كما فعل في قوله: ﴿أَن تَبُوٓأَ بِإِثْمِى﴾[2]، و﴿لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ﴾[3]، وصورة ذلك لهم هكذا: ﴿لِيَسُوٓأَ وُجُوهَكُمْ﴾.

وأما قوله عزّ وجل: ﴿وَتُـْوِىٓ إِلَيْكَ مَن تَشَآءُ﴾ في الأحزاب[4]، و﴿ٱلَّتِى تُـْوِيهِ﴾ في المعارج[5] المذكورين في الرسم[6]، أنهما رسما[7] بواو واحدة، وهي الواو الثانية[8] المحركة[9] بالكسر، التي هي عين الفعل لا غير؛ من أجل أن الأولى هي همزة[10] ساكنة، وفاء من الفعل، وذلك لخمسة معان، أحدها: تقدمها، والثاني: سكونها وتحرك الأخرى، والثالث: أنها قد تستغني عن الصورة لأنها حرف قائم بنفسه من حيث اشتركت مع

---

(١) ويوافقهم خلف العاشر، إلا أن الكسائي بالنون وفتح الهمزة، والباقون منهم بالياء وفتح الهمزة كما تقدم.

(٢) تقدم عند الآية ٣١ المائدة في «مختصر التبيين لهجاء التنزيل».

(٣) تقدم عند الآية ٧٦ القصص في «مختصر التبيين لهجاء التنزيل».

(٤) من الآية ٥١ فيها.

(٥) من الآية ١٣ فيها.

(٦) في كتابه: «مختصر التبيين لهجاء التنزيل» في موضعهما من السورتين.

(٧) المثبت من: ب، ج، وفي بقية النسخ: «رسمتا».

(٨) تقديم وتأخير في: ج.

(٩) في ب، ج: «المتحركة».

(١٠) سقطت من: ب.



الهاء والألف في المخرج[1]، ولحقتها الحركات والسكون[2]، والرابع: أنها قد تبدل واواً ساكنة لأجل ضمة التاء قبلها، ثم تدغم في الواو التي بعدها للتماثل، فيمتنع تصويرها لذلك، كما يمتنع تصوير الأول من المتماثلين في كلمة واحدة إذا[3] أدغم في الثاني[4] نحو قوله: ﴿ عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ ﴾[5]، و﴿ وَلِيِّ ﴾[6]، و﴿ وَلِيُّكُمُ ﴾[7]، وشبهه.

والخامس: ثبوت[8] الياء الساكنة في اللفظ والرسم التي لا تليها[9] إلا كسرة لا غير، وهي كسرة الواو [التي هي عين، يدل ذلك كله على أن الواو المكتوبة في الرسم هي الواو][10] الثانية المكسورة، وأن الساقطة هي الواو الأولى التي هي همزة[11] ساكنة في حال التحقيق.

---

(١) على مذهب سيبويه ومن تبعه مِنْ جعل مخرج الألف من الحلق. ومذهب الخليل ومن تبعه أن الألف تخرج من الجوف. وفي ب: «في الخفة».

(٢) أخرج أبو العباس المبرد الهمزة من جملة الحروف، واحتج بأن صورتها لا تثبت في بعض الأحوال، وأنها من الضبط، والجمهور على خلافه. انظر: سر صناعة الإعراب لابن جني ١ / ٢١، ٤٣ رصف المباني للمالقي ١٠٣.

(٣) في ج: «وإذا» وفي ب: «وأنا» وهو تصحيف.

(٤) في أ: «الثاني» وما أثبت من: ب، ج، م.

(٥) من الآية ١ الممتحنة.

(٦) من الآية ١٠١ يوسف.

(٧) من الآية ٥٧ المائدة.

(٨) في ج: «لثبوت».

(٩) في ج: «تليها».

(١٠) ما بين القوسين المعقوفين سقط من: ب، ج.

(١١) أي صورة لها لو رسمت.



فإذا نقط ذلك جعلت الهمزة نقطة بالصفراء، وعلامة السكون عليها بين التاء، والواو السوداء في المطة[1] بينهما مرتفعة منها قليلاً؛ لئلا تقطع الكلمة، وتجعل تحت الواو السوداء نقطة بالحمرة[2] علامة الكسرة[3]، على حسب ما تقدم[4]، من نقط الحركات الثلاث[5]، وصورة ذلك هكذا: ﴿تُؤْوِيهِ﴾، و﴿تُؤْوِي﴾. [وإن شاء الناقط جعل مكان الهمزة[6] واواً حمراء، وجعل الهمزة عليها، وصورة[7] ذلك هكذا: ﴿تُؤْوِيهِ﴾، و﴿تُؤْوِي﴾][8]، والأول أحسن[9]، وهذا الثاني لا أستجيزه[10].

وأما قوله[11] عزّ وجل: ﴿وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ﴾ المرسومة بواو واحدة في سورة كورت[12] فيحتمل أن تكون المرسومة الواو [الأولى التي هي فاء من

(١) في ب، ج: «في السطر».

(٢) في ب، ج: «بالحمراء».

(٣) في ب، ج: «الكسر».

(٤) تقدم بيان مواضع الحركات في أول الكتاب.

(٥) في ج: «بثلاث».

(٦) غير واضحة في هامش أ.

(٧) غير واضحة في هامش أ.

(٨) ما بين القوسين المعقوفين ألحق على هامش أ.

(٩) في ج: «وهو الأحسن».

(١٠) لما فيه من كراهة الجمع بين واوين، وقال الداني: «وألّا يرسمها أحسن». المحكم ١٧٠. وفي ب: «لا أجيزه».

(١١) ألحقت فوق السطر في أ.

(١٢) في الآية ٨ التكوير.



الفعل، والمحذوفة الواو الثانية، التي جاءت لبناء: «مفعولة»، ويحتمل أيضاً أن تكون المرسومة الواو][1] الثانية، وتكون المحذوفة الأولى؛ من حيث كانت السابقة منهما، والوجه الأول[2] أقيس لمعان قد ذكرتها في سورة التكوير[3]، من كتابي هذا[4]، فإذا نقط ذلك على الوجه الأول المختار، جعلت الهمزة نقطة بالصفراء، وحركتها أمامها نقطة بالحمرة[5] بعد الواو السوداء، ورسمت واواً[6] بالحمرة بعد الهمزة[7]، فتجعل الهمزة بين واوين، سوداء وحمراء، وصورة ذلك هكذا: ﴿ٱلْمَوْءُۥدَةُ سُئِلَتْ﴾.

وإن شاء الناقط لم يرسم تلك الواو من حيث كانت ضمة الهمزة دالة عليها وجعل مكانها مطة بالحمرة[8]، وصورة ذلك أيضاً هكذا: ﴿ٱلْمَوْءُـدَةُ﴾.

---

(١) ما بين القوسين المعقوفين سقط من أ وما أثبت من ب، ج، م.

(٢) في ج: «والوجه» مكررة.

(٣) ذكر ثلاثة معان لاختياره: أن الواو الثابتة هي الأولى؛ لأنها من نفس الكلمة، وأن ضمة الثانية تدل على الثانية، وأن من العرب إذا خففها أسقط الثانية فيقول: «المودة». انظر ذلك بتوسع في موضعها من السورة في الآية ٨.

(٤) وهو: «مختصر التبيين لهجاء التنزيل» الذي جعل هذا ذيله.

(٥) في ب: «بالحمراء».

(٦) في أ: «واو» وما أثبت من ب، ح.

(٧) سقطت من: ب.

(٨) سقطت من: أ وما أثبت من ب، ج.



وإذا نقط على المذهب الأول[١] رسم واو[٢] بالحمرة بعد الميم متصلة بها[٣]، وجعل الهمزة وضمتها أمامها قليلاً على المطة، بينها وبين الواو السوداء فتحصل الهمزة بين واوين حمراء وسوداء، وصورة ذلك هكذا: ﴿وَإِذَا ٱلْمَوْءُۥدَةُ سُئِلَتْ﴾[٤].

---

(١) وهو حذف الواو الأولى.

(٢) في ب، ج: «واواً»، وهو صواب.

(٣) إذا كانت الملحقات باللون الأحمر، وأما إذا كانت بالسواد يجبَ فصلها.

(٤) وعلى هذا المذهب -بحذف الواو الأولى- يتعين الإلحاق؛ ولا يجوز تعويضها بالمد كما جاز فيما تقدم، لوجود ما يدل على المحذوف هناك وعدمه هنا، وجرى العمل في المصاحف بالوجه الأول. انظر: المحكم ١٧٨، الطراز ٢٧٩-٢٨٠.

فصل

وكذا كل واو جاء في البناء والجمع بعد[1] همزة مضمومة سواء تحرك ما قبلها أو سكن، مما ذكرناه سالفاً في الرسم، عند قوله عزّ وجل: ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾[2] أنه كتب[3] بواو واحدة؛ كراهة اجتماع واوين[4] متفقتين[5] في الرسم، جائز أن تكون المرسومة هي واو الجمع وواو البناء، وجائز أن تكون صورة الهمزة، وتكون المحذوفة[6] التي هي واو الجمع وواو البناء، والأول أقيس، وبه أنقط؛ لما قدَّمناه من استغناء الهمزة عن الصورة، ومن اختلال اللفظ والمعنى جميعاً بحذف ما يدل على الجمع أو على البناء.

(١) في ب: «بين».

(٢) عند الآية ١٣ البقرة في كتابه: «مختصر التبيين لهجاء التنزيل».

(٣) في ب: «انكتب».

(٤) تعليل غير جيد، وغير مطرد فيرد عليه اجتماع واوين في قوله تعالى: ﴿ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓاْ﴾ والذي يظهر لي أنه رسم بواو واحدة رعاية لقراءة أبي جعفر بحذف الهمزة وضم الزاي، ورعاية لوقف حمزة بالتسهيل وإبدالها ياء خالصة والحذف فرسمه جاء محتملاً لهذه الأوجه. انظر: البدور ٢٢.

(٥) في ب: «متفقين».

(٦) في أ، ج: «المرسومة»، وهو خطأ والتصويب من: م.



فإذا نقط ذلك كله على الوجه المختار، جعلت الهمزة نقطة بالصفراء قبل الواو، وفي أعلى المطة[1] كما تقدم، وحركتها أمامها نقطة بالحمرة، وصورة ذلك في الجمع[2] هكذا: ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾[3]، و﴿أَنبِـُٔونِى﴾[4]، و﴿مُتَّكِـُٔونَ﴾[5]، و﴿فَمَالِـُٔونَ﴾[6]، و﴿وَلَا يَطَـُٔونَ﴾[7]، و﴿وَيَدْرَءُونَ﴾[8]، و﴿فَادْرَءُواْ﴾[9]، و﴿أَن تَطَـُٔوهُمْ﴾[10]، و﴿لِّيُوَاطِـُٔواْ﴾[11]، و﴿لِيُطْفِـُٔواْ﴾[12]، و﴿وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ﴾[13]، وشبهه.

وصورة ذلك أيضاً في التي للبناء هكذا: ﴿يَـُٔوسًا﴾[14]،

---

(١) إذا كان قبلها خط ممطوط، وتجعل في بياض السطر في كل ما لم يكن قبلها خط ممطوط.

(٢) سقطت من: ب، ج.

(٣) من الآية ١٣ البقرة.

(٤) من الآية ٣٠ البقرة.

(٥) من الآية ٥٥ يسٓ.

(٦) من الآية ٦٦ الصافات.

(٧) من الآية ١٢١ التوبة.

(٨) من الآية ٢٤ الرعد.

(٩) من الآية ١٦٨ آل عمران.

(١٠) من الآية ٢٥ الفتح.

(١١) من الآية ٣٧ التوبة.

(١٢) من الآية ٨ الصف.

(١٣) من الآية ٥٣ يونس.

(١٤) من الآية ٨٣ الإسراء.



و﴿ بَيِۣس ﴾[١]، و﴿ مَذْءُوماً ﴾[٢]، و﴿ مَسْـُٔولًا ﴾[٣]، وشبهه.

وإذا نقط على الوجه الثاني المذكور -الذي غلّبنا[٤] الأول عليه- الذي تكون الواو فيه صورة للهمزة، جعلت الهمزة في نفس تلك الواو السوداء، وكتب[٥] بعدها واو بالحمرة، وصورة ذلك أيضاً[٦] هكذا: ﴿ مُسْتَهْزِءُونَ ﴾، و﴿ أَنۢبِـُٔونِى ﴾[٧]، ﴿ مُتَّكِـُٔونَ ﴾، ﴿ فَمَالِـُٔونَ ﴾، و﴿ لِيُطْفِـُٔواْ ﴾، [﴿ وَلَا يَطَـُٔونَ ﴾، و﴿ وَيَدْرَءُونَ ﴾، و﴿ فَادْرَءُواْ ﴾، و﴿ أَن تَطَـُٔوهُمْ ﴾، و﴿ لِّيُوَاطِـُٔواْ ﴾][٨]، و﴿ وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ ﴾.

وكـذا: و﴿ يَـُٔوساً ﴾، و﴿ مَذْءُوماً ﴾، و﴿ مَسْـُٔولًا ﴾، والأول أختـار وبه أنقط[٩].

---

(١) من الآية ٤٨ فصلت.

(٢) من الآية ١٧ الأعراف.

(٣) من الآية ٣٤ الإسراء.

(٤) في ج: «غلبت».

(٥) في ب: «وكتبت».

(٦) سقطت من: ب، ج.

(٧) سقطت من: ب.

(٨) ما بين القوسين المعقوفين سقط من: ج.

(٩) وبه جرى العمل في نقط المصاحف.

فصل

وكل واو مضمومة جاءت بعدها واو ساكنة جامدة[١] للجمع كانت أيضاً أو للبناء، نحو: ﴿ فَأْوُۥٓا۟ إِلَى ٱلْكَهْفِ ﴾[٢]، و﴿ مَا وُۥرِىَ ﴾[٣] وشبهه، فالقول في حذف إحداهما[٤]، وإثبات الثانية كالقول في سائر ما تقدم، غير أن الأوجه ها هنا أن تكون المرسومة هي الواو الأولى؛ لتحركها، والمحذوفة الواو الثانية؛ لسكونها، من حيث كان الساكن الجامد أولى بالحذف[٥] من المتحرك في ذلك؛ لتولده منه، ولدلالة حركة المتحرك عليه، مع كراهة اجتماع المثلين، وذلك بخلاف ما تقدم في نظائر ذلك من كون المرسومة من إحدى الواوين الثانية دون الأولى، وهو الأوجه[٦]؛ وذلك لسكونهما[٧] معاً هناك أعني في كلمة: ﴿ لِيَسُۥٓـُٔوا۟ ﴾، و﴿ ٱلْمَوْءُۥدَةُ ﴾، فلما اجتمعا[٨] في السكون كان الأَوْلى[٩] بالإثبات منهما هناك ما جاء لمعنى

---

(١) احترازاً من قوله: ﴿ ءَاوَوا۟ ﴾ فإنها ساكنة، ولكن يقرعها اللسان فهو سكون حي.

(٢) من الآية ١٦ الكهف، وهو مثال لما كانت الواو فيه للجمع.

(٣) من الآية ١٩ الأعراف وهو مثال لما كانت الواو فيه للبناء.

(٤) في ج: «أحدهما».

(٥) في ج: «أو لا فالحذف».

(٦) في ب، ج: «هو».

(٧) في ب: «لسكونها».

(٨) في ب: «اجتمعتا».

(٩) في ب: «الأول»، وهو تصحيف.



لابدّ من تأديته، وهي الثانية لدلالتها على الجمع، وهنا فالأَوْلى بالإثبات المتحركة بالضم، وتحذف[1] الساكنة لدلالة المضمومة عليها، ومنابها عنها، فكأنها لم تحذف لبقاء ما يدل عليها[2] على حسب ما قدمنا[3] سالفاً، والناقط في هذا الضرب المذكور في هذا الفصل الأخير[4] مخيَّر في إلحاق واو بالحمراء[5] بعد واو الجمع، وواو البناء المكتوبتين بالسوداء المتحركتين بالضم، وفي إسقاطها؛ لدلالة ضمة ما قبلها عليها، وفي جعل مطة[6] مكانها أيضاً[7].

وصورة ضبط ذلك هكذا في التي للجمع: ﴿ ٱلْغَاوُۥنَ ﴾[8]، ﴿ وَلَا تَلْوُۥنَ ﴾[9]، و﴿ لَا يَسْتَوُۥنَ ﴾[10]، و﴿ فَأْوُۥٓا۟ إِلَى ٱلْكَهْفِ ﴾[11]، وشبهه.

---

(١) في ب، ج: «وبحذف».

(٢) في م: «فصار لذلك كالثابت الذي يعرفه كتاب العرب قديماً».

(٣) في ب، ج: «ما قدمناه».

(٤) في ب، ج: «الآخرة».

(٥) في ب، ج: «بالحمرة».

(٦) في ج: «المطة».

(٧) تقدم أن أبا داود لا يجيز الاكتفاء بالمطة عن الواو الحمراء؛ لأن المطة إنما تقع على حروف المدّ ويلتبس المد الطبيعي بالمدّ المتكلف، كما إذا وقع بعد الواو همزة نحو قوله: ﴿ وَإِن تَلْوُۥٓا۟ أَوْ تُعْرِضُوا۟ ﴾.

(٨) من الآية ٩٤ الشعراء.

(٩) من الآية ١٥٣ آل عمران.

(١٠) من الآية ١٩ التوبة.

(١١) من الآية ١٦ الكهف.



وكذلك التي للبناء نحو قوله عزَّ وجل: ﴿ مَا وُۥرِىَ ﴾[1]، و﴿ دَاوُۥدُ ﴾[2]، وشبهه.

(١) من الآية ١٩ الأعراف.

(٢) من الآية ٢٤٩ البقرة.



فصل جامع في نقط ما نقص من هجائه

واعلم أن الألفات المحذوفات[1] من قوله تعالى: ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾[2]، و﴿ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾[3]، و﴿سَمَٰوَٰتٍ﴾[4]، وشبهه من كل ما ذكرناه في أول كتابنا هذا في سورة الحمد[5]، وغيرها، أنك تزيدها بالحمراء[6] لإقامة لفظ الكلمة ووزنها.

وكذلك تفعل بكلمة: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾[7]، و﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾[8]، و﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾[9]، و﴿ٱلَّٰتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾[10]، وشبهه، تجعل

---

(١) سقطت من: ج.

(٢) من الآية ١، ٢ الفاتحة.

(٣) من الآية ٢٤ البقرة.

(٤) من الآية ٢٨ البقرة.

(٥) وهي سورة الفاتحة في كتابه: «مختصر التبيين لهجاء التنزيل».

(٦) في ب، ج: «بالحمرة».

(٧) من الآية ٤ البقرة، وسيأتي في فصل ما زيدت الواو في رسمه.

(٨) من الآية ٣٠ البقرة.

(٩) من الآية ١ قريش.

(١٠) هذه الكلمة: «التي» وبابها، خالف فيها أهل المغرب النص حيث إنهم لا يجعلون في مصاحفهم على اللام حركة ولا شدة ولا يلحقون بعدها ألفاً، فيختل لفظها ووزنها، وتلتبس صيغة المفرد بصيغة الجمع، ويقع الجاهل الذي ما شرع الضبط إلا من أجله في الخطأ، وحجتهم أن أبا عمرو الداني اختار حذف اللام الثانية الأصلية، ورجحه الخراز في مورده. =



....

=

أقول: إن الذي ظهر لي من استقراء كلام أبي عمرو الداني في كتابه: «المحكم»، وكتابه: «المقنع» أن تعميم الضبط على كل حروف الكلمة هو مذهب الداني، وأن اختياره حذف اللام الثانية لا يلزم منه المنع من تحريك اللام بالحركة والتشديد، وإلحاق الألف بعد اللام، وإن كان لم يصرح بذلك في كتابه: «المقنع»، بل نجده صرح في كتابه: «المحكم» باستيفاء ضبط الحرف بكل ما يستحقه، وكان ذلك في مقام الرد على أهل العراق، حيث لا يجعلون علامة للسكون، ولا للتشديد ولا للمد، وأنكر على من يخص بعض الحروف بالضبط دون بعض، فقال -رحمه الله-: «وإذا كان سبب نقط المصاحف تصحيح القراءة، وتحقيق الألفاظ بالحروف... فسبيل كل حرف أن يوفى حقه بالنقط مما يستحقه من الحركة والسكون والشد والمد والهمز وغير ذلك، ولا يخص ببعض ذلك دون كله».

وأنت تعلم أن «كل» من صيغ العموم، فيحمل كلامه في «المقنع» على ما في «المحكم»، بل وبالغ في ذلك ونص على نقط ما لا يشبع من الحركات، بل إن مذهب أبي عمرو الداني صريح في إلحاق الألف في: «التي» الدالة على الجمع، كما نص عليه في «المحكم» ١٩٠.

وحينئذ مذهب الداني هو صريح في تعميم الضبط على كل حروف الكلمة، وإلحاق المحذوف، وإن نسبة التعري لأبي عمرو الداني غير صحيحة، ولا يلزمه القول بحذف اللام الأصلية، أن يعري اللام من الحركة والتشديد، وعدم الإلحاق؛ لأن الضبط يجب أن يوافق القراءة لإقامة اللفظ ووزن الكلمة وتحقيق التلاوة.

ومن جهة ثانية أقول:

إن أبا داود رجح في «مختصر التبيين» حذف اللام الأولى، فقال: «بلام واحدة، وهي عندي المتحركة المشددة»، وتبعه أبو إسحاق التجيبي في اختياره، ورجحه ابن عاشر وغيره، فقال: «ومذهب أبي داود ظاهر الرجحان على غيره».

=



....

= وقال الشيخ محمد بن التونسي: «فضبط اللام في زماننا كاد أن يكون متعيناً لازماً في: «التي»، و«الَّـٰتي» للفرق بين صيغة الإفراد، وصيغة الجمع».

وعليه فإن الشيخين اتفقا معاً على إلحاق الألف بعد اللام في: «الَّـٰتي» الدالة على الجمع، وما نسبه أهل المغرب إلى الداني غير صحيح.

ومن جهة ثالثة يمكن أن يقال:

إن «أل» في «الذي» و«الَّتي» مفرداً وجمعاً ليست للتعريف، وإنما هي زائدة لازمة لا تنفك عنها، لأن لام التعريف الداخلة على الاسم تؤثر فيه تعريفاً وتنكيراً.

قال ابن مالك:

وقد تزاد لازماً كاللاتي والآن والذين ثم اللاتي

وقال أيضاً:

نكرة قابل «أل» مؤثراً

فهي هنا لا تؤثر في التعريف ولا في التنكير.

قال أبو الفتح ابن جني: إن «أل» في «الَّذي» و«الَّتي» ليست للتعريف، وإنما تَعَرُّفه بصلته دون اللام التي فيه، فعلى قول ابن مالك، وابن جني لا معنى للاختلاف الموهوم، ولا معنى لتعرية اللام من الحركة والتشديد، وعدم إلحاق الألف.

وبهذا ثبت أن مذهب الداني لا يخالف مذهب أبي داود، ولا منافاة بينهما؛ لأن كلاً منهما نص على إلحاق المحذوف.

فيتعين على أهل المغرب وضع الشدة والفتحة على اللام، وإلحاق الألف وجوباً بعدها في صيغة الجمع كما صرح به الداني، والله أعلم. انظر: المحكم ٤٢، ٥٦، ١٩٠، المقنع ٦٧، فتح المنان ٨٤، سر الصناعة ١/ ٣٥٣، مختصر التبيين ٢/ ٣٩٥، ضبط الأسماء الموصولة ٧٣٧.



الألف بالحمرة من مطة اللام من أسفلها، خارجاً إلى يمينها[1] وأعلاها[2].

وأما كلمة: ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾[3] فتأخذ الألف من رأس الواو، خارجاً إلى أعلى اللام ويمنة[4] منها أيضاً، وتجعل على الواو أيضاً من كلمة: ﴿ٱلزَّكَوٰةَ﴾[5]، و﴿ٱلْحَيَوٰةَ﴾[6]، و﴿ٱلنَّجَوٰةِ﴾[7]، ﴿وَمَنَوٰةَ﴾[8]، و﴿كَمِشْكَوٰةٍ﴾[9] ألفاً.

وكذلك تفعل بكلمة: ﴿بِٱلْغَدَوٰةِ﴾ في الأنعام، والكهف[10]، على قراءة الجماعة حاشا ابن عامر[11].

وكذلك تفعل بسائر ما رسم من ألفات التأنيث، والألفات المنقلبات، عن الياء[12] تجعل على الياء ألفاً بالحمرة، نحو: ﴿فَسَوَّىٰهُنَّ﴾[13]،

---

(١) في أ: «يمنتها»، وفي ب: «يمنها»، وما أثبت من ج، م.

(٢) وهذا على مذهب الخليل بن أحمد، وسيأتي بيان مذهبه ومذهب الأخفش في باب اللام ألف المظفرة ص ٢٥٢-٢٥٣.

(٣) من الآية ٢ البقرة تقدم في أول: «مختصر التبيين لهجاء التنزيل».

(٤) في ب، ج: «يمنة».

(٥) من الآية ٤٢ البقرة.

(٦) من الآية ٨٥ البقرة.

(٧) من الآية ٤١ غافر.

(٨) من الآية ٢٠ النجم.

(٩) من الآية ٣٥ النور.

(١٠) من الآية ٥٣ الأنعام، ومن الآية ٢٨ الكهف.

(١١) بفتح الغين والدال وألف بعدها، وقرأ ابن عامر بضم الغين وإسكان الدال وبعدها واو مفتوحة. انظر: التيسير ١٠٢، السبعة ٢٥٨، التذكرة ٢ /٣٩٨، النشر ٢ /٢٥٨.

(١٢) بعدها في ب: «بالياء».

(١٣) من الآية ٢٨ البقرة.



و﴿أَبَىٰ﴾[1]، و﴿سَعَىٰ﴾[2]، و﴿لَا يَخْفَىٰ﴾[3]، و﴿بِسِيمَاهُمْ﴾[4]، و﴿ذِكْرَاهُمْ﴾[5]، و﴿ ذِكْرَاهَا ﴾[6]، و﴿ الذِّكْرَىٰ ﴾[7]، و﴿ الْبُشْرَىٰ ﴾[8]، و﴿ لِلْعُسْرَىٰ ﴾[9]، و﴿ الْمَوْتَىٰ ﴾[10]، و﴿ وَالسَّلْوَىٰ ﴾[11]، وشبهه.

وهذا ما لم يأت بعد الألف ساكن، نحو: ﴿ الْكُبْرَى ۝٢٣ اذْهَبْ ﴾[12]، و﴿ الْعُلَى ۝٤ الرَّحْمَٰنُ ﴾[13]، ﴿ وَأَخْفَى ۝٧ اللَّهُ ﴾[14]، وشبهه.

فإن جاء بعدها مثل هذا كله، فإنك لا تثبتها؛ لسقوطها من اللفظ، إذا النقط[15] مبني على الوصل دون الوقف[16]، وكذلك كل ما أشبهه.

---

(١) من الآية ٣٣ البقرة، وفي ب، ج: «أتى».

(٢) من الآية ٢٠٣ البقرة، وفي ب، ج: «وسيصلى».

(٣) من الآية ٥ آل عمران.

(٤) الموضعان اللذان في سورة الأعراف في الآية ٤٥، والآية ٤٧ لا غير، وتقدم بيان مواضعه عند قوله: ﴿ تَعْرِفُهُم بِسِيمَاهُمْ ﴾ في الآية ٢٧٢ البقرة في كتابه: «مختصر التبيين لهجاء التنزيل».

(٥) من الآية ١٩ القتال.

(٦) من الآية ٤٢ النازعات.

(٧) من الآية ٩ الأعلى.

(٨) من الآية ١٦ الزمر، وفي ب، ج: «اليسرى».

(٩) من الآية ١٠ الليل.

(١٠) من الآية ٧٢ البقرة.

(١١) من الآية ٥٦ البقرة.

(١٢) من الآية ٢٢، ٢٣ طه.

(١٣) من الآية ٣، ٤ طه.

(١٤) من الآية ٦، ٧ طه.

(١٥) في أ، ب: «وإذ» وما أثبت من: ج، م.

(١٦) إلا مواضع مستثناة منها: «تراءا» على حذف الثاني.

وكذلك تلحق الألف بعد الهمزة المفتوحة في كلمة: ﴿ بُرَءَٰٓؤُاْ ﴾[1] قبل الواو[2] بعدها[3]، وقبل الراء وبعدها في كلمة[4]: ﴿ فَادَّٰرَٰٔتُمْ ﴾[5] وتجعل على الألف الثانية التي أثبتت بالحمرة الهمزة[6].

---

(١) من الآية ٤ الممتحنة.

(٢) في أ، ب: «الراء»، وهو تصحيف والصواب ما أثبت من: ج.

(٣) تقديم وتأخير في: ج، وفي أ، م: «وبعدها». والمثبت هو الصواب؛ لأن الضمير في «بعدها» يعود إلى الهمزة المفتوحة.

(٤) بعدها في ج: «فإذا».

(٥) من الآية ٧١ البقرة، وتقدم في موضعه من السورة في: «مختصر التبيين لهجاء التنزيل».

(٦) ونص المؤلف أبو داود في «مختصر التبيين» وأبو إسحاق التجيبي، وأبو عمرو الداني على إلحاق الألفين بالأحمر. إلا أن تعليل الداني لحذف الألف بعد الراء، يشعر بعدم الإلحاق حيث قال: «والهمزة حرف مستغن عن الصورة» وتكرر منه ذلك، فقوله هذا ينبئ بعدم الإلحاق.
فمن ألحق الألف صورة للهمزة، قاسها على قوله تعالى: ﴿ ءَاسَأْتُمْ ﴾، ومن قال بعدم الإلحاق قال: «لأن الهمزة حرف مستقل بنفسه، لا يحتاج إلى صورة، مثل قوله: ﴿ إمْتَلَأْتِ ﴾، وقوله: ﴿ اِطْمَأْنَنتُمْ ﴾ على أحد الوجهين، ونص خلف بن أحمد القيسي على أن صورة الهمزة لا تلحق؛ لأنها حرف مستقل تستغني عن الصورة.
ويظهر لي أن الصواب عدم الإلحاق كما نص عليه خلف بن أحمد القيسي، بل يكاد يتعين عدم الإلحاق؛ لأن الشيخين نص كل منهما على الإلحاق، وذلك على مذهبهما: أن هيئة الهمزة في عصرهما كانت تصور نقطة صفراء، فإلحاق الألف صورة لها لزيادة التميز والوضوح، فالإلحاق على من يستعمل النقط المدور له وجه مقبول.
أما الآن، وقد انتهى استعمال نقط أبي الأسود، وشاع استعمال شكل الخليل، صار للهمزة شكل مخصوص بها وهو رأس عين مقطوعة، فتنتفي الحاجة إلى الإلحاق لأن الهمزة صارت حرفاً متميزاً بنفسه، وقل مثل ذلك في قوله تعالى: ﴿ يَسْتَـٔذِنُكَ ﴾، و﴿ يَسْتَـٔخِرُونَ ﴾ وبابهما، فإن الهمزة توضع فوق السطر بدون إلحاق، وما جاء ملحقاً في هذه الكلمات في المصحف برواية قالون خطأ، لم يقل به أحد، والله أعلم. انظر: المحكم ١٨١، طرر على المورد ٢٦١، كشف الغمام ١٦٣، الميمونة الفريدة ٤٣، مختصر التبيين ٢ / ١٦٣.



وكذلك تزيد الألف المحذوفة من قوله: ﴿جَزَٰٓؤُاْ﴾[١]، و﴿شُرَكَٰٓؤُاْ﴾[٢]، و﴿أَنۢبَٰٓؤُاْ﴾[٣]، و﴿شُفَعَٰٓؤُاْ﴾[٤]، و﴿ٱلضُّعَفَٰٓؤُاْ﴾[٥]، و﴿ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾[٦]، و﴿ٱلْبَلَٰٓؤُاْ﴾[٧]، و﴿بَلَٰٓؤُاْ﴾[٨]، و﴿نَشَٰٓؤُاْ﴾[٩]، ﴿وَمَادُعَٰٓؤُاْ﴾[١٠]، وشبهه مما قد ذكر في هذا المختصر[١١] في مواضعه[١٢] من الرسم، وتجعل على الألف الزائدة بعد الواو دارة[١٣].

وكذلك[١٤] تزيد نوناً بالحمرة بين النون والجيم في قوله:

---

(١) تقدم في المختصر في الآية ٣١-٣٥ المائدة في ستة مواضع.

(٢) وهما حرفان تقدما في الآية ٩٥ الأنعام، وفي الآية ١٩ الشورى في المختصر.

(٣) وهما حرفان تقدما في الآية ٦ الأنعام، وفي الآية ٦ الشعراء.

(٤) تقدم في الآية ١٢ الروم.

(٥) تقدم في الآية ٢٣ إبراهيم، وفي الآية ٤٧ غافر.

(٦) تقدم في الآية ١٩٧ الشعراء، وفي الآية ٢٨ فاطر.

(٧) تقدم في الآية ١٠٦ الصافات.

(٨) تقدم في الآية ٣٢ الدخان.

(٩) تقدم في الآية ٨٧ هود.

(١٠) تقدم في الآية ٥٠ غافر.

(١١) بسط المؤلف الكلام على هذه الحروف وحصرها في كتابه: «مختصر التبيين لهجاء التنزيل» الذي جعل هذا ذيلاً له.

(١٢) في ب، ج: «موضعه».

(١٣) سيأتي الكلام على الدارة في بابها.

(١٤) في ج: «وكذا».



﴿ فَنُجِّيَ مَن نَّشَآءُ ﴾، في يوسف(1)، و﴿ نُـجِي الْمُؤْمِنِينَ ﴾، في الأنبياء(2)، وفي قوله: ﴿ إِنَّا لَنَنصُرُ ﴾، في غافر(3)، [وفي قوله: ﴿ لِنَنظُرَ ﴾ في يونس](4).

وكذلك ترسم الياءات التي تسمى الزوائد(5) بالحمرة في مواضعهن في

---

(1) في ب: «ومثله في يوسف».
في الآية 110 فيها، على قراءة المدنيين وابن كثير وأبي عمرو وحمزة والكسائي وخلف بنونين الأولى مضمومة، والثانية ساكنة وجيم مخففة بعدها ياء ساكنة من «أنجى»، ولا تزاد النون على قراءة الباقين بنون واحدة مضمومة، وبعدها جيم مشددة وبعد الجيم ياء مفتوحة. انظر: التيسير 130، السبعة 352، التذكرة 2/470، النشر 2/296.

(2) في الآية 87 فيها، على قراءة المدنيين والمكي والبصريين وحفص وحمزة والكسائي وخلف بضم النون الأولى وسكون الثانية وتخفيف الجيم، ولا تزاد في قراءة ابن عامر وشعبة بنون واحدة مضمومة، وتشديد الجيم. انظر: التيسير 155، السبعة 430، التذكرة 2/545، النشر 2/324.

(3) من الآية 51 فيها.

(4) من الآية 14 فيها، إلا أن هذين الموضعين اختلفت فيهما مصاحف الأمصار، والذي استقر عليه الأمر وجرى به العمل: أن ترسم النون فيهما بالسواد كبقية الحروف، وتقدم في المختصر في موضعهما من السورة. وما بين القوسين المعقوفين سقط من: أ، ب، ج وما أثبت من: م.

(5) لأنها زائدة عن خط المصحف في قراءة من أثبتها، بخلاف زوائد الرسم؛ لأنها زائدة عن اللفظ في الخط.



قـراءة مـن زادهـن، نحـو: ﴿ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾[1]، و﴿وَاتَّقُونِ يَٰٓأُولِي﴾[2]، ﴿وَاخْشَوْنِ﴾[3]، و﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ﴾[4]، و﴿ٱلْمُتَعَالِ﴾[5]، وشبـهـه مما قد ذكر جميعها في الكتاب الكبير[6]، [ورسمناه هنا في هذا المختصر][7] وبالله التوفيق.

---

(١) من الآية ١٨٥ البقرة، على قراءة ورش وأبي عمرو وأبي جعفر بإثبات الياء فيهما وصلاً، ويعقوب بإثباتها وصلاً ووقفاً، وقالون روي عنه إثبات الياء فيهما وصلاً وحذفهما وقفاً، وروى عنه حذفها فيهما في الحالين، والباقون بحذفهما في الحالين. انظر: السبعة ١٩٧، التذكرة ٢/٣٤٨، النشر ٢/٢٣٧.

(٢) من الآية ١٩٦ البقرة على قراءة أبي عمرو، وأبي جعفر بإثبات الياء وصلاً، ويعقوب بإثباتها وصلاً ووقفاً، والباقون بحذفها في الحالين. انظر: المصادر المتقدمة.

(٣) من الآية ٤٦ المائدة احترازاً من غيره وخلاف القراء كما تقدم قبل.

(٤) من الآية ١٠٥ هود، وأثبت الياء وصلاً المدنيان والبصري، والكسائي، وفي الحالين ابن كثير ويعقوب، وحذفها الباقون في الحالين. انظر: التذكرة ٢/٤٦٤، النشر ٢/٢٩٢، الإتحاف ٢/١٣٥.

(٥) من الآية ١٠ الرعد أثبت الياء في الحالين ابن كثير، ويعقوب، وحذفها الباقون. انظر: التذكرة ٢/٤٧٨، النشر ٢/٢٩٨، الإتحاف ٢/١٦١.

(٦) انظر التعريف به في مقدمة تحقيق «مختصر التبيين».

(٧) ما بين القوسين المعقوفين سقط من: ب.



باب أحكام نقط[1] ما زيد في هجائه

ذكر نقط[2] ما زيدت الألف في رسمه

فإذا نقط قوله عزَّ وجل: ﴿ مِاْئَةَ ﴾[3]، و﴿ مِاْئَتَيْنِ ﴾[4]، جعل على الألف دارة علامة لزيادتها، وجعلت الهمزة على الياء، وحركتها نقطة بالحمراء عليها.

وكذلك تفعل في قوله عزَّ وجل: ﴿ وَلَا تَاْيْـَٔسُواْ ﴾ كل ما وقع من ذلك في يوسف[5]، وبقوله: ﴿ أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ ﴾ في الرعد[6] تجعل على الألف دارة[7] وجرة على الياء بعدها علامة السكون[8]، وتجعل الهمزة بين الياء والسين

---

(١) سقطت من: ب، ج.

(٢) ألحقت على الحاشية: أ.

(٣) من الآية ٢٥٨ البقرة.

(٤) من الآية ٦٧ الأنفال.

(٥) في الآية ٨٠، وفي الآية ٨٧، وفي الآية ١١٠ فيها، على الخلاف المذكور في مواضعها من السورة في «مختصر التبيين لهجاء التنزيل». وفي ج: «سورة يوسف».

(٦) من الآية ٣٢ فيها.

(٧) الألف هنا لم تتمحض زيادتها، بل رسمت بالألف رعاية لقراءة البزي بخلف عنه، فقرأ بتقديم الهمزة، وجعلها في موضع الياء مع إبدالها ألفاً وتأخير الياء وجعلها في موضع الهمزة فيصير النطق بألف وبعدها ياء مفتوحة، وقرأ الباقون بياء ساكنة وبعدها همزة مفتوحة، وهو الوجه الثاني للبزي. انظر: النشر ٢ / ٢٩٦، الإتحاف ٢ / ١٥١.

(٨) على مذهب أهل الأندلس في عصر المؤلف، وجرى العمل على جعل علامة السكون دارة صغرى عند المغاربة ورأس خاء عند المشارقة، كما تقدم في باب علامة السكون.



في أعلى المطة مختلفة بها طرفها قليلاً؛ لئلا[1] تقطعها[2]، وحركتها نقطة بالحمراء عليها، وصورة ذلك هكذا: ﴿مِائَةَ﴾، و﴿مِائَتَيْنِ﴾، ﴿فَلَمَّا اسْتَايْئَسُوا﴾، ﴿وَلَا تَايْئَسُوا﴾، ﴿إِنَّهُ لَا يَايْئَسُ﴾، و﴿أَفَلَمْ يَايْئَسِ﴾، وشبهه.

وقد قدَّمنا في كتابنا هذا في الهجاء[3] في سورة آل عمران اختلاف المصاحف في قوله: ﴿لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾[4]، و﴿لَإِلَى الْجَحِيمِ﴾[5]، ﴿وَلَأَوْضَعُوا﴾ في التوبة[6] وأنهم كتبوا ذلك بألف بعد اللام ألف في بعض المصاحف[7]، وفي بعضها أيضاً بغير ألف، وأن اختيارنا كتاب[8] ذلك بغير ألف؛ لاختلاف المصاحف فيهن.

وأما[9] الموضع الذي في النمل قوله تعالى: ﴿أَوْ لَأَاذْبَحَنَّهُ﴾[10] فأذكر

---

(١) في أ: «قليلاً»، وهو تصحيف.

(٢) وجرى العمل بفصل الهمزة عن المط؛ لأنها حرف مستقل، ويجوز أن تكون متصلة يوم أن كانت ترسم باللون الأصفر.

(٣) المراد به كتابه: «مختصر التبيين لهجاء التنزيل».

(٤) من الآية ١٥٨ آل عمران.

(٥) من الآية ٦٨ الصافات.

(٦) من الآية ٤٧ فيها.

(٧) عليها طمس في: ب.

(٨) في ب، ج: «كتب».

(٩) في ب: «وإنما».

(١٠) من الآية ٢١ فيها.

ضبطه هنا لاتفاق المصاحف على كتابه[١] بألف بعد اللام ألف المظفرتين[٢] على أحد الوجوه المحتملة لزيادة الألف المذكورة في كتابنا الكبير[٣] اختصاراً، وذلك أن تَجْعل على الألف المظفرة باللام الهمزةَ نقطةً بالصفرة، وحركتها عليها نقطة بالحمرة، وتجعل على الألف المنفصلة[٤] [دارة بالحمراء][٥]؛ دليلاً على إشباع فتحة الهمزة، وتمطيطها في اللفظ؛ لخفاء الهمزة وبعد مخرجها، وفرقاً[٦] بين ما يحقق من الحركات، وبين ما يختلس منهن إرادة[٧] إتمام الصوت[٨] بالحركة، دون الإشباع والتمطيط المولد للحروف، إذ ليس ذلك من مذهب أحد من الأئمة، أو جعلت تقوية للهمزة، وبياناً لها[٩]؛ ليتأدّى بذلك معنى خفائها[١٠].

---

(١) في ب، ج: «كتابته».

(٢) في ب: «المظفرة».

(٣) انظر التعريف به في مقدمة تحقيق «مختصر التبيين».

(٤) وهو قول أصحاب المصاحف وعلماء الرسم، واقتصر عليه المؤلف، وقال الفراء وأحمد ابن يحيى ثعلب وغيرهما من النحاة: «إن الألف الزائدة هي المظفرة مع اللام والألف المنفصلة هي صورة الهمزة». انظر: المحكم ١٨٧.

(٥) سقطت من: ج، وما بين القوسين المعقوفين سقط من: ب.

(٦) في ب، ج: «فرقاً».

(٧) في أ: «إدارة» وما أثبت من: ب، ج، م.

(٨) تقديم وتأخير في: ج.

(٩) في ج: «أو بياناً».

(١٠) اقتصر المؤلف على تعليلين بما وجهت به، والثالث: أن تكون صورة لفتحة الهمزة، والرابع: أن تكون هي الحركة نفسها، فكانت العرب تصور الحركات حروفاً، حكى هذا الوجه أبو عمرو عن غير واحد من علماء العربية منهم الزجاجي، وكذا حكاه =



وكذلك تفعل بنقط[1]: ﴿لَإِلَى﴾ في الموضعين[2]، ﴿وَلَأَوْضَعُواْ خِلَٰلَكُمْ﴾ لمن كتب ذلك بألف[3]، وقد بينا ذلك كله[4] في الكتاب الكبير[5]، في الجزء الذي أفردناه لهذه المسألة، وصورة ذلك هكذا: ﴿لَإِاْلَى اَللَّهِ﴾، ﴿وَلَاَاْوْضَعُواْ﴾، ﴿اَوْلَاَاْذْبَحَنَّهُۥ﴾[6].

وأما ضبط قوله عز وجل: ﴿لِشَاْىْءٍ﴾ في الكهف[7]، و﴿جِاْىٓءَ﴾ في الزمر والفجر[8] لمن كتب ذلك بألف[9]، فكيفية[10] ضبط ذلك أن تجعل

الكرماني والسيوطي وغيرهم. انظر: المحكم ١٧٧، الإتقان ٢/١٦٨، حلة الأعيان ٢٥١، الطراز ٣٣٩، كشف الغمام ١٦٩.

(١) في ب، ج: «بضبط» وكلاهما يصح.

(٢) المتقدمين في آل عمران والصافات.

(٣) وهو الوجه المرجوح، وتقدم أن الاختيار والذي جرى به العمل عدم الزيادة.

(٤) سقطت من: ج.

(٥) تقدم التعريف به في مقدمة تحقيق «مختصر التبيين».

(٦) أجمعت المصاحف على زيادة الألف في هذا الحرف، وتقدم عند قوله: ﴿لَإِلَى ٱللَّهِ﴾ في الآية ١٥٨ آل عمران في كتابه: «مختصر التبيين لهجاء التنزيل».

(٧) من الآية ٢٤ فيها، وأجمعت المصاحف على رسمه بزيادة الألف وتقدم في موضعه في المختصر.

(٨) من الآية ٦٦ الزمر، ومن الآية ٢٥ الفجر.

(٩) اختلفت المصاحف فيهما، ففي بعض المصاحف بألف وعليه رسم مصاحف أهل المشرق، وفي بعضها بغير ألف وعليه مصاحف أهل المغرب، واختار أبو داود في المختصر حذف الألف، وخالف المشارقة اختيار أبي داود، وتقدم في الآية ١١ البقرة، وفي الآية ٢٣ الفجر.

(١٠) في ب، ج: «وكيفية».



على الشين نقطة بالحمرة علامة لفتحتها، وتحت الجيم نقطة علامة لكسرتها، وتجعل على الألف من: ﴿ لِشَاْىْءٍ ﴾، و﴿ جِاْىٓءَ ﴾، دارة علامة لزيادتها، وتجعل الهمزة بالصفراء بعد الياء فيهما[1]، وحركتها تحتها في المكسورة، وتتبعها بحركة أخرى علامة للتنوين في كلمة: ﴿ لِشَاْىْءٍ ﴾ وعليها في المفتوح، وصورة ذلك فيهما[2] هكذا: ﴿ لِشَاْىْءٍ إِنِّى فَاعِلٌ ﴾، و﴿ وَجِاْىٓءَ بِالنَّبِيِّـۧنَ ﴾، ﴿ وَجِاْىٓءَ يَوْمَئِذٍ ﴾.

وقد زيدت الألف[3] أيضاً في كلمة: ﴿ جَزَٰٓؤُاْ ﴾ وأخواتها[4]، وبعد كلمة[5] ﴿ تَفْتَؤُاْ ﴾[6]، و﴿ يَعْبَؤُاْ ﴾[7]، و﴿ لَن نَّدْعُوَاْ ﴾[8]، وشبهه.

وكيفية نقط ذلك أن تجعل على الألف أيضاً دارة علامة لزيادتها وأنها غير موجودة في اللفظ، وصورة ذلك هكذا: ﴿ جَزَٰٓؤُاْ ﴾، ﴿ شُرَكَٰٓؤُاْ ﴾، ﴿ دُعَٰٓؤُاْ ﴾، وشبهه[9].

---

(١) في أ: «فيها» وما أثبت من: ب، ج.

(٢) ألحقت في حاشية: أ عليها «صحّ».

(٣) في ب: «الألفات».

(٤) تقدم قبل، وتقدم في المختصر في الآية ٣٥ المائدة.

(٥) في ب: «بعد».

(٦) من الآية ٨٥ يوسف.

(٧) من الآية ٧٧ الفرقان، وكذا زادوها بعد كل واو هي صورة للهمزة المتطرفة سواء وقع قبلها ألف في اللفظ أو لم يقع، وتقدم ذلك في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ في الآية ٥ البقرة في المختصر.

(٨) من الآية ١٤ الكهف، وما كان مثله من واو الجمع، وواو الأصل التي في الفعل حيث وقع، إلا ثلاثة حروف مطردة وسبعة مواضع متفرقة، وتقدم ذلك في الآية ٥ من البقرة في المختصر.

(٩) سقطت من: ب.



وكذا[1]: ﴿يَعْبَؤُاْ﴾، و﴿نَبَؤُاْ عَظِيمٌ﴾[2]، و﴿لَن نَّدْعُوَاْ﴾، و﴿لِّيَبْلُوَاْ﴾[3]، وشبه ذلك كله مما قد[4] قيدناه[5] في كتابنا هذا[6]، ورسمناه[7] في كل حرف منه في موضعه[8]، والله المستعان.

وإن شاء الناقط أن[9] يسقط هذه الدارة؛ تخفيفاً فعل، وجعلها أحسن[10] إن شاء الله تعالى.

---

(١) في ج: «وكذا في».

(٢) من الآية ٦٦ سورة صٓ.

(٣) من الآية ٥ القتال.

(٤) ألحقت فوق السطر في: أ.

(٥) في ب: «قيدنا».

(٦) المسمى: «مختصر التبيين لهجاء التنزيل» الذي جعل هذا ذيلاً له.

(٧) في ب، ج: «ورسمناه».

(٨) وجَمْعَهُ في الآية ٥ البقرة.

(٩) سقطت من: ب.

(١٠) وبه جرى العمل.



ذكر نقط[1] ما زيدت الياء في رسمه، مما قد[2] ذكرناه مجملاً في سورة آل عمران عند قوله: ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ﴾[3]

واعلم أيضاً أن في ضبط هذه الياء، وشبهها ستة أوجه[4] قد ذكرتها[5] كلها مشروحة مبينة في الكتاب الكبير[6]، وأنا أذكر منها هنا[7] وجهاً واحداً يعمل عليه، وهو: أن تجعل الهمزة بالصفرة تحت الألف، وحركتها تحتها نقطة بالحمرة، وتجعل على الياء دارة علامة لزيادتها،

(١) سقط من: ب، ج.

(٢) ألحقت على حاشية أ.

(٣) من الآية ١٤٤ فيها، ويعني في كتابه: «مختصر التبيين لهجاء التنزيل».

(٤) وعند أبي عمرو الداني تحتمل ثمانية أوجه، الأول: أن تكون صورة لكسرة الهمزة، الثاني: أن تكون هي الحركة نفسها، الثالث: أن تكون علامة لإشباع حركة الهمزة وتمطيطها من غير تولد حرف المد، الرابع: أن تكون تقوية للهمزة، وبياناً لها، الخامس: أن تكون الياء صورة للهمزة على مراد وصلها، والألف زائدة، والسادس: أن تكون علامة لإشباع حركة الحرف الذي قبلها، والسابع: أن تكون الألف والياء معاً صورتين للهمزة على مراد التحقيق والتسهيل، والثامن: أن تكون الألف والياء معاً صورتين للهمزة على مراد الانفصال والاتصال. انظر: المحكم المخطوط ورقة ٧٠، كشف الغمام ١٧٦.

(٥) في ب، ج: «ذكرناها».

(٦) انظر التعريف به في مقدمة تحقيق «مختصر التبيين».

(٧) سقطت من: أ وما أثبت من: ب، ج.



وعدم وجودها في اللفظ(١)، وصورة ذلك هكذا: ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ﴾، وكذا(٢): ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ﴾(٣)، و﴿مِن نَّبَإِىْ الْمُرْسَلِينَ﴾(٤)، وكذا: ﴿مَلَإِيْهِ﴾(٥)، ﴿وَمَلَإِيْهِمْ﴾(٦)، حيث ما وقع.

وأما الياء الزائدة في يونس، والنحل، وطه، والشورى، فإن الهمزة تقع هناك تحت الياء؛ لاحتمال أن تكون هناك صورة للهمزة(٧)، وصورة ذلك

---

(١) وهو الوجه المشهور واستحسنه أبو إسحاق التجيبي، وقدمه أبو عمرو، وبه جرى العمل في نقط المصاحف. انظر: كشف الغمام ١٧٧، حلة الأعيان ٢٦٥.

(٢) سقطت من: ب.

(٣) من الآية ٣٤ الأنبياء.

(٤) من الآية ٣٥ الأنعام.

(٥) من الآية ١٠٢ الأعراف.

(٦) من الآية ٨٣ يونس.

(٧) نظرت كلام علماء هجاء المصاحف في قوله تعالى: ﴿تِلْقَاءِى﴾، وبابه مما وقع قبل الهمزة فيه ألف، فرأيت أن إمام الفن أبا عمرو الداني ذكر كل ما تحتمله زيادة الياء، واختار منها أن تكون صورة للهمزة، فقال: «فإذا نقطت هذا الضرب على الوجه الأول الذي هو المختار، جعلت الهمزة نقطة بالصفراء في الياء نفسها؛ لأنها صورة لها». وقال في المقنع: «وهو عندي في هذه المواضع أوجه».
أما أبو داود: فذكر وجهاً واحداً يعمل عليه، دون سائر الوجوه، فكأنه عنده هو المشهور، والمعمول به، وأضرب عن بقية الوجوه، واقتصر على هذا الوجه المشهور في كتابه: «مختصر التبيين لهجاء التنزيل»، فقال: «وكتبوا في جميع المصاحف: ﴿مِن تِلْقَاءِى﴾ بياء بعد الألف صورة للهمزة المكسورة»، وكذا ذكر في جميع نظيراتها، وتبع الشيخين أبو إسحاق التجيبي، ورجّح ذلك فقال: «وهو أحسن الوجوه»، أي: أن شيوخ النقل اتفقوا على ذلك، وقال حسين الرجراجي: «وهذا الوجه هو الذي اختاره أبو عمرو في كتابيه: المقنع والمحكم، واختاره أيضاً أبو داود والتجيبي». =



هكذا: ﴿ مِن تِلْقَآيِٕ نَفْسِيٓ ﴾[1]، ﴿ وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلْقُرْبَىٰ ﴾[2]، ﴿ وَمِنْ ءَانَآيِٕ ٱلَّيْلِ ﴾[3]، ﴿ أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ ﴾[4].

وأما قوله عزّ وجل في سورة والذاريات: ﴿ بِأَيْيْدٍ ﴾[5]، وفي ﴿ نٓ وَٱلْقَلَمِ ﴾، ﴿ بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ﴾[6]، فكيفية نقط ذلك: أن تجعل على كل

= وصحح هذا الوجه الإمام الحافظ التنسي ت ٨٩٩هـ فقال: «على أن الصواب عندي جعل الهمزة الصفراء تحت الياء؛ لأنها صورة لها فلا ينبغي جعلها في السطر، مع وجود صورتها».

أقول: هذا هو الصواب؛ لأن الحرف إذا دار بين الزيادة، وعدمها، فحمله على عدم الزيادة أولى، ويقوي ذلك نصوص العلماء المتقدمة، والقياس على قوله تعالى: ﴿ لَتَنُوٓأُ ﴾، و﴿ أَن تَبُوٓأَ ﴾.

وحينئذ يجب أن تعرّى الياء من الدارة، وتوضع الهمزة تحتها، كما هو الحال في المصحف برواية حفص، وخالف أهل المغرب المتأخرين في رسم مصاحفهم، فجعلوا الدارة على الياء علامة لزيادتها، وجعلوا الهمزة في السطر بعد الألف، وهو وجه مخالف لسلف علمائهم، والأول هو الصحيح، وعليه أئمة هذا الفن، والله أعلم.

انظر: المحكم المخطوط ٧٥، المقنع ١٤٢، كشف الغمام ١٧٧، حلة الأعيان ٢٦٦، الطراز ٣٨٢، هجاء مصاحف الأمصار ١٠٦، دليل الحيران ٤١٤، مختصر التبيين ٣/٦٥٢، الجميلة ٤٤.

(١) من الآية ١٥ يونس.

(٢) من الآية ٩٠ النحل.

(٣) من الآية ١٢٨ طه.

(٤) من الآية ٤٨ الشورى.

(٥) من الآية ٤٧ فيها.

(٦) من الآية ٦ القلم.



واحد من الألفين نقطة بالصفراء، وحركتها عليها نقطة بالحمراء، وتجعل على[1] الياء الأولى من الياءين جرة[2] علامة السكون، وعلى الياء الثانية

---

(١) سقطت من: ج.

(٢) على مذهب أهل الأندلس قديماً في استعمالهم النقط المدوّر، فالجرّة عندهم علامة للسكون الذي يقرعه العضو، والثانية عليها دارة علامة لزيادتها، وبهذا المذهب القديم جرى العمل في المصاحف برواية ورش، وجرى العمل في المصاحف برواية قالون بجعل دارة على كل من الياءين، وهذا الضبط يوقع في اللبس والإشكال، ولا ندري هل الأولى هي الزائدة أم الثانية؟ وأيضاً فإن جَعْلَ الجرة على الياء الأولى يوهم أنها فتحة، وجعل الدارة على الياء الثانية يوهم أنها ساكنة، ولا تتميز الياء الزائدة من الساكنة التي يقرعها اللسان إلا بتغاير العلامتين، علامة السكون، وعلامة الزائد، والذي أوجب هذا اللبس عدم الاتفاق على المفاهيم، فمعنى علامة السكون المدور عند المغاربة غير معناه عند المشارقة، فأولئك عندهم علامة للسكون الذي يقرعه العضو وهؤلاء عندهم علامة للزائد.

أما على ضبط المشارقة -واختيارهم لعلامة السكون رأس خاء كما هو مذهب الخليل- فلا إشكال فيه، وهو الصحيح والصواب.

ولقد تأملت هذه الكلمة سنين طويلة، فتبين لي بعد جهد جهيد أن هذه الجرة هي علامة السكون عند أهل الأندلس، وهي رأس خاء، وحذفوا رأسها وعراقتها، وأبقوا مطتها، وإلى عصر أبي عمرو الداني وأبي داود وما بعدهما كانوا يضبطون مصاحفهم بالنقط المدور، نقط أبي الأسود، فكانت هذه الجرة تؤدي الغرض المقصود؛ لأنها متميزة عن النقط المدور، ولا تلتبس به.

ولما تدرج الناس في استعمال شكل الخليل، وشاع الضبط به في المصاحف، لم يغير المتأخرون هذه الجرة كما غيروا واستبدلوا: بنقط أبي الأسود شكل الخليل، فهي أثر من آثار النقط المدور، وكان يجب أن تزول بزوال النقط المدور؛ لأنها منه، ولأنها لا تناسب إلا نقط أبي الأسود، لذا يجب أن يستبدل بها غيرها، وينتهي العمل بها كما انتهى العمل بمثيلاتها، والله أعلم. انظر: المحكم ٥١، المقنع ١٢٩، بيان الخلاف ٧٤، دليل الحيران ٤١٨، حلة الأعيان ٢٦٣، كشف الغمام ١٧٩، الطراز ٤٠٣.



دارة علامة[1] لزيادتها، وعلى الثانية[2] التي في: ﴿ ںّ ﴾ علامة التشديد، وصورة ضبطها هكذا: ﴿ بِأَيَيْدٍ ﴾، ﴿ بِأَيَيِّكُمُ ﴾[3]، ويجوز أيضاً فيهما وجه آخر، وهو أن تجعل على الياءين[4] الأولين[5] نقطة بالحمراء[6] علامة لتليين الهمزة من حيث جاز أن تكون الألف علامة لتحقيقها والياء علامة لتسهيلها، وصورة ذلك أيضاً هكذا: ﴿ بِأَيْيْدٍ ﴾، ﴿ بِأَيْيِّكُمُ ﴾ والوجه الأول أختار، وبه أنقط[7]، وقد بينا هذا الباب كله وشرحناه في الكتاب الكبير[8].

---

(١) ألحقت على حاشية: ب.

(٢) في ج: «وعلى الياء الثانية».

(٣) نبّه علماء الرسم على أن هذه الكلمة لا تجعل فيها الجرة، ولا الدارة على الياء الزائدة، قال الشيخ التنسي: «لكن كتبه بياءين عند المحققين ليس على الزيادة، وإنما هو مراعاة للأصل كما أشار إليه الناظم أن أصل المشدد حرفان، وإن كان هذا الأصل ترك في أكثر المواضع فقد نبهوا عليه في بعض المواضع».
قال المهدوي: «كتب بحرفين على الأصل، وكل صواب مستعمل». وحينئذ فلا يجوز جعل الجرة ولا الدارة في هذه الكلمة على الياء الأولى. انظر: هجاء مصاحف الأمصار ١٠٢، الطراز ٤١٨.

(٤) في ب، ج: «الياء من».

(٥) في ب: «الأولتين».

(٦) في ب، ج: «الحمرة».

(٧) ونص على الوجهين أبو عمرو الداني وأبو إسحاق التجيبي، واختار كل منهما الأول، وجرى به العمل. انظر: الطراز ٤١٨.

(٨) انظر التعريف به في مقدمة تحقيق «مختصر التبيين».



ذكر نقط ما زيدت[1] الواو[2] في رسمه

واعلم أن نقط ما زيدت الواو في رسمه، في قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾[3]، و﴿أُوْلُواْ﴾[4]، و﴿أُوْلِي﴾[5]، ﴿وَأُوْلَٰتُ﴾[6] خمسة أوجه:

الوجه[7] الأول: أن تجعل الهمزة بالصفرة في الألف نفسها في وسطها خارجة قليلاً إلى بياض السطر؛ لئلا تقطعه[8]، وحركتها أمامها في السطر نقطة بالحمرة، وتجعل على الواو دارة علامة لزيادتها في الرسم، ولحذفها في النطق، وهذا كله على[9] قول من قال من النحويين: إن الواو زيدت للفرق بين ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾، و«إليك»، وبين: ﴿أُوْلِي﴾، و«إلى»، وصورة نقط[10] ذلك كله[11] هكذا: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾، ﴿أُوْلَٰٓئِكُمْ﴾[12]، ﴿أُوْلِي﴾، ﴿أُوْلَٰتِ﴾.

---

(١) في ج: «ما زيد».

(٢) في ج: «الياء».

(٣) من الآية ٤ البقرة.

(٤) من الآية ٣٣ النمل.

(٥) من الآية ٥ الإسراء.

(٦) من الآية ٤ الطلاق.

(٧) سقطت من: ب.

(٨) على مذهب أهل المغرب، وتجعلها على رأس الألف على مذهب أهل المشرق، كما تقدم.

(٩) سقطت من: ج.

(١٠) سقطت من: ج.

(١١) سقطت من: ب.

(١٢) من الآية ٩٠ النساء.

والوجه الثاني: أن تجعل حركة الهمزة المذكورة في الواو نفسها دون الدارة المذكورة، وهنا[1] أيضاً على قول من قال: إن الواو صورة لحركة الهمزة، وصورة نقط[2] ذلك هكذا: ﴿أُولَٰٓئِكَ﴾، ﴿أُولَٰٓئِكُمْ﴾، ﴿أُولِي﴾، ﴿أُولُوا﴾، ﴿وَأُولَٰتُ﴾، وشبهه[3].

[فإن جاء قبل هذه الهمزة ساكن ونقط لورش، أسقطت الهمزة وألقى حركتها على ذلك الساكن[4]، وحرك بها، وعريت الواو منها، وجعلت عليها دارة علامة لزيادتها، وصورة ذلك هكذا: ﴿مِّنْ أُوْلَٰٓئِكُمْ﴾[5]، و﴿بَلْ أُوْلَٰٓئِكَ﴾[6]، ﴿إِلَىٰ قَوْمٍ أُوْلِي﴾[7]، وشبهه][8].

والوجه الثالث: أن تجعل الهمزة[9] أيضاً في الألف كما قدمنا، وتعرى هي والواو[10] من النقطة التي هي الحركة، ولم يجعل عليها علامة الزيادة، وهذا أيضاً على قول من قال: إن الواو هي الحركة نفسها، وصورة ذلك هكذا: ﴿أُولَٰٓئِكَ﴾، ﴿أُولَٰٓئِكُمْ﴾، ﴿أُولُوا﴾، ﴿أُولِي﴾[11]، ﴿وَأُولَٰتُ﴾، وشبهه.

---

(١) هكذا جاءت في الأصل، ولعل الصواب: وهذا أيضاً، وسقطت من: ج.

(٢) سقطت من: ج.

(٣) سقطت من أ، ب وما أثبت من ج، م.

(٤) وهو باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، كما تقدم.

(٥) من الآية ٤٣ القمر.

(٦) من الآية ٤٨ النور.

(٧) من الآية ١٦ الفتح.

(٨) ما بين القوسين المعقوفين سقط من: ج.

(٩) ألحقت على الحاشية: أ وعليها علامة: «صحّ».

(١٠) في ج: «الواو».

(١١) تقديم وتأخير في ب، ج.



والوجه الرابع: أن تكون تقوية للهمزة.

والوجه الخامس: أن تكون علامة لإشباع[1] حركتها، وصورة نقطها، أعني بالوجه الخامس، والرابع[2]، مثل الوجه الأول المتقدم[3] سواء، فلا معنى لإعادته.

وأما قوله في الأعراف والأنبياء: ﴿سَأُوْرِيكُمْ﴾[4] وكتابهما[5] بإجماع من المصاحف فيهما، وكذا[6]: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ﴾ في طه[7]، والشعراء[8] خاصة وكتابهما[9] في بعض المصاحف بواو، وفي بعضها بغير واو كما قدمنا في الهجاء[10]، فتحتمل زيادة الواو في الثلاثة[11] المواضع ستة معان

---

(١) في ج: «الإشباع».

(٢) تقديم وتأخير في: ج.

(٣) في ب: «المقدم».

(٤) من الآية ١٤٥ الأعراف، ومن الآية ٣٧ الأنبياء، وتقدم في موضعهما من السورة في المختصر.

(٥) في ب: «وكتابتهما».

(٦) في ب: «وكذلك».

(٧) من الآية ٧٠ طه.

(٨) من الآية ٤٩ الشعراء.

(٩) في ب: «وكتابتهما».

(١٠) واختار في موضع طه أن يكتب بغير الواو فيهما وعليه العمل، وتقدم في المختصر في الآية نفسها.

(١١) في ج: «الثلاثة».



قد ذكرناها في الأعراف[١]، وتحتمل كلمة: ﴿سَأُوْرِيكُمْ﴾ خاصة معنى[٢] سابعاً[٣] ليتفرد به[٤]، وقد ذكرنا ذلك في الأعراف[٥].

فالأول[٦] منها: أن تكون الواو[٧]، في الأربعة المواضع المذكورة صورة لحركة الهمزة.

والثاني: أن تكون الحركة نفسها.

والثالث: أن تكون بياناً[٨] للهمزة.

والرابع: أن تكون علامة للتمطيط لحركتها[٩].

والخامس: أن تكون صورة للهمزة من حيث صارت بما اتصل بها من الزوائد كالمتوسطة التي تصور في حال انضمامها واواً؛ لتقريبها منها إِذا سهلت، وتكون الألف قبلها زائدة[١٠] زيدت بياناً للهمزة وتقوية لها، كما زيدت في: ﴿لَأَاْذْبَحَنَّهُۥ﴾[١١].

---

(١) في «مختصر التبيين لهجاء التنزيل» عند الآية ١٤٥ الأعراف.

(٢) تقديم وتأخير في: ج.

(٣) واختاره في المختصر، وهو أنها رسمت على قراءة من قرأ: «سأورِّثكم»، وهي قراءة شاذة رواها عن وهب بن منبه عن ابن عباس، وقرأ بها قسامة بن زهير، وتقدم.

(٤) في ب: «لينفرد».

(٥) تقدم في الآية ١٤٥ من الأعراف في المختصر.

(٦) في أ، م: «فالأولى» وفي ج: «الأول».

(٧) في ج: «الأولى»، وهو تصحيف.

(٨) في ج: «بناء بياناً» إقحام لا لزوم له.

(٩) سقطت من: ج.

(١٠) في ب: «زيادة».

(١١) تقدم في ذكر ما زيدت الألف في رسمه.



والسادس: أن تكون صورة للهمزة أيضاً، وتكون الألف علامة لإشباع[1] حركة الحرف الذي قبلها.

ونقط ذلك على الأربعة الأوجه: الأول[2]، مثل[3] الأربعة الأوجه الأخيرة المتقدمة آنفاً في: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾، و﴿أُوْلِي﴾، دون الأول منها[4].

وصورة ذلك على الأول[5] الذي هو الثاني من وجوه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ أن تجعل الهمزة بالصفراء في الألف في وسطها[6]، وتجعل الحركة في الواو نفسها وصورة ذلك هكذا[7]: ﴿سَأُوْرِيكُمْ﴾، ﴿وَلَأُوصَلِّبَنَّكُمْ﴾، وكيفية نقط[8] الوجه الثاني أن تعري [الهمزة من][9] الحركة؛ لأن الواو هي الحركة نفسها، وصورة ذلك أيضاً [هكذا: ﴿سَأُورِيكُمْ﴾، ﴿وَلَأُوصَلِّبَنَّكُمْ﴾، وكيفية نقطه على الوجه الثالث الذي تكون[10] الواو فيه بياناً للهمزة: أن تجعل الهمزة أيضاً في الألف وسطها، وحركتها أمامها، وتجعل على الواو

---

(١) في ج: «الإشباع».

(٢) في ج: «الأولى».

(٣) في ج: «مثال».

(٤) في ب: «منهما».

(٥) في ب: «الوجه الأول».

(٦) على مذهب المغاربة، وتجعلها على رأس الألف على مذهب المشارقة.

(٧) غير واضحة في: ب.

(٨) في ج: «نقطة على».

(٩) ما بين القوسين المعقوفين سقط من: ب.

(١٠) في ب: «التي».



دارة، وصورة ذلك][1] هكذا: ﴿سَأُوْرِيكُمْ﴾، ﴿وَلَأُوْصَلِّبَنَّكُمْ﴾، وعلى الرابع أيضاً مثل[2] الثالث سواء، هكذا: ﴿سَأُوْرِيكُمْ﴾، ﴿وَلَأُوْصَلِّبَنَّكُمْ﴾.

وإذا نقط ذلك على الوجه الخامس والسادس جعلت الهمزة نقطة بالصفراء[3] في الواو نفسها، وحركتها نقطة بالحمراء[4] أمامها، وجعل على الألف قبلها دارة علامة لزيادتها، وسقوطها من التلاوة، وصورة ذلك كما ترى[5]: ﴿سَأُوْرِيكُمْ﴾، ﴿وَلَأُوْصَلِّبَنَّكُمْ﴾، وكيفية ضبطها أيضاً على الوجه السابع الذي ذكرناه نحن مثل[6] الثالث، والرابع.

وكيفية نقط كلمة[7]: ﴿ثُمَّ لَأُصَلِّبَنَّكُمْ﴾ في سورة الأعراف[8] بإجماع من المصاحف على تصويرها هناك بألف لا غير، كما ذكرناه[9] هناك، ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ﴾، في طه والشعراء باختلاف فيه، وعلى اختيارنا[10] عن المذكور هناك أن تجعل الهمزة نقطة بالصفرة في الألف المظفرة باللام في

(١) ما بين القوسين المعقوفين ألحق على حاشية ب وعليه «أصل».

(٢) في ج: «مثال».

(٣) في ب، ج: «بالصفرة».

(٤) في ج: «بالحمرة».

(٥) بعدها في ب، ج: «هكذا».

(٦) في ج: «مثال».

(٧) سقط من: ب.

(٨) تقدمت في الآية ١٢٣ الأعراف في «مختصر التبيين لهجاء التنزيل».

(٩) في ب، ج: «ذكرنا».

(١٠) تقدم بيان اختياره حذف الألف كموضع الأعراف المتفق عليه.



وسطها خارجة قليلاً إلى البياض، الذي بين التظفير؛ لئلا تقطع[1] نقطة الهمزة الألف[2]، وتجعل ضمتها[3] أمامها أيضاً، وإن جعلتها في ركبتها[4] فحسن، وصورة ذلك هكذا: ﴿ثُمَّ لَأُصَلِّبَنَّكُمْ﴾، ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ﴾، وكذا تفعل بكل ألف مضمومة مظفرة.

---

(١) في ب: «تقع» وهو تصحيف.

(٢) سيأتي بيان موقع الهمزة من: «اللام ألف» في بابه.

(٣) في ج: «ضمها».

(٤) أي: مقابلة لما تحت الوسط، أي: يقدر مكانها بمنزلة الركبة في الإنسان. انظر: المحكم ٢٤٥.



فصل

وأما الستة الأوجه التي ذكرنا في سورة المائدة عند كلمة: ﴿جَزَٰٓؤُاْ﴾[1] ونظائرها، وكِتاب الصحابة لذلك كله بواو وألف بعدها، وحذفهم الألف قبلها، واحتمال ضبطها على ذلك، فأحدها: أن تكون الواو صورة للحركة، والثاني: أن تكون الحركة نفسها، والثالث: أن تكون بياناً للهمزة، والرابع: أن تكون علامة لإشباع[2] حركتها في حال الوصل، والخامس: أن تكون صورة للهمزة على مراد فصل[3] الهمزة مما بعدها من الكلام، فتكون كالمتصلة في اللفظ، وإن كانت منفصلة في الخط؛ من حيث[4] أريد بها الوصل.

وعلى هذه الخمسة الأوجه، تكون الألف بعدها زائدة لمعنيين:

إما لشبه الواو بواو الجمع، التي تلحق الألف بعدها، في نحو: ﴿ظَلَمُواْ﴾،

---

(١) عند الآية ٣٥ المائدة في « مختصر التبيين لهجاء التنزيل ».

(٢) في ب: « الإشباع ».

(٣) هكذا في جميع النسخ، وذكر ابن عاشر أنه وجده في ثلاث نسخ من ذيل التنزيل مظنون بها الصحة إحداهن منتسخة من أصل أبي داود كذلك، ثم قال: « ويظهر لي أن صوابه كما نقلته من المحكم على مراد وصل الهمزة بما بعدها »، وهو الصواب. انظر: فتح المنان ٩٣، الطراز ٣٦٥.

(٤) سقطت من: أ، وما أثبت من: ب، ج، م.



و﴿ كَفَرُواْ ﴾[1] وشبهه؛ من حيث وقعت طرفاً مثلها، وهو قول أبي عمرو ابن العلا البصري رحمه الله.

وإما[2] تقوية للهمزة، وبياناً لها، وهو قول الكسائي أيضاً رحمه الله[3].

والوجه السادس: أن تكون الواو والألف معاً صورتين للهمزة في حال الوصل والوقف، فتكون الواو صورة الوصل؛ لأن الهمزة إذا توسطت خطاً، أو تقديراً وتحركت بالضم، صورت بالحرف الذي حركتها منه؛ لأنها عليه تسهل، ومنه تقرب في تلك الحال، وهو الواو[4]، وتكون الألف صورة الوقف؛ لأن الهمزة إذا تطرفت بأي حركة تحركت وانفتح ما قبلها، صورت بالحرف الذي منه الفتح، وهو الألف سواء أريد بها التحقيق أو التليين[5].

---

(١) تقدم عند قوله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ آية ٥ البقرة، في كتابه: «مختصر التبيين لهجاء التنزيل».

(٢) في ب، ج: «وأنها».

(٣) ذكر أبو عمرو الداني التوجيهين، وقال: «والقولان جيدان»، ولم يرتض ذلك أبو العباس المهدوي، حيث قال: «فأما الألف المزيدة فلا وجه لها إلا التشبيه بواو الجمع، ولا وجه لقول من قال: إنها تقوية للهمزة». هجاء مصاحف الأمصار ٩٤، وانظر: المقنع ٥٨، ٥٩.

(٤) في ب، ج: «الوارد»، وهو تصحيف.

(٥) وأضرب أبو العباس المهدوي عن جميع هذه التوجيهات وحصرها في وجه واحد، فقال: «وجميع ما صورت الهمزة فيه من هذه المواضع حرفاً كالحرف الذي منه حركتها؛ فلأن حركتها أولى بها من حركة غيرها». هجاء مصاحف الأمصار ٩٤.



وأما حذف الألف قبل الهمزة فعلى وجه الاختصار كما قدمنا، وإن[1] شاء الناقط رسمها بالحمرة، وإن شاء تركها؛ لدلالة الفتحة عليها مع مجيء الهمزة بعدها، والذي أختاره من ذلك رسمها على كل حال[2] لما قدمناه.

فإذا نقط هذا الضرب على الأربعة الأوجه الأولى المتقدمة ألحق[3] ألف بالحمرة قبل الواو، وجعلت الهمزة نقطة بالصفرة بينها وبين الواو، وجعلت نقطة بالحمراء[4] في الواو نفسها إذا جعلت الواو صورة للهمزة، وعريت منها[5] إذا جعلت الواو [حركة للهمزة، وجعلت بين الهمزة والواو إذا جعلت الواو][6] تقوية لها، أو علامة[7] لإشباع تلك الحركة، وجعل[8] على الواو والألف بعدها دارة صغرى؛ علامة لزيادتها في الخط واللفظ.

وكيفية نقط ذلك على الوجه الأول[9] من الأربعة الأوجه المذكورة

---

(١) في ب، ج: «إن».

(٢) وبه جرى العمل ليتأدى بذلك اللفظ والوزن.

(٣) في ج: «إلحاق».

(٤) وهي الضمة، وتضبط بواو صغيرة على مذهب الخليل، كما تقدم.

(٥) سقطت من: ج.

(٦) ألحقت على حاشية: أ عليها: «صحّ». وما بين القوسين المعقوفين سقط من: ب.

(٧) في ج: «وعلامة».

(٨) في ج: «واجعل».

(٩) وهو أن تكون الواو صورة للحركة، فتثبت ألف المد بالحمراء، وتجعل عليها علامة المد قبل الواو، وتجعل الهمزة بعدها فوق المط بينها وبين الواو، وتجعل حركتها على الواو نفسها؛ لأنها صورة للحركة، وتجعل على الألف الأخيرة دارة.



هكذا: ﴿جَزَٰٓؤُاْ﴾، ﴿شُرَكَٰٓؤُاْ﴾، ﴿أَنۢبَٰٓؤُاْ﴾، ﴿ٱلضُّعَفَٰٓؤُاْ﴾، ﴿ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾، ﴿شُفَعَٰٓؤُاْ﴾، ﴿دُعَٰٓؤُاْ﴾، ﴿ٱلْبَلَٰٓؤُاْ﴾، ﴿بَلَٰٓؤُاْ﴾[1]، ﴿مَا نَشَٰٓؤُاْ﴾، ﴿بُرَءَٰٓؤُاْ﴾[2]، وشبهه مما تأتي الهمزة فيه بعد الألف، وسواء كانت مصورة على الأصل أو محذوفة[3] على الاختصار.

وعلى الوجه الثاني: الذي تكون الواو فيه الحركة نفسها أن تعرى الهمزة[4] والواو من الحركة؛ إذ الواو نفسها هي الحركة كما قلنا، فتجعل أيضاً على الألف الأخيرة دارة[5]؛ علامة لزيادتها، وصورة نقط[6] ذلك هكذا: ﴿جَزَٰٓؤُاْ﴾، ﴿شُرَكَٰٓؤُاْ﴾، ﴿أَنۢبَٰٓؤُاْ﴾، ﴿ٱلضُّعَفَٰٓؤُاْ﴾، ﴿ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾، ﴿شُفَعَٰٓؤُاْ﴾، ﴿دُعَٰٓؤُاْ﴾، ﴿ٱلْبَلَٰٓؤُاْ﴾[7]، ﴿بَلَٰٓؤُاْ﴾، ﴿مَا نَشَٰٓؤُاْ﴾، ﴿بُرَءَٰٓؤُاْ﴾، وشبهه.

وعلى الوجه الثالث: الذي تكون فيه الواو[8] بياناً للهمزة أو على[9]

---

(١) سقطت من: ج.

(٢) ألحقت على حاشية: ج.

وتقدمت الأمثلة وعزوها إلى سورها، وتقدمت أيضاً في المختصر في سورة الفاتحة.

(٣) في ج: «ومحذوفة».

(٤) في ج: «الحركة».

(٥) سقطت من أ، وما أثبت من: ب، ج، م.

(٦) سقط من: ج.

(٧) سقطت من أ، وما أثبت من: ب، ج.

(٨) تقديم وتأخير في: ج.

(٩) في أ: «وعلى» وما أثبت من: ب، ج.

الوجه الرابع: الذي تكون فيه الواو[١] أيضاً علامة لإشباع حركتها في الوصل تثبت[٢] أيضاً ألف[٣] بالحمرة قبل الواو، وتجعل الهمزة بعدها في السطر، مثل الوجهين المتقدمين آنفاً، نقطة بالصفرة وحركتها أمامها نقطة بالحمرة في السطر أيضاً بعدها بينها وبين الواو، وتجعل على الواو دارة بالحمرة، وأخرى على الألف التي بعدها؛ علامة لزيادتهما معاً، وصورة ذلك هكذا في الوجهين معاً: ﴿جَزَآؤُاْ﴾، ﴿شُرَكَآؤُاْ﴾، ﴿أَنبَآؤُاْ﴾، ﴿ٱلضُّعَفَآؤُاْ﴾، وكذلك[٤] جميع ما بقي منها[٥].

وإذا نقط ذلك على الوجهين الأخيرين من الأوجه الستة المذكورة أول الفصل جعلت الهمزة في الواو نفسها، وحركتها أمامها، وجعلت على الألف في الوجه الأول منهما[٦]، وهو الوجه الخامس من الستة [دارة علامة][٧] لزيادتها، كما فعل في الأربعة الأوجه المتقدمة، وعريت الألف من تلك الدارة [في الوجه الآخر][٨]؛ لأنها دالة على معنى مستقر في

---

(١) تقديم وتأخير في: ج.

(٢) في أ، م: «يثبت».

(٣) في ج: «ألفاً».

(٤) في ب: «وكذا».

(٥) من الأمثلة الباقية، وليس من الأوجه.

(٦) في ب، ج: «منها»، وهو تصحيف.

(٧) ما بين القوسين المعقوفين عليه طمس في: ب.

(٨) ما بين القوسين المعقوفين عليه طمس في: ب.



النطق ثابت في اللفظ، وهو الوقف على الهمزة التي تحقق فيه(١)، أو تقلب ألفاً.

وصورة نقط الوجه الأول: -وهو الخامس من العدد- هكذا: ﴿جَزَآؤُا﴾، ﴿شُرَكَٰٓؤُا﴾(٢)، ﴿شُفَعَٰٓؤُا﴾، ﴿أَنۢبَٰٓؤُا﴾، ﴿ٱلضُّعَفَٰٓؤُا﴾، [وكذا سائرهن(٣).

وصورة ذلك على الوجه الثاني: -وهو السادس من العدد المتقدم- هكذا: ﴿جَزَآؤُا﴾، ﴿شُرَكَٰٓؤُا﴾، ﴿أَنۢبَٰٓؤُا﴾، ﴿ٱلضُّعَفَٰٓؤُا﴾](٤)، ﴿ٱلْعُلَمَٰٓؤُا﴾، ﴿شُفَعَٰٓؤُا﴾(٥)، ﴿دُعَٰٓؤُا﴾، ﴿ٱلْبَلَٰٓؤُا﴾، ﴿بَلَٰٓؤُا﴾(٦)، ﴿مَا نَشَٰٓؤُا﴾، ﴿بُرَءَٰٓؤُا﴾.

وبهذين الوجهين الأخيرين من الأوجه الستة أنقط، وإياهما أختار، وعليهما أعتمد(٧)، فلينقط الناقط بأي وجه منهما أحب(٨)، بعد أن يعلم الستة هو في سعة من الاختيار فيهما(٩)، وفي غيرها، والله ولي التوفيق(١٠).

---

(١) في ب: عليها طمس.

(٢) تقديم وتأخير في: ب.

(٣) مما يشبهه من بقية الأمثلة.

(٤) ما بين القوسين المعقوفين سقط من: ج.

(٥) سقطت من: ج.

(٦) سقطت من: ج.

(٧) في ج: «اعتمدت».

(٨) وجرى العمل بالوجه الأول منهما بجعل الهمزة على الواو صورة لها، ودارة على الألف علامة لزيادتها.

(٩) في ب: «فيها».

(١٠) جاء نص المؤلف المثبت هنا في حاشية (٤) من كتاب: «الطراز» للتنسي =



وأما ما تحتمل الواو إذا لم تقع[1] بعد الألف، ووقعت بعد متحرك فوجهان لا غير، أحدهما: أن تكون الواو صورة للهمزة [على مراد وصل الكلمة][2] التي هي آخرها بالكلمة المتصلة بها، وجعل المنفصل كالمتصل، وتكون [الألف بعدها زائدة][3].

والثاني: أن تكون هي والألف صورتان للهمزة، فالواو صورة للوصل والألف صورة [للوقف، فإذا][4] نقط ذلك على هذا الوجه[5] الأول، جعلت الهمزة في الواو نفسها، وكذلك تجعل في الوجه الثاني أيضاً، وجعلت حركتها أمام الواو في الوجهين معاً، وجعل[6] على الألف في الوجه الأول دارة علامة لزيادتها، وعريت الألف في الوجه الثاني أيضاً، وجعلت حركتها أمام الواو في الوجهين، وصورة ذلك [على الأول][7]

= ص (٣٦٧) كالتالي: «وبهذين الوجهين الأخيرين من الوجوه الستة أنقط، وإياهما أختار، وعليهما أعتمد، ولا أمنع من غيرهما، فلينقط الناقط بأي وجه منها أحب، بعد أن يعلم العلَّة، وهو في سعة من الاختيار فيهما أو غيرهما من الأوجه الأربعة المتقدمة، إذا كان عالماً بالأصل، والله ولي التوفيق». أصول الضبط ١٧٢.

(١) عليها طمس في ب، وفي ج: «يقع».

(٢) ما بين القوسين المعقوفين عليه طمس في: ب.

(٣) ما بين القوسين المعقوفين عليه طمس في: ب.

(٤) ما بين القوسين المعقوفين عليه طمس في: ب.

(٥) سقطت من: ج.

(٦) سقطت من: ب.

(٧) ما بين القوسين المعقوفين سقط من أ، ب، ج، وألحق من: م.



هكـــــذا: ﴿تَفْتَؤُاْ﴾، ﴿يَتَفَيَّؤُاْ﴾، ﴿يُنَبَّؤُاْ﴾، ﴿يَعْبَؤُاْ﴾، ﴿يَبْدَؤُاْ﴾، ﴿يَدْرَؤُاْ﴾[1]، ﴿يُنَشَّؤُاْ﴾، ﴿أَتَوَكَّؤُاْ﴾، ﴿لَا تَظْمَؤُاْ﴾، ﴿نَبَؤُاْ عَظِيمٌ﴾، [وشبهه.

وعلـى الـوجـه الثـانـي هكـذا: ﴿تَفْتَؤُا﴾، ﴿يَتَفَيَّؤُا﴾، ﴿يُنَبَّؤُا﴾، ﴿يَعْبَؤُا﴾، ﴿يَبْدَؤُا﴾، ﴿يَدْرَؤُا﴾، ﴿يُنَشَّؤُا﴾، ﴿أَتَوَكَّؤُا﴾، ﴿لَا تَظْمَؤُا﴾، ﴿نَبَؤُا عَظِيمٌ﴾، وشبهه][2].

---

(١) سقطت من: ج.

(٢) سقطت من أ، ب، ج، وما أثبت من: م. وما بين القوسين المعقوفين سقط من: ج.

باب الدارات التي تجعل على الحروف الزائدة والحروف المخففة وأصلها، ومعناها

واعلم أن نقاط سلف أهل المدينة جرى استعمالهم قديماً على جعل دارة صغرى بالحمرة على الحروف الزوائد في الخط المعدومة في اللفظ، وعلى الحروف المخففة باتفاق واختلاف؛ علامة لذلك، ودلالة على حقيقة النطق به، فحدثنا الحافظ أبو عمرو عثمان بن سعيد الصيرفي -نضر الله وجهه-، قال حدثنا أحمد بن عمر بن أحمد بن عمرو(١) بن محفوظ القاضي بمصر(٢)، [قال حدثنا محمد بن أحمد بن منير،](٣) قال حدثنا عبدالله بن عيسى(٤)،

---

(١) في ج: «عمر».

(٢) أحمد بن محمد بن عمر بن محمد بن محفوظ أبو عبدالله المصري الجيزي القاضي، روى القراءة عن أبي الفتح بن بدهن قراءة وعرضاً وأحمد بن إبراهيم محمد بن أحمد ابن منير، وغيره، روى القراءة عنه أبو عمرو الداني، توفي بمصر سنة ٣٩٩هـ. انظر: غاية النهاية ١/١٢٦.

(٣) محمد بن أحمد بن عبدالعزيز بن منير أبو بكر الحراني يعرف بابن أبي الأصبغ إمام الجامع بمصر فقيه مصدر، كان بصيراً بمذهب مالك، روى القراءة عرضاً عن أحمد بن هلال، وسمع الحروف من عبدالله بن عيسى، روى عنه أحمد بن عمر بن محفوظ ومنير بن أحمد، مات سنة ٣٣٩هـ بمصر. انظر: غاية النهاية ٢/٦٨. وما بين القوسين المعقوفين سقط من: ب.

(٤) عبدالله بن عيسى بن عبدالله بن شعيب بن حبيب بن ماهان أبو موسى القرشي المدني المعروف بطيارة أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن قالون، وروى عنه محمد بن منير الإمام، ولد بالمدينة سنة ١٩٥هـ، ومات في صفر سنة ٢٨٧هـ. انظر: غاية النهاية ١/٤٤٠.



قال: حدثنا قالون، قال: في مصاحف أهل المدينة، ما كان من حرف مخفف فعليه دارة حمراء، وإن كان حرفاً مسكناً فكذلك»[1].

قال أبو داود: وتابعه على [ذلك أهل][2] الأندلس قديماً، واصطلحوا على ذلك، وهي الدارة التي يجعلها أهل الحساب على العدد [المعدوم في حساب الغبار][3]؛ دلالة على عدمه، كعدم الحروف الزوائد في اللفظ، وعدم التشديد أيضاً[4] في الحروف المخففة، وعدم الحركة[5] في الحروف المسكنة التي تجعل الدارة عليها [؛ دلالة على ذلك][6].

قال أستاذنا الحافظ أبو عمرو: «وليس شيء من الرسم، ولا من النقط اصطلح [عليه السلف][7]، إلا وقد تأولوا له وجهاً من الصحة والصواب، وقصدوا[8] فيه طريقاً من اللغة والقياس لموضعهم[9] من العلم، ومكانهم[10] من الفصاحة، علم[11] ذلك من علمه، وجهله من جهله،

---

(١) رواه أبو عمرو الداني -كما ذكر أبو داود- في ذيل المقنع ١٤٢، وفي المحكم ١٩٥.

(٢) ما بين القوسين المعقوفين عليه طمس في: ب.

(٣) ما بين القوسين المعقوفين غير واضح في: ب.

(٤) عليها طمس في: ب.

(٥) في ب، ج: «الحركات».

(٦) ما بين القوسين المعقوفين غير واضح في: ب.

(٧) ما بين القوسين المعقوفين غير واضح في: ب.

(٨) في ج: «وسلكوا» وما بعدها ساقط.

(٩) غير واضحة في: ب.

(١٠) في ب، ج: «ومكاناتهم».

(١١) في ب: «على»، وهو تصحيف.



والفضل بيد الله يؤتيه[1] من يشاء»[2].

قال أبو داود: فأما جعلهم لها [في الحروف الزوائد، فصورة ذلك][3] في الألف هكذا: ﴿مِاْئَتَيْنِ﴾، ﴿وَلَا تَاْيْـَٔسُواْ﴾، و﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَاْيْـَٔسَ﴾، و﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ﴾[4].

[وكذا: ﴿تَفْتَؤُاْ﴾[5]]، و﴿يَعْبَؤُاْ﴾، وشبهه.

وكذا: ﴿لِّيَبْلُوَاْ﴾، و﴿لَن نَّدْعُوَاْ﴾، و﴿يَعْفُوَاْ﴾[6]، وشبهه.

وكذا[7] [: ﴿أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى﴾[8]، و﴿أَنَا۠ وَرُسُلِىٓ﴾[9]]، و﴿أَنَا۠ رَبُّكَ﴾[10] وشبهه، وصورة ذلك في الياء هكذا [: ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ﴾، ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ﴾، ﴿مِن نَّبَإِي۟ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾[11]]، ﴿وَمَلَإِي۟هِۦ﴾، ﴿وَمَلَإِي۟هِمْ﴾[12]، وشبهه على

---

(١) غير ظاهرة في: ب.

(٢) المحكم للداني ١٩٦.

(٣) غير ظاهر في: ب ما بين القوسين المعقوفين.

(٤) تقدم عزو هذه الحروف إلى سورها.

(٥) ما بين القوسين المعقوفين غير ظاهر في: ب.

(٦) تقدم ما يستثنى من هذه الحروف في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ في الآية ٥ من البقرة في كتاب المؤلِّف: «مختصر التبيين لهجاء التنزيل».

(٧) في ب: «كذلك».

(٨) من الآية ١٠٨ يوسف.

(٩) من الآية ٢٠ المجادلة. وما بين القوسين المعقوفين غير ظاهر في: ب.

(١٠) من الآية ١١ طه.

(١١) ما بين القوسين المعقوفين غير ظاهر في: ب.

(١٢) تقدم عزو هذه الحروف إلى سورها.



المذهب(1) المختار المتقدم [آنفاً(2).

وصورة ذلك أيضاً في الواو](3): ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾، ﴿أُوْلُواْ﴾، ﴿أُوْلِى﴾، ﴿وَأُوْلَٰتُ﴾، على المذهب المتقدم(4) من الوجوه المذكورة(5).

وصورة ذلك في الحروف(6) المخففة باتفاق هكذا: ﴿ٱلْعَادُونَ﴾(7)، ﴿مِنَ ٱلْعَالِينَ﴾(8)، ﴿مِّنَ ٱلْقَالِينَ﴾(9)، ﴿وَصَدَقَ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾(10)، ﴿وَقَطَعْنَا دَابِرَ﴾(11)، و﴿تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ﴾(12)، ﴿وَرَبَتْ﴾(13)، ﴿وَمَكَرُواْ مَكْرًا﴾(14)، و﴿مِن ثُلُثَىِ ٱلَّيْلِ﴾(15)، و﴿يَٰصَٰحِبَىِ ٱلسِّجْنِ﴾(16)، ﴿وَحَمَلْنَٰهُ﴾(17)،

---

(1) في ج: «مذهب».

(2) وهو أن يكون الألف صورة للهمزة، تقدم في الباب الذي قبل هذا.

(3) تقديم وتأخير في: ج، وما بين القوسين المعقوفين غير واضح في: ب.

(4) تقدم في باب ما زيدت الواو في رسمه.

(5) سقطت من: أ وغير واضحة في: ب، وما أثبت من: ج.

(6) غير واضحة في: ب.

(7) من الآية ٧ المؤمنون.

(8) من الآية ٧٤ سورة صٓ.

(9) من الآية ١٦٨ الشعراء.

(10) من الآية ٥١ يسٓ.

(11) من الآية ٧١ الأعراف.

(12) من الآية ٥٧ الزمر.

(13) من الآية ٥ الحج، وسقطت من: ب.

(14) من الآية ٥٢ النمل.

(15) من الآية ١٨ المزمل.

(16) من الآية ٣٩، ٤١ يوسف، وبعدها في: ب، ج: «وبعثنا».

(17) من الآية ١٣ القمر، وغير واضحة في: ب.



﴿وَحُمِلَتِ الْأَرْضُ﴾[1]، وشبهه.

وصورة ذلك فيما اختلف[2] فيه القراء[3] هكذا في قراءة الحرميين، وأبي عمرو، وعاصم[4]: ﴿جَمَعَ مَالًا﴾[5]، وفي قراءة الجماعة غير ابن عامر[6] ﴿فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ﴾[7]، وفي قراءة الجماعة[8] أيضاً غير نافع، والكسائي[9]: ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ﴾[10]، وفي قراءة[11] الكسائي خاصة: ﴿عَرَفَ بَعْضَهُ وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ﴾[12]، وفي قراءة [الجماعة حاشا

---

(١) من الآية ١٣ الحاقة.

(٢) في ج: «واختلفت».

(٣) غير واضحة في: ب.

(٤) بتخفيف الميم، ويوافقهم رويس عن يعقوب، والباقون بتشديد الميم. انظر: التيسير ٢٢٥، التذكرة ٢ / ٧٧٢، النشر ٢ / ٤٠٣.

(٥) من الآية ٢ الهمزة سقطت من أ، وما أثبت من: ب، ج، م.

(٦) وغير أبي جعفر، فقرءا بتشديد الدال، والباقون بتخفيفها. انظر: التذكرة ٢ / ٧٦٥، النشر ٢ / ٤٠٠.

(٧) من الآية ١٧ الفجر.

(٨) غير واضحة في: ب.

(٩) وغير أبي جعفر، فقرؤوا بتشديد الدال، والباقون بتخفيفها. انظر: التيسير ٢١٨، التذكرة ٢ / ٧٤٨، النشر ٣٩٧.

(١٠) من الآية ٢٣ المرسلات.

(١١) غير واضحة في: ب.

(١٢) من الآية ٣ التحريم بتخفيف الراء، والباقون بتشديدها. انظر: التيسير ٢١٢، التذكرة ٢ / ٧٢٧، النشر ٢ / ٣٨٨.



هشام][1] ﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ﴾[2]، وفي قراءة الجماعة حاشا نافع[3]: ﴿وَخَرَقُواْ لَهُۥ بَنِينَ﴾[4]، وفي قراءة الحرميين والعربيين[5]: ﴿وَغَسَّاقٌ﴾[6]، ﴿وَغَسَّاقًا﴾[7] وشبهه، مما يكثر ذكره وتتبعه.

وقد [كان بعض][8] المتقدمين لا يجعلون الدارة إلا على الحروف[9] الزوائد لا غير؛ لعدمها في النطق، [ولا يجعلونها على الحروف][10] المخففة من حيث كان [عدمها من][11] علامة التشديد دليلاً على تخفيفها، [فلا

---

(١) وحاشا أبي جعفر، فقرأ بتشديد الدال، والباقون بتخفيفها. انظر: التيسير ٢٠٣، التذكرة ٢ / ٦٩٧، النشر ٢ / ٣٧٩. وما بين القوسين المعقوفين في: أ، ب، ج: «هشام ونافع»، وما أثبت هو الصحيح.

(٢) من الآية ١١ النجم.

(٣) وأبي جعفر المدني، فقرءا بتشديد الراء، والباقون بالتخفيف. انظر: التيسير ١٠٥، التذكرة ٢ / ٤٠٦، النشر ٢ / ٢٦١.

(٤) من الآية ١٠١ الأنعام.

(٥) بتخفيف السين، ويوافقهم شعبة وأبو جعفر ويعقوب في الموضعين، وقرأ الباقون بتشديدها فيهما. انظر: التيسير ١٨٨، التذكرة ٢ / ٦٤٤، النشر ٢ / ٣٦١.

(٦) من الآية ٥٦ سورة صٓ.

(٧) من الآية ٢٥ النبإ.

(٨) ما بين القوسين المعقوفين غير واضح في: ب.

(٩) غير واضحة في: ب.

(١٠) ما بين القوسين المعقوفين غير واضح في: ب.

(١١) ما بين القوسين المعقوفين غير واضح في: ب.



يحتاج بذلك إلى علامة أخرى، وهذا أيضاً وجه حسن أميل إليه][1] لخفته، وأخيّر[2] الناقط فيه لجوازه[3]، وبالله التوفيق[4].

(١) حكى هذا الوجه أبو عمرو الداني عن بعض شيوخه من أهل النقط، واستحسنه فقال: «وهو مذهب حسن».

قال الشيخ التنسي: «وعلى هذا الوجه جرى عمل المتأخرين؛ طلباً للاختصار»، وبه جرى العمل. انظر: المحكم ١٩٥، الطراز ٤٢٤. وما بين القوسين المعقوفين غير واضح في: ب.

(٢) في ج: «وأختار».

(٣) في ج: «بجوازه».

(٤) من هنا إلى آخر الكتاب ساقط من نسخة: ب، فانتهت.



باب اللام ألف المظفرة وأي الطرفين منها[1] هي اللام

قال أبو داود: وأذكر[2] ذلك هنا على وجه الاختصار؛ إذ قد أشبعنا القول في ذلك في كتابنا الكبير[3].

فأما الأخفش[4] فزعم أن الطرف[5] الأول منها هو اللام، وهو الأيمن، واحتج لذلك بأن الملفوظ به أولاً هو اللام على كل حال، وهذا إنما كان يلزم من خالفه لو لم تظفر اللام، وتبقى على حالها[6].

---

(١) في ج: «المظفرتين منهما».

(٢) في ج: «أذكر».

(٣) انظر التعريف به في مقدمة تحقيق: «مختصر التبيين».

(٤) وهو الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة.

(٥) في ج: «المظفرة».

(٦) يظهر من كلام أبي داود أنه يرجح مذهب الأخفش عند عدم التظفير، وقيدها الجعبري بالتظفير، وجعلها ثلاث صور: متقاطعة، ومتلاصقة، ومظفرة، وقال: «وأطلق في المقنع، والتحقيق تخصيصه بهذا: «لا» أي: المظفرة، أما هذه: «لا» فهي بعكس تلك»، ونقل ذلك رضوان المخللاتي واختار الطرف الأول إذا كانت مظفورة، وفي غيرها الطرف الثاني كالأخفش؛ واختار ذلك القلقشندي، وقال حفني ناصف: «وهذا الخلاف لا يجري في غير المظفورة»، ورجح الشيخ التنسي مذهب الأخفش، وانتصر له، وقال الشيخ الإمام ملوكة: «وهذا الوجه أولى من حيث إن الألف بتمامه يكون بعد اللام»، وقد ظهر لي وجه ثالث استقرأته من الجدل الحاد بين أتباع الخليل وأتباع الأخفش لم أجد من ذكره أو قال به أو ألمح إليه، وهو: أن «اللام ألف» صارت بالتركيب حرفاً مستقلاً كبقية حروف الهجاء، وتنوسي أصلها الأول =



ثم يغلب[1] المخالف له بحجته نفسها[2]، ويظهر عليه، وهو الخليل بن أحمد الفراهيدي -رحمه الله-: وذلك أن الطرف الأول من الطرفين المظفرين عنده هي الألف[3]، وبذلك يقول علماء أهل النقط ونقادهم، ومن صلح علمه ونظره من أهل العربية[4]؛ وذلك أن رسم هذه الكلمة أولاً

= أنها مركبة من: «لام» و«ألف»، وحينئذ يزول الإشكال في موضع الهمزة منها، فتقع بحسب النطق بها على ترتيب اللفظ ليطابق الخط التلاوة، فاللام هي الطرف الأول، وصورة الهمزة هي الطرف الثاني، فهذا أسلم من الاعتراضات، وأوفق للتلاوة.
أما على مذهب الخليل القائل بأن الطرف الأول: هو صورة الهمزة، والثاني: هو اللام، يَرِدُ عليه جملة اعتراضات، منها: أن أتباعه فروا من مشابهة خط الأعاجم بالتظفير، فوقعوا في التلاوة فيما فروا منه، فيلزمهم البدء من اليسار إلى اليمين، وهذه طريقة الأعاجم، وفيه مخالفة للتلاوة، وهو مناقض للأصل واللفظ والترتيب، ثم في فواتح السور في قوله: ﴿الٓمٓ﴾ فتوضع المطة قبل اللام على مذهبهم، وهذا فيه من الفساد ما فيه، فتبين أن مذهب الأخفش أرجح وأصوب وأحكم وأسلم، وعليه مصاحف أهل المشرق، وأبى أهل المغرب إلا اتباع مذهب الخليل، وفيه ما فيه من التناقض. انظر: كشف الغمام ١٨٨، حلة الأعيان ٢٨٦، صبح الأعشى ٣/١٦٩، تاريخ الأدب لحفني ٧٨، مقدمة المخللاتي ١٨٠، الجميلة ورقة ٦٥، الطراز ٤٣٤، ضبط الأسماء الموصولة ورقة ٣٣٨.

(١) في ج: «يغلبه».

(٢) في ج: «يقيمها».

(٣) في ج: «هو».

(٤) ورجحه أبو عمرو الداني، واستدل له ورجحه أيضاً الخراز في منظومته، وشراح مورده كابن عاشر والرجراجي والحسن بن علي الشباني والمارغني وغيرهم، وعليه مصاحف أهل المغرب كما تقدم. انظر: المحكم ١٩٩، كشف الغمام ١٨٨، حلة الأعيان ٢٨٢، دليل الحيران ٤٢٢.



كانت لاماً ممطوطة في طرفها ألف هكذا: «لـــا» كنحو سائر الحروف المختلطة(١) بها في قوله: «ما» و«ها» و«يا» وغير ذلك(٢)، إلا أنه لمَّا اعتدل الطرفان هناك، ولم يأت في سائر الحروف ما يعتدل بالألف غيرها، استثقلوا كتابها كذلك، مع اشتباه ذلك بخط غير العرب من الأعاجم(٣)، فغيروا صورته لذلك، وحسنوا رسمه بالتظفير، فضموا أحد(٤) الطرفين إلى الآخر(٥)، فصارت اللام والألف بمنزلة حرف واحد في الصورة، وهما(٦) حرفان، وهذه الألف المختلطة بها من الألف المنقولة إلى أول كلمة: «أبي جاد» وألف «با، تا، ثا»(٧)، فهي هناك عارية استعاروها صورة للهمزة؛ إذ لا يكون ما قبل الألف إلا مفتوحاً لا ساكناً(٨)، فتبين بهذا أنه متى ضممت أحد الطرفين إلى الآخر صارت الهمزة أولاً يمنة من التظفير على كل حال(٩).

---

(١) أي: المتصلة بها.

(٢) بعدها في ج: «هناك».

(٣) الشيء الذي فروا منه وهو التشبيه بخط الأعاجم يلزمهم في اللفظ والتلاوة البدء من اليسار إلى اليمين، وهي طريقة الأعاجم، لذا أرجح مذهب الأخفش.

(٤) في ج: «إحدى».

(٥) في ج: «الأخرى».

(٦) في أ، ج: «وجاء والصواب ما أثبت من: م».

(٧) يقصد المؤلف أن هذه الألف هي التي تجعل صورة للهمزة المفتوحة والمضمومة والمكسورة إذا وقعت مبتدأة، وتحركت بالحركات الثلاث.

(٨) في أ، ج: «ساكناً»، وما أثبت من: م.

(٩) ليس على كل حال، فإن أتباع هذا المذهب اضطروا إلى الموافقة في نحو قوله: ﴿ٱلۡأَخِلَّآءُ﴾، فإنهم أوقعوا الهمزة في السطر، وليس ذلك بموضعها على مذهب الخليل، وسيأتي ذلك.



فإذا نقطت اللام ألف المذكورة على مذهب الخليل، وسائر أهل النقط وتحركت اللام والهمزة بالفتح معاً، وكانت الألف المظفرة صورة الهمزة جعلت فتحة اللام على الطرف الأيسر نقطة بالحمرة، وجعلت الهمزة نقطة بالصفراء[1] على الطرف الأول الأيمن، وحركتها نقطة بالحمراء عليها، وصورة ذلك هكذا: ﴿لَأَرَيْنَاكَهُمْ﴾[2]، ﴿لَأَقْتُلَنَّكَ﴾[3]، ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾[4]، ﴿لَأَنتُمْ﴾[5]، ﴿لَأَرْجُمَنَّكَ﴾[6]، ﴿لَأَوْضَعُواْ﴾[7]، ﴿لَأَاْذْبَحَنَّهُۥ﴾[8].

وكذلك إن انكسرت اللام وانفتحت الهمزة نحو: ﴿لِأَهْلِهِ﴾[9]، و﴿لِأَخِيهِ﴾[10]، و﴿لِأَبِيهِ﴾[11] تجعل كسرة اللام نقطة بالحمراء تحت

---

(١) في ج: «بالصفرة».

(٢) من الآية ٣١ القتال.

(٣) من الآية ٢٩ المائدة.

(٤) من الآية ١٧ الأعراف.

(٥) من الآية ١٣ الحشر.

(٦) من الآية ٤٦ مريم.

(٧) من الآية ٤٧ التوبة.

(٨) من الآية ٢١ النمل.

(٩) من الآية ٩ طه.

(١٠) من الآية ١٤٢ الأعراف.

(١١) من الآية ٧٥ الأنعام.

القاعدة التي هي يمنة من الكاتب[1]، والهمزة على طرف الألف من فوقها يمنة منها[2] أيضاً.

فإن أتى بعد الهمزة ألف ملفوظ بها، ولم يصور للهمزة صورة لمجيء اللام قبلها وانفتاح الهمزة، [وحركتها عليها قبلها على ذات اليمين في البياض][3]، وكون الألف بعدها؛ هروباً عن الجمع بين صورتين[4] متفقتين، فما[5] فوق ذلك جعلت الهمزة [وحركتها عليها قبلها على ذات اليمين في البياض][6] في قفا الألف، وصورة ذلك هكذا[7]: ﴿وَلَآمُرَنَّهُمْ﴾[8]، ﴿لَآيَاتٍ﴾[9]، ﴿لَآيَةً﴾[10]، ﴿لَآتَيْنَاهُم﴾[11]، ﴿لَآتٍ﴾[12]، و﴿قَالُوا الْآنَ﴾[13]، و﴿آلْآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ﴾[14]، و﴿لِآدَمَ﴾[15].

---

(١) في ج: «الكتاب».

(٢) أي: من اللام.

(٣) ما بين القوسين المعقوفين سقط من: ج.

(٤) في ج: «صورة».

(٥) في ج: «مما».

(٦) ما بين القوسين المعقوفين سقط من أ، وما أثبت من: ج، م.

(٧) سقطت من: أ وعليها علامة، وما أثبت من: ج، م.

(٨) من الآية ١١٨ النساء.

(٩) من الآية ١٢ النحل.

(١٠) من الآية ١٣ النحل.

(١١) من الآية ٦٦ النساء.

(١٢) من الآية ١٣٥ الأنعام.

(١٣) من الآية ٧٠ البقرة.

(١٤) من الآية ٩١ يونس، على قراءة الجماعة دون نافع وابن وردان فيهما.

(١٥) من الآية ٣٣ البقرة.



وفي قراءة[1] الجماعة دون ورش: ﴿وَلَلْآخِرَةُ﴾[2]، و﴿ءَالْأَوَّلِينَ﴾[3]، و﴿لِلْآكِلِينَ﴾[4]، و﴿مِنَ ءَالْآمِنِينَ﴾[5]، وشبهه[6].

فإن[7] أتت الهمزة بعد الألف المظفرة وكانت المظفرة حرف[8] مد، جعلت الهمزة في البياض بعد الطرفين المظفرين ولم يجعل بينهما أصلاً على القياس المتقدم بالعين[9]، وجعلت حركتها عليها نقطة بالحمراء إن كانت مفتوحة، ومن تحتها إن كانت مكسورة، ومن أمامها إن كانت مضمومة هكذا: ﴿بَلَآءٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾[10]، و﴿ٱلْأَخِلَّآءُ﴾[11]، في المضمومة،

---

(١) في ج: «في قراءة».

(٢) من الآية ٤ الضحى.

(٣) من الآية ٧٧ الأنعام.

(٤) من الآية ٢٠ المؤمنون.

(٥) من الآية ٣١ القصص، وأما على قراءة ورش بالنقل فتحذف الهمزة وتلقى حركتها على اللام، كما هو مقرر في موضعه فيما تقدم.

(٦) وأما على مذهب الأخفش الذي رجحته فتقع الهمزة بين الطرفين الأول: اللام، والثاني: حرف المد وهو الألف؛ موافقة للتلاوة في كل الأمثلة المتقدمة هكذا: ﴿ٱلْأَمِنِين﴾.

(٧) في ج: «وإن».

(٨) في أ، ج: «في حرف»، وهو إقحام لا لزوم له، وما أثبت من: م.

(٩) انظر: فصل امتحان موضع الهمزة بالعين كما تقدم في بابها.

(١٠) من الآية ٤٨ البقرة.

(١١) من الآية ٦٧ الزخرف.



والمفتوحة هكذا: ﴿ءَآلَآءَ ٱللَّهِ﴾[1]، و﴿ٱلۡجَلَآءَ لَعَذَّبَهُمۡ﴾[2]، وشبهه، وفي المكسورة هكذا[3]: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا﴾[4]، وشبهه[5].

وإن أتت الألف المظفرة صورة للهمزة المضمومة سواء أتى بعدها واو أو لم يأت، جعلت النقطة بالصفراء في وسط[6] الطرف الأول خارجاً إلى البياض قبل انقطاع الألف[7]، كما قدمنا عند ركبتها، وجعلت الضمة أمامها، وصورة ذلك هكذا: ﴿لَأُوتَيَنَّ﴾[8]، ﴿وَلَأُمَنِّيَنَّهُمۡ﴾[9]، ﴿فَلِأُمِّهِ﴾[10]، ﴿لِأُبَيِّنَ﴾[11]، و﴿لِأُنذِرَكُم بِهِۦ﴾[12]، وشبهه[13].

---

(١) من الآية ٦٨ الأعراف.

(٢) من الآية ٣ الحشر.

(٣) سقطت من أ وألحقت على حاشيتها.

(٤) من الآية ١١ الرحمن حيث وقع.

(٥) وفي هذا النوع وهو إذا كانت الألف حرف مد بعد الهمزة، وافق أتباع الخليل على وضعها في السطر بعد الألف، ولا توضع بين الطرفين مما يدل على رجحان مذهب الأخفش. انظر: المحكم ٢٠٢، حلة الأعيان ٢٨٤.

(٦) في ج: «وسط».

(٧) أي: لئلا تقطع الألف.

(٨) من الآية ٧٨ مريم.

(٩) من الآية ١١٨ النساء.

(١٠) من الآية ١١ النساء.

(١١) من الآية ٦٣ الزخرف.

(١٢) من الآية ٢٠ الأنعام.

(١٣) تقديم وتأخير في: ج.



وإِن كانت الهمزة مكسورة، جعلت النقطة بالصفراء في الطرف الثاني من القاعدة؛ لأنه طرف الألف[1] قبل التظفير الذي تقدم صورته عند التظفير، وجعلت الكسرة نقطة بالحمراء [تحتها، وجعلت حركة اللام نقطة بالحمراء][2] عليها إِن كانت مفتوحة، وتحتها إِن كانت مكسورة، وصورة ذلك هكذا: ﴿إِلَى ٱلْمَلَإِ﴾[3]، و﴿لِإِبْرَاهِيمَ﴾[4]، و﴿لِإِخْوَانِهِمْ﴾[5]، و﴿لَإِلَى ٱللَّهِ﴾[6]، و﴿لَإِلَى ٱلْجَحِيمِ﴾[7]، و﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ﴾[8]، [وشبهه.

وكذلك في قراءة الجماعة حاشا ورش: ﴿بَلِ ٱلْإِنسَانُ﴾[9]، ﴿وَٱلْإِثْمَ﴾[10]، ﴿وَٱلْإِنجِيلَ﴾[11]]، و﴿لِلْإِيمَانِ﴾[12]، و﴿ٱلْإِيمَانِ﴾[13]، و﴿ٱلْإِسْلَامُ﴾[14]،

---

(١) في أ: «الأول»، وما أثبت من: ج، م.

(٢) ما بين القوسين المعقوفين سقط من أ، ج، وما أثبت من: م.

(٣) من الآية ٨ الصافات.

(٤) من الآية ٢٤ الحج.

(٥) من الآية ١٥٦ آل عمران.

(٦) من الآية ١٥٨ آل عمران.

(٧) من الآية ٦٨ الصافات.

(٨) من الآية ١ قريش.

(٩) من الآية ١٤ القيامة.

(١٠) من الآية ٣١ الأعراف.

(١١) من الآية ٢ آل عمران. وما بين القوسين المعقوفين سقط من: ج.

(١٢) من الآية ١٦٧ آل عمران.

(١٣) من الآية ٢٣ التوبة، وسقطت من: ج.

(١٤) من الآية ١٩ آل عمران.

و﴿ ٱلْإِحْسَٰنُ ﴾(1)، ﴿ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾(2)، وشبهه.

إلا في رواية(3) ورش من أجل(4) أنه ينقل الحركة من الهمزة إلى اللام ويحركها بها، كما تقدم(5)، وتجعل(6) حركة الهمزة في ذلك كله نقطة بالحمرة على اللام في الفتح، وتحتها في الكسر، وصورة ذلك هكذا: ﴿ وَإِذَا ٱلَارْضُ ﴾(7)، ﴿ وَٱلَامْرُ ﴾(8)، و﴿ ٱلَايْكَةِ ﴾(9)، و﴿ ٱلَافْـِٔدَةِ ﴾(10)، ﴿ وَٱلَانصَابُ وَٱلَازْلَٰمُ ﴾(11)، و﴿ ٱلِانسَٰنُ ﴾(12)، ﴿ وَٱلِاثْمَ ﴾، و﴿ ٱلِارْبَةِ ﴾(13)، ﴿ وَٱلِانجِيلَ ﴾، و﴿ لِلِايمَٰنِ ﴾، و﴿ ٱلِاسْلَٰمُ ﴾، و﴿ ٱلِاحْسَٰنُ ﴾، ﴿ وَٱلِاكْرَامِ ﴾(14)،

---

(1) من الآية 59 الرحمن.

(2) من الآية 25، 77 الرحمن.

(3) في أ، ج: «وفي رواية»، وما أثبت من: م.

(4) في ج: «جعل»، وهو تصحيف.

(5) فتسقط الهمزة من اللفظ والرسم، وتقدم.

(6) في أ، ج: «يجعل»، وما أثبت من: ب.

(7) من الآية 3 الانشقاق.

(8) من الآية 34 النمل.

(9) من الآية 78 الحجر، وفي الآية 14 سورة قٓ، دون غيرهما، كما تقدم في المختصر في سورة الحجر.

(10) من الآية 7 الهمزة.

(11) من الآية 92 المائدة.

(12) من الآية 76 يسٓ.

(13) من الآية 31 النور.

(14) تقدم عزوها في سورها.



[وشبه ذلك كله][1].

فهذا ما اختصرنا ذكره على حسب توفيق الله تعالى، وهو حسبنا، ونعم الوكيل، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم أفضل التسليم[2].

* * *

---

(١) ما بين القوسين المعقوفين سقط من: أ، ج، وما أثبت من: م.

وبعدها في ج:

«تم بحمد الله كما هو أهله، وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين، وعلى آله الطيبين، وسلم تسليماً، فهذا ما اختصرنا ذكره على توفيق الله تعالى، كمل جميع الديوان بحمد الله وحسن عونه وتأييده ونصره، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً، انتهى وكفى والحمد لله، وسلام على عباده الذين اصطفى»، ثم تلاه كلام الناسخ.

(٢) انتهى كلام أبي داود رحمه الله، وما بعده من كلام الناسخ رحم الله الجميع.

وكان الفراغ من نسخه، عشية يوم الأحد الثاني عشر من المحرم عام أربعة وثمانين وألف عرَّفنا الله خيره، ووقانا شره بجاه النبي وآله، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين على يد عبيد الله تعالى، وأقل عبيده المفتقر لرحمة مولاه وعفوه وغفرانه، عبيد الله تعالى محمد بن عبدالله بن علي بن أحمد ابن موسى العبادي البوعزيزي نسباً اليريوي أصلاً، كان الله له ولياً ونصيراً في الدنيا والآخرة، وغفر له ولوالديه ولأشياخه ولأحبته، ولكافة المسلمين بحرمة الأنبياء والمرسلين».

ويلي ذلك تقييد في عدد سور القرآن وآياته وكلماته وحروفه ونقطه.

والحمد لله رب العالمين أولاً وآخراً، وصلى الله على نبينا محمد وآله وأصحابه أجمعين.

وجاء في آخر نسخة: ج

«كمل جميع الكتاب بحمد الله تعالى، وحسن عونه وتوفيقه الجميل، وتسديده، ويمنه، وصلى الله وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد عدد ما ذكره الذاكرون، وغفل عن



= ذكره الغافلون، وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً على يد كاتبه لنفسه، ثم لمن شاء بعده، العبد الذليل المفتقر لرحمة الجليل البائس الحقير لرحمة مولاه الغني به عما سواه، عبدالعزيز ابن محمد بن سليمان الملالي، كان الله له ولياً ونصيراً في الدنيا بإكمال الإيمان، وفي الآخرة بحسن المنازل مع والدينا في فراديس الجنان مع شيوخنا وأحبتنا بجاه النبي ﷺ، وكان الفراغ من كتبه ظهر يوم الثلاثاء في شهر جمادى خلت منه أربعة وعشرون يوماً، عام فاتح مائة بعد الألف، اللهم اغفر لكاتبه وكاسبه، والناظر فيه، ولمن دعا لهم بالرحمة آمين يا عظيم المنة، هب لكاتبه الجنة، ولجميع أهل السنة يا رب العالمين، وسلام على جميع الأنبياء والمرسلين، والحمد لله رب العالمين، آمين.

وجاء في آخر نسخة: م

«فهذا ما اختصرنا ذكره على حسب توفيق الله إيانا وهدايته لنا، وهو حسبنا وعليه التكلان، وأنا أستغفر الله تعالى من كل زلل لحقنا، أو تقصير كان منا، وأصلي على محمد نبينا آخراً، كما صلينا عليه أولاً، وأحمد الله جل وعلا على حسن عونه لنا، وأسأله تعالى أن ينفعني به، ووالدي وقرابتي وجيراني وإخواني المحبين في من أجله تعالى.

والسائل لنا تأليفه أخي أبا محمد بن شرباط، وأن يجيب صالح دعائنا فيهم، وصالح دعائهم فينا، وأن يجعل اللهم بيننا وبينهم فيه واحداً، وكذا من قرأه أو طالع شيئاً منه، واقتناه رغبة في العلم، ومحبة في كتاب الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وصلى الله على مولانا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً».



الخاتمة

لقد حظي القرآن الكريم، بعناية لم تعهد في التاريخ البشري، على مدى الأعصار، والأمصار.

فقام جهابذة الأمة، وعلماء المسلمين، والقراء بنسخه ورسمه ونقطه، وإعرابه، وعده، وضبط قراءاته، وآيه، وكل ما يتصل به.

وإن من تتاح له فرصة الاطلاع على المصاحف العتيقة، وطرق كتابتها، ونقطها، وشكلها، والعناية بها ليقف مبهوراً، ويتملكه الإعجاب من الدقة والإتقان المحكم، وعجيب الصنع والضبط.

سبحان من أنزل هذا الكتاب: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾.

فالمطابع الحديثة، وما جد فيها من مستحدثات تقف عاجزة عن التقليد والمحاكاة عما فعله السلف بأيديهم في رسم المصاحف ونقطها، سبحان من قال: ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴾.

من ثمرات هذا البحث بيان أن الصحابة رضي الله عنهم هم المبتدئون بالنقط، وكانوا يعرفونه، وجردوا المصحف منه قصداً؛ ليحمل الرسم الأحرف التي أذن الله بالقراءة بها.

وإن أهل مكة، وأهل المدينة كان لهم نقط يعرفونه، فتركوه واتبعوا نقط أبي الأسود الدؤلي.



ولا يتعارض هذا مع ما ثبت عن أبي الأسود، ونصر بن عاصم، ويحيى ابن يَعْمَر، أنهم أول من نقط المصاحف؛ لأن نظام نقط أبي الأسود يختلف عن النظام قبله، وإلا ما كان هناك موجب أن تصف الروايات ما أحدثوه منسوباً إليهم.

فقد عني التابعون وتابعوهم ما وسعتهم العناية بصون الألسنة عن الخطأ في النطق، بأي حرف من حروف القرآن، ومنع أي لبس أو اشتباه في القرآن، فأضافوا إلى النص المرسوم النقط والإعجام والشكل ابتداء بإعراب المصحف بالنقط من طرف أبي الأسود إلى نقطه بالإعجام من طرف نصر بن عاصم الليثي، ويحيى بن يَعْمَر العَدْواني إلى شكل الخليل بن أحمد الفراهيدي، فهذا الكتاب يمثل مرحلة من المراحل التي مر فيها توثيق النص القرآني، وكتابته في المصحف، ورسمه ونقطه.

وهكذا تتوالى جهود علماء المسلمين في رسم القرآن، ونقطه وشكله على مدى الدهور والأزمان، وفي مختلف الأمصار بما جدّ ويجدّ من وسائل الحفظ والإحكام.

ومن ثمرات هذا البحث بيان أن الروايات التي جاءت فيها كراهية نقط المصحف لبعض التابعين، والروايات التي جاء فيها الترخيص في ذلك لا تعارض بينها، وإن هذا الأمر لا ينافي التجريد للمصحف كما جاء ذلك في الأثر: «جردوا القرآن ولا تخلطوه...».

ولقد جاء عن الصحابة، والتابعين وتابعيهم تفضيل إعراب القرآن، والحض على تعليمه، وذم اللحن، وكراهيته.



ثمَّ إِن الحث على إِعراب القرآن هو حث على إِعراب المصحف بالنقط والشكل، ذاك في اللفظ، وهذا في الخط، والاعتناء بهذا كالاعتناء بذاك، فذاك إِعراب للقرآن، وهذا إِعراب للمصحف؛ لأن الشكل يدل على الإِعراب، والنقط يدل على الحروف، فكما أن الحرف المكتوب يبين الحرف المنطوق، فكذلك الشكل المكتوب يبين الإِعراب المنطوق.

وهما الطريقان اللتان توافرتا للقرآن: حفظه في الصدور، وحفظه في السطور.

ومن ثمرات هذا البحث أن الروايات التي جاءت فيها أولية من نقط المصاحف -هذه الأولية المنسوبة لأبي الأسود، ونصر بن عاصم، ويحيى بن يعمر- غير واردة على محل واحد، وفي زمن واحد.

فالنقط المنسوب لأبي الأسود كان نقط إِعراب في زمن زياد بن أبيه، والنقط المنسوب لنصر بن عاصم، ويحيى بن يعمر كان نقط إِعجام في زمن الحجاج بن يوسف الثقفي، وأن المخترع له بمعناه الأول غير المخترع له بمعناه الثاني، وحينئذ يزول ما ظاهره التعارض.

ومن ثمرات هذا البحث بيان أن إِعراب المصاحف بالنقط، هو النحو، أو منه تفرع النحو، والنحو منفصل عن نقط المصاحف بالإِعراب في تلك الفترة الزمنية؛ لأنه لا يتناسب مع مرحلة التأسيس، وآيات القرآن شواهد للنحو، والروايات التي بنوا عليها نشأة النحو هي نص في إِعراب القرآن، وليس في نشأة النحو، فقادني الاستنتاج من مختلف النصوص أن نقط المصحف كان يسمى نحواً، وسمي عربية، كما ورد عن الحسن البصري.



ففي مرحلة التأسيس تبدأ عناصر العلم كلية مجملة، ثم لما تتكامل العناصر ينفصل ويستقل العلم في ذاته، هكذا كانت نشأة النحو، وإعراب المصحف.

إن مصادر هذا الفن لا يزال معظمها مخطوطاً إن لم يكن كلها، وكان من ثمرات هذا البحث أنني كشفت النقاب عن مخطوطات مهمة في هذا الباب، لم يشر إليها، أو يعرِّف بها، أو يستعملها مصادرَ من كتب في هذا الموضوع.

فأبرزت مصادر ومؤلفاتٍ وشروحاً لمورد الظمآن لم تعهد عند الباحثين، منها: «**مختصر التبيين لهجاء التنزيل**»، وكتاب: «**أصول الضبط وكيفيته**» وهو بيت القصيد، والذي نحن بصدد تحقيقه، وما كانت هذه الدراسة إلا من أجله، وكتاب: «**حلة الأعيان على عمدة البيان**» للشيخ حسين الرجراجي، وكتاب: «**تنبيه العطشان على عمدة البيان**» للمؤلف نفسه، وكتاب: «**كشف الغمام عن ضبط مرسوم الإمام**» للإمام المقرئ الحسن بن علي المنبهي الشهير بالشباني، ونظم «**الدرة الجلية**» لميمون الفخار، ونظم «**الميمونة الفريدة**» للإمام المقرئ أبي عبدالله القيسي، وغير هذا مما ستلمسه في حواشي هذا الكتاب.

ومن ثمرات هذا البحث أنني ناقشت بعض مسائل الضبط الجاري بها العمل في المصاحف، وهي مخالفة لأئمة هذا الشأن والمتقدمين منهم، ولا تؤدي الغرض المطلوب من النقط والشكل، وبينت وجه الصواب في ذلك،



كتركيب التنوين وتتابعه في الموقوف عليه بالألف، وموضع الهمزة من اللام ألف، وضبط قوله تعالى: ﴿ بِأَيْيْدٍ ﴾، وقوله: ﴿ تِلْقَآيِ ﴾ وبابه، وقوله تعالى: ﴿ أَؤُنَبِّئُكُم ﴾، وغيرها مما تلمسه في حواشي الكتاب.

ووفَّقت بين نقط وشكل المشارقة والمغاربة إِن كان هناك مجال، ولو بأدنى ملابسة، وإِلا فأختار أحياناً مذهب المشارقة، وأخرى مذهب المغاربة، لعلة ذكرتها، والحجة من كلام أهل العلم المتقدمين، تقدم على المذهب.

ومسك الختام أسأل الله الحي القيوم، رب العرش العظيم أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، وأن يكسو هذا البحث ثوب القبول، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا ونبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

وكان الفراغ منه في المدينة النبوية:

يوم الاثنين ١٩ صفر ١٤١٣هـ

كتبه العبد الفقير إلى رحمة ربه:

أحمد بن أحمد بن معمر شرشال





الفهارس

وتشتمل على :

١ - فهرس الأعلام .

٢ - فهرس الجماعات والكتب والمصاحف .

٣ - فهرس المصادر والمراجع .

٤ - فهرس الموضوعات .



فهرس الأعلام









فهرس الجماعات والكتب والمصاحف





فهرس المصادر والمراجع

- أبجد العلوم المسمى الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم، تأليف صديق بن حسن القنوجي.

- إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، لعبدالرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة المقدسي، تحقيق إبراهيم عطوة، نشر الحلبي، سنة ١٤٠٢هـ.

- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، لأحمد بن محمد الدمياطي الشهير بالبناء، تعليق علي الضباع، مطبعة المشهد الحسيني، مصر، وطبعه د. شعبان محمد إسماعيل، نشر عالم الكتب، ببيروت ط ١، سنة ١٤٠٧هـ..

- الإتقان في علوم القرآن، لجلال الدين السيوطي، المكتبة الثقافية، ببيروت، سنة ١٩٧٣م.

- الأحرف السبعة للقرآن (مستلّ من جامع البيان)، لأبي عمرو الداني، تحقيق عبدالمهيمن طحان، مكتبة المنارة بمكة المكرمة ط ١، سنة ١٤٠٨هـ.

- أخبار النحويين البصريين ومراتبهم، لأبي سعيد الحسن السيرافي، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام ط ١، سنة ١٤٠٥هـ.

- الأخبار المروية في سبب وضع العربية، لجلال الدين السيوطي، تحقيق عبدالله الجبوري ط ١، دار الغرب الإسلامي، سنة ١٩٨٢م.

- أدب الكاتب، لأبي بكر محمد بن يحيى الصولي، صححه محمد بهجت الأثري، ونظر فيه محمود شكري الألوسي، دار الباز للطباعة والنشر.

- أدب الكاتب، لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق محمد الدالي ط ١، مؤسسة الرسالة، سنة ١٤٠٢هـ.

- الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء والرواة وأصول القراءات وعقد الديانات بالتجويد والدلالات، للإمام المقرئ أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت: ٤٤٤هـ)، تحقيق محمد مجقان، دار المغني بالرياض ط ١، سنة ١٤٢٠هـ.

- إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر، لأبي العز محمد ابن الحسين القلانسي (ت: ٥٢١هـ)، تحقيق ودراسة د. عمر حمدان الكبيسي، المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة، ط ١، سنة ١٤٠٤هـ.

- الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي، تحقيق طه عبدالرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، سنة ١٣٩٥هـ.

- الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني أحمد بن علي، طبعة دار الكتاب العربي ببيروت.

- أبو علي الفارسي، حياته ومكانته... وأثره في القراءات والنحو، لعبدالفتاح شلبي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، سنة ١٩٨٨م.

- الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني، لعلي بن الحسين بن محمد القرشي، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الشعب بالقاهرة، وطبعة دار الكتب المصرية.



- أبو الأسود الدؤلي عصره وحياته وآثاره العلمية والأدبية، لعلي النجدي ناصف، إصدار المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر.

- ألف سنة من الوفيات، في ثلاث كتب، لأحمد بن قنفذ، والونشريسي وابن القاضي، تحقيق محمد حجّي، دار المغرب بالرباط، سنة ١٣٩٦هـ.

- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، للقاضي عياض، تحقيق السيد أحمد صقر.

- إيضاح الوقف والابتداء، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق محيي الدين رمضان، دمشق سنة ١٩٧١م.

- البداية والنهاية، لأبي الفداء الحافظ ابن كثير، حققه جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية ط ١ ببيروت، سنة ١٤٠٥هـ.

- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، للشيخ عبدالفتاح القاضي، مطبعة مصطفى الحلبي ط ١، سنة ١٣٧٥هـ.

- برنامج التجيبي، للقاسم بن يوسف، تحقيق عبدالحفيظ منصور، الدار العربية بتونس.

- برنامج ابن جابر الوادي آشي، لشمس الدين محمد بن جابر، تحقيق محمد الحبيب، مركز إحياء التراث بمكة المكرمة، سنة ١٤٠١هـ.

- البرهان في علوم القرآن للزركشي، لبدر الدين محمد بن عبدالله، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، نشر دار المعرفة ط ٢ ببيروت، سنة ١٣٩١هـ.



- بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، للضبي أحمد بن يحيى، دار الكاتب العربي بيروت ١٩٦٧م.

- بيان الخلاف والتشهير والاستحسان، وما أغفله مورد الظمآن، لأبي زيد عبدالرحمن بن القاضي، مخطوط بالخزانة الحسنية برقم ٣/٧٤.

- تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد بن محمد المرتضى الزبيدي، المطبعة الخيرية بجمالية مصر، الطبعة الأولى.

- تاريخ الخط العربي وآدابه، لمحمد طاهر الكردي المكي الخطاط، المطبعة التجارية الحديثة ط ١، سنة ١٣٥٨هـ.

- تاريخ القرآن، للدكتور عبدالصبور شاهين، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة.

- تاريخ المصحف الشريف للشيخ عبدالفتاح القاضي، مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني بمصر.

- تاريخ ابن خَلْدون «كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر...»، لعبدالرحمن بن خلدون، مؤسسة جمال للطباعة والنشر ببيروت، سنة ١٣٩٩هـ.

- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة أبي محمد عبدالله بن مسلم، تحقيق السيد أحمد صقر ط ٣، المكتبة العلمية، سنة ١٤٠١هـ.

- التبصرة في القراءات السبع، لأبي محمد مكّي بن أبي طالب، تحقيق محمد غوث الندوي ط ٢، نشر دار السلفية، سنة ١٤٠٢هـ.

- التبيان في شرح مورد الظمآن، للشيخ محمد بن عبدالله بن عمر الصنهاجي المعروف بابن آجطّا، مخطوط في معهد اللغات الشرقية في باريس برقم ١١٥، ولي منه صورة.



- التبيان في آداب حملة القرآن، لأبي زكريا يحيى بن شرف الدين النووي، تحقيق عبدالقادر الأرناؤوط، مكتبة دار البيان بدمشق ط ١، سنة ١٤٠٥هـ.

- التحديد في صناعة الإتقان والتجويد، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق د. غانم قدوري الحمد، مكتبة دار الأنبار ط ١، سنة ١٤٠٧هـ.

- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لجلال الدين السيوطي، تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف ط ٢، دار الكتب الحديثة، سنة ١٣٨٥هـ.

- تذكرة الحفاظ للحافظ شمس الدين أبي عبدالله الذهبي، مطبعة دائرة المعارف بحيدراباد الدكن بالهند، سنة ١٣٣٣هـ.

- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، للقاضي عياض، تحقيق أحمد محمود بكير، مكتبة دار الحياة ببيروت، ودار الفكر بليبيا.

- تفسير القرآن لنافع بن أبي نعيم المدني، ضمن جزء فيه تفسير ليحيى ابن يمان، ولمسلم بن خالد الزنجي، ولعطاء الخرساني، تحقيق ودراسة د. حكمت بشير، مكتبة الدار، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٨هـ.

- التقرير العلمي عن مصحف المدينة النبوية، بقلم د. عبدالعزيز قاري، مطبوعات مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، سنة ١٤٠٦هـ.

- تقييد العلم، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق يوسف العش، نشرته دار إحياء السنة ط ٢، سنة ١٩٧٤م.



– التقييد والإيضاح، شرح مقدمة ابن الصلاح، لزين الدين عبدالرحيم العراقي، حققه عبدالرحمن محمد عثمان ط ١، المكتبة السلفية بالمدينة النبوية، سنة ١٣٨٩هـ.

– تقييد على الضبط من شرح أبي زيد بن عبدالرحمن القصري الشهير بالفرمي مخطوط ضمن مجموع برقم ٧/٧٤ الخزانة الحسنية بالرباط.

– التكملة لكتاب الصلة، لابن الأبار محمد بن عبدالله، عُنِي بنشره عزت العطار الحسيني، مطبعة السعادة بمصر، سنة ١٣٧٥هـ.

– التقاط الدرر، ومستفاد المواعظ والعبر من أخبار وأعيان المائة الحادية والثانية عشر، للقاهري محمد بن الطيب، تحقيق هاشم القاسمي، دار الآفاق الجديدة ببيروت ط ١، سنة ١٤٠٣هـ.

– التمهيد في علم التجويد، للإمام محمد بن محمد الجزري، تحقيق علي حسين البواب، مكتبة المعارف بالرياض ط ١، سنة ١٤٠٥هـ.

– تنبيه العطشان على مورد الظمآن للحسن بن علي الرجراجي الشوشاوي، مخطوط بمكتبة الأزهر برقم (٢٧٥) ٢٢٢٨٢.

– تهذيب تاريخ دمشق الكبير، للحافظ ثقة الدين أبي القاسم علي بن الحسن المعروف بابن عساكر، تهذيب الشيخ عبدالقادر بن بدران الدمشقي، ط ٢، دار المسيرة ببيروت، سنة ١٣٩٩هـ.

– تهذيب التهذيب، لشهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مجلس دائرة المعارف بحيدراباد بالهند ط ١، سنة ١٣٢٥هـ.



- تهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ جمال الدين المزّي، حققه بشار عواد معروف، ط ١، مؤسسة الرسالة، سنة ١٤٠٠هـ.

- تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، حققه عبدالسلام هارون، راجعه محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة بمصر.

- التيسير في القراءات السبع، للإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، عني بتصحيحه أوتوبرتزل، مطبعة الدولة بإستانبول، سنة ١٩٣٠م.

- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ط ٣، سنة ١٣٨٨هـ.

- الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، لجلال الدين السيوطي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط ٤.

- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبدالله محمد بن أحمد القرطبي، الطبعة الثانية، سنة ١٣٧٢هـ.

- الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصاحف، لابن وثيق الأندلسي أبي إسحاق إبراهيم، حققه د. غانم قدوري الحمد، دار الأنبار، مطبعة العاني ببغداد، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨هـ.

- الجامع المفيد لأحكام الرسم والقراءة والتجويد، لأبي زيد عبدالرحمن ابن القاضي، مخطوط بالخزانة الحسنية بالرباط برقم ٣/٧٤، ضمن مجموع.



- جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس، لأبي عبدالله محمد الحميدي، نشرته الدار المصرية للتأليف والترجمة، سنة ١٩٦٦م.

- جمهرة اللغة لابن دريد أبي بكر محمد بن الحسن، طبعة الحلبي بمصر.

- جميلة أرباب المراصد في شرح عقيلة أتراب القصائد، لإبراهيم الجعبري، مخطوط مصور في مكتبة الجامعة الإسلامية برقم ٢٦٥١.

- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية بن مالك، نشر دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.

- حلة الأعيان على عمدة البيان، للحسن بن علي الرجراجي الشوشاوي، مخطوط بالمكتبة الوطنية بتونس، برقم (١٠٧٨١).

- الحلل السندسية في الأخبار والآثار الأندلسية، بقلم شكيب أرسلان، دار مكتبة الحياة، ببيروت.

- حواشٍ على شرح التنسي، للمقرئ عبدالرحمن بن إدريس المنجرة، مخطوط ضمن مجموع برقم ١٥٣٢، الخزانة الحسنية بالرباط.

- حواشٍ على شرح التنسي، للمقرئ الحسن الزياتي، مخطوط بالخزانة الحسنية بالرباط برقم (٤٣٥٩)، ضمن مجموع.

- الحياة العلمية في مدينة بلنسية لمؤلفه كريم عجيل حسين، مؤسسة الرسالة ببيروت الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٦هـ.

- حياة اللغة العربية أو تاريخ الأدب، تأليف حفني بك ناصف، طبع بمطبعة الجريدة بسراي البارودي بمصر.



- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، حققه محمد علي النجار، ط ٢، عالم الكتب ببيروت، سنة ١٤٠٣هـ.

- دراسات في اللغة العربية، لخليل يحيى نامي، طبعة دار المعارف بالقاهرة، سنة ١٩٧٤م.

- الدرة الجلية في نقط المصاحف العلية، نظم ميمون بن مساعد المصمودي مولى أبي عبدالله الفخار، مخطوط ضمن مخطوطات مكتبة رباط سيدنا عثمان بالمدينة النبوية برقم (٢٥٩) مجموع .

- الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة، لأبي بكر بن عبدالغني الشهير باللبيب، مخطوط بالمكتبة الوطنية بتونس، برقم (١٤٨٤) .

- دليل الحيران شرح مورد الظمآن في رسم وضبط القرآن، للمارغني التونسي إبراهيم بن أحمد، راجعه محمد صادق قمحاوي، مكتبة الكليات الأزهرية، سنة ١٤٠٢هـ.

- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، لابن فرحون إبراهيم اليعمري، مطبعة السعادة بمصر، سنة ١٤٠٢هـ.

- ديوان ابن الزقاق البلنسي، لعلي بن عطية الله اللخمي الزقاق البلنسي، حققه عفيفة محمود ديراني، دار الثقافة ببيروت .

- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، لأبي عبدالله محمد بن محمد الأنصاري الأوسي المراكشي، حققه محمد بن شريفة، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية .



- رسالة في علم الكتابة، لأبي حيان التوحيدي، حققه د. إبراهيم الكيلاني.

- رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية، لغانم قدوري الحمد منشورات اللجنة الوطنية بالعراق ط ١، سنة ١٤٠٢هـ.

- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للإمام أحمد عبدالنور المالقي، حققه د. أحمد محمد الخرّاط، طبعة دار القلم بدمشق.

- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، لأبي محمد مكي القيسي، حققه أحمد حسن فرحات، ط ٢، دار عمّار بعمان، سنة ١٤٠٤هـ.

- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لشهاب الدين السيد محمود الآلوسي، المطبعة المنيرية ببيروت.

- السبيل إلى ضبط كلمات التنزيل في فن الضبط، للشيخ أحمد محمد أبي زيت حار، ط ٢، محمد علي صبيح، سنة ١٣٩٠هـ بالقاهرة.

- سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي، لأبي القاسم علي بن عثمان المعروف بابن القاصح العذري البغدادي، ط ٣، مكتبة مصطفى البابي الحلبي بمصر، سنة ١٣٧٣هـ.

سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جنّي، حققه حسن هنداوي، ط ١، دار القلم بدمشق، سنة ١٤٠٥هـ.

- سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين، للشيخ علي محمد الضباع، نقحه محمد علي خلف الحسيني ط ١، مطبعة المشهد الحسيني بمصر.



- سنن أبي داود، للحافظ سليمان بن الأشعث السجستاني، نشر وتوزيع محمد علي السيِّد بحمص، ط ١، سنة ١٣٨٨هـ.

- سير أعلام النبلاء، لشمس الدين محمد بن عثمان الذهبي، حققه مجموعة من الباحثين بإشراف شعيب الأرناؤوط، ط ١، مؤسسة الرسالة ببيروت، سنة ١٤٠١هـ.

- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد بن محمد مخلوف، ط ١، دار الكتاب العربي ببيروت، سنة ١٣٤٩هـ.

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، المكتب التجاري للطباعة ببيروت.

- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، لأبي أحمد الحسن بن عبدالله العسكري، حققه عبدالعزيز أحمد، ط ١، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، سنة ١٣٨٣هـ.

- شرح المجاصي على عمدة البيان، شرح فيه ضبط الخرّاز، لأبي محمد ابن شعيب المجاصي المشهور بالبكاء، مخطوط بالمكتبة الوطنية بتونس، برقم (١٠٤٤٧).

- شرح المفصل، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي، عالم الكتب ببيروت، ومكتبة المتنبي بالقاهرة.

- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العربية في كلامها، لأبي الحسين أحمد ابن فارس، حققه السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي ١٩٧٧م.



- صبح الأعشى في صناعة الإنشا، لأبي العباس أحمد بن علي القلقشندي، الطبعة الأميرية، المؤسسة المصرية للطبع والنشر.

- الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري (ت: ٣٩٣هـ)، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين ببيروت.

- صحيح البخاري، طبعة مصطفى البابي الحلبي، سنة ١٣٧٧هـ.

- صحيح ابن حبان، لأبي حاتم محمد بن حبان، حققه شعيب الأرناؤوط، وحسين أسد، مؤسسة الرسالة ببيروت، سنة ١٤٠٤هـ.

- صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، طبعة عيسى البابي الحلبي، سنة ١٣٧٤هـ.

- صلة الصلة، لابن الزبير أبي جعفر أحمد بن إبراهيم، وهو ذيل لكتاب الصلة، مكتبة خياط ببيروت.

- ضبط الأسماء الموصولة، للشيخ محمد صالح ملوكة التونسي، مخطوط ضمن مجاميع الحرم النبوي الشريف برقم (٨/ ٢٠).

- ضحى الإسلام، لأحمد أمين، الطبعة العاشرة، دار الكتاب العربي ببيروت.

- طبقات فحول الشعراء، لمحمد بن سلام الجمحي، قرأه وشرحه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة.

- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسين الزبيدي، حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، ط محمد سامي أمين خانجي، سنة ١٣٧٣هـ.



- الطراز في شرح ضبط الخرّاز، للحافظ محمد بن عبدالجليل التنسي، حققه د. أحمد بن أحمد شرشال، مطبوعات مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، ط ١، سنة ١٤٢٠هـ.

- طرر على مورد الظمآن متلقاة من شيوخ مدينة فاس، وتعرف بالطرر الفاسيات، قيدها محمد بن أبي جمعة المغراوي الوهراني، مخطوط بالخزانة الحسنية بالرباط، ضمن مجموع برقم (٦/٧٤).

- طيبة النشر في القراءات العشر، للإمام محمد بن يوسف بن الجزري، حققه الشيخ علي محمد الضباع، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ط ١، سنة ١٣٦٩هـ.

- العلامة الإعرابية بين القديم والحديث، لمحمد حماسة عبداللطيف، مطبوعات جامعة الكويت ط ١، سنة ١٩٨٤م.

- العنوان في القراءات السبع، لأبي طاهر إسماعيل بن خلف الأندلسي، حققه زهير زاهد، وخليل العطية، طبعة عالم الكتب، ط ١، سنة ١٤٠٥هـ.

- عيون الأخبار، لأبي محمد بن عبدالله بن مسلم بن قتيبة، طبعة دار الكتب، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة.

- غاية النهاية في طبقات القراء، لأبي الخير محمد بن محمد الجزري، عُنِي بنشره برجستراسر، دار الكتب العلمية، ط ٣، سنة ١٤٠٢هـ.

- غرائب التفسير وعجائب التأويل، للشيخ تاج القراء الكرماني، حققه شمران العجلي، دار القبلة بجدة، ومؤسسة علوم القرآن ببيروت، ط ١، سنة ١٤٠٨هـ.



- فتح الباري، بشرح صحيح الإمام البخاري، لابن حجر العسقلاني، صححه الشيخ عبدالعزيز بن باز، المطبعة السلفية بالقاهرة، سنة ١٣٨٠هـ.

- فتح المنان المرويّ بمورد الظمآن، لعبدالواحد بن عاشر، مخطوط في مكتبة الحرم النبوي ضمن مجموع برقم (١٠٧ / ٨).

- فتح المغيث شرح ألفية الحديث، للعراقي ألفه شمس الدين السخاوي، حققه عبدالرحمن محمد عثمان، ط ٢، المكتبة السلفية بالمدينة النبوية، سنة ١٣٨٨هـ.

- فضائل القرآن، لأبي عبيد القاسم بن سلام، مصوَّرة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة برقم (٢٢٦).

- فضائل القرآن، للحافظ الشيخ عماد الدين إسماعيل بن كثير ط ١، دار المعرفة ببيروت، سنة ١٤٠٦هـ.

- الفجر الساطع، والضياء اللامع في شرح الدرر اللوامع، لعبدالرحمن ابن القاضي، ضمن مجموع الخزانة الحسنية برقم (٤٤٨١ / ١).

- فقه اللغة وخصائص العربية، للشيخ محمد المبارك، الطبعة الخامسة ببيروت، دار الفكر، سنة ١٣٩٢هـ.

- الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، قسم علوم القرآن ورسم المصاحف، صدر عن المجمع الملكي بالأردن، سنة ١٤٠٧هـ.

- فهرس الفهارس والأثبات، ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، لعبدالحي بن عبدالكريم الكتاني، اعتنى به إحسان عباس، ط ٢، دار الغرب الإسلامي ببيروت، سنة ١٤٠٢هـ.



- فهرس مخطوطات خزانة القرويين، إعداد محمد العابد الفاسي، دار الكتاب بالدار البيضاء، ط ١، سنة ١٣٩٩هـ.

- فهرست ما رواه عن شيوخه من الدواوين المصنفة، لأبي بكر محمد بن خير الإشبيلي، مطبعة قومش بسرقسطة، الطبعة الثانية سنة ١٣٨٢هـ.

- الفهرست، لابن النديم محمد بن أبي يعقوب إسحاق الورّاق، تحقيق رضا تجدد، طهران، سنة ١٣٩١هـ.

- فهارس الخزانة الحسنية بالقصر الملكي، لمحمد العربي الخطابي (المجلد السادس في علوم القرآن)، الرباط، سنة ١٤٠٧هـ.

- القاموس المحيط، للفيروزابادي، المؤسسة العربية للطباعة والنشر ببيروت.

- قبس من وحي اللغة، لشعبان عبدالرحمن، مطبعة الأمانة بالقاهرة، سنة ١٤٠٢هـ.

- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، لعبدالعال سالم مكرم، ط ٢، مؤسسة علي جرّاح الصباح بالكويت، سنة ١٩٧٨م.

- قصة النقط والشكل في المصحف الشريف، لعبدالحي الفرماوي، دار النهضة العربية بالقاهرة، سنة ١٩٧٨م.

- الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، تحقيق وشرح عبدالسلام هارون، ط ٣، عالم الكتب، سنة ١٤٠٣هـ.

- كتاب الأضداد، لمحمد بن القاسم الأنباري، حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، دائرة المطبوعات والنشر بالكويت، سنة ١٩٦٠م.

- كتاب الإقناع في القراءات السبع، لأبي جعفر أحمد بن علي بن الباذش، حققه عبدالمجيد قطامش، ط ١، جامعة أم القرى، سنة ١٤٠٣هـ.

- كتاب التذكرة في القراءات، لأبي الحسن طاهر بن عبدالمنعم بن غلبون، حققه عبدالفتاح بحيري، مطابع الزهراء بالقاهرة، ط ٢، سنة ١٤١١هـ.

- كتاب التنبيه على حدوث التصحيف، لحمزة بن الحسن الأصفهاني، حققه محمد أسعد طلس، مجمع اللغة العربية بدمشق، سنة ١٣٨٨هـ.

- كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية العربية، لأبي حاتم الرازي، علق عليه حسين بن فياض الله الهمذاني، دار الكتاب العربي، ط ٢، بمصر، سنة ١٩٥٧م.

- كتاب السبعة في القراءات، لابن مجاهد أحمد بن موسى، حققه شوقي ضيف، طبعة دار المعارف، ط ٢، سنة ١٩٨٠م.

- كتاب العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، حققه مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار الحرية للطباعة ببغداد، سنة ١٩٨٤م.

- كتاب الكُتَّاب، لابن درستويه، حققه إبراهيم السامرائي، وعبدالحسين الفتلي، دار الكتب الثقافية بالكويت، ط ١، سنة ١٣٩٧هـ.



- كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع، وعللها وحججها، لمكي ابن أبي طالب القيسي، حققه محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، ط ٣، سنة ١٤٠٤هـ.

- كتاب المصاحف، لأبي بكر عبدالله بن أبي داود السجستاني، دار الكتب العلمية ببيروت، ط ١، سنة ١٤٠٥هـ.

- كتاب النقط، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق أحمد بن دهمان، دار الفكر بدمشق، الطبعة الثانية «مع المقنع».

- كشف الظنون من أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، طبع وعناية وكالة المعارف الجليلة بإستانبول، سنة ١٣٦٠هـ.

- كشف الغمام عن ضبط مرسوم الإِمام، للحسن بن علي بن أبي بكر المنبهي الشهير بالشباني، مخطوط في الخزانة الحسنية بالرباط، برقم (٢١٤٢).

- الكفاية في علم الرّواية، لأبي بكر الخطيب البغدادي، راجعه عبدالحليم محمد، وعبدالرحمن حسن محمود، وقدم له محمد التيجاني ط ١، دار الكتب الحديثة مطبعة السعادة.

- لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين بن منظور، دار صادر ببيروت.

- لطائف الإِشارات لفنون القراءات، لأبي العباس أحمد القسطلاني، حققه عامر السيد عثمان، وعبدالصبور شاهين، المجلس الأعلى للشؤون الإِسلامية بالقاهرة، سنة ١٩٧٢م.



- اللغة والنحو دراسات تاريخية وتحليلة مقارنة، لحسن عون، مطبعة رويال بالإسكندرية، سنة ١٩٥٢م.

- المبسوط في القراءات العشر، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران، حققه سبيع حمزة حاكمي، دار القبلة بجدة، ومؤسسة علوم القرآن ط ٢، سنة ١٤٠٨هـ.

- مجموع فتاوى شيخ الإسلام، لأحمد بن تيمية، جمع وترتيب عبدالرحمن العاصمي النجدي، ط ١، مطابع الرياض، سنة ١٣٨١هـ.

- مجمع الزوائد، للهيثمي علي بن أبي بكر، دار الكتاب العربي ببيروت، سنة ١٤٠٢هـ.

- المحكم في نقط المصاحف، لأبي عمرو عثمان سعيد الداني، حققه عزة حسن، طبعة دار الفكر بدمشق، ط ٢، سنة ١٤٠٧هـ، وفيه نقص.

المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية عبدالحق بن غالب، تحقيق أحمد صادق الملاح، طبعة وزارة الأوقاف المغربية، والمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر، سنة ١٣٩٤هـ.

- مختصر بلوغ الأمنية، شرح علي محمد الضباع على نظم تحرير مسائل الشاطبية للشيخ حسن خلف الحسيني، طبعة مصطفى البابي الحلبي، «بذيل سراج القارئ».

- مختصر التبيين لهجاء التنزيل، للإمام أبي داود سليمان بن نجاح، حققه أحمد بن أحمد شرشال، مطبوعات مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، ط ١، سنة ١٤٢٣هـ.



- المخصص، لابن سيده أبي الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي، ط ١، المطبعة الأميرية ببولاق، سنة ١٣٢٠هـ.

- المدخل لدراسة القرآن الكريم، للشيخ محمد بن محمد أبي شهبة، مطبعة دار اللواء بالرياض، ط ٣، سنة ١٤٠٧هـ.

- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة حوادث الزمان، لعفيف الدين عبدالله بن أسعد اليافعي، حققه عبدالله الجبوري، ط ١، مؤسسة الرسالة، سنة ١٤٠٥هـ.

- مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي، حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر بالقاهرة.

- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، للشيخ علي بن سلطان محمد القاري.

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لجلال الدين السيوطي، حققه محمد جاد المولى، وعلي البجاوي، ومحمد إبراهيم، دار الفكر ببيروت.

- المسند، للإمام أحمد بن حنبل، شرحه أحمد محمد شاكر، ط ٤، دار المعارف بمصر، سنة ١٣٧٣هـ.

- المستدرك على الصحيحين، للحاكم بن عبدالله، دار الفكر ببيروت، سنة ١٣٩٨هـ.

- مشكاة المصابيح، لولي الدين محمد الخطيب العمري التبريزي، حققه الشيخ الألباني، منشورات المكتب الإسلامي.

- مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية، لناصر الدين الأسد، ط ٥، دار المعارف بالقاهرة، سنة ١٩٧٨م.

- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للرافعي، ألفه الشيخ أحمد الفيومي، تحقيق عبدالعظيم الشناوي، دار المعارف بالقاهرة.

- مصور الخط العربي، لناجي زين الدين، ط ١، مكتبة النهضة ببغداد، سنة ١٣٨٨هـ.

- المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية، لنصر (أبي الوفاء) الهوريني، المطبعة الأميرية ببولاق، سنة ١٣٠٢هـ.

- المصنف في الآحاديث والآثار، للإمام الحافظ ابن أبي شيبة، حققه عبدالخالق الأفغاني، ونشره مختار الندوي، ط ٢، الدار السلفية بالهند، سنة ١٣٩٩هـ.

- المعارف، لابن قتيبة الدينوري، تحقيق ثروت عكاشة، نشر الإدارة العامة للثقافة بالقاهرة، سنة ١٩٦٠م.

- معاني القرآن، للفراء يحيى بن زياد، حققه أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، طبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، سنة ١٣٧٤هـ.

- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، للإمام شمس الدين الذهبي، حققه بشار عواد، وشعيب الأرناؤوط، وصالح مهدي عباس، ط ٢، مؤسسة الرسالة، سنة ١٤٠٤هـ.

- معجم السفر، للحافظ أحمد بن محمد بن إبراهيم السلفي، حققه إحسان عباس، بيروت دار الثقافة، ط ١، سنة ١٩٦٣م. «جزء منه فقط».



- المعجم في أصحاب القاضي أبي علي الصدفي، لمحمد بن عبدالله القضاعي ابن الآبار، مطابع سجل العرب، دار الكاتب العربي بالقاهرة، سنة ١٣٨٧هـ.

- المعجم العربي بين الماضي والحاضر، لعدنان الخطيب، معهد البحوث بجامعة الدول العربية، سنة ١٩٦٧م.

- المعجم الكبير، للحافظ أبي القاسم الطبراني، ط ١، حققه حمدي عبدالمجيد السلفي، الدار العربية للطباعة ببغداد.

- معجم المؤلفين، تراجم مصنفي الكتب العربية، لعمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، مكتبة المثنى ببيروت.

- معجم متن اللغة، لأحمد رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت، سنة ١٣٧٧هـ.

- المعجم الوسيط، أخرجه إبراهيم مصطفى، وأحمد حسن الزيات، وحامد عبدالقادر، ومحمد علي النجار، بإشراف عبدالسلام هارون.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين الأنصاري، حققه مازن المبارك، ومحمد حمدالله، ط ٥، دار الفكر ببيروت، سنة ١٩٧٩م.

- المغني في الضعفاء، لأبي عبدالله شمس الدين الذهبي، حققه نور الدين عتر، دار المعارف بحلب، سنة ١٣٩١هـ.

- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، لطاش كبري زاده، حققه كامل بكري، وأبو النور، دار الكتب الحديثة، مطبعة الاستقلال.



- المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، لجواد علي، ط ١، دار العلم للملايين، سنة ١٩٦٨م.

- مقدمتان في علوم القرآن، تحقيق المستشرق آرثر جفري، وقف على تصحيح الطبعة الثانية عبدالله إسماعيل الصاوي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، سنة ١٣٩٢هـ، وهما مقدمتا: تفسير ابن عطية، وتفسير المباني.

- المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، للإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، حققه محمد أحمد دهمان، دار الفكر بدمشق، سنة ١٣٠٤هـ.

- مناهل العرفان في علوم القرآن، للشيخ محمد عبدالعظيم الزرقاني، دار إحياء الكتب العربية، عيسى الحلبي، سنة ١٩٨٠م.

- من قضايا اللغة والنحو، لأحمد مختار عمر، عالم الكتب بالقاهرة، سنة ١٩٧٤م.

- الميمونة الفريدة، للإمام أبي عبدالله بن سليمان بن موسى القيسي، مخطوط بالخزانة الحسنية بالرباط، برقم (٤٥٥٨).

- نثر المرجان في رسم نظم القرآن، لمحمد غوث بن ناصر الدين النائطي الأركاني، مطبعة عثمان حيدراباد الدكن بالهند، ٨ أجزاء.

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات بن الأنباري، حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطباعة والنشر بالقاهرة، سنة ١٣٨٦هـ.



- النشر في القراءات العشر، للحافظ أبي الخير محمد بن محمد بن الجزري، راجعه علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية ببيروت.

- نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني، لمحمد القادري، حققه أحمد توفيق، ومحمد حجّي، دار المغرب للتأليف والترجمة بالرباط، سنة ١٣٩٧هـ، وطبعة فاس الحجرية.

- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، لأحمد بن محمد المقَّري التِّلِمْساني، حققه إِحسان عباس، دار صادر ببيروت، سنة ١٣٨٨هـ.

- الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، للشيخ عبدالفتاح القاضي، مكتبة ومطبعة عبدالرحمن محمد لنشر القرآن بمصر.

- الوسيلة إلى كشف العقيلة، لأبي الحسن علي بن محمد السخاوي، مخطوط، ومنه صورة فيلمية في مكتبة الجامعة الإِسلامية برقم (٤٣٢).

- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين بن خلكان، حققه إِحسان عباس دار صادر ببيروت.

- هجاء مصاحف الأمصار لأبي العباس أحمد بن عمار المهدوي، حققه محيي الدين عبدالرحمن رمضان، مجلة معهد المخطوطات العربية المجلد (١٩)، جزء (١)، سنة ١٣٩٣هـ.





فهرس الموضوعات






رفع
المسيّهما



إنّ وزارة الشّؤون الإسلاميّة والأوقاف والدّعوة والإرشاد

في المملكة العربيّة السّعوديّة

المشرفة على مجمّع الملك فهد

لطباعة المصحف الشّريف في المدينة المنوّرة

إذ يسرّها أن يصدر المجمّع كتاب

أصول الضبط

وكيفيّته على جهة الاختصار

تسأل الله أن ينفع به عموم المسلمين

وأن يجزي

خادم الحرمين الشّريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود

أحسن الجزاء على جهوده العظيمة في نشر كتاب الله الكريم وعلومه

وسنّة وسيرة رسوله الأمين صلّى الله عليه وسلّم

والله وليّ التوفيق

بعون الله وتوفيقه

تمّ تنفيذ هذا الكتاب وطبعه في

مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف

بالمدينة المنورة

بإشراف

وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف

والدعوة والإرشاد

عام ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

ص.ب ٦٢٦٢ – المدينة المنورة

www.qurancomplex.org
kfcphq@qurancomplex.org

